

كلمات لها معنى

د. محمد بن عبد الرحمن البشر

سفير المملكة العربية السعودية

لدى جمهورية الصين الشعبية

مكتبة العبيكان

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

٢٢ / ٤٤٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

مات أبي - يرحمه الله - وأنا لم أبلغ الشهر السادس من عمري؛ فتولت رعايتي مع شقيقي الدكتور/ عبدالله، والدتي يرحمها الله. فكانت الأم والأب، والمرشدة، والقدوة.

كانت تحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، كما كانت تحفظ الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة.

في ظل مناخ كهذا، وبدافع من تراث علمي استلهمته من آبائي وأجدادي، ركبت سفينة الحياة، بما فيها من مباحج وخطوب وأفراح وأتراح.

كانت والدتي - يرحمها الله - أثناء ركود البحر وأثناء هياجه تحاول جاهدة - كريان ماهر - أن تستثمر ركود البحر، وأن تصبر على هياجه بإيمان الصابر المحتسب، فترشدني إلى الجلى، وتبعدني عن الخنى.

إليها أهدي باكورة إنتاجي كما أهدت جُلَّ حياتها لأخي ولي حتى آخر يوم من حياتها، راجياً من العلي القدير أن يحسن خواتيمنا، وأن يظللنا بظله يوم لا ظل إلا ظله

د . محمد بن عبدالرحمن البشر

سفير المملكة العربية السعودية

لدى جمهورية الصين الشعبية

فهرس الموضوعات

المقدمة

١٥

الباب الأول

١٧

البطالة والإنفاق بين الماضي والحاضر

٢٢

اقتصاد أبي العتاهية وإنفاق طرفه

٢٩

عوائق الإنتاج وحوافزه

٣٥

لزوم ما لا يلزم

٣٩

أثر العبر على السلوك

٤٢

التوفيق للتفريق

٤٧

السلوك والاقتصاد

٥٠

الاسترزاق لدى ابن زيدون

٥٤

بين المثالية والمبالغة في التطبيق

٥٧

السلوك الإنساني في القصيدة الزينية

٦٠

معان في شعر الشافعي

٦٣

النساء والاقتصاد

٦٧

بين الهزلية والجدية

٧١

الزائر الثقيل

٧٥	أبو نواس - الوجه الآخر
٧٩	الحلم والأناة
٨٢	بين الرجال والنساء
٨٥	آفة الحسد
٨٨	الظلم
٩١	نساء هذا الزمان
٩٥	تعدد الزوجات
٩٨	طبائع البشر
١٠٢	حكم ومواعظ
١٠٦	صور السلوك الإنساني في شعر الإمام الشافعي
١١٠	الوزارة

الباب الثاني

١١٥	الدولار والنفط والقمح وخاصة الثبات
١١٧	بين ترشيد الإنتاج وسلوك المستهلك
١٢٣	صديق من العالم الثالث
١٢٨	جولة في أعماق ثري
١٣٢	من شل المشلول
١٣٧	الإنتاج وفتات المتعلمين
١٤٢	

١٤٧	أفكار حول الإدارة
١٥٢	جياع نيام
١٥٧	العمل يحتاج إلى متعلمين عاملين
١٦١	نظرتنا لبيت المال
١٦٥	جفاف أمريكا وجياع إفريقية
١٧٠	اجتماع أوبك وواجب المجتمع
١٧٣	مبادئ اقتصادية في خطبة عمر
١٧٦	أحوال الديار وأوضاع الاستثمار
١٨٠	أثر الثقافة في التعبير
١٨٤	لماذا تدفع الإعانات
١٨٨	بين البخل والإسراف
١٩١	العالم الثالث والتنمية
١٩٤	الاقتصاد بين النظرية والحقيقة
١٩٧	الشقاق التجاري العائلي
٢٠٠	دواعي السياحة

الباب الثالث

٢٠٣	البنوك . . والمشاركة الفعالة في التمويل
٢٠٥	
٢٠٩	هموم العالم الثالث

- ٢١٤ غيوم لا تمطر وأشجار لا تثمر
- ٢٢١ تأملات في تجربة الصناعة السعودية
- ٢٢٦ ماذا قدمنا لتسويق منتجاتنا الوطنية
- ٢٣٠ ١٣ مليون نخلة بالمملكة . . كيف تحقق مردودات اقتصادية أفضل
- ٢٤٠ تساؤلات هنا وهناك
- ٢٤٥ حان وقت الحصاد
- ٢٥٠ غذاؤنا تحت المجهر
- ٢٥٦ أسعار المنتجات الزراعية
- ٢٦٢ ٩٠٠ مليار دولار الميزانية العالمية للسلاح
- ٢٦٨ حقائق حول الميزانية
- ٢٧٣ تجارة المنتجات الزراعية، في الدول العربية
- ٢٧٨ مشكلات النقل والتخزين في الدول النامية
- ٢٨٣ نقمة المستورد تعود إلى الأسواق
- ٢٨٧ أرقام حول القوت تهتم العالم الثالث
- ٢٩٢ الطماطم بين التكاليف والأسعار
- ٢٩٧ مرحلة التصنيع الغذائي تدق الأبواب
- ٣٠٣ الموازنة الغذائية للمملكة العربية السعودية
- ٣٠٨ وقفة عند قوانين الإنتاج الزراعي
- ٣١٢ تباين الإنتاج في دول العالم

٣١٥	تباين الإنتاج الزراعي بين الدول
٣١٨	إنتاج القمح وموقف الدول الإسلامية منه
٣٢١	الفرد في غذائه واقتصاده
٣٢٤	يحار العقل في ذلك
٣٢٧	الإنسان والغذاء
٣٣٠	مؤتمر القمة العالمي للأغذية
٣٣٣	حماية المنتجات المحلية
٣٣٦	استنساخ « دولي » وما بعد
٣٤٠	عشرة النمرور . . . ليست الأولى ولن تكون الأخيرة
٣٤٤	بين النقد والواقع
٣٤٧	السياحة
٣٥٠	ضوابط الاقتصاد

الباب الأول

مقدمة

في يوم من عام ١٤٠٥ هـ طلب مني أحد الزملاء أن أشارك في كتابة بعض المقالات الاقتصادية في مجلة تجارة الرياض، وهي مجلة شهرية تصدرها الغرفة التجارية بالرياض، وتُعنى بالشؤون الاقتصادية، وبدأت منذ ذلك التاريخ في الكتابة عن الاقتصاد المجرد، ثم ما لبثت أن أضفت على تلك المفاهيم الاقتصادية مسحة أدبية تجاوزتها أحياناً إلى مقالات أدبية صرفة وكان مرد ذلك مزج تلك المؤثرات النفسية والإيحاءات الذاتية والميل الفطري نحو الأدب لا سيما القديم منه.

وفي مناسبات بعينها أجدني أكتب عن مناسبة ما بطلب من رئيس التحرير، أو بمبادرة مني، حتى أكون مواكباً لحدث قائم حتى وإن غالبت نفسي في الحد من نزعتها الأدبية والاقتصادية.

لقد تناولت تلك المقالات موضوعات شتى في الزراعة والصناعة، والبتترول والاقتصاد، والتقنية، والتعليم، والاجتماع، والطب، والفلسفة، والسياسة وغيرها، كما حاكت عصر طرفة بن العبد، وعنترة، والبيهقي، والمسعودي والشافعي، وأبي نواس، وأبي العتاهية، والأصفهاني، والمتبي، وابن عبد ربه وابن سهل، وابن عباد، وابن عبدوس، والمستكفي، وولادة، وابن زيدون وغيرهم.

إن هذا الكتاب يضم بعضاً من تلك المقالات التي نشرت في تلك المجلة ومن يقرأ بعضاً من هذه المقالات التي تحويها طيات هذا الكتاب سيجد التداخل بين الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من مقال، كما قد يجد تبايناً في أسلوب تناولها، ولهذا فقد رُئي أن من الأنسب أن يقسم الكتاب

حسب الأسلوب الذي كتب به المقال، وذلك لتداخل الموضوعات في المقال الواحد من جانب، ولأن الكتاب يحوي مقالات تخضع للظروف المحيطة وقت كتابة المقال وليس لمعالجة موضوع بعينه؛ ولذا تم صرف النظر عن تقسيم الكتاب حسب الموضوعات.

قُسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، رتبت المقالات في كل باب حسب تاريخ المقال، ويحتوي الباب الأول على المقالات الاقتصادية والاجتماعية وقد صيغت بأسلوب أدبي مجرد، كما يحتوي الباب الثاني على المقالات التي تناولت بعض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يغلب عليه النفحة الأدبية، بينما يحتوي الباب الثالث على مجموعة من مقالات متنوعة ذات أساليب مختلفة.

والباب الأول يحتوي على ١٨ مقالاً تمت كتابتها من تاريخ ١ / ١٤٠١ هـ وحتى ٢ / ١٤١٩ هـ.

والباب الثاني يحتوي على ٢١ مقالاً تمت كتابتها من ١١ / ١٤٠١ هـ وحتى ٤ / ١٤١٩ هـ.

بينما يحتوي الباب الثالث على ٣١ مقالاً تمت كتابتها من تاريخ ٨ / ١٤٠٥ هـ وحتى ٦ / ١٤١٩ هـ.

آمل أن يضيف هذا الكتاب لقارئه معلومة جديدة، أو حكمة مفيدة، وأن يذكره بشيء مما نسيه، أو يدلُّه على أمر خفي عليه.

والله ولي التوفيق،،،

البطالة والإنفاق بين الماضي والحاضر

ما من شك في أن البطالة كانت وما زالت داءً عضالاً صعب على المجتمعات إيجاد ترياق يعمل على القضاء عليه، وإن ظهر بين الفينة والأخرى عقار قد يحد من استشرائه في وجود مناخ ملائم لظهور فعاليته.

وسواء أكانت البطالة جلية واضحة يمكن قياسها كما هي الحال لدى الدول المتقدمة، أم استترت تحت ثياب من الحر والحريير كما هو الحال لدى المجتمعات الأقل تقدماً، فهي - لا شك - عَنَصْرٌ مهمٌ في جلب المصاعب للراعي والرعية، وقد يكون من العسير على الباحث حصر مسبباتها لكثرتها وتشابكها من جهة، ولتباين مدى تأثيرها من جهة أخرى. إنها ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث رغم وعورة مسالكها.

وتأخذ البطالة أشكالاً متعددة تتناسب مع المكان والزمان التي سادت فيه، فقبل بزوغ شمس الإسلام المشرقة، كانت منشبةً أظفارها في أفئدة الكثير من شعوب تلك المجتمعات، آخذة ألواناً متجانسة مع ما يحلو لتلك الشعوب أن تراه، وما أحسب النابغة الجعدي إلا مضيعةً لوقته حين يقول:

يسألني صاحبي بدائي وقد نام عشاء وبت لم أنم

أليس عدم نومه وبقاؤه طوال الليل يرعى النجوم، وطرفه يرسل الدموع مضيعة للوقت، ولو ذهب إلى الوديان يحتطب لكان له أكثر نفعاً وأسمى مطلباً؟ ولكنه ابتلي بالحب فأذعن لجبروته وسحره.

واسمعوا إلى طرفة بن العبد عندما يتشبه بمحبوبته فيقول:

لا تلمني إنها من نسوة رقد الصيف مقاليت نزر

أليس من العجب أن يصف خليلته بكونها من نسوة متعمات لا يهتمن بخدمة بيوتهن، يرغبن في النوم ويعزفن عن العمل، ويجعل ذلك إطراء تلين له أفئدة الغير، فيدفعهن ذلك إلى العزوف عن العمل والتمادي في الكسل، فيكون بفعلته تلك قد جنى على بنات زمانه، كما جنى هو على نفسه، وقد يكون في سيرته وظروف نشأته ما يجعلنا نلتمس العذر له، فقد نشأ يتيماً منصرفاً إلى اللهو منفقاً للمال في غير سبيله، ساخطاً على عشيرته لظلمهم له كما يزعم. وهو بهذا قد عاش البطالة منذ نعومة أظفاره.

وجاء الإسلام بتعاليمه السمحة ليحث على العمل وعمارة الدنيا، وينهى عن البطالة والكسل، وما هي إلا سنوات محدودة حتى أصبحت الدولة الإسلامية منبراً للعلم والعمل، وأخذ الناس يتسابقون إلى العمل تسابق الأكلة على قصعتها، فأحدثت تلك الصحة نقلة حضارية استفادت منها البشرية جمعاء.

وقد صاحب بداية النهضة الصناعية الحديثة محاولات متعددة لقياس البطالة وحصر آثارها، وإن انحصرت تلك المعايير في الدول التي استفادت من النهضة الصناعية، فإن تلك المعايير لا وجود لها في دول أخرى نظراً لتمتعها ببطالة دائمة يصعب معها قياس نسبتها نظراً لكبر حجمها مما لا يستدعي معه عناء استتباط مقياس لها.

وتتفاوت فرص العمل في الدول المختلفة طبقاً لظروف الطبيعة المحيطة فتقل في السنوات الخراد الجهاد، وتزيد بزيادة اندفاع الوايل على بطون الأودية، فيخاله الرائي فيضاً من غطايط، فتهب القروم والمحاشد، شأنها في ذلك شأن النكس الهالك. غير أن تلك العزائم تعود إلى عرينها ساعة اختفاء الهامي وعودة الأوار إلى مطرحة.

وفي زمان كزماننا هذا أصبحت مقاييس البطالة فيه متوافرة توافر الهواء لمستشقه، أخذت أرقامها تتفاوت حسب ظروف الاقتصاد السائدة. وإذا كان علماء الاقتصاد قد أدركوا أن وجود نسبة ٥% من البطالة ظاهرة طبيعية لمن يتطلب البحث عن العمل من وقت لآخر، فإن ذلك قد يكون منطقيًا في تلك البلدان المتقدمة التي تحصى نسبة البطالة فيها وتحاول إيجاد الحلول المناسبة لها. إلا أن تلك الأرقام لا تحصى بنفس الشأن والأهمية لدى كثير من البلدان النامية لكون البطالة رازمة بها فلا تفارقها قيد أنملة.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة لا يقتصر ضررها على عجز العاطل عن الحصول على المال اللازم فحسب، ولكن آثارها السلبية تتعدى ذلك إلى ما هو أبعد بكثير. فالعاطل يواجه فراغًا يحس معه بوجوب عمل ما، ولكونه عاجزًا عن ملء الفراغ في العمل النبيل، فقد يلجأ إلى إثيان أعمال لا تتفق مع المفاهيم الحميدة للمجتمع، فيصبح بعمله سفيهاً منبوذاً لا يأبه به أبه، فيزيده ذلك بعداً عن الجلى وقرباً من الخنى، فيعيش مكسوراً يتأبى عن أقرانه حتى لا يسمع منهم ملامة لفعلة فعلها. ويستمر في عمله ذلك حتى يصل إلى حد يصعب معه القدرة على الرجوع إلى الرشد حال توافر الظروف المناسبة للإنتاج. إضافة إلى ذلك فإن الفاقة قد تجر صاحبها إلى ارتكاب الجرائم التي لا يقتصر ضررها على العاطل وحده، بل قد يطول المجتمع بأسره بعض آثارها، لتحيل المجتمع القوي القادر على العطاء إلى مجتمع واه أجرد لا يقوى على البقاء.

إذا كان هذا هو شأن البطالة ماضياً وحاضراً فما هو شأن الإنفاق ووجوهه ولا أخال امرءاً سيتحدث عن الإنفاق في سالف الدهر - وخصوصاً في جزيرة العرب - إلا ويبرز أمام ناظره صفة الكرم التي جرت في دمائهم مجرى الدم وتناقلها الأبناء من الآباء. فكانت صفة ملازمة للفخر ملازمة الروح للجسد.

فالخنساء في رثائها لأخيها صخر تقول:

يعطي الجزيل ولا يمنُّ^١ وليس شيمته العسر

وها هو الأعشى يقول وهو يمدح أحد بني طي:

وليس كمن دون ماعونه خواكم نجل وأفعالها

فعاش بذلك ما سره صباه الحلو وأقوالها

ولو أراد المرء استشهاداً بأقوال العرب وأفعالهم عن الكرم لأعيته الكتابة عن ذلك، ولأفرد له المجلدات. والحديث عن الكرم وهو وجه من وجوه الإنفاق - يجرنا إلى التنويه عن ذلك الخيط الرفيع بين الكرم والإسراف. فالتباين بينهما محدود في المفهوم، والبون بينهما شاسع في السلوك. فإذا كان الكرم سجية حميدة فإن السرف خصلة ذميمة لا يحمدها ذو لب، وبين هذا وذاك يتفاوت المفهوم طبقاً للخلفية الاجتماعية والمسلك الوراثي. وحسبنا أن ندرك أن التسابق على ذبح الجزور لقرى الضيوف مطلبٌ نبيلٌ، إلا أن ذلك يجب ألا يتعدى مقدار ما يستفيد منه الضيف ومؤانسيه، وإلا لكان ذلك ضريباً من ضروب الإسراف. ومن المفارقات في هذا الشأن أن من يفعل ذلك لغيره قد لا يفعله لنفسه وولده، فنجده يعيش عيشة الكفاف لذاته، وعيشة اليسار أمام غيره، طلباً لستر العرض كما يزعم، أو رغبة في الفخر كما يبطن.

وفي وقتنا الحاضر وبعد اتصال الشعوب بعضها ببعض أمكن التعرف على مفاهيم الكرم المختلفة، وأدرك الجميع تميز العرب بالكرم والجود عمن سواهم. فالعربي مهدار بطبيعته سواء أكان ميسوراً أم فقيراً، ويكفيه أن جوده ذلك ينصب على بني جنسه من البشر، بينما لا تجد ذلك بارزاً في بعض المجتمعات الأخرى إلا للقطط والكلاب والحيوانات الأليفة، فالمجتمع الفرنسي لديه ٩ ملايين كلب

٦٠ ملايين قط، ينفق عليها أكثر من ٣٢٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يعادل ميزانية خمس دول إفريقية مجتمعة.

ووجوه الإنفاق عديدة وتتفاوت نسب الإنفاق على تلك الوجوه تفاوتاً ملموساً وعندما يزيد دخل الفرد، فإن ما يصرف من دخله على السلع الخدمية الكمالية يكون أكثر منه على السلع الضرورية، فلا بد للمرء من المأكل والمشرب سواء أقل الدخل أم أكثر، بينما يزداد إنفاقه لما تبقى من ذلك على ما يراه عنصراً كمالياً كوسائل الترفيه المختلفة، ولعل ما ينفق على ما يراه المرء أحد الوجوه الكمالية يكون أكثر حساسية لتقلبات الأسعار في السوق، فعند ارتفاع أسعار تلك السلع يعمد المرء إلى التقليل من طلب اقتنائها، والاحتدام على شرائها بنسبة كبيرة تكون في الغالب أعلى من نسبة انخفاض السعر. بينما نجد عكس ذلك فيما يعوزه من متطلبات ضرورية؛ كمأكله ومشربه وملبسه، ويختلف الطلب ومن ثم الإنفاق على بعض حاجاته طبقاً للحاجة المطلوبة، وتغيير دخله، فقد يعزف عما تعود أن يستهلكه عندما كان دخله محدوداً لينتقل إلى وجه آخر يتساير مع دخله الجديد، ويصبح لديه ضرورياً بعد أن كان كمالياً قبل بزوغ فجره الجديد.

ويتقلب الإنفاق طبقاً لتلك المعطيات الاقتصادية إضافة إلى كثير من المعطيات الاجتماعية والسلوكية لدى الفرد، والتي قد تطفئ بتأثير متغيرات تبعثها ظروف الدهر وتقلباته، فيغدو المرء في معظم الأحيان في بحر متلاطم من الأمواج لا يقدر معه على الاستقرار على نمط استهلاكي معين، ولا أجده إلا مستسلماً ومقتنعاً بإقبال تلك الأمور وإدبارها محاولاً أن تكون نسبة الإقبال أكثر من الإدبار.

العدد (٢٩٣) نوفمبر ١٩٨٣ م

اقتصاد أبي العتاهية وإنفاق طرفة

أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم العنزي بالولاء، المعروف بأبي العتاهية الشاعر المشهور، غلب على شعره الزهد في الدنيا والتحذير من الانغماس في ملاذها بالرغم من أنه عاش في عصر ازدهرت فيه أوجه الترف ورغد العيش، وقد يكون مرد ذلك إلى سيرته الذاتية وما أحاطها من مؤثرات، وأثر ما حوله في سلوك مذهب اختاره بنفسه ليعكس أثر الصفات الوراثية في نمط حياته.

وما يهمننا في هذه العجالة ما حوته بعض أبياته من معان قد ترسم لنا صورة لمذهب اقتصادي يجعلنا أكثر تعقلاً لو أمعنا في الخيال لتصور مجتمع استأنس بما طرحه أبو العتاهية من فكر اقتصادي، فأراد وضعه موضع التنفيذ، فيقول في إحدى قصائده:

أيها الباني قصوراً طويلاً أين تبغي هل تريد السحابة
 إنما أنت بوادي المنايا إن رماك الموت فيه أصابا
 أيها الباني لهرم الليالي ابن ما شئت ستلقى خرابا

وما أحسب أبا العتاهية في أبياته السابقة إلا قد حدد نهجاً اقتصادياً متمثلاً في الحد من الإنفاق في غير حاجة، وليس لنا إلا أن نقف برهة لنحدد الحاجة التي يكون بعدها الإنفاق قد تعدى ما عناه أبو العتاهية، وإن كان ذلك قاصراً على المأكل والمشرب في بعض الأمصار، فقد يتعدى ذلك إلى تشييد القصور في عصر ومكان آخر، وحاجة الإنسان الفعلية لن تصل إلى مَنْ يكون قصره من المرمر، ومساحته تربو على ألف متر لكل فرد من أفراد عائلته

وحاشيته، وغرفة نومه تفوق ١٠٠ متر، فذلك تعدي الحاجة إلى الإسراف، وهو ما عناه أبو العتاهية في أبياته.

ولعل أبا العتاهية قد حدد للفرد درجة من الإنفاق لا يسمح بتجاوزها، وعلى المرء إنفاق ما فاض عن حاجته في أوجه أخرى جسدها في قوله:

وإذا اتسعت برزق ربك فاجعلن	منه الأجل لأوجه الصدقات
في الأقربين وفي الأبعد تارة	إن الزكاة قرينة الصلوات
وارع الجوار لأهله متبرعاً	بقضاء ما طلبوا من الحاجات
واخفض جناحك إن رزقت تسلطاً	وارغب بنفسك عن ردى اللذات

لذا فنظرية أبي العتاهية في الإنفاق تتلخص في: إنفاق جزء من المال على متطلبات الحياة الضرورية، وإنفاق ما زاد عن ذلك في أوجه حدها بالصدقات على الأقربين والأبعد والجيران وغيرهم.

وقال في قصيدة أخرى:

إذا المرء لم يعتق من المال رقه	تملكه المال الذي هو مالكة
ألا إنما مالي الذي أنا منفق	وليس لي المال الذي أنا تاركه
إذا كنت ذا مال فبادر به الذي	يحق وإلا استهلكته هوالكه

فهو بهذا يأمر بإنفاق المال على مستحقيه الذين حددهم في قصيدته السابقة، وهذا نهى عن كنز المال وتراكمه لدى نفر محدد، كما كان سائداً خلال فترة الإقطاع في أوروبا.

ولا شك أن نهجاً كهذا سيجعل المرء أقل اندفاعاً للحرص على الدنيا،

وهذا يدعوننا إلى إلقاء الضوء على ما طرحه أبو العتاهية من أفكار تتعلق بالإنتاج وسبل الرزق، فقال في ذلك:

من أراد الغنى فلا يسأل الناس	فإن السؤال ذلٌ ولوم
إن في الصبر والقنوع غنى الدهر	وحرص الحريص فقر مقيم
إنما الناس كالبهائم في الرزق	سواء جهولهم والعليم
ليس حزم الغني يجره له الرزق	ولا عاجزا بعد العديم

فهو بذلك ينهى عن الاتكالية في طلب الرزق والاعتماد على الآخرين في توفير ضروريات الحياة التي يراها أبو العتاهية أنها الحد الذي يجب على ابن آدم أن ينفقه، بينما ينفق ما فاض عن ذلك في الأوجه التي حددها، وقال في قصيدة أخرى:

ليس الحريص بزائد في رزقه الله يقسمه له ويسببه

وهو نهي عن الحرص الزائد في طلب الدنيا، فليس المرء بحاصل على أكثر مما قسم الله له. وقد يخطر على بال المرء للوهلة الأولى أن أبا العتاهية قد دعا إلى كبح الطموح والاستمتاع بما هو متاح، ولا سيما أنه يدعو إلى صرف ما فاض عن الحاجة إلى مستحقيها، فهو بذلك قد وضع حداً للعمل وقلل من كفاءة العامل الإنتاجية. وإن كان ذلك هو ظاهر شعره ونهجه، إلا أن حثه على التصدق بالفائض وقضاء حاجة المحتاج تجعلنا ندرك أن القدرة على قضاء حاجة محتاج أو التصدق بالفائض لن تتأتى دون كد وتعب، يكون المرء معه قادراً على المساهمة في مساعدة من يحتاج إليها. وكأني به قد جسّد ذلك في قصيدته التالية:

أرى خليلي كما يراني	ما أنا إلا لمن بغاني
إن لم تنل خيره الأداني	من الذي يرتجي الأفاصي
مكان من لا يرى مكاني	لست أرى ما ملكت طرفي
بخالقي في جميع شاني	أصبحت عم من بها غنياً
لو جهد الخلق له ما عداني	ولي إلى أن أموت رزقاً
يصلح إلا على الهوان	لا تترج الخير عند من لا
وعن فلان وعن فلان	فاستعن بالله عن فلان
تكون منه على بيان	ولا تدع مكسباً حلالاً
للعرض والوجه واللسان	فالمال من حله قوام
مفتاحه العجز والتواني	والفقـر ذل عليه باب
هن من الله ضمـان	ورزق ربي له وجـوه
ليس له في العلو ثان	سبحان من لم يزل علياً
فكل حي سـواه فان	قضى على خلقه المنايا
إلا بكينا على زـمان	يا رب لم نبك من زمان

فهو بهذا يحث على الغنى وطلب الرزق، ولكنه يرفض السماح بالاستمتاع بالمال للفرد دون المجتمع، ويبرر مطلبه للغنى بكونه يصون العرض وماء الوجه واللسان والحاجة إلى فلان، غير أنه استدرك ذلك بشرط كون الغنى حلالاً لا شيء فيه حتى يطيب مأكله وتحل صدقته، ولا أحسبه محقاً في بيته العاشر

حيث يصف الفقر بأنه ذل عليه باب، بل هو قَدْرٌ للمرء أراداه الله، ولله في ذلك حكمة، فليس للمرء إلا أن يوقن ويؤمن بقضاء الله وقدره، وقد يتضح هذا المعنى في بيته الخامس، حيث يقنع بأن له رزقاً محددًا لا يمكن أن يعدوه حتى وإن جهد الخلق في ذلك.

وخلاصة القول أن أبا العتاهية في نهجه الاقتصادي قد حث على القناعة ونهى عن الحرص على الدنيا، وارتأى للمرء حداً لا بد بعده أن ينفق ما في يده على المستحقين، وفي أوجه الخير المختلفة.

هذا هو أبو العتاهية، وعلى النقيض منه عاش أحد الشعراء الجاهليين وهو الشاعر المشهور والغلام القليل طرفة بن العبد.

وقد نشأ طرفة يتيماً، فانصرف إلى اللهو ومعاقرة الخمر ومعاشرة النساء؛ فأنفق ماله في غير سبيله، مما حداً بعشيرته أن تبعده وتنفية كأنه بغير أجرب، وكان تياهاً معجباً بنفسه وبشبابه. وقد سنحت له فرصة حيث دعاه عمرو بن مرثد، وهو من أبناء أعمامه فقال له: يا بن أخي، أمّا الولد فالله يعينك، وأمّا المال فسنجعلك فيه أسوتنا، ثم دعا ولده، وكانوا سبعة، فأمر كل واحد منهم، فدفع إلى طرفة عشرة من الإبل، ثم أمر ثلاثة من بني بيته، فدفعوا إليه مثل ذلك، فظل ينفق مما بيده حتى نفذ كل ما عنده في فترة وجيزة من الزمن، وهو بهذه الحال لم يكن شعره إلا شجاعة ومديحاً وهجاءً وحكمة، فلم يهبط بشعره كما هبط هو نفسه، بل ظل شعره مليئاً بالحكمة والجزالة باللفظ، وقصيدته التالية تشهد له بذلك فهو القائل:

إذا كنت في حاجة مرسلأ فأرسل حكيمًا، ولا توصه

وإن ناصح منك، يوماً دنا فلا تنأ عنه، ولا تقصه

وإن باب أمر، عليك التوى فشاور لبيباً ولا تعصه
 وذو الحق لا تنقص حقه فإن القطيعة في نقصه
 ولا تذكر الدهر في مجلس حديثاً إذا أنت لم تحصه
 ونصّ الحديث إلى أهله فإن الوثيقة في نصّه
 ولا تحرصن، فرب امرئ حريص وضاع على حرصه
 وكم من فتى، ساقط عقله وقد يعجب الناس في شخصه
 وآخر تحسبه أنوكاً ويأتيك بالأمر من فسه
 لبست الليالي، فأدبني وسربلني الدهر في قمصه

فهذا شعر مليء بالحكمة، لم يعكس قط ما كان طرفه يزاوله من إسراف
 في مأكله ومشربه وإنفاق المال في غير محله، مما جعل عشيرته تحتار في
 أمره، وتحن عليه تارة وتغضب عليه أخرى. غير أن بعض شعر الغزل لديه يبين
 نهجه في الإنفاق ونعومة عيشه فيقول في إحدى قصائده:

غنينا، وما نخشى التفرق حقة كلانا غرير، ناعم العيش باجله

كما أنه عندما يتشعب بمحبوبته فإنه يمتدحها بالرفاهية والإنفاق ويصفها
 بمظاهر الثراء. كما يعكس بيئة اللهو التي عاشها، في إحدى قصائده فيقول:

تحسب الطرف عليها نجه بالقومي للشباب المبتكر

وقال:

وإذا تضحك تبدي حباً كرضاب المسك بالماء الحفر

وحسبنا من كل ذلك أن ندرك وجود هذين النهجين المتناقضين فأبو العتاهية أوجد لنفسه مسلكاً اقتصادياً حبه إلى نفسه فأحبه ودعا غيره إلى اتباعه عبر قصائده التي جلتها في الحث على هذا المنهج لاقتناعه بجدواه الاقتصادية، وأنه سبيل أمثل لراحة البال والطمأنينة، لعيش المرء عيشة هادئة مطمئنة تجعله أكثر تقبلاً لنوائب الدهر، واقتناعاً باليسير من هذه الدنيا الفانية، وفي المقابل نجد أن طرفة قد أسرف في لهوه وإنفاقه المال في غير محلة رغم أنه لم يكن حريصاً على جمع الدنيا بقدر ما كان حريصاً على إنفاقها. وإنفاق المال يتطلب وجوده، فسعى له بسيفه ولسانه ليبلغ مرامه في الحصول على المال ومن ثم إنفاقه، لا سيما أن عشيرته قد نفتته لطبعه الذي لا يتلاءم مع سلوكهم وطبائعهم التي كانت قانوناً عرفياً منيعاً.

العدد (٢٩٦) يناير ١٩٨٧م

٥ / ١٤٠٧ هـ

عوائق الإنتاج وحوافزه

الإنتاج الوطني لمجتمع ما، ما هو إنتاج ذلك المجتمع من الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولاشك أن ذلك يعتبر مؤشراً للاتجاه الاقتصادي للمجتمع سلباً وإيجاباً.

والطموح المنظم يعتبر حافزاً من حوافز الإنتاج، يعبر المرء من خلاله إلى تحقيق هدف ذاتي لا يلبث أن ينشر في طريقه الورد على سائر المجتمع المحيط به. وصاحب الطموح في هذه العجالة هو الشاعر الأندلسي المميز الذي يقف متذوق الشعر وهو مذهول عندما يسترسل في قراءة شعره وسبر أغوار معانيه، ذلكم هو أبو الوليد أحمد بن عبدالله بن زيدون، والذي ما أعجبت بشاعر قط مثل إعجابي به. وما يهمننا في هذه المقالة ليس نقداً لشعره بقدر ما يكون مراجعة لسلوكه، وتعرفاً على جزء من سيرته، وإظهاراً للخطوات التي اتبعها في بلوغ مرامه، وما واجهه خلالها من عوائق لم تثته عن السير في طريقه، لأن مثل ابن زيدون قد يكون أنموذجاً يحتذى لنيل شأو ويجر معه صنوف الإنتاج. وإن كان ابن زيدون قد بالغ في طموحه ونحا منح جرت عليه صنوف المآسي، إلا أن في بعض مطامحه ما يستحق الإعجاب.

وعندما سقطت الدولة الأموية والحمودية والعلوية في قرطبة، وصف ابن زيدون بأنه كان « زعيم الفتنة القرطبية » كما ذكر الفتح بن خاقان. ونشأت الدولة الجهورية، فكانت الفرصة سانحة لابن زيدون لتولي مركز مرموق في الدولة فحظي بلقب ذي الوزارتين.

ولم يكتف بذلك بل إنه تعلق بحب ولادة بنت المستكفي، والتي كانت تقرب الأدباء وتعدّد الندوات، فزاحمه ابن عبدوس حب ولادة، وأخذ الصراع بينهما يأخذ مأخذه، وظل ابن عبدوس يزرع الأشواك في طريق ابن زيدون حتى كان له ما أراد.

ومن الطرائف التي صاحبت ذلك أن بعض أصدقاء ابن عبدوس أوحوا إلى ابن زيدون بأن ابن عبدوس كان يزور ولادة ويحظى بحبها والقرب منها فقال ابن زيدون في ذلك شعراً:

أكرم بولادة ذخراً لمدخر	لو فرقت بين بيطار وعطار
قالوا: أبو عامر أضحى يلم بها	قلت الفراشة قد تدنو من النار
غير تمونا بأن قد صار يخلصنا	فيمن نحب وما في ذاك من عار
أكل شهى أصبنا من أطايبه	بعضاً وبعضاً صفحنا عنه للفار

وظل الصراع بين الاثنين يكبر مع مرور الوقت، والمنافسة تشتد حتى أوجدت روح العداء بينهما، وظلا يحيكان لبعضهما صنوف الحيل والحبائل. وقد بعث ابن زيدون إلى ابن عبدوس قصيدة يعاتبه فيها على مزاحمته إياه قلب ولادة منها:

أثرت هزير الثرى، إذ ريض	ونبهته، إذ هدا فاغتمض
وما زلت تبسط، مسترسلا	إليه يد البغي، لما انقبض
حذار حذار، فإن الكريم	إذا سيم خسفاً، أبى، فامتعض
فإن سكون الشجاع النهوس	ليس بمانعه أن يعض
وإن الكواكب لا تستنزل	وإن المقادير لا تعترض

ثم استرسل في قصيدته إلى أن قال:

أضافت أساليب هذا القريض	أم قد عفا رسمه فانقرض
لعمري، لغرقت سهم النضال	وأرسلته لو أصبت الغرض
وشمرت للخوض في لجة	هي البحر ساحلها لم يخض
وغرك، من عهد ولادة	سراب تراءى وبرق ومض
تظن الوفاء بها والظنون	فيها تقول على من فرض
هي الماء بأبي على قابض	ويمنع زبدته من مخض
ونبتتها، بعدي، استحمدت	بسري إليك لمعنى غمض
أبا عامر عثرت فاستقل	لتبرم، من ودنا، ما انتقض

وظلت المنافسة بين ابن زيدون وابن عبدوس تزداد مع مرور الوقت ولا سيما أنهما يحتلان مراكز بارزة في الدولة؛ مما أوجد منافسة أخرى في نطاق العمل، وقد اتهم ابن زيدون بأنه كان يسعى في قلب الدولة الجمهورية، ليعيد الدولة الأموية مرة أخرى، وكان ذلك الاتهام كافياً للزج به في السجن مدة بلغت عدة أعوام، كما ظهر في بعض قصائده الاستعطفية التي بعث بها من السجن إلى أبي الحزم.. غير أن أبا الحزم لم يجبه إلى سؤاله ولم يلتفت إلى حاله فتمكن أعداء ابن زيدون من سويداء قلبه، وبذلك أدت تلك الأشواك التي زرعتها ابن عبدوس وأصحابه إلى أن تخسر الدولة الجمهورية مفكراً ووزيراً محنكاً كان يمكن لأبي الحزم الاستفادة منه لو ظل مقرباً لديه، وقال في إحدى القصائد التي يستعطف فيها الوزير ابن جهور منها:

أيها الوزير، ها أنا أشكو
 ما عنانا أن يأنف السابق المربط
 والعصاء بدء فرعها للحليم
 في العنق منه والتطهير
 منه، بعد المضناء، والتصميم
 ناهيك من عذاب أليم
 تكأت بالكلوم قرح الكلوم
 أنسي يعنى بيره السقيم
 لظاها، فأصبحت كالصريم
 وسلاماً كنار إبراهيم
 وبأبي أنت، إن تشأ، تك برداً

وظل كذلك يقول القصيده تلو القصيده وأبو الحزم لا يأبه له وهذه
 قصيدة رائعة أخرى منها:

من يسأل الناس عن حالي فشاهدا
 لم تسط برد شبابي كبرة، وأرى
 محض العيان الذي يغني عن الخبر
 برق المشيب اعتلى في عارض الشعر
 قبل الثلاثين، إذ عهد الصبا كئب
 وللشبيبة غصن غير مهتصر
 نار الأسي، ومشيب طائر الشرر
 أنى معنى الأمانى، ضائع الخطر
 أم الكسوف لغير الشمس والقمر؟
 هل الرياح بنجم الأرض عاصفة؟
 قد يودع الجفن حد الصارم الذكر
 إن طال في السجن إيداعي فلا عجباً

وإن يثبط أبا حزم الرضى، قدر

ما للذنوب، التي جاني كبائرهما

غير أنه يعود مرة أخرى ليندم على استعطافه أبا الحزم، ومدحه له معاتباً

نفسه على تماديه في المديح فقال في ذلك:

قل للوزير، وقد قطعت بمدحه

لا تخش في حقي بما أمضيته

لم تخط في أمري الصواب موقفاً

غير أن الحال لم تدم على ما كانت عليه، فقد فرَّ ابن زيدون من السجن

وغادر قرطبة ولم يعد إليها إلا بعد وفاة أبي الحزم، وبلي الوليد أباه في

الحكم، فقرب ابن زيدون ورفع منزلته، وجعله سفيراً بينه وبين ملوك الطوائف

لدمائة خلقه وحسن تصرفه، غير أن حساده ومنافسيه أوغروا صدر الوليد

عليه ففر من قرطبة، وظل ينتقل بين مدن الأندلس حتى استقر في أشبيلية

واتصل بالمعتضد، ولما توفي المعتضد اتصل بابنه المعتمد، فزادت مكانته وعلا

شأنه؛ نظراً لأن المعتمد شاعر وأديب فكان لذلك الأثر في دنوه منه، وقد

ساعد ابن زيدون المعتمد في غزو قرطبة وجعلها عاصمة ملكه، وعندما ثارت

الفتنة في أشبيلية أراد ذو الوزارتين أبو بكر ابن عمار إبعاد ابن زيدون عن

المعتمد؛ فأشار عليه بإرساله إلى أشبيلية لتهدئة الفتنة، وكان قد كبر في السن

فتوفي هناك.

ونستخلص من سيرته ومنافسة ابن عبدوس له أن المنافسة إذا خرجت عن

نهجها الصحيح وأصبحت وسيلة لتثبيط الهمم؛ فإن نتائجها تكون أكثر ألماً،

مما يجعل الإنتاج والنمو الاقتصادي يعود أدراجه، ولا يلبث أن يؤدي إلى خلق بيئة غير ملائمة للإنتاج، تجعل المرء مشغولاً بدرء خطر أو خلق ضرر.

العدد (٣٠٠) يونيو ١٩٨٧ م

١٠ / ١٤٠٧ هـ

نزوم ما لا يلزم

هو العلم يسلب الأبواب، ويرى المرء اللجين والعسجد ينبت في المناح بقليل من النطاف الصافي، فيتسابق الجهابذة في جني القطوف، ظناً منهم أن لهم السبق إلى السعد والبعد عن الكد، وهم بذلك غير ملومين لشدة بريق العسجد وصفاء اللجين، إلا أن ذلك البريق قد لا يعدو كونه ضياء مزن لم تتجاوب شحناته الكهربائية، فباتت سحب تحمل الواابل دون أن تريقه، فيعدو من يراها إلى حقله يلتمس بذوره لعل السماء تجود بقطرها.

هذا هو الحال لمن ينساق وراء كل ما هو جديد سواء كان ذلك مهماً في العملية الإنتاجية أو لا يكون سوى زيادة في التكلفة دون مردود يذكر، ويجدر بنا أن نبين أسباب الاتجاه إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتي غالباً ما تكون إما لخفض تكاليف الإنتاج بإدخال التقنية الحديثة، أو تغيير أساليب الإنتاج، وإما بزيادة الإنتاج أفقياً أو رأسياً، وسواء أكان السبب هذا أم ذاك فلا خلاف في الهدف، ولا اختلاف في الشأو، فزيادة صافي الربح هو الغاية دون سواها، هذا إذا استثنينا الاستثمارات الموجهة للترفيه الذاتي.

والسؤال الذي لابد من طرحه هو عن مدى معرفة المستثمر بمدى الحاجة إلى اقتناء ما أراد الالتزام به، فالإلزامه لنفسه ومنشأته بما لا يلزم قد يبدو جميلاً إلا أنه قد يكون لازماً.

فلزوم ما لا يلزم، لا يخرج عن كونه إبداع لتحقيق رغبة صنعتها السجاياء أو أوجدتها وسائل الإقناع، فالسجاياء تحمل في طياتها الأهواء، والأهواء تحيل السرو الحاذق إلى أرعن ساذج لا يميز بين الغث والسمين، والسجاياء هي التي

تحمل المثل التي تصنع الرجال، وتؤلف بين الأفئدة والألباب، والرجل بين هذه وتلك أو بهما معاً، وسواء أكان به حميد السجيا أم مشينها فعلم الاقتصاد لا يعرفها، ولا يراها مصدراً لسلوكه، وعلم الاقتصاد يرى السلوك الرشيد منهجاً ورشيد الاقتصاد ما يحقق الربح، والربح إما أن يكون مادياً محسوساً معدوداً وهو الغالب، وإما أن يكون إشباع الرغبة هو سجية قد تلزم صاحبها ما لا يلزم وهو بهذا حقق شأواً، ونال مطلباً أعطاه إشباعاً رأى لزومه فألزم به نفسه دون سواه، وسلوك كهذا يتعامل معه علم الاقتصاد على أنه سلوك فردي لا يمكن تعميمه، ولكنه دون ريب سلوك يمكن دراسته وتقينه.

وصاحبنا بسجيته هذه أثر إدخال ما يلزم فقام بالاستثمار فيما لا يلزم من وجهة النظر العامة لعلم الاقتصاد، إلا أنه رأى إدخال ما يراه وسيلة لمباهاة أقرانه، أو إمتاع جلساته، أو إرواء ظمئه باقتناء كل ما من شأنه لفت نظر الآخرين، أو هو إعجاب بمنظر الآلات وهي تدير عجالاتها بوسائل تلقائية تكون مصدر سبق ومحل فخر.

ولزوم ما لا يلزم قد يكون لازماً مع كونه لا يلزم، والأمثلة على ذلك كثيرة فاشتراط عدد من البحوث لنيل الترقية لأساتذة الجامعات مثلاً، قد يراه البعض لزوم ما لا يلزم لا سيما في المجالات التي تتطلب نفساً طويلاً، فبحث عن تأثير هرمون معين أو معادلة سمادية على النخيل لا يمكن حصر نتائجه في سنوات جد محدودة، ومع هذا فالبحوث تعمل والأوراق تقدم والنتائج تنشر لا لغرض سوى الترقية في الغالب، وللباحث عذره في ذلك فالبحث المكتمل عن النخيل يتطلب سنوات طويلة قد لا يكون من المنطق الانتظار حتى اكتمال النتائج وجني ثمارها، ولعل الاكتفاء بتقارير دورية عن مثل هذه الأنماط من المباحث يكون مخرجاً من لزوم ما لا يلزم، واشتراط استمرارية البحث من قبل

الباحث أو سواه لا أجد منه مناصاً البتة للوصول إلى الهدف، ولعلنا نكون أكثر شجاعة إذا اعترفنا أن بحوثنا في غالبها ما زالت بحوثاً هامشية لا تتبع من الحقل ولا تنصب نتائجها فيه، بل هي لعمرى وليدة قبب الجامعات وأسيرة أدراجها.

ووسائل الاقتناع تلزم البعض ما لا يلزم بل هي أشد أثراً وأبلغ منهجاً، وتتم بوسائل عديدة يكون الاتصال الشخصي فيها أحد المناهج وأقواها، وكثير من رجال الأعمال لدينا يستلقي وراء العديد من أساليب الإنتاج وأدواته بمجرد اقتناعه الشخصي بالاستثمار فيما يعرض عليه، دون التفكير بلزوم وجوده من عدمه، وعلى الرغم من أن وجود بعض ما هو جديد قد لا يكون ذا ضرر جلي بل قد يكون له من المزايا ما هو جدير بها، إلا أن لزوم وجوده ليس من الضرورة بمكان.

والمعارض، منهج من مناهج الإقناع، يرتادها المرء للبحث عن كل جديد فيختار ما يرى لزومه؛ إلا أنه قد يتمتع ناظرية بجديد في مجال عمله فلا يبرح مكانه إلا وقد ملأ يديه بنماذج لذلك الجديد، ولا يلبث إلا وقد اقتنى جزءاً منها دون أن يبحث عن شرط لزومه، وهناك مناهج خطيرة تلزم الكثير من المستثمرين ما لا يلزم وعلى رأسها تلك القناعات التي تتبع من التجار المتجولين الذين يرون في إقناع البعض مصدراً للكسب، وسواء كان هناك حاجة للاستثمار أم لم يكن، ولن أضرب لذلك مثلاً لأن كثيراً من واقعنا مثل قائم بنفسه.

وطالما أن الحديث عن لزوم ما لا يلزم فعمل من نافلة القول أن نتحدث عن نظم أبي العلاء المعري وتسميته « لزوم ما لا يلزم » فهو نظم قد ينطبق على ما نتحدث عنه مع ما جاء فيه، ففي اللزوميات لأبي العلاء نجد حرفاً معيناً يسبق القافية كما قفى شعره بحروف مضمومة ومكسورة ومفتوحة وساكنة شملت جميع حروف المعجم البالغة ثمانية وعشرين حرفاً. فهو قد ألزم نفسه بما لا يلزم إلا أن ذلك إبداع في حد ذاته، جعل لزومياته أكثر حسناً وأجمل وقعاً موسيقياً

ولا شك أن إلزام المرء نفسه ما لا يلزم قد يدفعه إلى التكلف في القول والعمل إلا أن القدرة على استيعاب ذلك الالتزام، قد تتأى بصاحبها عن التكلف إلى الإبداع. وحتى نكون منصفين فإن شاعراً جاهلياً قد سبقه إلى ذلك المنحى، وهو شاعر مبدع توفي وهو لم يتجاوز السادسة والعشرين من العمر ذلكم هو طرفة بن العبد - الفتى القتيل - الذي عاش جل عمره في اللهو والبعد عن القبيلة لظروفه الاجتماعية، غير أن شعره رغم قلته مليء بالحكم والفخر والإبداع.

والصاحب بن عباد ألزم نفسه في إحدى قصائده ما لا يلزم، فقد التزم أن تخلو قصيدته من حرف الألف، وقد كان لهذا النوع من الإبداع صيتاً لكونه جديداً؛ لا لكونه نمطاً يشترط تبنيه. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الشعر الحديث أو الشعر المنثور، فأعوان الشعر المنثور وأدعياءه يرون في الشعر المقضى لزوم ما لا يلزم، كما يرون فيه من التكلف ما لا يخدم المعنى، ولكنهم بهذا أخرجوا الشعر عن جماله وأصالته وموسيقاه. فعذوبة الشعر تكمن في الإبداع الموسيقي مع وضوح المعنى ودقة الوصف والتشبيه.

ومن ذلك يمكننا مقارنة لزوم ما لا يلزم في الاقتصاد بمثيله في الشعر فالالتزام بأصول القوانين هو ضرورة كما هو الحال بالنسبة للالتزام بتوفير أدوات الإنتاج الضرورية، ولزوم ما لا يلزم في الشعر لا يشكل ضرراً شعرياً كما أنه لا يشكل ضرورة أيضاً، وفي الاقتصاد يكون الأجدر والأولى عدم لزوم ما لا يلزم، إلا أن لزومه لا يكون عائقاً رغم كونه ليس ضرورياً، والخروج عن الالتزام بالقوافي والمباني الشعرية يناظره الخروج عن توفير مستلزمات الإنتاج وأدواته الأساسية في مجال الاقتصاد.

العدد (٣٠٥) يناير ١٩٨٨ م

أثر العبر على السلوك

ما كانت الدنيا قط دار مقر بل هي دار ممر، يظن المرء وهو على ظهرها خلي البال أو شاغله، أنه قد أمن مكرها، واستودع عاتيتها فإذا شاء الله وكشرت عن أنيابها، وعصفت بمن استودعها فمالت عليه برزيتها، فأصيب بمرض عضال فقد معه الأمل في الحياة، وودعها وعيونه تذرف دمعا لا رغبة في عودة إلى ملاذها ومفاتها، ولا رافة بصبي صغير لن يجد من يؤنسه ويؤويه، بل كان همه ذاته وفحص حسابه، وتقليب صفحات الماضي، ليسترشد بها على مستقبل باق معلقاً أملاً - كما هي حاله في دنياه - بخالقه من نطفة فعلة، فكسا عظامه لحماً، ثم مميته، ليجد أمامه قائمة بحسابه وثمره زراعته، وهو في حاله ذاك يسترجع الماضي بادئاً بعثراته، فيناجي نفسه لائماً إياها على ظلم نجا به على مظلوم، أو ذلة قد اقترفت بها جوارحه، أو خطيئة قد ارتكبتها في حق نفسه أو حق غيره، فيثير لديه الألم والحزن فكأنه قد شكا فلا يسعه أن ينتكش فتزيد شكاته شكاة. وإذا أعانك الله على زيارته تراه فاغراً فاه والألم يقطع أوصاله وخياله يسرح في ماضيه فيعز عليك ما ترى فتغرورق عيناك لا تلبث أن تذرف الدمع سحاً على خديك، لتؤكد لذاتك بذاتك عجزك عن انتزاع ألم حبيب أو حزن قريب.

وفي مثل تلك المواقف يبرز عجزك وضعفك فتعرف قدر نفسك، فتميط اللثائم عن كبرك وغرور نفسك، واغترارك بجاهك ومالك ونسبك، ثم تضعها بين يديك فتشمها كما كان هاشم يهشم الثريد بمكة.

وإذا كانت الحكمة ديدنك والفتنة سجيبتك جعلت هذه الرؤى بين ناظريك، لا تفارقك بفراق قريب، ولا تبتعد عنك ببعده، بل تكون الحاضرة

لمجلسك، الساهرة في ليالك، لتوقظ قلبك إن لان للغرور، وتشير جوارحك إن جنحت للنفور.

والإنسان أضعف من أن يرد جانحة، أو يمنع مصيبة. ولكنه الإنسان جبل على النسيان، فإن بطر الحق فقد خاب وخسر، وإن جانب الباطل فاز وظفر وما كانت المصيبة مدعاة سعادة، ولا كانت قط مطلباً، ولكنها - أيم الله - موعظة لمن يتعظ.

وما يزرع المرء في دنياه يونع ثمرة يقطفها في أخراه. وقطاف ذلك ما كان سوى نتاج عمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وصنوف الخير كثيرة، وسبلها واسعة فسيحة، غير أنها قد تكون يسيرة أو عسيرة، فيسير فعل الخير قد يكون بالغ الأثر في النتيجة بغض النظر عن مقداره، لكن ذلك اليسير قد يكون نتيجة لترويض النفس على فعل الخير فيسهل إتيانه، بل قد يصاحب ذلك الإتيان لذة غامرة، ومنتعة حاضرة. وعسير فعل الخير، قد لا يكون سهل المنال لعسره في ذاته فتكون نتيجته مساوية لذلك المقدار المحقق من اليسير وكلاهما يصبان في بوتقة واحدة وبمسالك مختلفة، وقد لا يكون فعل الخير عسيراً في ذاته لكنه عسير في ممارسته، وهنا تكون شهوات النفس وحب الذات في إصرار مرير من جانب الخير، فشهوات النفس وحب الذات تطرح أمام العقل مبررات التريث أو الامتناع عن التضحية بجزء من خزائن الحاضر لاستثمارها في فرص استثمارية قد تكون طويلة المدى ولكنها رائعة النتائج مضمونة العواقب، فلا يرى الناظر أمامه سوى طرق مسودة، وعوائق جممة، وأزقة ضيقة. وفي الجانب الآخر تبرز دوافع الخير لتجذب طرف المعطف فتقوي العزيمة، وتشد الهمة، وتوغل في أعمال الفكر لجعل الرؤية أكثر وضوحاً والشقق أكثر إشراقاً فتسري في الدم أنشودة العطاء ونشوة الإيثار، فتدافع

العوائق، وتجرد الأشجار من أشواكه؛ لتتير الطريق رغم رداءته. وذلك أن الذي يعاني المرض العضال تمثل أمامه هذه الصورة فيعرضها على ما قدم ويسأل نفسه عن موقعه من تلك الوقائع؛ فيعيش وقد حسب لنفسه حسبته فاحتسب. ورحمة الله وعبوه أعظم.

وفي موقع آخر من مواقع ذاته يستعرض المرء عمله الوظيفي، ومعاملته لغيره ونصرته للحق أينما كان ولمن كان، والعدل فيما أوكل إليه دون تردد والمصارحة في الحق دون رياء أو غمط أو بطر للحق، فيستتير قلبه، ويفرح بما قدم آملاً حصاد ما زرع.

وقد يستعرض ما قدم من مؤلفات أو كتب أو مقالات فيراها أمام ناظريه شاهدة له أو عليه، وهو يعلم أنه في مثل هذا النوع من الإنتاج إذا كان مفيداً سيكون علماً ينتفع به يستمر معه حتى بعد وفاته لكونه محفوظاً في الصحف لا يرثه فيها سواه، وهو به كاسب للحسنات إن فتح الله به على أيدي غيره من الأجيال عبر الأزمنة والعصور، وهذا فعل رائع وأجر دائم وشرف يرثه أبناؤه من بعده.

والعلم النافع الذي يحسن تسجيله هو ما يدعو إلى الفضيلة، والتألف والتراحم، ودرء الفتن، ونشر الإسلام والطمأنينة واختيار ما يصلح للبشرية في دنياهم وأخراهم. ولا شك أن كل ذلك موجود في تعاليم الإسلام الحنيف فمكارم الأخلاق كانت خلال رسول الله ﷺ ولنا في رسول الله أسوة حسنة.

العدد (٣٦٢) نوفمبر ١٩٩٢ م

التوفيق للتلفيق

كتاب التوفيق للتلفيق لأبي منصور الثعالبي (٣٥٠ - ٤٢٩ هـ) حوى ثلاثين باباً، شمل كل باب أروع ما استطاع المؤلف وضعه في بوتقة قصيرة تحوي النثر والشعر والحكمة، فظهر الكتاب جامعاً لمتع شتى في مواضيع مختلفة، فدعونا نسبح في بحره لنقل شيئاً مما يوافق مقتضيات العصر.

ففي باب أوصاف خصائص الأشياء، يقول أبو عثمان الخالدي في رد أوصاف الغيم إلى أوصاف المحب، والتلفيق بينهما:

أما ترى الغيم يا من قلبه قاس كأنه أنا مقياساً بمقياس

قطر كدمعي وبرق مثل نار هوى في القلب مني وريح مثل أنفاسي

وأقول: إن كل محب لعالمنا الإسلامي سيذرف الدمع كقطرات الغيم وسيأجج قلبه ناراً كبروق الجون، وسينفث أنفاسه الحزينة كالرياح، عندما يبصر هذا العالم يلهث وراء لقمة العيش، ليلقيها إليه غيره، رغم وجود عناصر الإنتاج لديه سوى الإدارة الصادقة المخلصة، والنوايا المنبثقة من الإحساس بالمسؤولية، وما أحسب أن أمة تستطيع النهوض من الوحل الذي تعيش فيه دون إصلاح الأفراد ليعم الإصلاح. وإصلاح الفرد يتطلب إصلاح الذات، وإصلاح الذات يتطلب نبذ الأنانية، والقدوة الصالحة كتطبيق عملي لنبذ الأنانية.

وطلب أحد العزاب من دلالة بغداد امرأة يتزوجها، فقالت له: لك عندي امرأة كأنها طاقة نرجس، فتزوجها فوجدها عجوزاً، ففرغ الدلالة على كذبها فقالت: والله ما كذبتك؛ أما تراها تجمع أوصاف النرجس في بياض شعرها وصفرة وجهها وخضرة ساقها؟.

وأقول ما أكثر دلالات بغداد في زماننا هذا، فالكذب أصبح ديدناً للبعض وإظهار الأمور على غير حقيقتها أصبح مألوفاً كألفة الماء والهواء، ونجد ذلك في التعامل التجاري والإداري عيانياً ببياناً. وأغلب ما يكون ذلك عند تحقيق مصلحة أو بلوغ مرام، فهنا تبدع الدلالات في الوصف مع استخدام أمثال للمحسنات البديعية في عبارات منمقة منسقة تجر معها المغلوب على أمره إلى غير ما في نيته، حتى إذا باتت الحقائق لديه كانت القدرة على التخلص بقدر القدرة على الإقناع، شأن دلالة بغداد.

ومن لطائف الكتاب قول أحمد بن صالح بن سيراناد في جارية كاتبه، رد أوصافها إلى أوصاف كاتبها.

كأن خطها أشكال صورتها، وكأن مدادها سواد شعرها، وكأن قرطاسها أديم وجهها، وكأن قلمها بعض أناملها، وكأن بيانها سحر فعلتها، وكأن سكينتها غنج لحظها، وكأن مقطفها قلب عاشقها.

وكأني بوصفه منطبقاً على أولئك المعجبين ببعض مظاهر الحضارة الغربية، فعشقتهم لها جعلهم ينحون منحى أحمد بن صالح في وصف جاريته الكاتبة، فقد أعماه الإعجاب بحسنها، وحسن خطها كما خيل إليه. فأسبغ عليها من صنوف الوصف ما قد لا يتفق مع حقيقة حالها فأخذ خياله يسترسل في إبراز محاسن جمال الخط والوجه معاً. ويلفق بينهما ليضع هذا الجمال في صورة تبدو له قبل القارئ أنها قد كانت كذلك. ولدى المعجبين بالحضارة الغربية أسلوب يشابه أسلوب صاحبنا، فعند سماعك للبعض وهو يلوك لسانه استحساناً وطرباً بكل إفرزات تلك الحضارة يخيل إليك كما خيل إليه أنها ولا غيرها هي الطريق المثلى، بل وتكاد تكون الوحيدة القادرة على إسعاد البشرية، وقد يكون محقاً في بعض الجوانب، لكن من الإنصاف ألا

ينسينا الإعجاب بالبعض عيوب البعض الآخر وآثاره السلبية على المجتمع والنتائج السلوكية والنفسية، ولكنه العشق الذي يصرف العقول لتتحدث القلوب وهنا مكمّن الخطر.

وكتب ابن عباد في وصف متكبر فقال: كأنما امتطى السماكين، وانتعل الفرقدين، وملك الخاقين، واستعبد الثقلين.

وما أكثر المتكبرين في زماننا هذا الذي لا يسعهم امتطاء السماكين ولا انتعال الفرقدين بل هم في طغيان مستمر وكبر ممل، ينظرون إلى الناس نظرة دونية، إن أقبلت للسلام عليه مد يده إليك وهو يحدث من بجانبه، وكأنك قد جئت للتمتع بملامسة يده الطرية، وإن تحدث فلا يخرج حديثه عن إبراز ما لديه من ثروة، وقدرته على صنع المعجزات، ومعرفة بذوي الحل والعقد. يبحث عن المحافل ليتحدث عن نفسه، وينظر لمستخدميه نظرة الاحتقار ويزهو بنفسه على غيره.

وإن كان ممن أعطاه الله العلم أخذ يوحى للناس روائع أبحاثه، ومقدار قدراته حتى وإن تجاوزت أوهام خياله، لا يقر لمن سواه بقدر حتى وإن فاقه علماً وأدباً، وقدم حال.

ومما قيل في التلفيق قول أحدهم عن رجل أكل: يحاكي حوت يونس في جردة الالتقام، وثعبان موسى في سرعة الالتهام، ودعا بعضهم على بعض فقال: سلط الله عليهم طوفان قوم نوح، ورياح عاد، وصاعقة ثمود.

ومن كلام أبي العيّن قال قلت: ما تقول في صالح بن سيرا زاد؟

فقال: يتلهى بخروف ويتغدى بفصيل، ويتعشى بغريص، ويشب على فريسته وثوب النمر، ويرaug خصمه مراوغة الثعلب.

أليست هذه حال بعض الدول التي تفترس غيرها من الدول الآمنة المطمئنة، وشواهد ذلك من الواقع كثيرة، وحتى نكون منصفين مع زماننا وأهله فإن مثل هذا السلوك البشري كان قائماً منذ الأزل، فالقبائل كانت وما زالت في صراع طمعاً في السلطة والتسلط، والدول التي خاضت حروباً مريعة ومات من صفوة شبابها الكثير في سبيل السيطرة وغمط الآخرين حقوقهم، وغالباً ما يكون تحقيق نزوة قائد أو مجموعة، كـبعض الأحزاب الشيوعية هدفاً يضحى في سبيله بالغالي والنفيس.

أما مراوغة الثعالب فهي كثيرة وبألوان زاهية مختلفة، وجميلة أحياناً وقبيحة حيناً آخر، ويعلم الله أن أحط ما أرى مراوغة الثعالب فهي تفقد المرء من مروءته وأمانته وصدقه، كما أنها تقلل من قدره عند النابهين، لكنها لا تكون ظاهرة للعيان لدى الغالب من العامة، فيحقق المأرب وينال المقصد على حساب الغير. أليس ذلك شأن بعض من الدول والأفراد؟

وفي ضرب المثل بما يستهان ولا يبالي به: ما عسى أن يبلغ به عض النملة وقرص القملة، ولسع النحلة، ووقوع البقرة على النخلة، ونباح الكلب على السحاب، وما الذباب وما مرقتة.

وللصابي من رسالة: مثل فلان كمثل الفراش المتهافت على الشهاب والذباب المتهالك في الشراب.

وأحسب أن من الأولى ترك الكثير من الأمور التافهة والنظر إليها كعض النملة وقرص القملة حتى لا تكون حجر عثرة في التلاحم والتآخي بين بني البشر.

وفي التلفيق بين الطيور قول الشاعر في صدق القطاة، وكذب الفاخطة:

وقد كنت تصدق صدق القطاة فقد صرت أكذب من فاخطة

وذلك لأن القطاة لها صوت واحد لا تغيره وهو حكاية تقول فيها قطاقطا وفاخطة تقول في الربيع: هذا أوان الرطب فيضرب بها المثل في الكذب. وما أقل القطا وأكثر الفواخت.

ووصف أبو بكر بن مكرم رجلاً شريف الأصل وضيع النفس، ولفق بين المحاسن والمساوئ فقال: هو من الطاووس بصلة، ومن الورد شوكة، ومن الماء زبده، ومن اللجين خبثه، ومن النار دخانها.

وفي التلفيق المذكور طغت المحاسن على المساوئ فالرجل أصغر من الطاووس ذاته، والماء أكثر من الزبد، واللجين أكثر من الخبث، ويكفي المرء أن تكون محاسنة أكثر وزناً من مساوئه. ولكن ماذا نقول فيمن كانت مساوئه أكثر وزناً من محاسنه؟ ففراقه أجدى والبعد عنه أولى واتقاء شره أحرى.

ألم يجمع هذا الكتاب شيئاً من التوفيق والتلفيق حتى يحسن منظره ويطيب مطعمه، ويفهم معناه من يفهمه، دون حاجة إلى إسهاب ممل، أو إيجاز مخل؟ وكأني به كذلك قد أفاد، أو أتاح لنا الإفادة، ونقل جزءاً منها إن كان بها ما يفيد.

العدد (٣٦٥) فبراير ١٩٩٣م

٨ / ١٤١٣ هـ

السلوك والاقتصاد

يقتات من كد جبينه - في الغالب - ويرى فيما يصل إليه نتاج كفاح وعناء فيسعد بما يحقق، ويصبو إلى غايته فينالها بعد جهد جهيد فيسعد لبلوغ مبتغاه، ويرنو إلى شأو فيمتع ناظره بين يديه.

هو الإنسان يسعى لبلوغ غاية تمازجها سعادة، لا تلبث أن تزول ليطلب أخرى لتجر معها السعادة فيطمح من جديد في هدف جديد وهكذا دواليك.

فرجل الأعمال الذي يأمل في اقتناء مليون واحد نراه بعد برهة من الزمن في حاجة إلى اثنين ومن ثم إلى ثلاثة، وهكذا يحصل على سعادة بعد كل مليون وبدرجة متناقصة عند ثبات الإيراد، وبدرجات متساوية عند تساوي الإيراد مع الطموح، والمرء في طموحه لتحقيق غايته يحتاج إلى كثير من القدرات والمؤثرات والعوامل النفسية والاجتماعية اللازمة، وفوق كل هذا توفيق الحي القيوم.

ويختلف بنو البشر في أحوالهم النفسية، وخلقياتهم الاجتماعية وقيمهم ومبادئهم التي استمدوها من ثقافتهم المختلفة، وهم بها ينهجون نهجهم في بلوغ شأوهم. وينال بعضهم مبتغاهم الذي رسموه لأنفسهم فيرضون به ويقنعون. وهاهو أحد الشعراء يرسم مناه في بيت من الشعر حيث يقول:

الدهر أدبني، والصبر رباني والموت أقنعني، واليأس أغناني

إن طلب مثل هذا الشاعر أو من يمثله سهل المنال، قريب الوصال، ليس فيه صنوف العناء، بل هو سهل ميسور، يمنح صاحبه السعادة التي قد تساوي في مقدارها سعادة نقيضه اللاهث.

أما ترى الآخر يقول:

وغنى النفوس هو الكفاف، فإن أبت فجميع ما في الأرض لا يكفيها

وبعض بني البشر يسعى حثيثاً لبلوغ مناه، ولا لوم عليه في ذلك ولا تثريب وهو في سعيه أبقى النفس، عالي الهمة، مرفوع الرأس، يأبى الضيم، لا يرضى المهانة، جبل على ذلك فكان ديدنه، وشربه من ثدي أمه فبنى لحمه عليه، فهو يرى في إباته تماثل حصوله على سعادة بلوغ الغاية، فإن شاء الله ونال الغاية دون هوان فتلك سعادتان في مسيرة واحدة، وإلا فهو قد نال إحداها. وما أجمل قول الشاعر:

لأن أمضي وأترك بعض مالي يحاسبني به رب البرية

أحب إلي من وقع احتياجي إلى نذل شحيح بالعطية

وما أجمله من قول، إن عمل به صاحبه فهو بهذا يجب أن يترك ماله إن كان هذا المال سيحوجه إلى نذل شحيح منان لم يجبل على الهمم العالية والصفات الكريمة. وما أحسبه إلا قد اختط لنفسه خطأ ألفه فارتضاه، وآمن به فانتقاه، وأيقن بحسنه فابتغاه.

وشاطره في هذا المعنى قول الشاعر الآخر:

فكن رجلاً رجله في الثرى وهامه همته في الثريا

فإن إراقة ماء الحياة دون إراقة ماء المحيا

نعم إن مثل أولئك الرجال ذوي الإباء قد لا ينالون سعادة بلوغ الغاية ولكنهم - وأيم الله - يتلذذون بسعادة العزة والكرامة.

وهنا لي وقفة أراها مفيدة، فالبعض قد يرى أن في التعالي على الغير عزة، أو أن في الطلب من الكرام ذوي المروءة والقيم مذلة، وفي عدم الطاعة مهانة، بل لعمري إن تلك الصفات من الخصال المذمومة التي لا تمنح صاحبها

السعادة، كما أنها قد تكون حاجزاً نفسياً واجتماعياً يحول دون المرء وبلوغ غايته. وقد يأبى عليه الرجال، أو يأبى عليه المال، فتضيق به الدنيا - حتى وإن نال أحدهما - لأنه يرى في كل خطوة يخطوها مذلة، وفي كل مطلب هوان.

ومن الناس من تهون عليه نفسه في طلب مبتغاه، فيراه غاية ما بعدها غاية، ونتيجة لكل الأفعال والمسالك التي يسلكها، ويوجد المبررات التي يقنع نفسه بها فيرى الهوان صبراً، والمذلة حكمة، وأيم الله إن البون بينهما لشاسع وقد يرى في امتطاء الرياء وسيلة، ويسميه حسن تصرف. ومهما يكن من أمر فإن غاية المنى لذوي الألباب هو بلوغ المرام دون الهوان.

وفي مسالك الناس عبر، منها ما يسجل فتتناقله الأجيال ومنها ما يزول بزوال الأفراد.

وقد يتفق بعض الناس في مسلك فيغلب عليهم، فالعرب قد عرفوا بالشجاعة والإقدام والكرم، وجاء الإسلام ليقنن تلك القيم ويضع حدوداً لا تكون معها الشجاعة جنوناً، والإقدام مغامرة، والكرم إسرافاً.

والروم قد عرفت بالبخل كما جاء في كتاب التوفيق للتلفيق، وجاءت الحضارة لتهديبه وتحسينه، كما أن أمماً أخرى قد عرفت بالطرب - كما ذكر الكتاب - وهي كذلك مع شيء من التهذيب. وقد تنتقل أمة أو مجموعة داخل أمة من مسلك مألوف إلى مسالك أخرى قد تكون نقيضه، لكنها لا تلبث في بعض الأحيان أن تعود إلى ما كانت عليه.

ولا ريب أن تلك الاختلافات في المسالك جعلت التباين في الإنتاج بين الدول كبيراً، كما أن ذلك أثر في الاتفاق فكانت النتائج الاقتصادية لتلك الدول على درجة متفاوتة بقدر تفاوتها في مسالكها.

الاسترزاق لدى ابن زيدون !!

يسلك المرء مسالك شتى لنيل المنال، والمنال قد يكون مالاً أو جاهاً أو غيره. وهو في سعيه ذلك، يتلمس الأسباب مستخدماً ما حباه الله من صنوف الإبداع والمواهب. وابن زيدون قد وهبه الله البيان فأبدع أيما إبداع. واستخدم ذلك البيان في نيل شأوه، وبلوغ مرامه. ومرامه متمثل في رغبته الجامعة في الجاه والسلطة وفي جمع المال. وكانا دافعين في تدفق قريحته بمدايح عديدة في بني الجهور والمعتمد، والمعتمد وغيره، كما أن فيها من التعريض بمنافسيه ومناوئيه الكثير، غير أن ابن زيدون - في تقديري - قد تجاوز الحد وأفرط في المديح بما يخل بالكرامة والإباء، ناهيك عن بعض اللبس الإيماني. أليس هو القائل في إحدى قصائده التي يمدح بها المعتمد:

وحسبي من خالد الفخر أن رضيت قبولي، مستعبداً

وهل يليق بذى كرامة أن يقول ما قاله ابن زيدون في بيته هذا ؟ فهل قبول المعتمد به مستعبداً أصبح جل فخره وحسب ؟ لقد جاوز الحد فيما قال، وبالغ فيما مدح ولم يبال.

إن ابن زيدون لا يؤمن بما ذكر، لكنه أراد التزلف دون إباء يمنعه من تجاوز الحد في المبالغة.

وقد قيل: « أعذب الشعر أكذبه » لكن ليس في مثل هذا المعنى!

قال ابن زيدون في قصيدة يمدح بها أبا الوليد ابن جهور وقومه وكان ذلك في سنة ٤٤٠ هـ:

لا تستجز وضع قدري بعد رفْعِكُ فالله لا يرفع القدر الذي تضع!

ما هذه المبالغة المشينة التي تعدى بها ابن زيدون حدود الإيمان؟ ألم يجد من التعابير والمعاني - وهو القادر - ما هو أعف وأسمى من مثل هذا التعبير؟!
لعمرى لقد شط وحاد عن جادة الطريق، وأسرف في التقرب إلى أبي الوليد .

وهمه من ذلك ليس إيمانه بما يقول، بل الوسيلة لبلوغ الغاية، وقد يقول قائل إن عجز البيت مدلوله غير ظاهر المعنى، كأن يكون المقصود توافق عدم حدوث الرفع مع رغبة الممدوح، وليس كون وضع الممدوح معصوم من الرفع .

ومهما يكن من أمر فإن ظاهر البيت ينبئ عن معناه، وما عداه فهو تأويل في غير محله .

وما منع ابن زيدون أن يقول في أبي الوليد في هذه القصيدة كقوله في قصيدته اللامية الأخرى حيث يقول:

أنا غرس في ثرى العليا، لو أبطأت سقياك عنه لذبل

أقبلت نعماك تهدي نفسها لم أرغ حظي منها بالحيل

لقد حوت هذه القصيدة في معانيها سمواً، وفي لفظها علواً، وفي تعبيرها روعة وجمالاً، فهو بهذا يشبه نفسه بغرس لو أبطأت عنه سقيا أبي الوليد لذبل .

وفي البيت الآخر يلفت النظر إلى معنى جميل آخر، فهو يقول إن نعماء أبي الوليد تأتي دون أن تُطلب . فابن زيدون لم يُرغ (يطلب) هذه النعماء باستخدام وسائل الحيل . بل تأتيه مهداة من المنعم .

إن ابن زيدون في قصيدته الأولى وقصيدته الثانية يسعى للغرض لنفسه ولبلوغ الشأو نفسه؛ فالهدف يبقى واحداً لا محالة، هو التزلف لأبي الوليد

ومن ثم الوصول إلى الغاية، وهنا إحياء من ابن زيدون بأن هناك من قد يستخدم الحيل لتحقيق مآربه في النوال، أو إشباع رغبته في نفوذ أمره، أو بهما معاً، لكن ابن زيدون الذي حظي بنعماء أبي الوليد، لم يقل رأيه في أولئك الذين استرزقوا من خلال الحيل، ولعله في ذلك كان معرضاً ببعض حساده أو منافسيه، وقد ترك الاسترسال في ذلك وتوقف عند الحد الذي يخدم معناه جاعلاً نصب عينه إبلاغ سامعه فضله عليه.

ولعل من المناسب أن نعود إلى تلك القصيدة التي ذكرت بيتاً منها في أول هذه المقالة لنرى كيف أن ابن زيدون الذي حالفه الحظ في بعض قصائد مديحه، قد جانبه الصواب في بعض أبيات قصائده. فما هو يقول في أقبح معنى يمدح به أبا الوليد:

وطاعة أمرك فرض أراه	من كل مفترض، أو كذا
هي الشرع أصبح دين الضمير	فلو قد عصاك لقد أهدا
وحاشاي من أن أضل الصراط	فيعدوني الكفر عما بدا

إلى أن قال:

فمن قال: أن لستما أوحدين	في الصالحات، فما وحدا
--------------------------	-----------------------

كلام يقشعر منه البدن، ومعان لا تليق بمسلم، وابتدال للنفس والكرامة والإباء. لقد قال ابن زيدون مقولته هذه رغبة في الاسترزاق. وهو القادر على أن يصل لمبتغاه بقدراته المختلفة، فهو المحنك، الناثر، الشاعر، السياسي المجرب... الذي قال فيما ذكره أن النعماء قد أهديت إليه ولم يحتل لها.

فهل يليق بمقامه أن يقول مثل قوله آنف الذكر؟ وهل منعه ذلك من دخوله السجن على يد أبي الحزم الذي بالغ في مدحه ثم أرسل إليه رسالته المشهورة من سجنه ومنها تلك العبارة الرائعة « إن كنت مظلوماً فأين العدل؟ وإن كنت مذنباً فأين الفضل؟ ».

لقد استرزق ابن زيدون، بلفظ رائع ومعنى فاسد في بعض الأحيان ومعنى جميل رائع في أحيان أخرى. لكن يجدر بنا أن نصفه بأنه وصولي يريد نيل مبتغاه حتى لو باع إباءه وكرامته في سوق النفاق.

العدد (٣٧٨) فبراير ١٩٩٤ م

٨ / ١٤١٤ هـ

بين المثالية والمبالغة في التطبيق

أعجب من ذلك العدد غير اليسير من الناس، الذي يتحدث عن المثالية الفذة فتطرب لحديثه في المجلس، وتستمتع بقراءة مقالته في الصحف وتشنف أذنك بسماع صوته الشجي عبر الرائي والمذيع عند حديثه عن المثالية، ولو زارنا أحد سكان غير كوكبنا، وحباه الله فهم ما تقول، لأشهد غيره بأنه لن يبرح مكانه، طالباً العيش بين ظهرانينا ليتمتع بهذه المثالية الرائعة.

وعندما تسمع ذلك العدد يتغنى بالمثالية يقفز إلى ذهنك حب قيس لليلى وجميل لبثينة، وابن زيدون لولادة.

وكل أولئك لم ينل من الحب بغيته، غير أن كل واحد منهم قد أسهب في خياله، وأبدع في إنشاده، ودغدغ عواطف غيره. والمتغني بالمثالية يراها أمامه جميلة المظهر، بديعة الحسن، ميسورة المنال، لكنها خشنة الملمس، صعبة المراس. فيكتفي بالقول دون الفعل، وما أحسب أن وراء ذلك الملمس الخشن والمراس الصعب تكمن الكرامة والعزة والنجاح.

وما أكثر ما نجد المتغنين بالمثالية منتقدين لغيرهم وكأنهم وحدهم المدركون مع أنهم في الأغلب غير فاعلين. ويتجلى ذلك عند الحاجة إلى مصلحة ذاتية، فهنا تذوب المثالية، وتتسامى بعض المواد الكيماوية، ويتناسى ما كان يتحدث عنه بالأمس، ويسرف في تناسيه، وإذا عنَّ له أن يبرر ليظهر وجهة ما يريد، فلا يتورع عن قلب الحقائق واستخدام الدليل لاستدلال في غير محله، مع علمه المسبق بحمل وجه الاستدلال على غير ما يحتمل، ولكنها الحاجة إلى إشباع الذات لتحقيق المآرب، وليس لإحقاق الحق.

والمتغني بالمثالية عادة ما يلجأ إلى المبالغة في مدح ذاته، والرفع من شأنها، لإشباع رغبة كامنة، ولإظهار ما رسمه له خياله في مثاليته، فهو يمارسها في الخيال لا في الواقع، ومن ثم يطري نفسه بواقع خياله لا واقع حاله.

وبعيداً عن المتغنين بالمثالية نجد من الناس من يبالغ في مواقف يرى المبالغة محمودة فيها، ومنهم من يرى خلاف ذلك، فهاهو عمرو بن كلثوم الشاعر الجاهلي في موقفه مع عمرو بن هند عندما أهانت هند أم الشاعر، يزمجر فيقول:

ملأنا البر حتى ضاق عنا وماء البحر نملؤه سفينا

إذا بلغ الفطام لنا صبي تخر له الجبابر ساجدينا

وعلى النقيض من ذلك كان المغيرة بن ندارة الأسدي، عندما قال له يزدجر: إني لا أعلم في الأرض أمة كانت أشقى ولا أقل عدداً ولا أسوأ ذات بين منكم. فقد كنا نوكل بكم قرى الضواحي فيكفونناكم.

لم يثر المغيرة، ولم يزمجر، ولم يغالط الحقيقة، فيبالغ بالزهو بل كان حليماً حكيماً حيث قال:

« أيها الملك، إنك قد وصفتنا بصفة لم تكن بها عالماً، فأما ما ذكرت عن سوء الحال فما كان أسوأ حالاً منا، وأما جوعنا فلم يكن يشبه الجوع، كنا نأكل الخنافس والجعلان والعقارب والحيات، فنرى ذلك طعامنا. وأما المنازل فإنما هي ظهر الأرض، ولا نلبس إلا ما غزلنا من أوبار الإبل وأشعار الغنم، وديننا أن يقتل بعضنا بعضاً، ويغير بعضنا على بعض. وإن أحدنا ليدفن ابنته وهي حية كراهية أن تأكل من طعامه، فكانت حالنا قبل اليوم على ما ذكرت لك. فبعث

الله إلينا رجلاً معروفاً، نعرف نسبه، ونعرف وجهه ومولده. فأرضه خير أرضنا، وحسبه خير حسبنا، وبيته أعظم بيوتنا، وهو نفسه كان خيرنا في الحال التي كان فيها أصدقنا وأحلمنا. فدعانا إلى أمر فقدف الله في قلوبنا التصديق واتباعه.»

كان المغيرة غير مبالغ في الزهو وإن كان قد بالغ في وصف شظف العيش الذي كان فيه قومه، غير أنه أجاد في المبالغة لذات الموقف وهو في مبالغته وصف الواقع مبالغاً فيه لا خلافه، وبينما نجد المتغني بالمثالية يبالغ في إظهار التزامه بخلاف واقع حاله. ولهذا كان البون شاسعاً بين الموقضين.

وخلاصة القول: أن ادعاء المثالية سواء وافق ذلك مبالغة أو لم يوافقها تجعل من المرء امرأة غير صادقة لأبناء وطنه، حتى إن استطاع الإيحاء لأغلبهم بصدقه وحرصه على ثبات كل ما هو حسن.

العدد (٣٦٠) سبتمبر ١٩٩٤ م

٣ / ١٤١٥ هـ

السلوك الإنساني في القصيدة الزينية

تنسب القصيدة الزينية للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد حوت الكثير من المواعظ والنصائح التي جسدت السلوك الإنساني السائد عبر الأزمنة والدهور، وسأقطف من زهورها في هذه العجالة ما راق وطاب، وسأنتقل من عُصن إلى آخر دون ترتيب. فهذا هو في بعض الأبيات يقول:

إن الغني من الرجال مكرمٌ	وتراه يرجى ما لديه ويهربُ
ويبش بالترحيب عند قدومه	ويقام عند سلامه ويقرب
والفقر شين للرجال فإنه	يزري به الشهم الأديب الأنسب

البشاشة والترحاب سلوك إنساني قد يكون محموداً إذا لم يتجاوز الحد ولم تطله المبالغة، ولكن واقع الحال لدى البعض مبالغة في الترحاب، وتجاوز في القريض، حتى لكان الملق قد بات ديدن الناس في التهلل والترحيب، بل أضحى مظنة وسوء خلق، فلزمه البعض، وألزموا غيرهم بسلوك قد يكون من المحمود تلافيه.

والنفاق إن أصبح مبالغة في المجاملة فذاك شأن قد يمكن قبوله، غير أنه إن تعداه إلى الخداع والمراوغة فذلك ما عناه الإمام علي بن أبي طالب في قوله:

لا خير في ودٍ امرئٍ متملق	حلو اللسان وقلبه يتلهب
يلقاك يحلف أنه بك واثق	وإذا توأرى منك فهو العقرب
يعطيك من طرف اللسان حلاوة	ويروغ منك كما يروغ الثعلب

وفي الخداع نيل مرام، وبلوغ هوى، ولذة انتصار. غير أنه مرام الناقم

وهوى الجائر، وانتصار الحاقد، ونحسبها صفات تهوي بصاحبها إلى سوء الحال في الدنيا والآخرة.

والكذب صنو الحسد؛ والخداع أداة الحسود؛ لذا فمفارقة الكذب التماساً للعافية، ونجاة من المظنة، فهذا هو الشاعر يقول:

ودع الكذب فلا يكن لك صاحباً إن الكذب لبئس خلأً يصحب
وذر الحسود ولو صفا لك مرة أبعده عن رؤياك لا يستجلب

لكنه عاد فاختر لك الجليس الجدير بالمعاشرة، الذي يكون لبيباً عاقلاً متأدباً فهاهو يقول:

كن ما استطعت عن الأنام بمعزل إن الكثير من الورى لا يصحبُ
واجعل جليسك سيداً تحظى به حبر لبيب عاقل متأدب

فاللبيب يهديه عقله إلى مسالك الخير، ونبل المعشر، ناهيك عن كون اللبيب حبراً، لديه من العلم ما يؤنس به المجالس، ويغذي به الفؤاد، ويهذب به السلوك؛ ولذا لزم حفظ الود له، وحسن معاشرته حتى لا تتنافر القلوب، ويقل الود، وتزيد الجفوة، وهذا ما عناه الشاعر بقوله:

واحرص على حفظ القلوب من الأذى فرجوعها بعد التنافر يصعب
إن القلوب إذا تنافر ودها شبه الزجاج كسرها لا يشعب

وفي القصيدة نفسها تحدث علي رضي الله عنه عن القناعة، في كونها راحة البال وتجارة دائمة، وغنى أبدياً. ومن أدواتها اليأس مما فات؛ لأنه يريح البال ويمحو الشأو البعيد المنال، فيزول الشنآن والتملل والقلق، ولكون القناعة كنزاً أبدياً، فلا أخال صاحبها إلا وقد استمتع بما لديه من كنز، وصفا وده لمن حوله من أقارب وأصدقاء ومعارف لتركه ما يجلب البغض والتنافر.

أما الطامع فقلق البال، بائر التجارة، دائم الفقر. وهو بطمعه قد اكتسى ثوب المذلة والهوان، تراه يلهث في جمعه للمال دون مراعاة لقيم أو مبادئ يبدو في ثياب الفقر في غناه، وفي مقام المذلة مع استغنائها عنها، لكنه أراد لنفسه أن يكون هكذا فكانت، ولا يكاد أن ينال فضل المعسر أو الموسر إلا ويبحث عن نوال جديد، يده ممدودة إلى الكريم واللئيم، فإن أعطاه الكريم شكر وطلب المزيد، وإن رده اللئيم وأذله عاود الكرة دون خجل، لا يمنعه حياء، ولا يشبعه إلا التراب.

والقصيدة قد حوت بعض الأبيات المتعلقة بالنساء والرأي فيهن، ولا أحسبهن كذلك، فالقصيدة تقول:

وتوقُّ من غدر النساء خيانة	فجميعهن مكائد لك تنصب
لا تأمن الأنثى حياتك إنها	كالأفعوان يراع منه الأنيب
لا تأمن الأنثى زمانك كله	يوماً ولو حلفت يميناً تكذب
تغري بطيب حديثها وكلامها	وإذا سطت فهي الثقيل الأشطب

صدقت القصيدة في طلب التوقي من غدر النساء، وخيانتهم، لكنهنَّ جميعاً لسن مكائد تنصب، فهن الأمهات والأخوات والبنات وكذا الزوجات، ولسن كلهنَّ يحلفن أيماناً كاذبة ففيهن الصادقة البرة التقية، وفيهن الكاذبة الماكرة. أما كونها تغري بطيب حديثها، فلا أخال أغلبهن كذلك، فحديث من أنعم الله عليها بالورع والبلاغة وحلاوة اللسان يتسلل إلى الفؤاد تسلل النسيم بين أغصان الأشجار، فيتمايل البطين على الأذنين، والأذنين على البطين. لكنها إذا سطت بعد أن بلغت من المرء ذلك المبلغ، فستكون ثقيلة السطو، أليمة الجرح تجندل ضحاياها بما هو أسن من السيف.

العدد (٣٨٤) سبتمبر ١٩٩٤م

٣ / ١٤١٥ هـ

معان في شعر الشافعي

تخالج النفس لدى البشر الكثير من المعاني التي تتبلور لديهم حتى تُكوِّن قناعات ربما تظهر جلية في سلوكهم وقراراتهم؛ والموظف في وظيفته، ورب البيت في منزله، ورجل الأعمال في تجارته ليس ببعيد عن ذلك المعنى.

والإمام الشافعي الفقيه المجرب تجلت له مثل تلك المعاني فنسجها شعراً سلساً، تتناقله الناس حتى عصرنا هذا.

وقد يكون من الملائم الحديث في هذه العجالة عن بعض تلك المعاني ففي بيت من الشعر نراه قد قال:

كل العداوة قد ترجى مودتها إلا عداوة من عاداك عن حسد

أليست تلك مقولة حق؟! فوربِّي لقد أنصف فيما قال: فإن العدو الحاسد لا يثوب عن معاداته إلا بزوال نعمة المحسود، فمبعث العداوة يكمن في بقاء النعمة وتمتع المحسود بها، فلا تطف المسحود للحاسد يمنعه عن مواصلة حسده، ولا انصرافه عنه راداً إياه عن أربه. فديدن الحاسد في الحياة كذلك حتى وإن أسديت له من المعروف ما تعتقد أنه سيلجم فاه، فهو غير بالغ رضاه. وسيان إن فعل المحسود أو لم يفعل، فسيظل هدفاً يستلذ الحاسد برمييه، وتظل غايته سقماً لا يرجى برؤه. وإنه لحري بالإنسان أن يتبصر ليرى بأمر عينه أن أولئك النفر قليل، وإن كان أثرهم غير يسير. وليس للمرء مخرج من غائلتهم فما لغريمهم من صفات تميزه ولا لصديقهم خلال تغريه. فكان الله في عون كل من ساقته الأقدار للتعامل معهم، يقول الإمام الشافعي:

داريت كل الناس لكن حاسدي مداراته عزت وعز فعالها

وكيف يداري المرء حاسد نعمة إذا كان لا يرضيه إلا زوالها

وقد خالج نفس الإمام الشافعي معنى آخر جعله في بيتين من الشعر، غير أن الكثير من الناس - وأنا أحدهم - قد لا يتفق معه في ذلك المعنى، وإن كان البعض قد جسد هذا المعنى قولاً وعملاً. يقول:

لا يكن ظنك إلا سيئاً إن سوء الظن من أقوى الفطن

ما رمى الإنسان في مخمصة غير حسن الظن والقول الحسن

من غير العدل أن يجعل المرء سوء الظن أمام ناظريه، وأن يروض نفسه على ذلك، فالشقاء بهذا سيبليغ المدى، والأحقاد ستتجاوز المألوف، ناهيك عن الفرقة، واستفحال العداوة والبغضاء. وما أحسب ذا لب إلا وهو باحث عن السعادة، وفي الحب السعادة لا في البغضاء.

من العجب أن يطرح الإمام معنى يجسد فيه سوء الظن وكأنه من الفطن فهل سوء الظن فطنة؟ لعل حسن الظن الذي يقود إلى الاستغفال يرمي بالإنسان إلى المهالك، ولكن لا يعني بالضرورة أن نسيء الظن بالإنسان، بل ما أمتع وأسعد من أن يحسن المرء الظن بالناس مع أخذ الحيطة والحذر، حتى لا يؤخذ بغرة ويؤتى من مأمته.

وفي معنى آخر يقول الإمام الشافعي:

زن من وزنت بما يزنك وما يزنك به فزنه

من جا إليك فرح إليه ومن جفاك فصد عنه

من ظن أنك دونه فاترك هواه إذن وهنه

وارجع إلى رب العباد فكل ما يأتيك منه

هذه المعاني الجميلة هي شيم ذوي الألباب، وخلائق ذوي النهي والأحلام. فوربِّي لا يجد النبيل متعة ألد من الكرامة، كما لا يجد الذليل متعة ألد من المهانة، فكلاهما قد نال مراده بإشباع مبتغاه، غير أن البون بين الواقعتين كبير والفرق في السلوك واضح جلي، وللمرء أن يختار ما يتوافق مع ما حباه الله من قيم، وارتضاه لنفسه من واقع.

وفي معنى آخر يقول:

سهرت أعين، ونامت عيون في أمور تكون أو لا تكون
فادراً الهمَّ ما استطعت عن النفس فحملانك الهموم جنون
إن رباً كفاك بالأمس ما كان سيكفيك في غد ما يكون

حقاً لقد شغل بعض الناس بأمور أحسبها غير كائنة، وإن كانت فهي كائنة، فلا سهر الأعين مغيرا الحال، ولا نومها جالباً المحال.

ولكن النفس البشرية تأبى عيشة تشوبها الهموم، وحياة مليئة بالظنون. فهل يروض الفطن نفسه على ترك المرء لأمر قد تكون أو لا تكون؟ لقد أجاب الإمام الشافعي عن ذلك بتركها إلى الله عز وجل، فقد كفانا بالأمس ما كان وهو القادر على أن يكفيننا أيضاً ما سيكون. فهل نحن متعظون؟!

العدد (٣٨٧) ديسمبر ١٩٩٤م

٦ / ١٤١٥هـ

النساء والاقتصاد

النساء شقائق الرجال، وهن الأمهات والأخوات والبنات والزوجات. ومشاركتهن في الاقتصاد أمر لا يعتريه شك، إلا أن كنه هذه المشاركة ومقدارها يجعلنا نقف هذه الوقفة عبر هذه العجالة.

ففي المجتمع السعودي المسلم عليها واجب التقيد بالعمل الذي لا يتعارض مع ما خطه الشارع لها، وعليها ألا تحيد عنه قيد أنملة، كما أن عليها أن تسعى إلى أن يكون العمل متفقاً مع القيم والأعراف السائدة، وفي هذا الإطار من النهج السليم يجدر بنا أن نقوم صنيع المرأة في مجتمعنا.

فهي إما أن تكون في وظيفة حكومية تساهم من خلالها في سد العجز من الأيدي العاملة النسائية، وإما أن تكون ربة بيت تقوم على تربية أولادها وتنشئتهم التنشئة الصالحة، حتى يكونوا ذرية ينفع الله بهم البلاد والعباد. وإما أن تكون لا هذه ولا تلك، بل هي في حال انتظار أمام التلفاز أثناء الليل، لتغط في نوم عميق طوال النهار وقد تكون بين الاثنتين.

ومع زيادة عدد النساء اللاتي أنهين دارستهن الجامعية، أو ما علاها، أو ما هو دونها بقليل، فقد تصبح أعدادهن أكثر من قدرة ما هو متاح من فرص عمل حكومي قادر على استيعابهن. فيدعين بالويل والثبور وعظائم الأمور متناسيات أن لديهن وظائف دائمة تتمثل في قيامهن بواجباتهن المنزلية وتربية أولادهن، وهن بهذا أكثر ضماناً للوظيفة من الرجل الذي يبحث عن مكان عمل يقوم بواجبه خلاله ويساهم في الاقتصاد عبره. وقد يكون من الظريف ذكر ما قاله أبو القاسم حسين بن محمد الراغب في كتابه « محاضرات الأدباء

ومحاورات الشعراء والبلغاء » فقد قال في الحث على شقائهن بالغزل والمهنة: « أَلْزَمُوا النِّسَاءَ المِهْنَةَ » ثم قال: « نعم لهو المرأة المغزل » فهو يريد بها أن تلهو بالمغزل أي تعمل لما يعود بالنفع عليها وعلى أبنائها.

وقيل لهند بنت المهلب زوجة الحجاج: تغزلين وزوجك الحجاج؟ فقالت: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ: « أطولكن طاقة أعظمكن أجراً ». والمغزل يطرد الشيطان ويذهب بحديث النفس.

والشاهد هنا أن زوج الحجاج، وهو من هو، تعمل وتساهم وتشارك في بيتها ولبيتها، وهي بهذا تشارك في أعمالها المنزلية رغم كونها زوجة الحجاج وبنت المهلب، ولم تعتمد على خادمة جلبتها من أقصى الأرض لتقوم بعملها اليومي بدلا منها.

وقد لا يقف البعض منهن عند خادمة واحدة بل تتعداها إلى أعداد كثيرة فهذه لتحضير الموائد، وتلك لغسيل الملابس، وأخرى لتنظيف المنزل، وقد يكون لكل طفل خادمة أو اثنتان أو أكثر للاعتناء به. وهذا يتطلب مالا، لذا فبعضهن يسعى للزواج من ذوي المال لتغطية مثل هذه المصروفات، وبهذا فقد شارك في إضعاف الاقتصاد لا المساهمة فيه.

وإليك قول امرئ القيس: « أراهن لا يحبين من قل ماله » وقيل لأبي سيابه: قد كرهت امرأتك شيبك فمالت عنك. فقال: إنما مالت إلى الأندال لقلة المال، والله لو كنت في سن نوح، وشيبة إبليس، وخلقة منكر ونكير، ومعني مال لكنت أحب إليها من مقتر في جمال يوسف، وخلق داود وسن عيسى وجود حاتم، وحلم أحنف بن قيس، وشجاعة علي بن أبي طالب.

وهناك من يرى في النساء سوء الإدارة فقال: لا تطيعوا النساء على حال وتأمنوهن على مال، وتذروهن يدبرن العيال، فإنهن إن تركن وما يردن أوردن المهالك، لا دين لهن عند لذاتهن، ولا ورع لهن عند شهواتهن، ينسين الخير ويحفظن الشر، يتهافتن في البهتان ويتمادين في الطغيان، ويتصدون للشيطان، وقيل: مَنْ أطاع عرسه لم ينفع نفسه.

وعارضت امرأة رجلاً في أمر يديره فقال: مالكن وأمور الرجال إنما أنتن لعبة إن كان لنا بكن حاجة دعوناكن.

وقال المتبّي:

وللخود مني حاجة ثم بيننا فلاة إلى غير اللقاء تجاب

إن لم نكن كلنا فجلنا لا يتفق مع ما ذكر أعلاه في حق المرأة، فهي الأمانة الصادقة القادرة إن شاء الله. غير أننا نطمح إلى أن نرى مساهمتها الفعالة في أوجه الاقتصاد التي تليق بها، وأولها العمل في بيتها ولبيتها إذا لم تجد الوظيفة المناسبة. فليس من الحكمة أن تحدد المرأة بعينها صوب الوظيفة الحكومية، حتى تتمكن من الحصول على مرتب تدفع جزءاً منه لخادمة أو خادمتين استقدمتهما من خارج البلاد، وإذا لم يتحقق ذلك أخذت تدعو بالويل والثبور، ناسية أو متناسية أن لديها وظائف مهمة بقدر أهمية الوظيفة الحكومية.

ومنهن من تقول إذا لم أجد الوظيفة فما بالي أنهيت دراستي الجامعية إذن؟ ولا بد لها أن تعرف أن الدراسة علم وثقافة ومعرفة تثير لها الطريق لتدفع بجيل قادر على الإبداع، والمشاركة الفاعلة في شؤون الاقتصاد، كما أن العلم يجعلها قادرة على تدبير أمور بيتها، والنظر إلى الأمور عند اتخاذ

قراراتها اليومية بموضوعية تتفق مع المنطق، مما يجعلها أكثر تكيفاً مع ما يناسبها من ظروف اقتصادية. فمن المفترض أن المتعلمة لا ترى في التبذير مدعاة للافتخار، كما ترى في التقدير حكمة واقتصاداً، ويمكنها وهي في بيتها مساعدة زوجها في أعماله الخاصة، فقد تكون قادرة على إدخال المعلومات في الكمبيوتر، أو آلة طباعة، أو محاسبة متقنة لعملها. فتكفي زوجها عناء جلب موظف من الخارج، فتكون قد وفرت على زوجها وهي في منزلها بعضاً من المصروفات التي لا بد منها في عمله. إن المرأة قد ساهمت وما زالت تساهم وستساهم في أوجه التنمية بما يليق بها، والثقة كبيرة والمسؤولية أكبر.

العدد (٤١١) ديسمبر ١٩٩٦ م

٧ / ١٤١٧ هـ

بين الهزلية والجدية

الهزلية والجدية رسالتان رائعتان من رسائل ابن زيدون، ذلك الشاعر الفذ الذي ولد في قرطبة سنة ٣٩٤هـ في زمن الدولة العامرية، وقرض الشعر وهو لم يبلغ العشرين من عمره.

ويقال: إن ابن زيدون من زعماء الفتنة التي أطاحت بالحكم الأموي في الأندلس، وكذا دولة بني حمود، والعلويين، وقيام ملوك الطوائف على أنقاضهم، وكان ذلك وهو لم يبلغ ثمان وعشرين سنة، ولذا فإن أبا الحزم ابن جهور قربه ومنحه لقب «ذي الوزارتين» وكان بينه وبين ابن عبدوس منافسة مشهورة على ولادة بنت المستكفي، وهي إحدى بنات ملوك بني أمية الذين ضاع الملك من أبيهم، وقد كان لهذه المنافسة أثرها في حياة ابن زيدون.

وفي خضم هذه المنافسة أرسل ابن عبدوس إلى ولادة إحدى النساء، لتبين مآثره ومناقبه لتقربه إلى قلبها، فأرسل ابن زيدون إليه برسالة على لسان ولادة ذاع صيتها في الآفاق، وهي الرسالة الهزلية، غير أن ابن عبدوس أخذ يستخدم شتى الحيل للنيل من ابن زيدون، حتى نال مآربه، فأطاح بابن زيدون بعد أن أوغر صدر أبي الحزم بن جهور عليه، فأدخله السجن، فأرسل ابن زيدون بعدة رسائل إلى ابن جهور من السجن يستعته ويستجديه، والرسالة الجدية إحدى تلك الرسائل.

ولما في هاتين الرسالتين من سبر لأغوار النفوس البشرية، ومحاكاة للعلاقات الإنسانية التي كانت سائدة - وما زالت - لأنها من السمات التي جبل عليها بنو البشر، آثرت أن أقطف من سبكها الرائع ومعانيها الجميلة ما قد يحلو للقارئ أن يقرأ.

في الرسالة الهزلية يقول ابن زيدون لابن عبدوس على لسان ولادة مستهزئاً: «أرسلت خليلتك مرتادة، قاطعة أنك انفردت بالجمال، واستأثرت بالكمال، واستعليت في مراتب الجلال، واستوليت على محاسن الخلال، حتى خيلت أن يوسف عليه السلام حاسنك فغضضت منه، وأن امرأة العزيز رأتك فسلت عنه، وأن قارون أصاب بعض ما كنزت». وهو هنا قد أبرز ما يفتن فيه النساء وهو الجمال والمال، فلحاه في ذلك مستهزئاً، واستطرد إلى أن قال: «وحتماً إنما جاد بوفرك، ولقي الأضياف ببشرك، وقيس بن زهير إنما استعان بدعائك، وإياس بن معاوية إنما استضاء بمصباح ذكائك، وسحبان إنما تكلم بلسانك، والحجاج تقلد ولاية العراق بجذك، وقتيبة فتح ما وراء النهر بسعدك، وأفلاطون أورد على أرسطا طاليس ما نقل عنك، وبطليموس سر الاضطراب بتدبيرك، وصور الكرة على تقديرك، وبقراط علم علم العلل والأمراض بلطف حسك، وجالينوس عرف طبائع الحشائش بدقة حدسك، وكلاهما قلداك في العلاج، وسألك عن المزاج، واستوصفك تركيب الأعضاء، واستشارك في الداء والدواء».

إن ما ذكره ابن زيدون على سبيل التهكم، يجعل المرء ينظر حوله فيحجم عما قد يدغدغ مشاعره من صفات يسديها إليه البعض، فيرى فيها حقيقة ذاته دون أن تكون واقع حاله. وقد يبالغ المرء في الاعتقاد فلا يلبث أن يصاب بخلاف ما يعتقد، فيكون الأثر أمرٌ والمصيبة أرزاً.

واسترسل ابن زيدون وأخذ ينعت ابن عبدوس على لسان ولادة بأقبح الخصال وأدم الخلال، فحسبك به قاتلاً: «هجين الغدال، أرعن السبال، جافي الطبع، سيئ الجابة والسمع، بغيض الهيئة، سخييف الذهب والجيئة، ظاهر الوسواس، منتن الأنفاس، كثير المعاييب، مشهور المثالب، فوجودك عدم

والاغتباط بك ندم، والخيبة منك ظفر، والجنة معك سقر، وهل أنت إلا واو عمرو» هكذا كاد ابن زيدون لابن عبدوس ولحاه بما لا يليق به، لكن المنافسة غير الشريفة تدفع بذوي العقول الناقصة الذين تكون الغاية لديهم تبرر الوسيلة، بأن يقولوا ما يشاؤون ويفعلوا ما يحلو لهم، دون وازع من دين، أو حياء من خلق.

وفي الرسالة الجدية انقلب السحر على الساحر، فأخذ ابن زيدون يستجدي ويستطلب، ويروم ويملق، لعل ابن جهور يرضى عنه بعد أن أودعه السجن، وفيها يقول: «إن سلبتني - أعزك الله - لباس نعمائك، وعطلتني من حلى إيناسك، وأظمأتني إلى برد إسعافك، ونقضت بي كف حياطتك وعضضت عني طرف حمايتك، بعد أن نظر الأعمى إلى تأميلي لك، وسمع الأصم ثنائي عليك، وأحس الجماد باستحمادي إليك، فلا غرو قد يغص بالماء شاربه، ويقتل الدواء المستشفي به، ويؤتى الحذر من مأمنه، وتكون منية المتمني في أمنيته، والحين قد يسبق جهد الحريص. وإني لأتجلد وأرى الشامتين أني لريب الدهر لا أتضعع، فأقول هل أنا إلا يد أدمها سوارها، وجبين عض به إكليئه، ومشرفي الصق بالأرض صاقله».

واستطرد في الاستجداء لعل أبا الحزم بن جهور يرضى عنه، فيقول: «ولن يريبني من سيدي إن أبطأ سيبه أو تأخر - غير ضنين - غناؤه، فأبطأ الدلاء فيضاً أملؤها، وأثقل السحاب مشياً أحفلها، وأنفع الحياء ما صادف جدباً، وألذ الشراب ما أصاب غليلاً، ومع اليوم وغد، ولكل أجل كتاب، وأعود فأقول: «ما هذا الذنب الذي لم يسعه عفوك، والجهل الذي لم يأت من ورائه حلمك، ولا أخلو من أن أكون بريئاً، فأين العدل؟ أو مسيئاً، فأين الفضل؟».

هكذا كانت الرسالة الجدية مليئة بالعبارات الرائعة التي تحكي ألم المظلوم وإن كان كذلك، أو النادم إن كان مذنباً، والعضو سمة عربية حث عليها الإسلام فأصبحت من أخلاقه، والتسامح صنو العفو. وكان هذا ديدن الكثير من ذوي المروءة والنبيل، ولعلها صفة يمتاز بها العرب عن سواهم، ونبيل خصهم الله به وكان وسيظل نبراسا للمعالي. وما أخال أبا الوليد بن أبي الحزم بن جهور إلا وقد بلغت منه هذه الرسالة التي أرسلت إلى أبيه - كل مبلغ. فما لبث أن أعاد ابن زيدون إلى سابق عهده ومجده، بمجرد أن تقلد الأمر بعد أبيه، وهي الأيام عبر تمر على الفتى يسطرها التاريخ ليتعظ ذوو الألباب، وتمر مر الكرام على ذوي العقول المريضة.

العدد (٤١٤) مارس ١٩٩٧م

١٠ / ١٤١٧ هـ

الزائر الثقيل

زوار الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة والشركات بأنواعها يختلفون في أساليبهم ومراميمهم، فمنهم من يقدم إلى الدائرة الحكومية لينهي أمراً من أموره لم يجد بدأً من متابعتها، وينهج في ذلك منهجاً جاداً، فهو يسعى حثيثاً لإنهاء أمره بأيسر السبل وأسهلها وأسرعها. فتراه ينتقل بين المكاتب دون أن يضيع وقتاً هنا وهناك.

ومن المراجعين من تراه يأتي ليطيل المكوث، فيدخل في حديث تلو آخر ظناً منه أن ذلك يسعد المتلقي، ويجعله ينهي موضوعه بيسر وسهولة، وهو بذلك يضيع وقته ووقت صاحبه، وبعد أن يقضي ساعة أو ساعتين تراه يطرح مطلبه بطريقة لبقة لعله يحظى بالرعاية، غير أنه نسي أنه أضع الكثير من وقت من سخر لخدمته وأثر على عطائه. وما أحسب المتلقي إلا قد أخطأ الصواب فأيسر السبل ما قاله سهل بن هارون: «من ثقل عليك بنفسه، وغمك بسؤاله فأعره أذنأ صماء، وعينأ عمياء». أو كما كان يفعل أبوهريرة إذا استثقل رجلاً فقال له: اللهم اغفر له وارحمنا منه.

أما الأعمش فإذا حضر مجلسه ثقيل قال:

فما الضيل تحمله ميتاً بأثقل من بعض جلاسنا

وقال أبو حنيفة للأعمش عندما أتاه عائداً من مرضه: لولا أن أثقل عليك أبا محمد لعدتكَ والله في كل يوم مرتين.

فقال له الأعمش: والله يا بن أخي أنت ثقيل عليّ وأنت في بيتك، فكيف لو جئتني في كل يوم مرتين.

وكان حماد بن سلمة إذا رأى من يستثقله قال: «ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون».

وقال رجل في ثقيل:

أنت يا هذا ثقيل وثقيل وثقيل

أنت في المنظر إنسان وفي الميزان فيل

وقد أهدى رجل من الثقلاء إلى رجل من الطرفاء جملاً ثم نزل عليه حتى

أبرمه، فقال فيه:

يامبرماً أهدى جمل خذ وانصرف ألقى جمل

قال وما أوقارها قلت زبيب وعسل

قال ومن يقودها قلت له ألقا رجل

قلت له ألقى رجل فاضمن لنا أن ترتحل

قال وقد أضجرتكم قلت أجل ثم أجل

قال وقد أثقلتكم قلت له فوق الثقل

قال فإني راحل قلت العجل ثم العجل

يا كوكب الشؤم ومن أرى على نحس زحل

يا جبلاً من جبل في جبل فوق جبل

وهكذا كان حال الثقلاء، ومن أراد أن يستزيد فعليه بالعقد الفريد لابن

عبدربه.

وأكثر الناس ثقلاً من يضع نفسه بين جمع من الناس ألفوا الجلوس مع بعضهم واعتادوا عليه، وكان ذلك ديدنهم مدة طويلة، فما تراه إلا وقد أطل المكوث، وأبرم مستقبله. تراهم يلتفتون يمناً ويسرة، ويحدثون بعضهم بعضاً لعله يعي ما يقال، ويدرك بفهم ما يراد. وقد يصل بعضهم إلى التصريح بعد التلميح، لكن ذلك الثقل غير آبه بما يقال، وغير مدرك أو مدرك لما يراد إلا أنه ألف أن يكون كذلك ثقياً منغصاً، يجلس حيث يطيب له الجلوس، وبالمدة التي يراها ممتعة له دون رادع من حياء.

ومن الثقلاء من يستغل المجلس الذي هو فيه ليقضي حوائجه الدنيوية فعند دعوتك لمن أوكل إليه أمر من أمور المسلمين، تراه يأتي بأوراقه ويفتح قلمه ويقدمه إلى المسؤول، ويطلب منه الشرح على الأوراق ليضع المسؤول في حرج، وليحيل المجلس من مجلس غداء، أو عشاء إلى مجلس شرح على معاملات، مع إحراجه في أمور قد لا يكون مقتنعاً بها. ومن المنغصات أن يأتي المراجع إلى الموظف في منزله لإنهاء معاملاته، فليس من المعقول أن تكون المنازل مكاناً لدراسة الأوراق الرسمية بحضور صاحبها.

وحسبنا قول حبيب:

كنوز قارون من البغض

يامن له وجه إذا بدا

فر إذا بعضك من بعض

لو فر شيء قط من شكله

أو قول الحمدوني:

وعلمي بأنك لا تصدق

سألتك بالله إلا صدقت

والا فأنت إذن أحق

أتبغض نفسك من بغضها

وأثقل الثقلاء أولئك النفر الذين يقحمون أنفسهم في علوم لا يحسنونها فتراهم يجادلون ويناقدون نقاشاً أبعد ما يكون عن خبايا الموضوع وتشعباتها. بل إن البعض منهم قد تكون معلوماته محدودة فيما يسمع من خلال وسائل الإعلام، أو قراءة رأي طرح في كتاب، فمثلاً قد يأتي من حملة الدراسات العليا من يتحدث عن منظمة التجارة العالمية مع أنه لا يعرف عنها إلا اسمها وبعضاً من المعلومات العامة التي حصل عليها من هنا وهناك؛ ثم يرى في نفسه أنه القادر على فهمها والتعمق في مراجعتها. وهو بهذا يظهر أمام أولئك البارعين كطفل صغير لا يعرف سوى أحرف الهجاء، بينما هو يرى في نفسه علامة زمانه فما يكون من المتمكن إلا أن يضحك، غير أن الجمع الغفير من الناس قد يغتر بتميق الكلام، وطرح الخطوط العامة التي توهمه أن ذلك الرجل فطن أريب متمكن من موضوعه. فهل أثقل منه إلا هو؟

العدد (٤٢٧) إبريل ١٩٩٨م

١٢ / ١٤١٨ هـ

أبونواس - الوجه الآخر

النفس البشرية ذات طبيعة متقلبة، وبذرة الخير والصلاح موجودة بفطرتها في الذات الإنسانية، ولا أخال أن للعوامل الوراثية أثراً كبيراً في التوجيهات الفردية بمعزل عن عوامل البيئة.

والدهاء والقدرة إذا اجتمعا مع علم غزير وعمق في التفكير وجرأة في التنفيذ، كان النتائج إثراء لموضوع بذاته. وتأخذ البيئة والمجتمع المصغر للفرد مضمار السبق في توظيف القدرات البشرية إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

والعلماء والأدباء والشعراء فئات من المجتمع حباها المولى عز وجل قدرات ذاتية، ساعدت البيئة على إظهارها فاستفاد منها بنو البشر غذاء للروح والجسد كما فعل علماء المسلمين في تغذية الروح، وزرع الفضائل والأخلاق النبيلة، أو كما عمل العلماء الآخرون من أطباء ومهندسين ومبدعين. ولا ريب أن ذلك الإبداع تخللته بعض الشوائب والمنغصات، كما أثر سلباً على بعض بني المعمورة. فكان اختراع القنابل والصواريخ المدمرة، ووسائل بث الرذائل، ونشر سمومها، شواهد على جنون بعض بني البشر.

والشعراء كان لهم مساهمتهم في إثراء الأدب بروائع رقت لها العواطف وتمايلت لها الأجساد، وطربت لها الأفئدة. ومن شعراء العرب من حفظ للعربية الكثير من مفرداتها، وجمال سبكها، وعمق معانيها. فظهر الشعر وكأنه وردة دائمة التفتح والزهو، لا يمل المرء من ملامسته ومحاكاته والاستئناس بجماله ورونقه.

ومن أولئك الشعراء أبو نواس، وهو شاعر اختلف الناس في اسمه، واسم أمه، وأبيه، كما اختلفوا في سلوكه ونشأته وخاتمته. وما يهمننا في هذه العجالة هو إلقاء الضوء على بعض جوانب شعره المتعلق بالنفس البشرية وما يختلجها من مشاعر وأحاسيس، وهل هناك أجمل وأروع من تلك القصيدة التي يتضرع فيها إلى المولى القدير حيث يقول:

يارب إن عظمت ذنوبي كثرة	فلقد علمت بأن عفوك أعظم
إن كان لا يرجوك إلا محسن	فبمن يلوذ، ويستجير المجرم
أدعوك رب كما أمرت تضرعا	فإذا رددت يدي فمن ذا يرحم
ما لي إليك وسيلة إلا الرجا	وجميل عفوك ثم إنني مسلم

هذا الشعر الحسن الذي يعبر عن اعترافه أمام خالقه بذنبه، ويقينه بأن عفو ربه عظيم، فلجأ إليه طالباً عفوه وغفرانه. فما أجمل أن يلوذ المرء بخالقه عندما يتبين له طريق الحق والصواب.

وهو في قصيدة أخرى يحدث نفسه ويرشدها ويحثها على الإيمان بالقضاء والقدر، وأن الله هو المدبر لكل شيء فيقول:

بانواسي توقــــر	وتجمل، وتصبر
سءك الدهر بشيء	وبما سرك أكثر
ياكبير الذنب عفو	الله من ذنبك أكبر
أكبر الأشياء عن أصغر	عفو الله أصغر
ليس للإنسان إلا	ما قضى الله وقدر
ليس للمخلوق تدبير	بل الله المدبر

وهو القائل:

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن قل عليّ رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أن ما يخفى عليك يغيب
لهونا بعمر طال حتى ترادفت ذنوب على آثارهـن ذنوب

وأبو نواس له من الشعر القبيح ما ينأى بنفسه كل عاقل عن الإعجاب به. فهو في هجائه يستفحل في الاستهتار واختيار المعاني المبتذلة الخارجة عن حدود الأدب المتعارف عليه، وهو في غزله لا يتورع عن ذكر كل ما هو فحش مجاهراً باللفظ والمعاني، غير آبه بما يقال له أو يقال عنه، ويضع ذلك في سبك جميل رائع يسهل فهمه وحفظه. وهو المتمكن لغوياً وعلمياً؛ لذا فكثير ما يمزج شعره ببعض المعاني الفقهية التي تتم عن خلفية دينية جيدة، تكونت عنده أثناء فترة تلقيه الدروس الدينية واللغة على يد علماء عصره، غير أن له بعض الشعر المليح الذي لا يتجاوز حدود ما يمكن قبوله، فالشعر حسنه حسن وقبيحه قبيح ومن شعره في أحد الفتیان:

فتى لرغيفه قرط وشنف واخلالان من خرز وشدنر
إذا فقد الرغيف بكى عليه بكاء الخنساء إذ فجعت بصخر
ودون رغيفه قلع المنايا وحرب مثل وقعة يوم بدر

لقد أضحك أبو نواس الناس على ذلك الفتى باختياره شعراً سلساً سهل الألفاظ واضح المعنى لا تكلف فيه ولا إطالة وهو القائل في رجل يسمى الفضل:

رأيت الفضل مكتئباً يناغي الخبز والسمك
فقطب حين أبصرني ونكس رأسه وبكى
فلما أن حلقت له بأني صائم ضحك

أما ثقل الظل، الذي لا يطاق مجلسه، وتحسن مؤانسته فهو القائل فيه:

لي صاحب أثقل من أحد قرينه ما عاش في جهد

علامة البغض على وجهه بيئة مذ حل في المهدي

لو دخل النار طفى حرها فمات من فيها من البرد

وهو القائل في رجل اسمه «أبان»:

صحفت أمك إذ سمتك في المهدي أباناً

صيرت «باء» مكان التاء تصحيفاً عياناً

قد علمنا ما أرادت لم ترد إلا «أتاناً»

لقد كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة أكبر الأثر في ظهور أفراد بمواصفات أبي نواس اللغوية والسلوكية. وهو وإن تأثر بتداخل الحضارات المختلفة في زمانه في العصر العباسي الأول، إلا أنه قد تجاوز حدود ما يقف عنده وما يجب أن يقف عنه، ولم يكن نموذجاً لما هو موجود، بل هو ظاهرة فردية كثر أمثاله في عصره، غير أنهم لا يشكلون السواد الأعظم من المجتمع، بل قلة أكثر ممن سبقهم أو جاء بعدهم، في العصور اللاحقة. ولأبي نواس أكثر من وجه، فله فجوره، وعلمه، وتقاه، وورعه، وكل ذلك تقرأه في ديوانه، والكتب التي كتبت عنه، والمقالات والمؤلفات التي تناولت سيرته فندت ماله وما عليه.

العدد (٤٢٥) ديسمبر ١٩٩٨م

شهر شعبان ١٤١٩هـ

الحلم والأناة

الحلم سيد الأخلاق كما قيل، وهو مسلك إنساني حميد وخلق مجيد ونعمة من نعم الله العظيمة. وكانت من الخلال المحمودة في الجاهلية، وجاء الإسلام ليحث عليه، ويمدح من اتصف به، ولاريب في ذلك فقد قال الرسول ﷺ: «إنما جئت لأتمم مكارم الأخلاق» وحسبنا قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٣٤) وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ .

وقال معاوية بن أبي سفيان: «لو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إذا أرخوها شددتها وإذا شدوها أرخيتها».

وقال المتبني:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا مضر كوضع السيف في موضع الندى

وما اتصف امرؤ بالحلم إلا زانه، وما اتصف بالحمق إلا شأنه. وكم من حروب وخطوب، وويلات كان مردها عدم الحلم والأناة. فالمآسي البشرية في بقاع المعمورة كانت وما زلت تعود في معظم أسبابها إلى عدم الحلم والتأني وفي التعاملات المالية للشركات والأفراد يلعب الحلم دوراً بارزاً ومميزاً في حل الكثير من الاختلافات، كما أنه يجلب الكثير من المصالح. وقد سمعنا ومازلنا نسمع أو نشاهد الكثير من القضايا وقطيعه الرحم بسبب الحماقة، والتسرع وعدم طرق أبواب الصفح والتسامح والحلم.

وقد قيل إن دهاة العرب ثلاثة «معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص والأحنف بن قيس» وهؤلاء الثلاثة اشتهروا بالحلم وحسن التدبير.

قال رجل لعمر بن العاص: والله لأتفرغن لك: قال: هنالك وقعت في الشغل. قال: كأنك تهددني، والله لئن قلت لي كلمة لأقولن لك عشراً. قال: وأنت والله لئن قلت لي عشراً لم أقل لك واحدة. وفي الحديث الشريف: «ما تجرع عبد في الدنيا جرعة أحب إلى الله من جرعة غيظ ردها بحلم، أو جرعة مصيبة ردها بصبر».

وجلُّ المعاملات التجارية ينتابها بعض الخلاف والاختلاف، والأخذ والرد والمناقشة والمجادلة، فإذا كان أحد الطرفين أو كلاهما حليماً أصبح الطريق إلى منفعة الطرفين أيسر وأسهل، والوصول إلى الاتفاق والاستمرار في تبادل المنافع أحرى وأجدر.

الحلم يجنب المرء الكثير من الضغوط النفسية، وما يصاحبها من تأثير على الصحة العامة، وذلك من خلال الحد من المشاكل. والحلم يكون أوجب ما يكون عند الصدمة الأولى، لاسيما عند المصائب الجليلة.

قيل للأحنف بن قيس: ممن تعلمت الحلم؟ قال: من قيس بن عاصم رأيتُه قاعداً بفناء داره، ومحتبياً بحمائل سيفه يحدث قومه، حتى أتني برجل مكتوف ورجل مقتول، فقيل له هذا ابن أخيك قتل ابنك. فوالله ما حلَّ حبوته ولا قطع كلامه. ثم التفت إلى ابن أخيه وقال له: يا ابن أخي، أثمرت بريك ورميت نفسك بسهمك، وقتلت ابن عمك، وسق إلى أمه مائة ناقة دية ابنها فإنها غريبة.

وقال رجل للأحنف بن قيس: علمني الحلم يا أبا بحر، فقال: هو الذل يابن أخي، أفصبر عليه؟

والحلم يؤدي إلى المحبة والألفة بين الناس، كما أنه يساعد على الإكثار من الأخلة والأحبة، فمن لانت كلمته وجبت محبته، والحلم يجعل الناس ينتصرون لك ممن يغضبك؟ فحلمك على السفية يكثر أنصارك عليه. وإذا لم يصبر المرء على كلمة سمع كلمات. فرب غيظ يتجرعه المرء مخافة ما هو أشد منه.

والحلم يكون أجل وأعظم عندما يكون مع القدرة. والحليم ما لا يخرج غضبه عن الحق حتى وإن كان عليه، فكثير من الناس عندما يغضبون من الآخرين بيخسونهم حقوقهم، ويقتلون من قدرهم تشفياً وحقدًا، فلا تردعهم أحلامهم عن الانتقام، لأن في الحلم على من أساء إليك وأغضبك عناء ومشقة، ومحاربة للرغبة في الانتقام. لكن العاقبة محمودة، والأجر عند الله كبير بإذنه تعالى.

وقد يغضب المرء في نشوة عزه وهو لا يدري أن تلك ستقوده إلى ذل الاعتذار. وما أجمل ما قاله أحد الحكماء: ما نازعني أحد قط إلا أخذت أمري بإحدى ثلاث، إن كان فوقى عرفت قدره، وإن كان دوني أكرمت نفسي عنه، وإن كان مثلي تفضلت عليه. وقال: ليس الحليم من ظلم فحلم حتى إذا قدر انتقم، ولكن الحليم من ظلم فحلم ثم قدر فعفا.

وقد يشعر البعض أن الحلم فيه إهانة ومذلة، وأن الحليم يتعرض لبعض الإذلال، لكن ذلك قول في غير محله، فالحليم رفع من قدر نفسه بعدم إعطاء خصمه فرصة للإساءة، كما أنه صان نفسه عن الذل والدناءة، وجعل غيره ينظر إليه نظرة المحق العاقل والحليم القادر الذي تجاوز عن زلة من هو دونه فكان فضله أعظم، وحلمه أوسع وأجل. ولعلنا من خلال تمسكنا بالحلم نكون أكثر ترابطاً وإخاء وأكثر إنتاجاً وعملاً. فيكون المجتمع أكثر رفاهاً وطمأنينة وعزة.

العدد (٤٣٤) نوفمبر ١٩٩٨م

رجب ١٤١٩هـ

بين الرجال والنساء

النساء شقائق الرجال، والنساء هن الأمهات والأخوات والبنات والعمات والخالات، منهن الفاضلات الماجدات الكريمات، ومنهن المطيعات المدبرات الصابرات، ومنهن غير ذلك، والحديث فيهن وعنهن مجال توافق واختلاف والزواج بهن وعشرتهن وألفتهن موضع تجانس وتنافر. وأثر الأقرباء مثل الأب والأم والأخت والخالة والعمة على معاشرتهن لأزواجهن أثر بالغ ولا ريب.

لعل من المناسب ذكر نصيحة عوف بن محلم الشيباني لابنته عندما خطبها عمر بن حجر، فقال: أي بنية إنك فارقت بيتك الذي فيه درجت إلى رجل لم تعرفيه، وقرين لم تألفيه، فكوني له أمة يكن لك عبداً، احفظي له خصالاً عشرأ تكن لك ذخرأ.

أما الأولى والثانية: فالخشوع له بالقناعة، وحسن السمع له والطاعة، وأما الثالثة والرابعة: بالتفقد لموضع عينه وأنفه، فلا تقع عينه منك على قبيح، ولا يشم فمك إلا أطيب ريح، وأما الخامسة والسادسة: فالتفقد لوقت منامه وطعامه، فإن حرارة الجوع ملهية وتنغيص النوم مغضبة، وأما السابعة والثامنة: فالاحتفاظ بماله، ورعاية حشمه وعياله، وملاك الأمر في المال حسن التقدير وفي العيال حسن التدبير، وأما التاسعة والعاشرية: فلا تعصين له أمراً ولا تفشين له سرأ، فإنك إن خالفت أمره أوغررت صدره، وإن أفشيت سره لم تأمني صدره، ثم إياك والفرح بين يديه إن كان مهتماً، والكآبة بين يديه إن كان فرحاً.

وما أروع ما أوصى به عوف ابنته، ولو أن أقرباء الزوجة يزرعون في بناتهن جزءاً مما ذكره عوف لكانت الألفة والمحبة واستمرار العشرة أوفق وأقرب.

ولو أن الرجال يقدرّون بعضاً مما تتحمّله النساء من عناء، وصبر ومحاولة لإرضاء الزوج ورعاية للأطفال لما كانت الفرقة والاختلاف والعناء والمشقة وانعكاس ذلك على الأبناء.

وقد نقل لنا التراث العربي من صفات النساء وأخلاقهن ما هو محمود وما هو مذموم، وهاهو عبدة بن الطيب يقول:

فإن تسألوني بالنساء فإنني	عليم بأدواء النساء طبيب
إذا شاب رأس المرء أو قل ماله	فليس له في حبهن نصيب
يرون ثراء المال حيث علمته	وشرح الشباب عندهن عجيب

وقال معاذ بن جبل: إنكم ابتليتم بفتنة الضراء فصبرتم، وإني أخاف عليكم فتنة السراء، وهي النساء، إذا تحلين بالذهب، ولبسن ربط الشام وعصب اليمن، فأتعبن الغني وكلفن الفقير ما لا يطاق.

وسئل أعرابي عن النساء فقال: أفضل النساء أطولهن إذا قامت وأعظمهن إذا قعدت، وأصدقهن إذا قالت، والتي إذا غضبت حلمت، وإذا ضحكت تبسمت، وإذا صنعت جودت، والتي تطيع زوجها، وتلزم بيتها، العزيزة في قومها، الذليلة في نفسها، الودود الولود وكل أمرها محمود.

لاريب أن النساء يساعدن الرجال عند الملمات، ويهدئن من روعهم عند المصائب، ويخففن من آلامهم ومواجعهم. وهن في زماننا هذا يساعدنهم أيما مساعدة في تحمل جزء من أعباء المعيشة، فمنهن المدرسات والطبيبات والموظفات والعاملات.

كما أنهن يشاركن في النهضة الاقتصادية للبلدان بالعمل في المجالات التي تليق بهن.

ومن النساء أدبيات وشاعرات وكاتبات ومؤلفات، هذا بالإضافة إلى أعبائهن العملية، فهن مسؤولات عن الأطفال وتربيتهم، وعن المنزل وإدارته، وتهيئة الجو المناسب للزوج ليعيش مع زوجته وأولاده عيشة كريمة. وهذا الصنف من النساء يضي على الأسرة مسحة من صحبة وألفة ليعيش الجميع في أحسن عيش وأسعده.

ولكن من النساء من هي شر على زوجها ووالديها وأولادها، وقد وصف أعرابي شر النساء عندما سئل عنها فقال: إياك وكل امرأة مذكرة منكروه حديدة العرقوب، بادية الصؤوب، منتفخة الوريد، كلامها وعيد، وصوتها شديد، تدفن الحسنات، وتفشي السيئات، تعين الزمان على بعلمها، ولا تعين بعلمها على الزمان، ليس في قلبها له رأفة، ولا عليها منه مخافة، إن دخل خرجت، وإن خرج دخلت.

العدد (٤٣٩) سبتمبر ١٩٩٨م

٥ / ١٤١٩ هـ

آفة الحسد

الحسد داء عضال، اكتوى ويكتوى وسيكتوي بناره الكثير من بنى البشر وضحاياه الحاسد وقد يكون المحسود، ومن العجب أن الحاسد يقضي جلّ وقته في اقتفاء أثر الناس، والبحث عن عيوبهم، مضيعاً بعضاً من وقته في التفكير والعمل للإساءة إلى المحسود. وهو بعمله هذا يشقي نفسه ويعذبها في غير مردود مادي أو معنوي قد يناله من جراء حسده. إلا أنه قد يوهم نفسه ببعض الإشباع النفسي في حالة نجاح مأربه. وهو إشباع رَوْض نفسه على قبوله. وباب ترويض النفس على فعل الخير واستساغته واستلذاذه، والبعد عن نقيضه باب واسع، ومَنْ منَّ الله عليه بذلك فقد ينال بفعله خير الدنيا والدين؛ لذا فترويض النفس بالبعد عن الحسد هو تمرين نفسي يحتاج إلى التدريب والمران، ومزاولة ذلك وتطبيقه في الميدان بعد استيعاب الشق النظري والتمعن وترجيح العقل.

والغبطة غير الحسد، فالغابط يتمنى أن يصل إلى رتبة المغبوط دون إلحاق الضرر به، بينما الحاسد يتمنى زوال نعمة المحسود. قال علي رضي الله عنه، لا راحة لحسود، ولا إخاء لملوم، ولا محب لسيئ خلق. وقال الحسن: ما رأيت أشبه بمظلوم من حاسد: نَفْس دائم، وحزم لازم، وغم لا ينفد. وقال معاوية: كل الناس أقدر أرضيهم، إلا حاسد نعمة، فإنه لا يرضيه إلا زوالها. وقال الشاعر:

كل العداوة قد ترجى إمامتها إلا عداوة من عاداك عن حسد

وقال عبد الله بن مسعود: لا تعادوا نعم الله! قيل له: ومن يعادي نعم الله؟ قال: الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله.

سئل بعض الحكماء: أي أعدائك لا تحب أن يعود لك صديقاً؟ قال:
الحاسد الذي لا يرده إلى مودتي إلا زوال نعمتي.

والحاسد قد يكون فقيراً أو ثرياً، وقد ينشأ التحاسد بين الفقراء، أو قد يكون بين الأثرياء، كما أن الحسد قد يكون من الفقير إلى الغني، غير أن الحسد نادراً ما يكون من الثري إلى الفقير. وكذلك في المناصب والوجاهات والفضائل جلّها.

والحسد غالباً ما يكون بين ذوي الصنعة الواحدة، أو قد يكون بين متباعدي المكان والمهنة، إلا أنه يكون أكثر ما يكون بين الأقرباء والجيران. ولذا كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري: مر ذوي القرابات أن يتزاورا ولا يتجاورا. وقال أكتثم بن صيفي: تباعدوا في الديار تقاربوا في المودة. وقالوا: أزهد الناس في عالمِ أهله.

وغالباً ما يكون التنافس بين الأقارب راجع لكون المحسود قد نال قسطاً من العلم، أو المال أو الجاه، بينما عجز الحاسد عن بلوغه، أو أن الحاسد قد نال هو أيضاً جزءاً من ذلك إلا أنه أراد أن يكون وحيد زمانه، وكأن الأرض لا تتسع إلا لواحد من اثنين، بينما قد يسر الله لبني البشر ووسع، ففي هذه الدنيا مجال واسع لنجاح العدد الجم من الناس. فما هو الضرر من وجود أكثر من ناجح في نفس العائلة أو القرية. لكنه الحسد والعياذ بالله.

قال ابن أبي الدنيا: بلغني عن عمر بن ذر أنه قال: اللهم من أرادنا بشر فاكفناه بأي حكميك شئت، إما بتوبة وإما براحة.

وقال بعض الحكماء. ما أمحق للإيمان ولا أهلك للسر من الحسد، وذلك أن الحاسد معاند لحكم الله، باغ على عباده، عات على ربه. يعد نعم الله نقماً،

ومزيده غيراً، وعدل قضائه حيفاً، للناس حال وله حال، ليس يهدأ ليله ولا ينام
جشعه، ولا ينفعه عيشه، محتقر لنعم الله عليه، متسخط ما جرت به أقداره،
ولا تؤمن غوائله، إن سالمته وترك، وإن واصلته قطعك، وإن صرمته سبقك،
وحسبنا قول الشاعر:

اصبر على حسد الحسود فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله

قال عبد الملك بن مروان للحجاج: إنه ليس من أحد إلا وهو يعرف عيب
نفسه، فصف لي عيوبك: قال: أعفني يا أمير المؤمنين: قال لست أفعل: قال:
أنا لحوح، لدود، حقود، حسود. قال ما في إبليس شر من هذا.

ويمكن للمحسود أن يرد عنه الحسد إذا استطاع، وذلك بعدم مجارة
الحاسد، ومنافسته، ومنازعته، بل إن الأولى تركه، والابتعاد عنه، ودعاء الله أن
يرد كيده ومكره. كما أن مقابلة الحاسد بالجميل، قد تلين قلبه قليلاً فيقل
حسده إلا أنه لن يزول. والابتعاد عن أسباب المفاخرة والتفاخر والتعالي قد
تقلل من عدد الحساد كما تحد من عنف الحسد.

العدد (٤٢٩) يونية ١٩٩٨م

٢ / ١٤١٩ هـ

محمد عبدالرحمن البشر

الظلم

دأب الناس على أن يجدوا طرائق شتى للتعايش فيما بينهم عبر العصور والأزمان، وهم في تعايشهم هذا سلكوا سبل الرشاد تارة وسبل الغي تارة أخرى.

لعل التنافس على ما يتوفر على ظهر البسيطة من غذاء كان أساساً للتنازع والخصام، ومن ثم الظلم في بعض الأحيان، وما لبث الإنسان أن غيّر كثيراً من مفاهيمه مدفوعاً بغريزته الطبيعية في حب التملك، فأخذ يبز أقرانه بجمع الأغنام والإبل، ثم تطورت ذاته ليتوسع في الحمى كما فعل كليب بن وائل حتى إنه كان يحمي الفلا من الطير، مما سبب حرباً ضروساً دامت سنين عديدة حصدت الأخضر واليابس من بكر وتغلب.

والإنسان في شتى المعمورة أخذ يستوطن ويتعلم الزراعة، وما هي إلا سنوات حتى تغير المفهوم لديه، فلم يعد الغرض من الزراعة مقصوراً على توفير لقمة العيش بل كان التفاخر باتساع الرقعة الزراعية مدعاة للظلم والتجني منذ زمن بعيد.

وجاءت رسالة السماء من خلال الرسل والأنبياء لتطهر الأفئدة والنفوس وتسمو بالنفوس البشرية عن مهالك الظلم والحقد والتفاخر، وتناهى ببني البشر عن مراتع الخنا والجور، وفي العصر الجاهلي كان الظلم سائداً في بعض المجتمعات العربية، إلا أن كثيراً من القيم والأخلاق والأعراف التي جبل عليها إنسان ذلك المجتمع تحد من التماذي في الظلم.

وفي مجتمعات أخرى كان الظلم أشد ألماً وأكثر قسوة لكون تلك المجتمعات تفتقر إلى الكثير من الأخلاق النبيلة والأعراف الكريمة، ولعلنا نذكر قصة العاصي بن وائل وظلمه لأحد الأعراب الذي باعه غنماً فمأطله العاصي، ثم

أنكر حقه ولم يوفه، فما كان من المظلوم إلا أن أذن بأعلى صوته منادياً على قريش ومحرّكاً تلك القيم الكامنة في الصدور لتتصفه من ظالمه القرشي فاجتمع ثلاثة نفر كلهم يسمى الفضل. ليتحالفوا برد الظلم عن المظلوم ولو بالسيف وكان رسول الهدى ﷺ قبل بعثته حاضراً ذلك الحلف. فذهبوا إلى العاصي مهددين فما كان منه إلا أن أوفى بحق المظلوم مجبراً، وأقر الرسول ﷺ إلى هذا الحلف بعد الإسلام، واستمر حتى في فترة الخلفاء الراشدين وما بعدها.

الظالم ينطلق في ظلمه من غرائز ذاتية، قد يكون أولها: حب الذات ومن مباعثها أن يسعى المرء إلى أن يكون هو الأغنى، والأعلم، والأفضل والأجدر والأقوى، وكل ما هو على وزن « أفعل ». ويتفق جُلُّ بني البشر في هذا المأرب، غير أنهم يختلفون في طريقة مسعاهم، ووسيلة مبتغاهم، فمنهم من يضع رضوان الله أمام ناظره، فيخشاه في السر والعلن، فيردعه إيمانه عن ظلم غيره.

ومنهم من تعمى بصيرته عن الحق فيظلم غيره لينفع ذاته، غير أنه بما يجلبه على غيره من ظلم وعدوان، وثانيها: أن يكون غير قادر على الظلم إلا أنه يحاول أن يظلم بقدر ما يستطيع؛ لذا فهو يرى في الظلم متعة، وإحساساً بالنشوة والطرب عند تحقيقه لشأوه، فهو يستمتع بأن يرى المظلوم، مكسور الجناح، ضيق الخاطر. ضعيف الإرادة. لا يستطيع رد الظلم عن نفسه. إن أمكنه ذلك.

قال الشاعر:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعيلة لا يظلم

وقال آخر في شطر من بيت « إنما العاجز من لا يستبد »؛ ولذا فهو يستمرئ الظلم ويجهد فيه ليزداد لذاذة واستمتاعاً، غير أن الظروف قد تحد من قدرته على الظلم أو أنها تخفف من قسوة ظلمه.

وثالثها: الظلم بغرض الانتقام، وهذا الصنف من البشر قد لا يكون ظالماً ابتداءً، غير أنه يكون ظالماً عندما يكون عقابه لشخص أو مجموعة أشد قسوة وألماً من ذلك الخطأ الذي ارتكبه.

فتراه يبطش بيده إن كان قادراً على البطش باليد حتى وإن كان ما قام به المظلوم دون ذلك؛ لأنه لا يفهم أو لا يرغب أن يفهم أن الجزاء من جنس العمل. وتجد ذلك حتى من الأب لابنه أو الزوج لزوجته.

ومنهم من يكون قادراً على الانتقام بقلمه، كأن يصب كاتب معين جام غضبه على كاتب آخر، أو جهة حكومية أو شركة بذاتها مدفوعاً بلذاتة الانتقام لكون ذلك الكاتب لم يوافقه في الرأي، أو أن تلك الجهة لم تحقق له مطلبه.

ومنهم من ينتقم بلسانه، فتراه عياناً بياناً يشنف الآذان في كل مجلس ومحفل بسيل من التهم التي جلتها غير صحيح أو أن بعضها صحيح غير أنه يضع عليها من الديباجة والاسترسال والزيادة أو النقص ما يوحى للمستمع بأن ذلك المعنى بالحديث كان يستحق ما قيل فيه، وأنه من أولئك نفر الذين أسأؤوا ولم يحسنوا، وظلموا ولم يقسطوا، فهو يبرز المثالب ويخفي المحاسن، حتى يظهر للمستمع وكأن من عناه قد جرد من كل خلة حميدة، وامتطى كل مثلبة ومعيبة.

ورابعها: ظلم القلوب والأفئدة وسادات هذا المضمار أولئك الغواني الحسان اللاتي أدمين كل فؤاد وجندلن ذوي الأبواب. ولم يسلم من ظلمهن شاب بالكاد تجاوز الحلم، أو شيخ هرم أسبغت عليه السنون حلها.

والحديث عن ظلمهن وجورهن امتلأت به كتب الأقدمين والمحدثين وتحدثت عنه كتب الأدب والشعر وعلم النفس وسواها. وهذا النوع من الظلم هو الوحيد الذي يجد فيه المظلوم شيئاً من المتعة واللذة.

نساء هذا الزمان

أن تكون الزوجة مستقرة في سويداء القلب، فهذا أمر لا غضاضة فيه، وأن تبلغ من المحبة وعلو المكانة لدى بعلمها مكاناً يعانق هام السماء فهذا أمر لا شأن للغير به، وأن يمنحها الزوج الود الذي لم ينله سواها، فهذا حق لا مرء فيه.

أما أن تستأثر بحبه وماله وخيره ونبيل أخلاقه وتصرفه عن سواها، فهذا ما ليس لها حق فيه، أما أن تقوده كما يقود الصبي دابته، فهذا أمر لا يحمدها عليه حصيف، ولا يقرها عليه لبيب.

وبعض النساء - ولعله القليل، وآمل ألا يكون الكثير- إن رأت في زوجها ضعفاً ولمست منه ميولاً للمسير على هذا النهج، وامتناءً درب الاستسلام دون امتناع، فلا أراها إلا أنسة مستأنسة بما حباها الله.

وبعض الرجال يكون لديه الاستعداد الفكري والعاطفي لاستحسان هذا المسلك، إما لأنه جبل على ضعف في شخصيته مع وجود شخصية لدى الزوجة قوية وقادرة على التأثير فيما تراه صواباً لعدم ثقته في ذاته وقراراته، وإما لإيثاره السكينة والهدوء خوفاً من المجهول الذي قد يكون دواؤه فيه وليس دأؤه.

وللشعر في وصف هذه الحال باع طويل إلا أن الشعراء يقولون ما لا يفعلون فما أظن ابن زيدون صادقاً عندما قال:

أنا راض بالذي يرضى به لي من لوقال: مت، ما قلت لا

مثل في كل حسن، مثل ما صار ذلي، في هواه، مثلاً

أو كما قال:

ته أَحْتَمِلُ واستطلُّ اصبرُ وعزَّ أهنُ وولُّ أقبيلُ وقلُّ أسمعُ ومُرُّ أطمعُ

أو كما قال:

لك إن أدلت، عذُرٌ واضح كل من ساعفه الحسن أدل

ومعنى أدلت أي اجترأت وتجنيت

أما أسامة بن منقذ فقد أبان في إحدى قصائده صورة لما جرى ويجري الآن في بعض العلائق الزوجية.

تري محاسنه عيني، وتعرض عن قبيح أفعاله، أو ليس تبصره

يأتي بما ساءنى عمداً، فأعذره ويظهر الظلم لي منه فأنكره

أو كما قال:

أعاتبه وهو لا يرعوي وأعدله، وهو لا يقبل

ومهما كان قول الشعراء فذلك أمر لا يمكن الركون إليه لا متزاجه بالعواطف عند إنشاد القصيد، وسبك المعاني بما يدغدغ عواطف المتلقي.

أما واقع الحال فإن هناك شواهد كثيرة أظهرت الأثر الفاعل للنساء على الرجال بما يفيد وما لا يفيد. أما ما يفيد فهذا هو المبتغى والمؤمل فلا مرأء فيه، أما سواه من صنوف الآثار غير المحمودة، فهو ما يدمي الأبواب ويحزن الأنفس السغاب. فبعض أفراد المجتمعات غير العربية يعتقدون أن الزوجة في البلاد العربية وديعة مستأنسة ليس لها من الأمر سوى القيام على راحة زوجها وأولادها، أما ما عداه فهو شأن الزوج وحده.

غير أن الواقع يختلف عن ذلك. فنساء هذا العصر في مجتمعنا العربي يفعلن الأفاعيل مع حرص الرجال على إظهار استقلالية القرار وإبراز القوامة. فبعض النساء يرمين حباتهن بسلطان اللسان أو الجنان أو الدموع. أما اللسان فهو أداة قطع حادة به ترعد وتبرق، وتهدد وتزيد، وبه تلح وتعيد وتزيد وتبين وتوضح، حتى تنال شأوها. وبالجنان تستثير العواطف، وتلين القلوب فيرق القلب. وبالدموع تهيج الأشجان وتستجدي الحنان، وتتلاعب بالأفئدة. والرجل الوديع يستسلم أمام هذه الصنوف المختلفة من الأسلحة التي لا قبل له بها، فإن أباحت لنفسها استخدام سلاحها في نشر الخير والمحبة فنعما هي. إلا أن بعض النساء يستخدمنها في تحقيق هدف بعينه، وهذا الهدف ليس بالضرورة أن يكون في أساسه سيئاً إلا أن ما يكتتفه من مداخلات أثناء السير نحو الهدف يبرز كثيراً من المشاكل والمعضلات.

فالمرأة بطبعها تحب أن يكون لها السيادة في بيتها، والرجل في مجتمعنا لديه التزامات شرعية وأدبية نحو أقاربه وجيرانه ومحبيه. والاختلاف في تفسير بعض حدود تلك الواجبات قد يثير خلافاً في وجهات النظر بين المرأة وبعها، فإن كان رأيه مجرداً من العواطف والهوى، وكان لديه من قوة الشخصية ومملكة التدبير ما يعينه على تنفيذ وجهة نظره، كان الرأي أقرب إلى الصواب. وأما إذا استسلم لوجهة نظر الزوجة المبنية على حب السيادة مستخدمة معاولها سابقة الذكر فسينشأ عن ذلك مشاكل عائلية واجتماعية قد تفقد الرجل صوابه، فالمماحكة بين الزوجة وأم الزوج وإخوانه ظاهرة للعيان في بعض الأسر، والأدهى أن يتعدى الأمر إلى التأثير على الزوج في علاقته مع إخوانه وأصدقائه ومحبيه، ومن الزوجات من تؤثر على الزوج في قراراته العملية كأن تلح عليه في أن يبيع أو يشتري هذه البضاعة أو تلك، أو

أن يغير مكان وظيفته، أو أن يتوسط في ترقية فلان حتى وإن كان لا يستحق ذلك؛ ولكونها قريبة من الفؤاد فشفاعتها غالباً ما تكون ناجعة، وما أحسب أن قصة أبي نواس عنا ببعيد حيث قال:

ليس الشفيح الذي يأتيك متزراً مثل الشفيح الذي يأتيك..

والنساء بطبعهن غيورات، ولذا فهن لا يقنعن بما يسد حاجتهن وإنما تظل أنظارهن مشدودة إلى أقرانهن في تسابق عجيب غريب في مضمار ليس له نهاية، والرجل الحصيف العاقل يعرف حدود المضمار فيوقفها عند هذا الحد. أما الرجل الرعيد فمضماره بلا حدود.

العدد () ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩ م

١٥ / ٢ / ١٤٢٠ هـ

تعدد الزوجات

حظيت بزيارة أحد الزملاء من جيلنا نحن الجبناء، وعلامات الغبطة والرضى بادية على محياه، وابتسامة السرور والبهجة تشع بين ثناياه. فسألته عن حاله مع دنياه، فبادرني قائلاً وهو متهلل الوجه: أخبرك أيها العزيز أنني قد تزوجت بأخرى وأبقيت أم ولدي عندي كريمة الجانب، عزيزة القدر، وبقيت مودتي لها كما كانت وستظل. وذهبت مع زوجتي الجديدة إلى رحلة أمريكية أوروبية عدت بعدها وقد عرفت من خصالها الحميدة ما يعجز اللسان عن ذكره، وما يعجز القلم عن تسطيره. فقلت له بارك الله لك أيها المقدم، وحباك من السعادة ما ترنو إليه، وجعل زيجتك عوناً لك في دنياك وآخرتك. وبعد هذا فقد شدني الخبر إلى أن أكتب هذه المقال.

تعدد الزوجات أباحه الباربي جل وعلا، ولست هنا بصدد سرد الأدلة على ذلك، فهذا أمر محسوم لا خلاف فيه. فعله رسول الهدى ﷺ، كما فعله الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم، وفعله التابعون وتابعو التابعين، ومن تبعهم. وظل الأمر كذلك عبر القرون إلى أن حل جيلنا بهذه المعمورة، فأخذ يتململ ويخشى ويحاذر ويناور، ومرد فعله هذا عائد إلى مستجدات نفسية واجتماعية وعملية وتعليمية ومادية يختلف مقدار أثرها في قراره بنسب المعايير التي وضعها هو طبقاً لتأثره بتلك المستجدات.

فالمقدم الذي لا يبالي سيجد القرار أمامه سهلاً ميسوراً، أما ذلك الذي يخشى سيف زوجته المتمثل في لسانها ولا يستطيع إدخاله في غمده، أو يخشى غضب أهلها أو أهله، فإنه يعود أدراجه كلما هم بالأمر، وهو يعتصر المأ وحسرة، وشوقاً إلى بلوغ منال حال دونه مانع ذاتي. وقد تكون الحياة العملية

عائقاً دون زواجه بأخرى بافتراض وجود الرغبة لديه، فأغلبنا يدرك ما يتطلبه توفير لقمة العيش لدى البعض في ظل معطيات العصر من التزامات قد تصرف تفكيره وتركيزه، وتأخذ من وقته ما يكفل عزوفه عن التفكير في الزواج بأخرى.

وبعض الناس تمازجت ثقافته مع ثقافات شعوب أخرى، وأدرك بعقله وبحسه أو بدونهما تحت تأثير تلك الثقافة، أن الزواج بأخرى قد لا يكون محموداً من الناحية الاجتماعية، وهذا في تقديري خطأ فادح، لأن ثقافتنا النابعة من ديننا الحنيف تبيح التعدد ولا ريب. أما ذلك الذي أدرك بحسه وبعقله وبفطنته أن الزواج بأخرى محمود من الناحية الاجتماعية إلا أن ظروفاً اجتماعية أو مادية أو نفسية حالت دون تحقيق مأربه، فهذا غير ملوم في عزوفه.

ومنا من يعزف عن الزواج بأخرى لظروفه المادية، وعدم قدراته على تحمل نفقة الزيجة الثانية مع ما يكتنفه من التزامات قد تجر عليه صنوفاً من الألم والأسى والتي قد تنوء بحملها قدراته النفسية، فهذا قد أصاب الهدف دون شك.

إن الزواج بأخرى لا يخلو من منغصات غير أنه يمكن الحد منها بشيء من حسن التدبير والحكمة والعدل. فمن منا يحمل تلك الصفات ويوظفها بما يتفق مع ما أمر به الباري جل وعلا؟ ومنا من يطرب لسماع من ثنى من أقرانه ويتمنى لو أن لديه القدرة على فعل ما فعلوا، لكنه لم يقرأ قول الشاعر:

تزوجت اثنتين لفرط جهلي	بما يشقى به زوج اثنتين
فقلت أصير بينهما خروفاً	ينعم بين أكرم نعجتين
فصرت كنعجة تضحى وتمسي	تداول بين أخبت ذئبتين
رضا هذي يهيج سخط هذي	فما أعرى من إحدى السخطتين
وألقي في المعيشة كل خسر	كذاك الضرب بين الضرتين
لهذي ليلة ولتلك أخرى	عتاب دائم في الليلتين

فإذا كان قد قرأ هذا الشعر وأدرك ما فيه وأقدم على التثنية، فلاريب أن لديه من الحصافة والحكمة ما يجعله يثق بقدرته على تجاوز منغصات التثنية بل وتحويل تلك المنغصات إلى دعاية تجلب السرور عليه وعليها.

إن في الزواج بأخرى رأفةً بالمرأة وحفظاً لحقوقها وصيانةً للمجتمع فما بال البعض يرى غير ذلك ؟ لست أدري !!

إن بعض الرجال يعزف عن التثنية مع وجود القدرة المادية والجسدية وفاء منه لزوجته الوحيدة، وقناعة لديه بأن ليس بالإمكان خير مما كان، وبأنها الزوجة الوحيدة القادرة على العيش معه في وثام ومحبة، ويعطيها ومن ثم تعطيه من السعادة أكثر مما سيجنيه في وجود زوجة أخرى. ومن منطلقه هذا يعيش في هدوء وطمأنينة في وجود زوجة صالحة حريصة على رعايته والقيام بواجبه، في الوقت الذي لا يتوانى عن القيام بواجبه نحو زوجته.

أما أولئك الراغبون في الزواج بأخرى رغم توفر هذه المعطيات لمجرد المجارة أو حباً في التغيير فهذا أمر قد لا يعود عليه في حياته بأحسن مما هو فيه، والبعض قد يعود إلى حيث كان بعدما تبين له من واقع التجربة أنه سينال أفضل ما يمكن ببقائه مع زوجته الوحيدة في رغد من العيش.

والبعض يرى أنه راغب في الزواج بأخرى، وقد يرى أنه يحتاج إلى ذلك لكنه الخوف من المجهول، وهو أمر لم يجد علماء النفس له علاجاً بعد، والأمل كبير بأن من وجد علاجاً على شكل أقراص اسمها « الفياجرا » قادر على إيجاد أقراص أخرى لعلاج الخوف ولتسميها « خوافيا ».

العدد () ١٠ / ٨ / ١٩٩٩ م

٤ / ٥ / ١٤٢٠ هـ

طبائع البشر

لقد أدرك ابن عبدربه في العقد الفريد، كما أدركنا نحن بفطرتنا، من خلال تجربتنا أن هناك تبايناً جلياً يبين أنفس الناس، وينعكس بدوره على سلوكهم ومعاملاتهم، ولسنا بصدد الحديث عن النظريات النفسية الحديثة التي تناقش مثل هذه الطبائع البشرية، غير أننا في هذه العجالة سنستأنس بما ذكره ابن عبدربه المتوفى عام ٣٢٨ هـ عن طبائع الإنسان، لنخلص إلى أن الطبائع البشرية في مجملها تكاد لا تتغير عبر السنين إلا بمقدار تأثير البيئة الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية عليها.

والناس في معاملاتهم وحكمهم على الأشياء ينطلقون من طبائعهم التي جبلوا عليها، ونفسياتهم التي تأثرت بما حولهم من بيئات ومؤثرات؛ ولذا نجد التباين بين الأشقاء رغم تماثل البيئات والجينات، فمنهم من يكون أحرق سريع الانفعال، بينما نجد الآخر حليماً هادئاً لا يثير ولا يستثار، ونجد الكريم والبخيل، والقوي والضعيف، والصادق والكاذب.

وطبائع النفس البشرية ذات أثر على الأبدان، كما هي ذات أثر في نمو الفراسة، وتركيب الغريزة، واختلاف الهمم، وطيب الشيم، وتفاضل الطعوم. وقد تحدث الناس في النعمة والسرور، على تباين أحوالهم، واختلاف همهم وتفاوت عقولهم، وما يجانس كل شخص منهم في طبعه، ويؤلفه في نفسه، ويميل إليه في همه. واختلف الناس في هذا المذهب لاختلاف أنفسهم، وتباين مشاربهم، وهنا قسم ابن عبدربه الأنفس إلى ثلاث مجموعات أولها: النفس الغضبية: وهو من همه منافسة الأكفاء، ومغالبة الأقران، ومكاثرة العشيرة. ومن أصحاب النفس الغضبية حصين بن المنذر فقد قيل له: ما السرور؟ فقال:

لواء منشور، والجلوس على السرير، والسلام عليك أيها الأمير. وقيل للحسن ابن سهل: ما السرور؟ قال: «توقيع جائز، وأمر نافذ». ولو سبرنا بشيء من التدقيق خلجات نفسي هذين الوزيرين لوجدنا نزوع نفسيهما إلى الوجاه والاستمتاع بإصدار الأوامر، والمباهاة، وحب التميز عن الغير.

وقيل لعبد الله بن الأهم: ما السرور؟ قال: رفع الأصدقاء، ووضع الأعداء، وطول البقاء، مع الصحة والنماء. وقيل لزياد: ما السرور؟ قال: من طال عمره، ورأى في عدوه ما يسره.

ولو تبصرنا في طبع كل من هذين الحاكمين، لوجدنا أن سرور كل منهما ينبع من التشفي بعدوه، فهو لم يقصر سروره في حصوله على الخير، بل تعداه إلى التمتع بعناء الغير، فسروره ينبع من بؤس غيره، وسعاداته تتبع من شقاء منافسيه. وهذا المرض العضال كان وما زال وسيظل ينخر جسد أولئك الذين لا همَّ لهم إلا مصارعة الآخرين، والاستمتاع بأذاهم والتشفي منهم، ولو أدركوا أن الوصول إلى شقاء الآخرين للاستمتاع برهة من الزمن، أخذ الكثير من الجهد والعناء على حساب ذلك الشقي المتشفي لأن نوازع الشر التي تعمي الأفئدة لا تترك مجالاً للتروي والتفكر والنظر بعين البصير.

وقيل لأبي مسلم الخراساني صاحب الدعوة لبني العباس: ما السرور؟ قال: ركوب الهمالجة (وهي الدابة الحسنة السير في سرعة وتبختر) وقتل الجبابرة. وقيل له: ما اللذة؟ قال: إقبال الزمان.

وهذا منطلق من يزهو كبيراً وخيلاً، ويرنو إلى الترفع على من دونه، ويرى في نفسه ما لا يراه غيره فيه لطبع جبل عليه، ونجاح ظهره عليه. فياله من مسكين لم يعرف أن مصيره التراب، ومآله إلى رب العباد. ولذا فقد نال شر قتله، فقد استدعاه الخليفة العباسي فجاء في جيش عظيم، وسؤدد ومقام

كريم، وعندما أقبل على الخليفة بعد تردد، اختصر به في أحد الخيام ثم أمر السيف بأن يقطع رأسه.

وثاني المجموعة كما يراها ابن عبدربه النفس الملكية، وهي تلك النفس النقية الطاهرة، التي لا همَّ لها إلا فعل الخير، والنفس القنوعة التي يرضيها اليسير، والنفس المشتغلة بالعلم والتحصيل.

قيل لطراد بن عمرو: ما السرور؟ قال: إقامة الحجة وإدحاض الشبهة. وقيل لآخر: ما السرور؟ قال: إحياء السنة وإماتة البدعة. وقيل لآخر: ما السرور؟ قال: إدراك الحقيقة، واستنباط الدقيقة.

هذه الأنفس الزكية لا يكمن سرورها في إلحاق الأذى بالآخرين بل ينحصر سرورها في الإيمان والعلم واستنباط الحقائق، والقناعة بما هو ميسور. وهي في سعيها هذا نحو الهدف النبيل تعيش في سعادة دائمة وسرور متواصل، ومنتعة لا تضاهيها متعة أخرى.

وقال الحجاج بن يوسف لحزيم الناعم: ما النعمة؟ قال: الأمن، فإنني رأيت الخائف لا يتمتع بعيش. قال له: زدني. قال: فالصحة فإنني رأيت المريض لا يتمتع بعيش. قال له: زدني، قال له: الغنى، فإنني رأيت الفقير لا يتمتع بعيش. قال له: زدني، قال: فالشباب، فإنني رأيت الشيخ لا ينتفع بعيش. قال له: زدني، قال: ما أجد مزيداً.

وقيل لأعرابي: ما السرور؟ قال: الأمن والعافية.

وثالث المجموعة لدى ابن عبدربه النفس البهيمية. وهي تلك النفس التي ليس لها همٌّ سوى اتباع الشهوات، والعيش في الملذات دون وازع من دين أو حياء. وأصحاب النفس البهيمية يختلفون فيما بينهم طبقاً لاستمتاعهم بما

هو غير مفيد . فمنهم من يأنس بالنساء، ومنهم من يأنس بالطعام والمركب دون سواهما، والاستمتاع بهما، دون طموح آخر يقوده إلى الإنتاج فهو عالة على غيره في مأكله ومشربه وملبسه .

وقيل لامرئ القيس: ما السرور؟ قال: بيضاء رعبوبة، بالطيب مشبوبة باللحم مكروبة. وكان مفتوناً بالنساء معلقاً قلبه بأفتدتهن، مؤثراً الجلوس معهن على مكارم الأخلاق، والاشتغال بها .

وقيل لطرفة: ما السرور؟ فقال: مطعم هني، ومشرب روي، وملبس دفي ومركب وطى. وكان طرفة محباً للبراري والقفار يقضي الساعات في الاستمتاع بالطبيعة محملاً بقيلته وزر تبذيره وعدم إنتاجه. وقد سمع عمر بن عبدالعزيز شعراً لطرفة بن العبد يذكر فيه ثلاثاً يراها عيشة هنية دون سواها . فقال عمر وأنا والله لولا ثلاث لم أحفل حتى قام عودي، لولا أن أعدل في الرعية، وأقسم بالسوية، وأنفر في السرية. فأين هذا من ذاك ؟ ومن ذلك يتبين أن الأنفس البشرية تختلف، وباختلافها يتم التباين في السلوك والمعاملات لينعكس ذلك على المجتمعات، فمنها ما هو مجتمع كثير الإنتاج. لأن جل أنفس أفراده ملكية، ومنها ما هو مجتمع قليل الإنتاج لأن جل أنفس أفراده بهيمية، ومنها ما هو بين هذا وذلك. وأنفس أفراده خليط بين المجموعتين فأين نحن من هذه المجموعات .

العدد () ١٥ / ٩ / ١٩٩٩م

٥ / ٦ / ١٤٢٠هـ

حكم ومواعظ

الحكمة ضالة المؤمن، والحكمة تجارب الناس، تمت صياغتها في جملة بليغة، ومن تلك الحكم ما قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: لا يرجون أحدكم إلا ربه، ولا يخافن إلا ذنبه، ولا يستحي إذا سئل عما لا يعلم أن يقول لا أعلم، وإذا لم يعلم الشيء أن يتعلمه. واعلموا أن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا قطع الرأس ذهب الجسد.

وقال أيضاً: من أراد الغنى بغير مال، والكثرة بلا عشيرة، فليتحول من ذل المعصية إلى عز الطاعة، أبا الله إلا أن يذل من عصاه.

أما سلمان الفارسي فقد كتب إلى أبي الدرداء قائلاً:

أما بعد فإنك لن تنال ما تريد إلا بترك ما تشتهي، ولن تنال ما تأمل إلا بالصبر على ما تكره، فليكن كلامك ذكراً، وصحتك فكراً، ونظرك عبراً، فإن الدنيا تتقلب وبهجتها تتغير فلا تغتر بها، وليكن بيتك المسجد. والسلام.

ما أبلغه من كلام، وما أحسنه من معنى، وما أبدعه من سبك. فترك الشهوات سبيل للنجاح والنجاة، والصبر طريق للوصول إلى الأمل، والصبر ثلاثة: صبر على طاعة الله، وصبر عن معصية الله، وصبر على أقدار الله. فعسى الله أن يلهمنا الصبر. فالدنيا تتغير بهجتها فويل لمن يغتر بها.

هي الأمور كما شاهدها دول من سره زمن ساءته أزمان

وقال آخر:

إذا ما الدهر جرّ على أناس حوادثه أناخ بأخرينا

فقل للشامتين بنا: أفيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا

وكتب حكيم إلى آخر: اعلم - حفظك الله - أن النفوس جبلت على أخذ ما أعطيت ومنع ما سئلت؛ ما حملها على مطية لا تبطئ إذا رُكبت، ولا تسبق إذا قُدِّمت؛ فإنما تحفظ النفوس على قدر الخوف، وتطلب على قدر الطمع وتطمع على قدر السبب، فإذا استطعت أن يكون معك خوف المشفق وقناعة الراضي فافعل.

وقال حكيم لابنه: اتق الله ما استطعت، وإن قدرت أن تكون اليوم خيراً منك أمس، وغداً خيراً منك اليوم فافعل. وإياك والطمع، فإنه فقر حاضر. وعليك باليأس فإنك لن تيأس من شيء قط إلا أغناك الله عنه. وإياك وما يعتذر منه، فإنك لن تعتذر من خير أبداً، وإذا عثر عاثر فاحمد الله الأتكون هو. يا بني، خذ الخير من أهله، ودع الشر لأهله، وإذا قمت إلى صلاتك فصل صلاة مودع وأنت ترى ألا تصلي بعدها.

هذه المعاني الكبيرة التي تبين أن الدنيا لا تدوم على حال وأن مردها للتغير ثم الزوال، تجعل ذا اللب يحرص على ألا يشمت بغيره، فما كان لغيره كائن له. والناس بالدنيا مفتونون، ولصاحبها محبون، وقيل لعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -: صف لنا الدنيا.

قال: ما أصف من دار أولها عناء، وآخرها فناء، حلالها حساب، وحرامها عقاب؛ من استغنى فيها فتن، ومن افتقر فيها حزن.

لقد صدق علي كرم الله وجهه، فواقع الحال يظهر تمسك الإنسان بهذه الدنيا وافتتانه بها، فالغني لا يوقفه غناه عن اللهث وراءها حرصاً على المزيد من زخرفها، وطمعاً في الاستمتاع بملذاتها، وهو في سعيه هذا إنما يجلب الشقاء لنفسه إن كان مفتوناً بها.

والفقير المحتاج إنما تراه في حزن دائم، وسعي مستمر، حرصاً على توفير لقمة عيش يومه، وهو لا يعلم إن كان سيجد لقمة غده أم لا .

والفقير غير القنوع الذي لديه قوت يومه وغده لكنه لا يملك سوى ذلك تراه مهموماً حزيناً كثير التشكي، لا تهدأ له حال، ولا يتسع به مكان .

والفقير القنوع الذي لديه ما يكفيه وهو قانع بما لديه فإنما هو في عيش رغيد وخير مديد . أما الغني غير القنوع فهو قد حمل مشقة جمع الدنيا وأوزار حسابها، مع أنه لم يستمتع بما جمع، لأنه في سعي دائم وشقاء مستمر، وحزن لا يفارقه حيث لم يرض بما لديه ولن يقنعه سوى التراب .

قال حكيم يعظ قومه يا قوم: استبدلوا العواري بالهبات تحمدوا العقبى واستقبلوا المصائب بالصبر تستحقوا النعمى، واستديموا الكرامة بالشكر تستوجبوا الزيادة، واعرفوا فضل البقاء في النعمة، والغنى في السلامة قبل الفتنة الفاحشة، والمثثة البينة، وانتقال العمل، وحلول الأجل، فإنما أنتم في الدنيا أغراض المنايا، وأوطان البلايا، ولن تنالوا نعمة إلا بفراق أخرى، ولا يستقبل منكم معمر يوماً من عمره إلا بانتقاص آخر من أجله، ولا يحيا له أثر إلا مات له أثر، فأنتم أعوان الحقوق على أنفسكم، وفي معاشكم أسباب مناياكم، لا يمنعكم شيء منها، ولا يشغلكم شيء عنها، فأنتم الأخلاف بعد الأسلاف، وستكونون أسلافاً بعد الأخلاف، بكل سبيل منكر صريع متعثر وقائم ينتظر، فمن أي وجه تطلبون البقاء، وهذان الليل والنهار لم يرفعا شيئاً قط إلا أسرع الكره في هدمه، ولا عقداً أمراً إلا رجعا في نقضه .

وفي هذه المواعظ كلها أو جلها عبر لذي البصائر، فمن أراد أن يعتبر ففي تجارب الحياة متسع لذلك، ومن أراد خلاف ذلك فقد تبع هواه أو جعله مطية لإشباع لذة وقتية، قد يجدها في طرق الرشاد .

المرء في سلوكه وقراراته بين العقل والعاطفة، فإن غلبَ عقله على عاطفته وهواه كانت العاقبة أفضل، والسعادة أدام، وإن أراد اتباع هواه وغلبت عاطفته على عقله فقد يشعر بسعادة وقتية لا تلبث أن تزول ليعود المرء أدراجه يبحث عن سعادة أخرى أو قد يجر عليه اتباع هواه الكثير من المصائب، فيخسر ما كان يسعى إليه، فمن منا يعتبر ويدع شهواته. فقد حفت النار بالشهوات وحفت الجنة بالمكاره.

صور السلوك الإنساني في شعر الشافعي

لن أكتب عن الإمام الشافعي الإنسان في عجالتني هذه، فلست بصدد الحديث عنه، ومهما تحدثت عن فضله وسعة علمه لما أوفيت مثله حقه، فهو إمام لا يجارى في العلم بكتاب الله، وسنة الرسول ﷺ، وكلام الصحابة - رضي الله عنهم -، وهو عالم بفنون اللغة والشعر، ويكفي ما قاله فيه ابن خلكان صاحب كتاب وفيات الأعيان.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: ما بت ليلة منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي أن يغير له.

كما قال الشافعي: قدمت على مالك بن أنس وقد حفظت الموطأ فقال لي: أحضر من يقرأ لك، فقلت: أنا قارئ فقرأت عليه الموطأ حفظاً، فقال: إن يك أحد يفلح فهذا الغلام.

رضي الله عن أئمة المسلمين وأدخلهم فسيح جناته.

ويقول الشافعي:

والعيش عيشان: ذا صفو وذا كدر	الدهر يومان ذا أمن وذا خطر
وتستقر بأقصى قاعه الدرر	أما ترى البحر تعلقه فوقه جيف
وليس يكسف إلا الشمس والقمر	وفي السماء نجوم لا عداد لها

وقد صدق الشافعي فيما قال، فالدهر لا يبقى على حال واحدة، تراه تارة يريك من البهجة والسرور ما تقر به عينك، ثم لا يلبث أن يحمل لك من

الأحزان ما تتوء بحمله نفسك. فعند صفو الليالي يحدث الكدر. وقد ضرب مثلاً بذلك تلك الجيف التي تلو عن سطح البحر بينما تستقر الدرر في قيعان البحر.

وقال الشافعي، وهو يصف أولئك الذين لا يستطيعون كتم أسرارهم، ومع ذلك فهم يلومون من يفشون السر الذي استودعوا إياه:

إذا المرء أفشى سره بلسانه ولام عليه فهو أحمق

إذا ضاق صدر المرء عن سر نفسه فصدر الذي يستودع السراضيق

وقال الشافعي وهو يصف بعض أهل زمانه، هاله ما آراه منهم من مكر وملق ومداهنة لا تتمشى مع مبادئه وقيمه التي استقاها من الكتب التي استوعبها نصاً ومعنى، وعلى رأس ذلك كله كتاب الله العزيز يقول:

لم يبق في الناس إلا المكر والملق شوك، إذا لمسوا، زهر إذا رمقوا

فإن دعتمكم ضرورات لعشرتهم فكن جحيماً لعل الشوك يحترق

ويتحدث الإمام الشافعي عن الفرق بين الحرية والاستعباد فيوجز ذلك بالفرق بين القناعة والطمع، فالطمع مذلة تجعل الطامع يريق ماء وجهه في سبيل نيل مرامه، دون التفات إلى كرامة تحفظ له إنسانيته. وهنا يجعل الشافعي سر الحرية في الخلاص من ضغوط خلجات الأطماع التي جبلت عليها النفس البشرية، ويوضح أن الحرية تكمن في القناعة فهي زاد لا يفنى يقول:

العبد حر إن قنع والحر عبد إن طمع

فاقنع ولا تطمع فلا شيء يشين سوى الطمع

وهنا ساقف على أبيات شعرية جميلة تجسد الإنسان الذي يريده الإمام الشافعي أن يكون؛ فهو يوصي أن يلجأ المرء إلى السخاء كوسيلة من وسائل تغطية العيوب. كما يوصي بالألّ يجعل المرء للأعداء مجالاً للشماته. ولا ريب أن ذلك لن يتأتى إلا باتباع السلوك القويم الذي يجيد بصاحبه عن طريق الضلال ويورده طريق الحق والصواب.

كما يبين أن طلب السماحة من بخيل هو محال بلا شك، فما هو إلا كطالب الماء من النار، ويوضح الشافعي أن الرزق لن يحد منه التآني ولا يزيد فيه العناء والتلهف في الطلب، فالله سبحانه هو الرازق.

والأحزان كما يرى الشافعي لا تدوم، ولا السرور دائم أيضاً كما أن الفقر والغنى كليهما ليسا مضموني الديمومة، ويلخص كل ذلك في القناعة فمن لبس القناعة وامتطاها فكأنه ومالك الدنيا سواء.. يقول:

وإن كثرت عيوبك في البرايا	وسرك أن يكون لها غطاء
تستر بالسخاء فكل عيب	يغطيه - كما قيل - السخاء
ولا تر للأعادي قسط ذلاً	فإن شماتة الأعداء بلاء
ولا ترح السماحة من بخيل	فما في النار للظمان ماء
ورزقك ليس ينقصه التآني	وليس يزيد في الرزق العناء
ولا حزن يدوم ولا سرور	ولا يؤس عليك ولا رخاء
إذا ما كنت ذا قلب قنوع	فأنت ومالك الدنيا سواء

والشافعي عندما تقرأ معظم أبياته تراه معك يعيش في مجتمعك. فهل هذا المجتمع العربي لم يتغير؟ هو كذلك كما أراه. يقلب صفحاته في كل يوم، ليعيد ما كان عليه فاقروا شعره حيث يقول:

وما لزماننا عيب سوانا	نعيب زماننا والعيب فينا
ولو نطق الزمان بنا هجانا	ونهجوذا الزمان بغير ذنب
ويأكل بعضنا بعضاً عيانا	وليس الذئب يأكل لحم ذئب

الوزارة

كتاب الوزارة لأبي الحسن الماوردي، كتاب دَوَّن فيه كاتبه خلاصة فكره وتجربته السياسية، وكتاب الوزارة هذا واحد من عدة كتب قام الكاتب بتأليفها وأشهرها كتاب «الأحكام السلطانية» ومن كتبه: العيون في تأويل القرآن الكريم، وكتاب الحاوي الكبير، وكتاب الإقناع، وكتاب أعلام النبوة، وكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر، وكتاب نصيحة الملوك، وكتاب العيون في اللغة وكتاب الأمثال والحكم، وكتاب أدب الدنيا والدين.

ودعونا نقطف تلك الزهور البهية التي حواها الكتاب بما يحلو ويستساغ. ففي حديثه عن الجد والحق والصدق قال: «واعلم أن الجد والهزل ضدان متافران؛ لأن الجد من قواعد الحق الباعث على الإصلاح، والهزل من مرج الباطل الداعي إلى الفساد، فصار فرق ما بين الجد والهزل هو فرق ما بين الحق والباطل، وتنافر الأضداد يمنع من الجمع بينهما، فإذا انفجرت بأحدهما كنت للآخر تاركًا، وقد قيل: « الحق مفروض والباطل مرفوض » وقال علي - كرم الله وجهه -: «العقل حسام قاطع، والحلم غطاء سابخ» فقاتل هوائك بعقلك، واستر خلل خلقك بجلحك، واستعمل الجد ينفذ إليك الحق ويفارقك الباطل» انتهى.

وليس ما قاله الماوردي عين الصواب، فقد يجتمع الضدان دون ضير أو ضرر بل قد يكون اجتماع الضدين زيادة في الحسن والقدرة، وها هو الشاعر يقول:

ضدان لما استجمعا حَسُنَا والحسن يظهر حسنه الضد

والجد في موقف الجد ضرورة حتمية، وقوة فاعلة للتأثير على غيرنا ومهابة للجاد الحاذق، لكن النفس تحتاج إلى شيء من المرح في موضعه، كما أن المرح الخفيف في موقف الجد يرفع الملل ويحد من التضجر.

والكبر والعنف ليسا جدًّا، كما أن التواضع واللطف ليسا هزلًا، وربما تدلست هذه الأخلاق بغلبة الهوى ونازع الفطرة، فمزج صاحبها بالجد كبيرًا وعنفاً، ليكون بهيبة الجد أحق، ومن سخف الهزل أبعد، وهذا غير محسوس لأن الكبر والتواضع من شيم النفوس، كما أن السخاء والبخل والجد والهزل من أفعالها فتباعدا في السبب واختلفا في المسبب.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أراد الله بعبد خيراً جعل له واعظاً من نفسه». وقيل في منثور الحكم: «إذا عرفت نفسك لم يضرك ما قيل فيك» وأعتقد أن الاستراحة ببعض الهزل يعين على مصابرة الجد، وقد قيل: «الهم قيد الحواس».

وفي موضع آخر من الكتاب حذر من أهل الزمان؛ لأن الإنسان محسود بالنعمة، ومغبوط بالسلامة والناس على أربعة أطوار متباينة:

أحدها: خير عاقل يسالم بخيره ويساعد بعقله، فالظفر به سعادة والاستعانة به توفيق، فاجتهد ألا يفوتك - وإن كان قليل الوجود - لتحظى بخيره وتسعد بفعله، وقد روى عن المصطفى ﷺ: «استرشدوا العاقل ترشدوا، ولا تعصوا فتنموا» وقال بعض الحكماء: من خير الاختيار صحبة الأخيار، ومن شر الاختيار صحبة الأشرار، وقل أن يكون العاقل الخير إلا متحلياً بالعلم متزينا بالأدب، وقد قال بعض الحكماء: لا أدب إلا بعقل ولا عقل إلا بأدب ومثلها كمثل الروح للجسد، فالجسد بغير روح صورة، والروح بغير جسد ريح

فإذا اجتمعا قويا ونهضا وأنهضا، فإذا أظفرك الزمان بمن تكاملت فضائله وتهذبت خصائله فاتخذته ذخيرة نوائبك، وعدة شدائدك، تجد كفيل صلاحها وزعيم نجاحها.

وثانيها: شرير جاهل يضر بشره ويضل بجهله فاحذر مخالطته فهو أعم من السم، وأنفذ من سهم. فشره بجهله منتشر يضعف إن ترك، ويقوى إن شرك، فاكفف شره بالإبعاد ولا تسعّر بالتقريب فيلحقك بضرر شره وجهله. وقال أحد الحكماء:

ابعد عن الجاهل لتجد الراحة، فإن حمل الرمل والملح والحديد أسهل من المثوى مع الرجل الجاهل.

ثالثها: خير جاهل يسالم بخيره ويضل بجهله، فقارنه إن شئت لخيره، ولا تستعمله لجهله، لتكون بخيره مرسوماً ومن شره سليماً. وقال عبد الحميد: لكل شيء لباب ولباب النفوس الأبواب.

ورابعها: شرير عاقل، وهو الداهية الماكر، يستعمل في الكروب إذا حزبت على حذر من مكروه، ويتارك في الدعة على استدفاع لشره، وقال حذيفة بن اليمان لرجل: أيسرك أن تغلب شر الناس؟ قال: نعم، قال: إنك لن تغلبه حتى تكون شراً منه. فتعده لخطوب الشر إذا طرقت فإنه بها أخبر، وعلى دفعها أقدر، ولأهلها أقهر. وقال بعض الحكماء: مخالطة الأشرار خطر والبعد عن صحبتهم كركوب البحر الذي من سلم ببدنه من التلف فيه، لم يسلم بقلبه من الحذر منه.

وفي موضع آخر تحدث المؤلف عن العدل في الأقوال وذكر أن من العدل في الأقوال ألا تخاطب الفاضل بخطاب المفضول، ولا العالم بخطاب الجهول

وتتقف في الحمد والذم على حسب الإحسان والإساءة، ليكون إرامك وإرغابك على وفق أسبابها من غير سرف ولا تقصير، فلسانك ميزانك فاحفظه من رجحان ونقصان.

وقد قيل: «أول العيِّ الاختلاط، وأسوء القول الإفراط» انتهى.

وكم من ينتظر المتحدث أملاً أن ينتهي من حديثه ليقف على حقيقة ما يريد، وبعد ذلك الانتظار نجده ممكن الاختصار في بضع كلمات تؤدي الغرض دون تطويل ممل أو اختصار مخل، وهذا ما يواجهه المرء في حياته اليومية وما يسمعه عبر المذياع أو يسمعه ويراه عبر التلفاز.

الباب الثاني

الدولار والنفط والقمح وخاصة الثبات

الدولار والنفط والقمح ثلاثة عناصر رئيسة تشترك في تباين أسعارها ومقدار الطلب والعرض منها وعليها، في نفس الوقت الذي تمسك فيه بمفاتيح الخطط لدى الأفراد والمؤسسات والحكومات، ويتسابق القوم تسابقاً محموماً لاختصار أكبر قدر ممكن من هذا العنصر أو ذاك، ويزداد الانتعاش وتسود الطمأنينة بمقدار الزيادة النسبية لهذه العناصر وقد تتخفف بانخفاضها.

وقد يتساءل المرء عن سبب ذلك التذبذب في الأسعار وشأو محركه وماهيته، والوسائل المتبعة للوصول إلى المرام. ولا بد للمدرك في إثبات مجموعة من المتغيرات وطرحها أمام تفكيره وربطها بالأحداث الآتية ليسهل عليه التعرف على الأسباب، ومن ثم التوقع بما تؤول إليه الأسعار.

وما من شك بأن قوى السوق تؤدي دوراً بارزاً ومؤشراً مهماً في تحديد المسار السعري، غير أن تلك القوى يمكن التأثير عليها بتوجيه العرض والطلب طبقاً لأحداث منشودة تنأى بالمراقب للسوق عن تحديد مساره. وتتباين الأهداف من الأطراف المؤثرة تبعاً للالتزامات المنوطة بكل طرف مما يجعل الحيرة أكثر سيادة، والطريق أكثر وعورة. ودعونا نبحر في خضم هذه العناصر لنسبر أغوارها ونحدد مناحيها.

فالدولار عملة عالمية سيظل محط ثقة المتعاملين مهما أحاطت به العواصف وألمت به الخطوب، ولو تتبعنا مساره لوجدنا أنه قد ارتفع ارتفاعاً حاداً أمام معظم العملات الأخرى خلال الربع الأول من السنة الماضية، ووصل إلى مستويات حدت بصانعي السياسة النقدية العالمية إلى التماس أيسر السبل للحد من اندفاعه المحموم، لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتن تحت وطأة عجز تجاري لا يمكن تحمله.

وقد شن مناهضو حرية التجارة العالمية حملة لإجبار الإدارة الأمريكية على فرض قيود على المواد المستوردة لتقليل ذلك العجز، فلم يكن لدى الإدارة الأمريكية من خيار سوى الخضوع لتلك المطالب في ظل الركود الاقتصادي السائد، أو أن تعمل على خفض قيمة الدولار، لإيجاد فرصة تنافسية أكبر للسلع الأمريكية لتضييق الفجوة في عجزها التجاري مع شركائها التجاريين، وعلى رأسهم اليابان.

وقد أثمر اجتماع الدول الصناعية السبع عن تدخل البنوك المركزية لديها للحيلولة دون ارتفاع الدولار أولاً ومن ثم التخطيط لانخفاضه، وقد سار الدولار طبقاً لما خطط له فانخفض حتى وصل إلى أرقام صرف قياسية لا سيما مقابل المارك الألماني والين الياباني، وتنفس رجال الأعمال الأمريكيين الصعداء وبدؤوا يأملون في مشاركة أكبر بالسوق الدولية تحت ظروف تنافسية تميل لجانبهم. وما من شك أن ذلك سيكون على حساب الأطراف المنافسة الأخرى التي بدأت تشعر بالخطر مما حدا بالبنك المركزي الياباني إلى التهديد بالتدخل، إذا ما تجاوز انخفاض الدولار مقابل الين حداً معيناً، لا سيما أن بعض الشركات اليابانية الصغيرة أخذت تتساقط أمام عجزها عن المنافسة.

ومن اللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية بدأت تحث كوريا الجنوبية على رفع عملتها والحد من صادراتها، وهذا التصرف في ذاته شهادة بأن كوريا بدأت تحذو حذو اليابان في إغراق الأسواق العالمية بالصادرات على حساب دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

ولكن جميع السبل والمناهج الاقتصادية التي تحاول الإدارة الأمريكية ارتيادها لن تكون ممهدة المسالك، كما أنها لن تحقق للاقتصاد الأمريكي مراميها إلا إذا صاحب ذلك انتعاش اقتصادي داخل أمريكا، وخفض للعجز في ميزانية الحكومة المركزية والذي سيصل إلى (٢٢٠) بليون دولار.

والنقط تلك السلعة غير المرنة التي تكاد تبلغ في أهميتها للفرد والجماعات مبلغ الماء والهواء، مرت بها بعض المؤثرات.

فقد كان النفط قبل عام ١٣٩٣هـ يباع بأثمان زهيدة لا تساوي قيمته في الاستعمال أو قيمته السوقية، وكانت الشركات المسوقة والدول المستهلكة تجني ثمار ذلك الانخفاض غير الطبيعي في أسعار أهم مادة في الوقت الراهن. وحيال وضع كهذا ارتأت الدول المنتجة رفع سعر نفطها ليصل إلى قيمته الحقيقية واستمر السعر في الصعود حتى بلغ (٣٤) دولاراً. وكانت المملكة أثناء هذه الفترة مثالا للتعقل والاعتزان آخذة باعتبارها مصالحها الوطنية دون المساس بمصالح الدول الأخرى، وعاملة على استقرار السوق العالمي.

وفي أثناء ذلك كان التنافس على أشده في البحث عن بدائل جديدة للطاقة، ووسائل حديثة لخفض الاستهلاك، ومصادر جديدة للإنتاج. وقد تحقق جزء من ذلك حيث انخفض الاستهلاك كنتيجة لإدخال تقنية حديثة عملت على ذلك، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام واستجابة المستهلكين لها كما لاح في الأفق إمكانية التوسع في بعض البدائل مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية، والعودة إلى الفحم إلا أن تلك البدائل ذات تكاليف عالية، كما أن عنصر الأمان غير مضمون في بعضها، وإن كان البعض مجدياً اقتصادياً تحت المستويات العالمية في الأسعار، إلا أنه سوف يفقد قدرته التنافسية حالما تنخفض إلى حد يقل عن مقدار تكاليفها.

وكلنا يعلم أن الأسعار التي كانت سائدة قبل خمس سنوات مضت جعلت الكثير من الدول تتدفع للبحث في مكامن النفط لعلها تجد فيه ما يجعلها تشارك في سوقه المميز، وقد حدث ذلك في بحر الشمال، والصحراء الغربية بمصر، وكذلك الصين، ومن ثم أظهرته الدراسات الأولية في كل من السودان واليمن الشمالي أملاً في وجوده.

كل ذلك أوجد فائضاً نفطياً حيث ساد السوق زيادة في العرض عن الطلب مما جعل الأسعار تتحدر بشكل حاد لم يكن في صالح الاستقرار العالمي، ولم

يقتصر ضرره على الدول المنتجة فحسب بل تعداه إلى الدول المستهلكة حيث ترابط المصالح الاقتصادية بين الدول.

وانطلق منطق العقل والالتزان - الذي كان وما زال وسيظل نهج قادة هذا البلد المعطاء على لسان المليك المفدى فهد بن عبدالعزيز حفظه الله - حيث أوضح أنه لا بد من تعاون جميع المنتجين داخل وخارج منظمة أوبك لما فيه مصلحة الجميع، كما بين - حفظه الله - أننا وإن كنا نملك قدرًا كبيراً من الاحتياطات البترولي من شأنه أن يجنبنا الكثير من الهزات التي يتعرض لها البعض، كنتيجة التصرفات غير الطبيعية، إلا أننا لا نزال نأمل أن يتفق الجميع على موقف وسياسات موحدة تكفل مصالحنا جميعاً.

وقد كان لهذا القول أبلغ الأثر في نفوس أعضاء منظمة أوبك حيث تمخضت الاجتماعات عن اتفاق المنتجين على خفض الإنتاج إلى نحو (١٦,٨) مليون برميل يومياً مما جعل الأسعار ترتفع حتى بلغت (١٥) دولاراً للبرميل. كما استجابت بعض الدول خارج أوبك للوضع الجديد فقام بعضها بخفض الإنتاج وزيادة السعر، وستشهد السوق تغيرات في الفترة القريبة ستعتمد إيجابياتها على مدى تمسك الدول المنتجة من أعضاء منظمة أوبك بالحصص المحددة. وكذلك مدى تجاوب الدول المنتجة خارج أوبك مع ما أسفر عنه الاجتماع.

وقد يعتبر ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية من تقديرات للطلب العالمي على الطاقة مؤشراً لما ستؤول إليه الأسعار المستقبلية، حيث أكدت أن إجمالي الطلب على نفط أوبك خلال النصف الثاني من العام الحالي يبلغ نحو (١٨,٥) مليون برميل يومياً، وهو ما يعني في حالة التزام أوبك بسقف الإنتاج المتفق عليه والذي يبلغ (١٦,٨) مليون برميل يومياً لمدة شهرين فإنه سيتم امتصاص

الفائض المعروض، وتتجه الأسعار إلى الأعلى وقد تصل إلى (١٨) دولاراً للبرميل الواحد قبل أن تعيد أوبك مناقشة سقف الإنتاج مرة أخرى.

ولنتحدث الآن عن ثلاثة الأثافي وهي القمح تلك السلعة الاستراتيجية والعامل الحاسم في الأمن الغذائي العالمي، والقمح على الرغم من طرحه في الأسواق العالمية ليتحدد سعره طبقاً لقانون العرض والطلب إلا أنه كثيراً ما يخضع لمؤشرات معلومة النتائج سلفاً ويحظى القمح بدعم كبير من قبل الدول المنتجة في شتى بقاع العالم دون النظر إلى مردوده الاقتصادي؛ لأنه اللبنة الأخيرة عند حد الكفاف، والحد الأدنى ليتحقق الأمن الغذائي.

ويتحدد نوع الدعم وحجمه طبقاً للغرض الذي من أجله تم فرضه، وتتباين وجهات النظر لدى الدول المنتجة كتباينها بين متخذي القرار. ويحسن بنا الإشارة إلى ما ذكرته صحيفة لوموند الفرنسية كدليل على ذلك التباين حيث أوردت تعليقاً حول اعتراض وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز على قرار الرئيس الأمريكي ببيع أربعة ملايين طن من القمح الأمريكي المدعوم للاتحاد السوفيتي جاء فيه: بالرغم من صفته الدبلوماسية. لم يبلغ شولتز كلماته في انتقاد عملية بيع أربعة ملايين طن من القمح الأمريكي المدعوم إلى الاتحاد السوفيتي: فلقد وصف وزير الخارجية الأمريكية هذا المشروع بأنه «أضحوكة» وأكد أنه لا يرى فيه أية إيجابية، ويعتبر أن السوفيت سيدفعون ثمن القمح الذي سلمناهم إياه أقل من المستهلك الأمريكي. ولم يحصل أن انتقد أعضاء الحكومة الأمريكية وبهذه المساواة قرار الرئيس وبشكل علني. ولكن غضب شولتز الكبير يعكس أكثر فأكثر التناقضات بين الجوانب الداخلية والخارجية لسياسة رونالد ريجان. هناك انتخابات في شهر نوفمبر في الولايات المتحدة. وأصوات الولايات التي تزرع الحبوب ستكون مصيرية بالنسبة للجمهوريين إذا

ما أرادوا السيطرة على مجلس الشيوخ، ويجب إرضاء المزارعين الذي يعانون من أزمة مالية بطريقة أو بأخرى.

ويمكن أن يؤدي القرار الأمريكي إلى نتائج أخطر على العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها في أنحاء العالم. إن الأرجنتين تأثرت كثيراً في هذه الخطوة وقد تدفع بالحكومة الأرجنتينية إلى وقف تسديد ديونها الخارجية. وردة الفعل كانت عنيفة أيضاً في كندا وأستراليا. وفي بروكسل أثار الإجراء الأمريكي غضب بلجيكا ومهما كان خوف ريجان الكبير بعدم التخلي عن مزارعيه فإن النتائج تدل على أن أمريكا تفضل مصالحها المباشرة على مصالح أصدقائها مهما كانت الصعوبات التي تواجه هؤلاء، فالأناية المقدسة هي بالتأكيد قانون السياسة.

مما سبق ندرك أن الإنتاج والسعر يتحددان لتحقيق هدف استراتيجي دون النظر إلى العرض والطلب في السوق العالمي. فالمنتج لا بد له من الإنتاج لبلوغ ما يراه محققاً لأمنه الغذائي وطرح ما زاد عن ذلك في السوق ليتم بيعه طبقاً لذلك. وقد يتجاوز مفهوم الأمن الغذائي لدى كثير من المنتجين مفهوم الاكتفاء الذاتي والمخزون الاستراتيجي إلى بيع القمح بأسعار تختلف من جهة إلى أخرى حسب ما تراه يخدم أمنها الغذائي.

وإن كان التمييز سعري يحقق بعض متطلبات الدول المستهلكة إلا أنه يؤثر في المدى الطويل على إنتاجها المحلي حيث إن طرح كميات كبيرة من القمح بأسعار زهيدة يحول دون التوسع في زراعة المحصول، كما يعمل على تقليص حجم الإنتاج. وستظل تلك الدول عاجزة عن سد حاجتها من القمح ما لم تعمل على دعم إنتاجها المحلي دون التأثير على المستهلك.

العدد (٢٩١) سبتمبر ١٩٨١م

بين ترشيد الإنتاج وسلوك المستهلك

دعونا نقف هنيهة عند الترشيح في المملكة فيما يتعلق بعوامل الإنتاج، وإن كان ذلك مطلباً مهماً في مراحل التنمية السابقة إلا أنه أصبح أكثر أهمية في المرحلة الحالية. وإذا لم يطب للترشيح مقام في ظل طلب يفوق العرض، وقوة شرائية كبيرة، فقد يكون عزاؤه في ذلك عدم توفر البيئة الصالحة للمقام نظراً لعدم اكتمال البناء الاقتصادي ووضوح المعالم الحقيقية له، ناهيك عن السرعة التي تمت بها التنمية في مراحلها الأولى مما جعل اكتساب الخبرة والتفاعل معها غير قادرين على مجاراة الانطلاقة التي واكبت مسيرة التنمية. ولا شك أن بيئة كهذه يسرت السبل أمام الاندفاع نحو الإنتاج لمجرد الإنتاج طالما أن السوق يبتلع الغث والسمين، وطالما أن الأسعار والقوة الشرائية ستعملان على تدفق السيولة النقدية اللازمة لدورة رأس المال.

ومن الصواب أن ننظر إلى المرحلة الحالية بمنظار يختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة السابقة؛ لوجود متغيرات عديدة لا بد لها أن تفرض معطياتها في سوق مفتوح ينعم بالحرية وضمن الاستثمار. فلا مجال للاستثمار اليوم دون تفهم وإدراك لمعايير الكفاءة المختلفة، فالإنتاج يتطلب توظيفاً أمثل لعوامل الإنتاج، ورفع الكفاءة الإنتاجية للمعدات والأيدي العاملة؛ بالإضافة إلى استغلال الطاقات القصوى العاملة مع الحرص الشديد على تقليل الفاقد بقدر الإمكان، ومحاولة الوصول إلى الأرقام القياسية العالمية، إضافة إلى التعرف على الأسواق وفتح قنوات تسويقية يمكن من خلالها عبور المنتجات إلى المستهلك في صورتها النهائية، مع مراعاة ذوق المستهلك ومحاولة إظهار المنتجات في شكل جذاب يجعل المستهلك أكثر اندفاعاً إلى استهلاك السلع

المنتجة محلياً؛ مما يعمل على تقليل الفاقد وبالتالي العمل على رفع الهامش الربحي لدى المنشأة.

وحسبنا ما نراه اليوم من تعدد مصادر إنتاج السلعة الواحدة، واختلاف العلاقات التجارية مما يدعو إلى التفاؤل نحو الانطلاقة الصحيحة في الإنتاج، فلا أجد شكاً في أن مثل هذا التنوع سيعمل على تحسين النوعية وخفض تكاليف الإنتاج في ظل منافسة حرة، وهذا بدوره يعتبر مؤشراً للترشيد في عوامل الإنتاج.

وإني على يقين أن ذلك التنافس في السوق المحلي سيكون خطوة أولية للانتقال إلى أسواق عالمية، ستضغط بدورها على صانعي القرار في تلك المنشآت للبحث عن سبل تقليل التكاليف، وترشيد استقلال عوامل الإنتاج حتى يمكنها الصراع مع المنتجات الأخرى، وكسر العقبات والقيود التي يمكن أن تفرضها تلك الأسواق للحد من تدفق المنتجات الأجنبية ومنافستها لإنتاجها المحلي. ولا شك أن الوصول إلى ذلك يتطلب مزيداً من الخبرة والصبر والجرأة من أصحاب رؤوس الأموال.

والآن لنحدث عن الترشيد في الاستهلاك، فهو لا يقل في أهميته عن الترشيد في عوامل الإنتاج. وعلينا أن نكون أكثر إدراكاً لذلك الخيط الرفيع الذي يفصل بين مفهوم الإسراف ومفهوم البخل. فالإسراف قد نهى عنه القرآن الكريم في أكثر من موضع، كما نهت عنه سنة المصطفى ﷺ.

ولنا في سيرته الشريفة وسيرة صحابته الكرام أعظم عظة وأجل مثل. والبخل من الخصال المذمومة التي تتأى بصاحبها عن مكارم الأخلاق، وتجعله أسير ماله، وبين هذا وذاك يقبع الاتزان بين البذل والتقتير. فإن كان من الكرم أن تقري ضيفك، فإن من الإسراف أن تقدم أمامه مائدة لن ينال منها إلا النزر

اليسير، ويكون جُلها فائضاً عن حاجة الضيف والمضيف، يكون التخلص منه مساوياً في تكلفته لقيمة تجهيزه.

ولنا مع إحدى رسائل علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وقفة حيث قال: «دع الإسراف مقتصدًا، واذكر في اليوم غداً، وأمسك من المال بقدر ضرورتك وقدم الفضل ليوم حاجتك، أترجو أن يعطيك الله أجر المتواضعين وأنت عنده من المتكبرين، أو تطمع وأنت متمرغ في نعيم تمنعه الضيف والأرملة أن يجب لك ثواب المتصدقين. وإنما المرء يُجزى بما أسلف وقادم على ما قدم. والسلام.».

ويمكننا أن نضيف للترشيد موقفاً آخر وذلك بالتنازل عما اكتسبناه من عادات أفرزتها الحقبة السابقة. فالمنزل لا يحتاج إلى أعداد من المستخدمين، كما أن المكاتب لا تحتاج إلى جيوش من الموظفين. وإن كنا ندرك جميعاً أن التخلص من ذلك ليس سهلاً ميسوراً. فإن علينا أن نوقن أن ذلك آت لا ريب فيه لأنه الوضع الطبيعي الذي لا بد من سيادته عاجلاً أم آجلاً.

والواقع أن الإسراف في الإنفاق يتطلب زيادة الواردات، وهذا بدوره سيعمل على شح العملات الصعبة إذا لم تواكبه زيادة مماثلة في الصادرات، ولو كانت لدى المنشآت الوطنية القدرة على تلبية متطلبات السوق المحلي، فإنها ستظل في حاجة إلى استيراد المواد الخام اللازمة للاستمرار في المسيرة الإنتاجية.

وحرى بنا أن ندرك أن الاستهلاك غير المرشّد يعمل على سيادة أسعار لا يحكمها قانون العرض والطلب فحسب، بل سيكون ذوق المستهلك عاملاً متغيراً له تأثير يجب عدم فرض ثبوته. فليس من الغريب أن تجد مستهلكاً يبحث عن شراء سلعة معينة لارتفاع أسعارها، ويعزف عن مثلتها لا لشيء سوى انخفاض سعرها. وقد يقدم البعض على شراء منشأة عاملة لإشباع رغبته في امتلاكها دون النظر إلى ربحيتها؛ فيكون وجود تلك المنشأة في السوق عائقاً لمثيلاتها التي تنظر إلى الإنتاج نظرة اقتصادية صرفة.

ومطلب الترشيد في المملكة لن يكون بتخفيض مستوى المعيشة الحقيقي بل يكون في التوظيف الأمثل لهذه النعم التي منَّ الله بها علينا ووضعها في نصابها الصحيح.

فماذا يضير لو أحكمت قنوات المياه في المنازل لتفادي ضياع كميات من المياه أنفقت الدولة الشيء الكثير في سبيل توفيرها للمواطنين؟ وهل من الإنصاف أن يترك أحدنا أجهزة منزله مفتوحة، وهو يغط في نوم عميق؟ وهل يتحتم على المرء أن يلبي طلبات أسرته حال صدورها منهم حتى وإن كانت لغرض التباهي والرغبة في التغيير واتباع كل جديد؛ دون أن ينظر إليها بعين المتبصر القادر على إدراك ما هو ضروري فيقبله ويلبسه، وما هو للترفع فيستهجنه ويرفضه؟ وهل من المنطق أن يغير أحدنا أثاث منزله بعد كل فترة وجيزة من الزمن حتى وإن كان ذلك الأثاث في صورة تمكنه من استخدامه لسنوات قادمة؟

علينا أن نرجع إلى الوراء بضع سنوات لنأخذ منها العبر. فمننا من عاش تلك الحقبة من الزمن ورأى بأمر عينه شظف العيش، ومرارة الحياة، ومنا من سمع ذلك ممن عاشوا في ذلك الوقت، لقد كان ركابهم أرجلهم، وسواعدهم معاولهم، وطاقاتهم عزائمهم، ركبوا البحر وأهواله، وجابوا الصحارى القفار يبحثون عن لقمة العيش فيستبشرون ببضع تمرات ينالونها نظير كدهم وعنائهم. زرعوا النخيل على مياه آبار حفروها بأيديهم، واستخدموا مياهها بطاقات بهائمهم. كان الصبر ديدنهم، والعمل سجيتهم. ولم يكلوا أو يهنوا بل عاشوا مع الطبيعة القاسية في صراع مرير ينتصرون عليها تارة وتصرعهم تارة أخرى. فما بالناس لا نأخذ العبر ممن سبقونا لنجد من إسرأنا في معيشتنا ونكون أكثر اتزاناً في إنفاقنا.

دعونا ننظر يمناً ويسرة لنرى ما حولنا لنجد العجب العجاب، أمماً تموت
جوعاً، وأخرى في طريقها إلى ذلك، دولاً لا تستطيع أن توفر لأبنائها الخدمات
الأساسية من ماء وكهرباء وطرق وموصلات، وأخرى تعج بالخلافات والفوضى.

ونحن على نقيض من ذلك ننعّم بالخير والرفاهية - والحمد لله - فمن
شكرنا لله على تلك النعم التي حبانا إياها أن نرعاها حق رعايتها بالحمد
والثناء، وأن ننفقها في وجوهها الصحيحة. وأن يستفيد منها القريب والصديق
وذو الحاجة.

ولا أخال أحدنا إلا ويدرك تمام الإدراك أن الترشيح مطلب ديني وإنساني
ووطني واقتصادي.

العدد (٢٨٤) ديسمبر ١٩٨٥م

٣ / ١٤٠٦ هـ

صديق من العالم الثالث

دعاني لزيارة بلده فلبيت دعوته، وسألني سكنى داره فقبلت سؤله. فكنت رفيقه في حله وترحاله، وأثناء عمله ووقت فراغه، حاكيته في طباعه لأستزيد معرفة بأحواله فكان لي ما أردت، وبت أرقب سلوكه علني أظفر من خلاله ببعض الأسباب التي تفسر تدني اقتصاديات بلاده، لقناعتي بأن الوضع الاقتصادي لبلد ما إيجاباً أو سلباً هو نتاج عقول وجهود أبناء تلك البلدان وَلَئِن جادت الظروف بسيادة وضع اقتصادي معين من شأنه أن يدفع عجلة النمو إلى الأمام أو الخلف في فترة وجيزة من الزمن؛ فسيظل نتاج العقول وجهود المنتجين المؤشر الحقيقي للنمو الاقتصادي؛ وذلك ما حدا بي إلى سرد هذه القصة.

قام من فجره وتناول طعام إفطاره مع أولاده وأخذ يستعد للذهاب إلى العمل، وطلبت منه مرافقته فلبى ذلك، ومكثنا مدة ليست بالقصيرة ننتظر قدوم وسيلة مواصلات لتقلنا إلى مكان العمل فكان لنا ما أردنا، فاستقبلنا المدير وعلامات الغضب تبدو على محياه، وسأل صاحبي عن سبب تأخره فتلا عليه بعض الأعدار الواهية فقبلها المدير على مضض، وأخذ صاحبي مكانه في العمل، يقلب أوراقه تاره ويحدث قرينه تارة أخرى.

ومضى من الوقت الكثير وهو على ما هو عليه. وبعد برهة من الزمن أخذ يستقبل بعض المراجعين الذين أخذوا يتزاحمون على مقعده وهم، حريصون على الاستئثار بوده عل ذلك يشفع لهم عنده؛ فيبحث لهم عن أوراقهم المتناثره بين أكوام الأوراق المتراكمة على مكتبه، ولكنه كان مشغولاً بغير ذلك، كان يسألني عن أحوالي وآرائي حيال بعض قضايا الساعة تارة، وينقل الحديث إلى

صديق آخر تارة أخرى، وكلما أراد أحد المراجعين مساءلته عن سبب عزوفه عنه شاح بوجهه عنه، واسترسل في حديثه إلى أقرانه. وبعد أن انتهت المناقشات البيزنطية بين صاحبي ومراجعيه انتهى بانتهاء عمله، وأخذ يعد العدة ليقلل أدراجه صوب منزله وسرنا معاً في تودة نتجاذب أطراف الحديث وقد لمست بين ثناياه شكواه من ريب الزمن وصروفه، وظل يشرح لي ما حاق به من مرزئات تتوء بحملها الجبال، وبعد أن وصلنا المنزل طلب مني أن أسترخي بعد عناء يوم طويل شاق على حد قوله، وفي المساء ذهبت برفقته إلى بعض أصحابه ومكثنا نتسامر حتى الوهن، عدنا بعدها إلى الدار لنبدأ من غدنا يوماً جديداً كسابقه.

وقد لا يهم القارئ مثل هذه القصة شأنه في ذلك شأني، ولكن ما يهمني منها هو تتبع ديدن العامل ونظرتة إلى عمله، حتى نتمكن من التعرف على كفاءته الإنتاجية ومردودها على اقتصاد بلاده، فرجل كصاحبي ليس بالغمير فيعذر، ولا بالمجتهد فيشكر، ولكنه أوحى لنفسه قبل إيحاءه لغيره بأنه كادح ما به درء... وهو غير ذلك القوم في البحث عن أسباب سيادة وضع اقتصادي ما فيعزونه إلى نهج متبع أو عمل مبتدع، ولكنهم لا يدركون أن الإنتاج وحده القادر على شرح الأسباب وزوال الآلام.

فكيف لصاحبي أن يقنع نفسه بقدرته على الإنتاج وحصاد عمله لم يبلغ الساعة، وهو في نفس الوقت يطمع أن ينال السعادة، ولست أدري كيف يتن من الألم ودواؤه في ساعده، فما عليه إلا تحريكه قليلاً يعزي النفس بالتأسي وأحلام اليقظة. فلئن سادت سنة جذب محرار، فقد تسود سنة خير تجود السماء فيها بظلالل تنثر الماء لينبت العشب وينفتح الزهر.

وقد يدرك أنه لا يعمل على أكمل وجه، ولكنه لا يريد أن يعمل فيبحث عن أسباب يقنع بها نفسه لتحويل بينه وبين عمله، فيتعلل بالافتقار إلى عدة أمور وإذا ظل هكذا وسائره أقرانه في سلوكه فسيكون ذلك كفيلاً بهبوط في الإنتاج يتبعه مشاكل اقتصادية لا حدود لها، ولكن المنطق والعقل يقتضي الاستفادة مما هو متاح دون الانتظار إلى توفر الظروف البيئية المناسبة له، فلا يمكن لتلك الظروف أن تتأتى إلا بالعمل من غياهبها، ومن ثم إيجادها. والانطلاق بخطوات أسرع تساعد في السير على طريق اللحاق بركب الاقتصاد العالمي المتقدم.

جانب آخر قد يفتقر إليه صاحبي يمكن أن يكون محاولة إيجاد طرق جديدة تعمل على الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وتقليل التكاليف، والقيام بالعمل دون الاستفادة منه في الإبداع وهذا كله أمر مردود، فالخيرات تستوجب الانطلاقة إلى أساليب أمثل تؤدي إلى عائد اقتصادي أكبر، ومحاولة الاستنباط في حد ذاته يحرك الذهن، ويجعل المرء أكثر إتقاناً والتصاقاً وحباً لعمله، فحب العمل والإخلاص هما سر نجاح المجتمع وبروزه، فلا يمكن لمرء أن يبدع في عمل لا يحبه ولا يمكن لعمل أن يكتمل دون إتقان. وما أحسب أحداً يحب عمله إلا ويجتهد فيه دون الانتظار حتى سماع كلمة ثناء، أو الحصول على مكافأة، وسيظل ذلك المنتج المحب ملتصقاً بعمله، بغض النظر عن عدد ساعات العمل وأوقاتها، فهل يجد المحب جليساً أقرب له من حبيبه، وما أخاله يفارقه إلا وقت منامه، فإذا كان بين يديه أخذ يرنو إليه دون كلل أو ملل، وإن فارقه بجسمه فما لقلبه بد من محاكاته عبر أفكاره وخواطره.

وفائدة أخرى قد يجنيها الوطن من حب المواطن لعمله قد يبرز هذا في تمسكه بالعمل الذي أحبه وعدوله عمّاً سواه، فيظهر قناعة في عدم تغيير مركزه الوظيفي على حين يظهر طموحاً كبيراً في الإبداع من خلال التفتن في

عمله الذي ألفه وأتقنه؛ فينال ثناء الجميع واحترامهم من جراء إنتاجه الذي يلمسه من كان معه في موقع العمل ومن هو بعيد عنه، وحتى نكون أكثر واقعية فإن مثل هذا السلوك أو ذلك لا يمكن إتيانه بتعلم النظريات وقراءة الكتب؛ ولكنه سلوك يورثه الآباء للأبناء عبر أعراف وقيم وتقاليد تختلف من بلد إلى آخر، ومن إنسان إلى آخر في البلد الواحد، وجدير بالأب أن يزرع في الابن ذلك السلوك الحميد، وأن يكون قدوة في تطبيقه حتى يصبح ديدناً لا يستكثره على نفسه وإذا تحقق ذلك فسينطلق الركب في إنتاج متقن يحقق مردوداً اقتصادياً يعود بالنفع على الجميع، لا سيما وأن الظروف الاقتصادية العالمية تتطلب مزيداً من الإتقان والكفاءة حتى يمكن إيجاد موضع قدم في بحر يزخر بالمنافسات.

والبون شاسع بين الدول النامية والدول المتقدمة يزداد اتساعاً مما يعكس التباين في السلوك الإنتاجي لدى تلك الدول، وسيزداد ذلك البون اتساعاً إذا لم تتدارك الدول النامية نفسها وتغير من نمطها الإنتاجي؛ لعلها من خلاله تستطيع تضيق تلك الهوة؛ لتجد نفسها بعد بضع سنوات في وضع يمكنها من مجارات غيرها من البلدان المتقدمة. وسيظل الاقتصاد المؤشر الحقيقي لنمو الدول وازدهارها، وسيظل العمل المعول الذي تعبر من خلاله الدول باقتصادياتها إلى بر الأمان، فدعونا نحب العمل لنُدفع عجلة التقدم الاقتصادي إلى الأمام.

العدد (٢٨٧) مارس ١٩٨٦ م

٦ / ١٤٠٦ هـ

جولة في أعماق ثري

قد يتساءل الثري عن سبب حرصه في أن يكون ثرياً. هل هي الصفة الجمالية الحسية في المال؟ أم هو الإحساس المعنوي في كون الثري ثرياً؟ هل الثراء وسيلة للعيش عيشة كريمة؟ أم هو غاية في حد ذاته؟ وهل الثراء مطية تمتطى لنيل شأو وبلوغ مرام؟ أم كان مظهر زهو وافتخار؟ وبعد ذلك كله هل كان الثراء قناة يعبر من خلالها المال إلى مستحقيه؟ أم كان لإشباع نزوة وتحقيق رغبة؟ ويتفاوت الأثرياء في الرد إيجاباً وسلباً كتفاوتهم في عدد الإجابات السلبية والإيجابية للأسئلة المطروحة.

والمال ليس فيه من صنوف الجمال الحسي ما يجعل المرء يفتن به ويسامر في يومه وليله، فهو لا يعدو أن يكون ورقة صنعت من بقايا الأخشاب أو قطعة جامدة من النيكل أو الحديد. ولئن راق لشاعر أن يتعشق شمطاء، فذلك مذهبه في عشقه. غير أن عشق مثل تلك الأوراق لن يكون مذهباً بعينه لمن له بقية حس أو إدراك.

وقد يعتبر البعض المال وسيلة لقضاء متطلبات الحياة الضرورية، والعيش عيشة كريمة. ولكن تلك المتطلبات تختلف من شخص إلى آخر بل من فئة إلى أخرى. فإن حصر البعض متطلباتهم في غرف بعدد أفراد أسرهم، ومراكب بعدد أبنائهم القادرين على ذلك، وملابس لهم ولأسرهم تكفي لسترهم ونظافتهم، فقد يرى البعض أدنى المتطلبات في إضافة أفنيةٍ يسرحون ويمرحون بها، وحدائق غناء يتمتعون بجمالها صباحاً ومساءً. ومستخدمين بعدد يفوق أفراد أسرهم، حتى لأولئك الأطفال الذين لم يزالوا في مهدهم.

وهم يرون أن تلك هي العيشة الكريمة التي اقتنوا المال من أجلها، وسعوا في جمعه لتحقيقها، وذلك مأربهم وهدفهم، فعند قصورهم عن تحقيق ذلك المأرب يأخذون في السعي الحثيث لسد ذلك القصور بكل ما لديهم من طاقات علمية وعملية، وقد يكون النجاح حليفهم في ذلك أو يكون الفشل حائلاً دون تحقيق ما يصبون إليه، فيظل إحساسهم بعدم الوصول إلى تلك الغاية مصدر إزعاج كبير لهم، وقد يفوق في أثره ذلك الأثر الناشئ عن عدم حصول الفقير إلا على نصف ما يقوم به صلبه.

والثراء في ذاته لن يكون غاية لأنه لا يقف عند نهاية. ولكون وجوده بقدر معين يحرك الغاية صعوداً وهبوطاً طبقاً لذلك المقدار، فالغاية من المال متحركة كحركة المال نفسه.

وقد يُمتطي المال لبلوغ هدف في بادئ الأمر، كمن يريد جمع أربع زوجات ولكنه لا يلبث أن ينتقل إلى هدف آخر بعد تحقيقه لهدفه الذي رسمه لنفسه فيظل يسعى وراء المال لغاية جديدة فيحلم ببناء منزل، ومنه إلى توفير حياة أفضل لأولاده. وهكذا يستمر مسلسل المال والغاية.

وقد يكون المال مصدراً للزهو والافتخار غير أنه غالباً ما يكون نتيجة لوجوده. وليس غاية من جمعه.

وإن كان الفخر سجية ليس فيها ما يمنع إذا تمت بما وافق الواقع وكان دافعاً للتقدم والنمو فإنه لن يكون مقبولاً إذا حدا بصاحبه إلى الزهو، والعلو على من سواه، فأصبح يعيش بخيالاته لا يقدر كبيراً لسنه، ولا يعطف على صغير لصغره، ولا يأخذ بيد الضعيف لفاقته، بل يتمادى في كبريائه وكأن العالم من حوله جندوا لخدمته وما عليهم إلا تحقيق رغباته.

وقد يتفق الجميع على أن المال يكون أروع ما يكون، وجمعه أفضل ما يؤتى إذا كان أداة لإيصال الحقوق إلى أصحابها.

ففي المال حق للوالدين والأبناء والأقارب، وفيه حق للضعيف ذي الحاجة وقبل ذلك فيه لله سبحانه وتعالى تلك الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لترد إلى الفقراء. فحسب المرء أن يكون وسيلة إيصال المال إلى مستحقيه حتى يزداد شرفاً وأحقية بنيل ما نال. وعلى النقيض من ذلك فقد يعمل البعض على صرف ما حباه الله من ثراء في إشباع نزوات آنية قد تعطي لصاحبه بعض الإشباع بتحقيق غاياته؛ لكنها لا تلبث أن تجر عليه سلسلة من النقائص الكفيلة بجعل حياته أكثر شقاء وأقل طمأنينة.

ويسلك المرء مسالك شتى في سعيه الحثيث للوصول إلى الثراء، ويطرق أبواباً عديدة يجد بعضها موصداً أمامه، ويجد البعض الآخر مفتوحاً على مصراعية، وقد يجد ما يقع بين هذا وذاك بدرجات متفاوتة، ولن يكون اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب كفيلاً بالوصول إلى الثراء، فذلك لا يتعدى كونه سبباً لا شرطاً إلى الهدف، ويبقى توفيق الخالق عز وجل العنصر المحدد للنجاح.

وقد يكون المسلك تجارة داخل السوق المحلي أو استيراد ما يحتاجه السوق من خارجه، وقد يتعدى ذلك إلى محاولة إدخال أنماط استهلاكية جديدة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة. فيستفيد التاجر من احتكاره للطلب على تلك السلعة فترة من الزمن، وقبل نزول مثيلاتها بالسوق.

ويُعد العلم مسلماً آخر من مسالك الثراء لمن سخر العلم للتطبيق الميداني وليس لمن اعتقد أن قراءة كتب، أو الحصول على شهادة هي منتهى، ذروة النجاح. فكم من فكرة أو اختراع بيع بملايين الريالات أو ما يساويها من

العملات المختلفة. وأصبح صاحبه ثرياً من جراء تكريس جهده ووقته للإبداع العلمي المتميز، وكمن كتاب أغدق على مؤلفه ونشره المال الوفير.

ولم يقف الإنسان عند هذا الحد بل تعداه إلى توظيف ما لديه من مواهب للوصول إلى الشراء، فلاعب الرياضة المحترف يجني ثمار ممارسته ما قد يعجز عن جمعه الكثير.

وما أحسب أبا الطيب المتنبى مخطئاً عندما ينتقل إلى كافور ليمدحه فلا يجد عنده بغيته، فيعود أدراجه للبحث عن تاجر يشتري منه أبياتاً من الشعر يمدحه بها ليغدق عليه النوال.

وما أجد الممدوح بما ليس فيه إلا تاجراً أراد أن يشتري ما ينقصه، وما أرى المادح إلا بائعاً أراد أن يبيع صنعته ببضعة دراهم، فتلك تجارة تدخل تحت اقتصاد الرفاهية، حيث يستلم الشاعر مبلغاً من المال مقابل تغنيه بأبيات شعرية تروق لصاحبه، ويحصل الممدوح على إشباع رغبة في نفسه بسماع ذلك النسيج الرائع من ألوان البديع الذي أنشد فيه وله.

وقد يتعدى ذلك الأمر إلى ما هو أبعد من المال، فها هو ابن زيدون يمنح لقب ذي الوزارتين في عهد أبي الحزم بن جهور الذي ما لبث أن أودعه السجن بعد أن زاحم ابن عبدوس على حب ولادة بنت المستكفي؛ مما حدا به إلى الكيد له وقد حاول ابن زيدون وهو في سجنه استخدام ما حباه الله من موهبة شعرية معتقداً أن ابن جهور سيشتري تلك المدائح بإطلاق سراحه، غير أنها كانت صفقة تجارية خاسرة. فما كان يروق لسيف الدولة أو كافور في المشرق العربي من مدائح أبي الطيب، لم يكن ليشفع لابن زيدون في الأندلس لدى أبي الحزم بن جهور، غير أن ابن زيدون ما لبث أن عاد إلى منزلته عندما تولى

الوليد بن جهور الولاية الذي كان مستعداً لدفع ما طلبه ابن زيدون من مال وجاه، فكانت تجارة رابحة له لوجود ذلك المشتري القادر على الدفع مقابل ما ينشد فيه من قصائد، وما يمنحه من أفكاره، وقد يجتمع المال لدى المرء دون سلوك مسلك أو ركوب مخاطره، فقد يرث المرء المال عن والديه أو أحد أقربائه ليجد نفسه ثرياً دون عناء، وقد يكون التوفيق حليفه فيستمر في إنماء ذلك المال والمحافظة عليه، أو قد يجد نفسه خالي اليدين بعد فترة من الزمن لتبقى آثاره في ذاكرته وواقعه في يد غيره.

ومها كان الهدف من المال، ومهما كان المسلك المتبع للوصول إليه، فسيظل نقطة بارزة في حياة البشرية تختلف الآراء حول مدعاة اقتنائه ووسائل جمعه كاختلاف ألوان البشر وطبائعهم.

العدد (٢٩٠) يوليو ١٩٨٦م

١٠ / ١٤٠٦ هـ

من شل المشلول؟

لدى افتتاح المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا دعا كل من الرئيس الفرنسي ورؤساء الدول الإفريقية إلى وجود تضامن أكبر مع دول العالم الثالث وخاصة دول إفريقيا .

وكم هو ضروري أن نسمع مثل تلك الدعوات من الأطراف المعنية، وحسبك بمقولة الرئيس الفرنسي في المؤتمر ذاته بأنه يأسف للمآسى الإنسانية التي لا يمكن السكوت عليها والتي تحدث في إفريقيا وقوله: «إن مستقبل العالم بأسره يتوقف على مصير العالم الثالث، فإذا انهارت هذه الدول انهرنا كلنا أيضاً» .

ودعنا نبهر في أقواله لتتعرف على المبادئ الخمس التي ارتأت أن تنتهجها الدول الصناعية لتحقيق التنمية في دول الجنوب، وأولها تحقيق نسبة نمو مرتفعة ودائمة لدى الدول الغنية وثانيها زيادة مساعدة الدول الغنية للدول الأكثر فقراً، وثالثها فتح أسواق دول الشمال أمام منتجات دول العالم الثالث، ورابعها تسوية مشكلة الديون، وخامسها تحقيق تقدم نحو نزع السلاح.

مما سلف يتضح أن الأطراف قد اتفقت على أهمية المشكلة وعظم تأثيرها، وأن مستقبل العالم بأسره سيتوقف عليها، ولكن مصداقية هذا القول تبقى حيث أفئدة متخذي القرار لدى الدول الغنية، وما أخال تلك الدول التي تحس إحساساً حقيقياً بتلك المشكلة إلا وتسارع في إيجاد الحلول لها بالعمل لا بالقول، فتحقيق نسبة نمو مرتفعة ودائمة لدى الدول الغنية تحتاج إلى وضع مدى معين لذلك الارتفاع، فهل النسبة تدور حول خمسة في المائة؟ أم عشرين في المائة؟ أم نسبة أدنى من هذا أو أعلى من ذلك أو بينهما؟

ودوام الارتفاع يمكن تحقيقه ولكن بنسب متفاوتة، لأن نظم الإنتاج المتبعة والأيدي الخفية كما ذكرها آدم سميت ستجعل تثبيت نسبة محدودة للنمو أمراً عسيراً.

والمبدأ الثاني الذي أنيط بالدول الغنية أن تفعله هو زيادة مساعدة الدول الغنية للدول الأكثر فقراً. وهو ما لم يتحقق عملياً بل تحقق على صفحات الورق.

وإذا سلمنا بوجود مساعدات عينية تتدفق إلى الدول الأكثر فقراً فهي لا تعدو في كثير من الحالات عن كونها منتجات نهائية تقدم إلى الدول الفقيرة في صورتها الاستهلاكية، وهي منتجات لا تشكل قيمتها إلا نسبة ضئيلة من مدخلات تلك الدول الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج وفي مقدمتها المملكة تقدم أكبر مساعدات للدول الفقيرة في العالم كله كنسبة من دخولها، إضافة إلى كون ما تقدمه دول الخليج من مساعدات يكون على شكل يمكن معه لتلك الدول أن تنشأ مصدراً ثابتاً لغذائها وخدماتها.

فالدول الصناعية تقدم ما تفضله أسواقها من منتجات زراعية، والتي تكون تكلفة تخزينها أكبر من قيمتها، فكثير من الدول الصناعية تلتزم بشراء بعض منتجات مزارعيها من السلع الاستراتيجية فيكون فائضها مشكلة لا بد من التخلص منه، وبالتالي تصبح أفواه أبناء الدول الفقيرة ملاذاً لتلك المنتجات. وإذا كانت الدول الصناعية الغنية تريد تقديم مساعدة حقيقية لإفريقيا فعليها أن تعود إلى ما استعرضه مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، حيث ركز على أهمية الزراعة أولاً، وهذا يحتاج إلى إدخال تعديلات وإصلاحات وإعادة توزيع الموارد المالية ضمن خطط التنمية.

أما النقطة الثانية فهي تبرز أهمية تحسين أربعة عناصر هي الحوافز، ومستلزمات الإنتاج، والمؤسسات، والهياكل الأساسية. والنقطة الثالثة تتضمن طرق حماية الموارد الطبيعية والبيئية.

والنقطة الرابعة والأخيرة تحتوي على التدابير اللازمة لتحسين وضع التجارة الخارجية والمعونات الدولية.

وقد أمر المدير العام بضرورة تقديم المعونة العينية مثل الأجهزة والمعدات اللازمة وجميع مستلزمات الإنتاج الضرورية، وقال المدير العام: «إنني لوائح على أن المعونة العينية ممكنة وعملية، وأنها ليست طريقة مبتكرة جديدة. ودلت التجارب على أنها واقعية وبالإمكان تحسينها والتوسع فيها. فهذه المعونة لاتفيد الدول النامية فقط بل تعود بالنفع أيضا على الدول المتقدمة؛ إذ تساعد قطعاً على حسن استغلال طاقتها الإنتاجية الصناعية المعطلة. وإفساح المجال أمام ظروف تجارية أفضل في المستقبل».

والمبدأ الثالث فتح أسواق دول الشمال أمام منتجات دول العالم الثالث وعلينا أن نكون منصفين فدول الشمال قد فتحت أبوابها لدول العالم الثالث ولكن لاستقبال المواد الخام الضرورية لصناعتها وبأسعار زهيدة لا تكون كافية لإنعاش تلك الدول. وما يود العالم الثالث أن يعرضه هو منتجاته المصنعة لتقف جنباً إلى جنب مع منتجات الدول الصناعية، ويكون للمستهلك الخيار في شراء مايراه مناسباً له.

وإذا كانت الدول الصناعية تختلق الأعذار لصد تلك المنتجات والقضاء عليها في مهدها كالحديث عن النوعية، فلتلك الدول الحق في وضع مواصفات قياسية تلائم نمطها الاستهلاكي، وتكون مساوية في جودتها لمنتجاتها

الداخلية، ولكن تلك الأعذار الواهية سقطت عندما بدأت المملكة بدق أبواب تلك الدول بمنتجاتها من المواد البتروكيمياوية، حيث الجودة التي تفوق المنتجات المماثلة من الدول الأخرى، والإنتاج الوافر الذي يمكن أن يضمن استمرارية الإمداد، لاسيما أن المادة الخام الأساسية متوافرة بصورة ليس لها نظير، وقد ضربت المملكة مثلاً آخر في اقتحام الأسواق العالمية، فمحصول القمح أصبح يطرح في الأسواق الأوروبية بمواصفات تفوق دول السوق الأوروبية المشتركة والأرجنتين وخلافه، فبعد أن كانت أسواق القمح لا تعرف سوى القمح الأمريكية والأسترالية والكندية والأرجنتينية أصبح هناك قمح ثالث يقال له القمح العربي السعودي، ذو مواصفات محددة فاقت القمح الأخرى نظراً لنموه في بيئة جافة نوعاً ما، وكذلك حرص المسؤولين على اختيار أصناف ذات نوعية ممتازة سواء من حيث الإنتاج أم التصنيع أم القيمة الغذائية.

وبدخول المملكة سوق القمح أخذت الحواجز توضع لمنع ذلك الزائر الجديد إلا أنه وبغزيمة قوية استطاع أن يوجد له موضع قدم في كل أنحاء العالم.

المبدأ الرابع تسوية مشكلة الديون لأنها داء عضال لا يفتأ يفتك بالكثير من الدول، فبسبب الفائدة المرتفعة تجعل استرجاع القرض صعباً إن لم يكن مستحيلاً، ولنا أن نتصور أن كثيراً من الدول تدفع أكثر من ثلث ميزانيتها لتسديد ديونها، كما أن هناك دولاً تفوق أقساط ديونها السنوية قيمة صادراتها، والواقع أن كثيراً من الدول تستمر في الاقتراض ظناً منها أنه سيساعد على دفع عجلة التنمية داخلها وهو اقتراض منطقي بشرط توظيف هذه الأموال في مشاريع إنتاجية ذات صبغة عملية يمكن من خلالها الحصول على ربح يعود بالنفع على البلد.

غير أن كثيراً من القروض التي تقدم إلى دول العالم الثالث تذهب إلى مشاريع خدمات أو غيرها مما يجعل سدادها عسيراً نظراً لعدم جدوى ما وظفت من أجله. وبرمجة الديون حل مؤقت لا يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لنفض الغبار عن الأكتاف. ومن المؤسف له أن كثيراً من الدول تقتصر لسداد القرض وهو وضع يجعل تقبله ليس بالسهل، وعلينا أن ندرك أن مؤسسات الاقراض سوف تحجم عن الإقراض بعد فترة من الزمن عندما ترى أنها غير قادرة على الاستمرار في الإقراض لعجز الدول المدينة عن سداد ديونها. وهناك ستكون الدول المدينة في وضع حرج للغاية لا بد من تدراكه والعمل على تلافيه.

مما سبق يتضح أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدول الفقيرة والدول الغنية وأن المؤثرات جميعها تكمن لدى الدول الصناعية، فعليها ومنها تبرز أهمية تقديم مستلزمات الإنتاج المختلفة، وبيدها فتح الأسواق أمام منتجات العالم الثالث لمساعدته على مساعدة نفسه، ومنها انبثقت الديون وعليها إيجاد الحلول المناسبة لها. فإذا كانت هذه الدول جادة في إيجاد بلسم شافٍ للأمراض العالم الثالث فعندها الدواء، وعلى الدول النامية أن تشغل نفسها بتمية ذاتها، لكي لا ترتمي في أحضان الدول الغنية التي لم تزل تتحدث عن ضرورة تنمية العالم الثالث دون أن تضع حلولاً جذرية لا يمكن لدول العالم الثالث تحقيقها بمنأى عن الدول الغنية. فمن شل المشلول ياترى؟

العدد (٢٩٤) ديسمبر ١٩٨٦م

٣ / ١٤٠٧ هـ

الإنتاج وفئات المتعلمين

كلنا يردد مقولة واحدة عن المتعلمين وإن اختلفنا في التعبير عنها، وتصب جلها في أهمية النهوض بالشعوب، وبناء حضارات الأمم. وإن كان التعليم في حد ذاته مهم كأهمية الماء والهواء، كما يعتقد الكثير إلا أنه وسيلة لا غاية، فهو وسيلة لمعرفة الصواب من الخطأ في السلوك الإنساني، وهو الجواد الذي يُمتطى لبناء حضارات الشعوب.

والتعليم - أيها القارئ الكريم - نحا منحى آخر في زماننا، فأصبح البعض يراه غاية في ذاته دون أن يكون له دور في بناء سلوك المرء أو تنمية مهاراته. وبذلك أصبح التعليم داء أكثر منه دواء، فالمرء الذي يجعل نصب عينه تحقيق درجة علمية مميزة بغرض الوجاهة قد جانبه الصواب، واستخدم العلم في غير ما هو له، فنرى تلك الفئة من المتعلمين تتوقع من الآخرين أن ينظروا إليهم بإعجاب، وأن يميزوهم على من سواهم، دون أن يكون فيهم ما يميزهم سوى حملهم لأوزان تساوي مقدار أنملة في عالم الإنتاج، فالجنوح عن الهدف الأسمى للعمل يكون غثه أكثر من سمينه.

أما الفئة الثانية: من المتعلمين فهي فئة تتعلم للتثقيف فحسب. فنرى فيها لباقة الحديث وتأثيره، وحسن انتقاء الكلمات عند المناقشة، وهي فئة وديعة لا تحب التصادم الجدي، ولا شك أن هذه الفئة أفضل من سابقتها وأجدر بالاحترام، فبمثلها يكون المجتمع أكثر تعقلاً، وأقرب إلى السلوك القويم، إلا أنها فئة غير منتجة إنتاجاً أمثل، تعتمد على الآخرين في اتخاذ القرارات المهمة، وتأخذ القرار بنفسها في المواضيع الروتينية اليومية.

ويؤسفني أن أقول إن شريحة كبيرة من متعلمي مجتمع العالم الثالث تقع تحت مظلة هذه الفئة، فإذا ناقشته في أمر ما أدركت معرفته بخطوطه

العريضة لكنه لا يقدر على المضي في شرح التفاصيل، ومعرفة التفاصيل الدقيقة في كل لون من ألوان العلوم أمر مستحيل، لا سيما بعد أن توسع العلم وترامت مناحيه، غير أن المأخذ على مثقف من هذه الفئة هو علم العامة بأحد فروع العلم والتعمق في معرفة خفاياه، بالإضافة إلى معرفته بسائر العلوم الأخرى، معرفة ليس بالضرورة أن ترقى إلى الإلمام بالتفاصيل، فالتخصص في أحد الفروع الدقيقة والتعمق في ذلك يجعل المرء قادراً على المساهمة في الإنتاج فيما يختص بفرعه.

فإذا وجد في المنشأة الإنتاجية مثيل له في الفروع الأخرى التي تحتاجها العملية الإنتاجية أصبحت الخبرة متوافرة بدرجة كبيرة تدفع العملية الإنتاجية إلى قمتها، وأصبح كل واحد خبيراً في مجال تخصصه الدقيق.

ونعود إلى فتنتنا هذه لنقول إنها فئة مثقفة ولكنها ليست متعلمة إذا صح التعبير، ومثل هذه الفئة يطلق عليها كثير من الكتاب «أشباه المتعلمين» وللحقيقة أن هذه الفئة برغم محاسنها إلا أن لها آثاراً سلبية ظاهرة وباطنة، فالظاهر منها - كما ذكرنا آنفاً - عدم قدرتها على المساهمة في العملية الحقيقية للإنتاج، والباطن منها إيهام متخذي القرار وصانعيه أن هناك فئة متعلمة قادرة على دفع عجلة الإنتاج، تستطيع اتخاذ القرار الفني بمحض إرادتها وقدرتها، وبدراية تامة بالجوانب الفنية وآثارها، فإذا لم تكن هناك قدرة كبيرة من المعرفة الدقيقة التي أنيطت بها خرج قرارها على حيز الوجود بوجه مشوه لا يميز تشويبه إلا الخبير الحاذق العارف معرفة دقيقة بهذا الفرع من العلم، ويكون القرار قد اتخذ من قبل صانعي القرار اعتماداً على ما رآته تلك الفئة المثقفة غير المتعلمة، ولا شك أن جوانب القرار السيئة ستخرج بعد تطبيقه فتبدأ الحلول الجانبية، وتكون تجربة مكلفة يمكن تلافي الكثير من سلبياتها لو أنيط العمل بمدرک متعمق في تخصصه.

الفئة الثالثة: من المتعلمين، هم فئة تتطلع إلى المراكز القيادية متخذة طرائق متباينة تبني في غالبها على المبالغيات.. وليس لهذه الفئة من هم سوى الوصول إلى المركز القيادي دون أن تكلف نفسها عناء الجهد والكد، ودون أن تكون لديها القدرة على ملء مركزها، وهي لبلوغ مآربها تسلك مسالك متعددة منها: التزلف لمتخذي القرار، وإظهار الولاء والإخلاص بالقول لا بالعمل، وقد يكون ذلك التقرب بانتحال عمل الآخرين ونسبته إليهم، ولا شك أن عملاً كهذا يكون ضرره أكثر إيلاًماً من التزلف بالقول.

ومسلك آخر قد تسلكه هذه الفئة المثقفة غير المتعلمة، وهو إظهار عيوب الآخرين عند متخذي القرار، وكأن ليس لها هم إلا إبراز عيوب من سواهم، والتغاضي عن مناقبهم، حتى ينفردوا بالإعجاب متصورين أنهم يستطيعون نيل شأوهم.

وإحفاقاً للحق فإن كثيراً من هذه المسالك لا تلبث أن تكتشف من قبل متخذي القرار؛ فيرد الله كيد الكائدين إلى نحورهم.

ومن أتيح له أن يكون متخذاً للقرار وأن يكون مسؤولاً عن فئة من العاملين سواء قلوا أم كثروا فسيرى بأم عينه، وسيشعر بكل جوارحه أن هذه الفئة تجعل صانع القرار في ريبة ممن حوله، وفي قلق دائم وثقة مهزوزة في كل من يعمل معهم، لأن هذه الفئة تتناوب عليه وتتنافس في إيذاء بعضها بعضاً، وإظهار ما يمكنها إظهاره من عيوب، فيكون أعداؤه أكثر من أصدقائه، فهو بذلك يدفع ضريبة فتح أذنه لكل من حوله دون تبصر أو دراية، ومن مسالك هذه الفئة أنها تكيل المديح لمتخذ القرار بين ناظريه بينما تتعته بما يحلو لها من عيوب في غيابه.

الفئة الرابعة: هي فئة المتدمرين وهي فئة لا يعجبها العجب، فهي تلوم هذا وتنتقد ذاك عندما تواجه مشكلة، ولا تريد أن تعمل إلا في جو مثالي.

وأنا على يقين إن توفر الجو المثالي فلن يزيد من إنتاجها بل ستجد مبررات أخرى. ولن توجد في الدنيا بأسرها ظروف مثالية من جميع المناحي، فإن لم تكن في العمل فستكون في المنزل أو الصحة، إلا أن نظرة المرء إلى المثالية وإحساسه بها ستجعله يرى ما حوله أكثر مثالية، والمنتج الحق هو ذلك المرء الذي يواجه المشاكل والعقبات، ويستطيع أن ينتج بكفاءة عالية في ظروف قد لا تكون ملائمة، أما أولئك المتذمرون فإنهم يشترطون ظروف الإنتاج الملائمة كضرورة للقيام بالأداء؛ فنراهم متذمرين دائماً منتقدين لغيرهم مادحين لأنفسهم، بهم حب الذات والأنانية فكأن النرجسية خلقت لهم.

الفئة الخامسة: هم فئة المشاغبين، وقد جبل هذا النوع على اختلاق الأزمات الإدارية، فنراهم يبحثون بين طيات الأوراق لعلهم يجدون زلة، أو اجتهداً خاطئاً فيهللون لرؤياه ويجعلونه مطية يمتطونها لإيجاد جو من التوتر الإداري، وبعد حل مشكلة يثبون إلى أخرى، يرون في اختلاق المشاكل متعة لهم لا تساويها متعة، ويرون في اصطناعها قدرتهم على التأثير، غير أنهم لا يدركون أن هناك بوناً شاسعاً بين التأثير المفيد ونقيضه، فالتأثير المفيد مطلب يفخر به محدثه، بينما نقيضه مدعاة للمعرة، وهذه الفئة من المثقفين نجدهم مشغولين بما هم فيه عن مهمتهم الأصلية والتي تكمن في عملية الإنتاج، تراهم يقضون جل وقتهم في التفكير في الوسائل الكفيلة بتحقيق مآربهم، ثم يولون راجعين إلى التفكير في قضية أخرى وهكذا دواليك.

الفئة السادسة: هي فئة المتعلمين المنتجين، أولئك الذين يشار إليهم بالبنان، نجدهم يدركون بحق ما هم فاعلوه، ونجدهم مبرزين في مجال تخصصهم يعطونه جل وقتهم، ويرون فيه متعة لِعقولهم وأبدانهم، تراهم منكبين عليه ولا يلوون إلى غيره، لا يتعظون بحديث، ولا يجعلون عملهم مدعاة الفخر والمباهاة، لا يتطلعون إلى المراكز القيادية إلا من خلال وسائل الإنتاج والقدرة على الإبداع، فإذا ما أنيطت بهم مهمة، أو أوكل إليهم عمل تجدهم

مجدين يجتهدون فيه، يرونه مرآة لقدرهم، ووسيلة لنجاح منشأتهم، منشغلين بما لا يسيء إليهم، لا يتذمرون من المشاكل والعقبات التي تواجههم، بل يواجهونها بسلاح العمل والمعرفة التي اكتسبوها بجدهم واجتهادهم وكدهم وعرقهم، فترى نتاجهم متقناً، وعملهم منتظماً، لا يختلقون الأزمات، جلهم الحياء بثوبه، وغطاهم العمل بردائه، تلك الفئة المنتجة هي الفئة التي يمكن الاعتماد عليها، والثقة في درايتها وحكمتها.

والسؤال الذي لا بد أن نبحث عن جوابه هو كيف نصنع هذه الفئة من المتعلمين؟

سؤال ليس من اليسير الإجابة عنه إلا أن هناك عوامل قد تساعد في ذلك، وجلها يقع بين يدي المسؤولين عن العلم والتعليم، من مدرسين وباحثين وكذلك في يدي الآباء والأمهات، فالمدرس الفذ لا يقتصر على إلقاء المحاضرة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التوجيه والنصح، كما أنه يجب أن يكون قدوة صالحة في سلوكه، حتى يكون حديثه أبلغ، وعلمه أنفع ودرسه أوقع، والأب يكون موجهاً للابن في المنزل، قدوة له في العمل يتقن عمله ويجتهد فيه، فيتربى النشء في بيئة إنتاجية، تجعله ينهج المنهج نفسه، فيصبح المجتمع مجتمع إنتاج. والأم الصالحة تلك الأم التي تربي أبناءها على الأخلاق الحميدة، والفضائل الحميدة لا تضيع وقتها أمام أفلام الفيديو، أو مجلات الأزياء. بل جل اهتمامها ينصب على تربية أبنائها وتثقيفهم بالإضافة إلى تثقيفها لنفسها.

وإذا تضافرت الجهود في صنع ذلك الإنسان، فإن التقدم الحقيقي سيسود لا محالة، وسيكون الإنتاج في قمته، سيزدهر الاقتصاد، وترتفع كفاءته، وسيكون المرء أكثر رفاهية واستتارة وأكثر عقلانية في اتخاذ القرار.

العدد (٣٠٣) نوفمبر ١٩٨٧ م

أفكار حول الإدارة

لن يكون الحديث عن الإدارة في هذه العجالة حديثاً يتناول الأوجه النظرية والأساليب العملية، ولكنه يعكس السلوك العملي للفرد في حياته؛ فالفرد مدير لنفسه ولأسرته ولعدد من أفراد مجتمعه، فهو يمارس الإدارة ليلاً ونهاراً، وتتباين جسامته تلك الإدارة طبقاً لنوعية القرار وعدد ونوعية الأفراد المتأثرين به.

والمرء في إدارته لنفسه يستطيع أن يمايز بين الملبس الحسن والرديء، ويختار نوعية مأكله ومشربه، فمننا من يعمد إلى استهلاك صنف معين من الغذاء لكونه يستسيغ طعمه دون غيره، فتراه يسرف في أكل ذلك الصنف دون التفكير في توازن الغذاء، ومحاولة الحصول على خلطة غذائية تجعله ينعم بمتطلبات الجسم من الطاقة، والبروتين، والفيتامينات، والمعادن وغيرها.

وفي معاشرة الأصدقاء، نجد منا ذلك الوديع الهادئ الذي لا يجيب حتى يسأل، ولا يدلي بدلوه في فكرة أو موقف إلا بعد إلحاح، هو هكذا ارتأى لنفسه وورغب أن يكون.

وآخر نجده يملأ المجلس حديثاً ينتقل من فكرة إلى أخرى ومن موضوع إلى آخر.

ومنا من يسعد الأصدقاء بوجوده لمرحه وعذوبة منطقه ودقة انتقائه للكلمات، يؤنس الأصحاب، ويولد البهجة والسرور لدى مستمعيه، وعلى النقيض منه نجد من لا يرغب في مجلسه، فمنطقه ممجوج، وسلوكه ممقوت، لا يحسن المنطق، ولا يعرف فن الحديث.

ومنا من تأنس بصحبته عند السفر، سلس القيادة مطيع لا يبخل بمال ولا جهد، يسايرك كما تسايره، وإذا قال لم يقل شزراً، وإذا سكت لم يسكت دهرأً.

كل ما ذكر آنفاً هو نوع من إدارة الفرد لنفسه. والواقع أن اختيار هذا السلوك أو ذلك لا يكون بقرار متخذ، أو أسلوب يتبع، ولكنه خليط من عوامل متعددة، منها الوراثة والثقافة والمجتمع المحيط.

وإذا افترضنا وجود ذلك التباين إلا أننا مع حبنا لكل ما هو حسن وبغضنا لكل ما هو مشين لا يمكن أن نحكم على السعادة أو النجاح من تلك الزاوية، ولست بصدد الحديث عن السعادة في هذه العجالة فبابها واسع، وكفانا الشافعي - رحمه الله - تعريفاً لها حيث قال في عجز بيت له: « ولكن التقى هو السعيد » والنجاح ليس مرتبطاً بهذا السلوك أو ذلك، فهو لا يتجسد إلا بتوفير عوامل كثيرة قد لا يكون جلها حميداً.

والفرد يمارس الإدارة مع أسرته، فمنهاج تربية أطفاله نوع من إدارة الأسرة، فمن رضي أن يوكل أطفاله إلى مربية لتتفرغ زوجته لشراء الملابس من الأسواق، وقضاء وقتها المديد في أماكن الترفيه وحدائق الحيوان، أو الجلوس على موائد اللب وشرب الشاي مع القريبات والصديقات، من رضي بذلك، فقد اختار ذلك النوع من الإدارة التي قد تروق له، ولا تروق لغيره. وأنماط التعامل الأسري الأخرى كتقنين خروج الزوجة من البيت أو موعد قيام الأولاد بالواجبات المدرسية هي نوع من الإدارة، والإدارة الأسرية أكثر أهمية من إدارة الفرد لنفسه وتتجلى لتظهر النتائج في سلوك جيل بأكمله.

ولعل أكثر صنوف الإدارة أثراً هي إدارة الأعمال، فهي البوتقة التي تصب فيها نتائج معطيات وسلوك الأفراد، ويتضح التمايز بين الأفراد في هذا اللون من الإدارة، ولعل من المفيد إلقاء الضوء بشكل أوسع على هذا النمط الإداري.

يتفاوت الأفراد تفاوتاً جلياً في قدرتهم الإدارية للأعمال والأفراد، ويعود ذلك التفاوت لعوامل وراثية تتمثل في تلك الجينات المتناثرة على خيوط الكروموزومات التي تم تأليفها عبر التزاوج لتنتقل من جيل إلى جيل تبعاً لقوانين مندل الشهيرة، ولن أدخل في أعمال تلك القوانين لأتحدث عن الجيل الأول والهجين وانعزال العوامل الوراثية فذلك شأن الوراثةيين، ولكن ما أود إيضاحه هو أن الوراثة ذات أثر فاعل في القدرة الإدارية للفرد والجماعة، والبيئة المحيطة، والتجارب تصقل تلك العوامل الوراثية لتصل إلى منتهاها في الإبداع أو العكس.

وعندما تتجسد هذه العوامل وتجتمع تبقى تهيئة الفرص لإبراز هذه الخلطة المتينة من الوراثة والبيئة. وفوق هذا كله توفيق الله سبحانه وتعالى وقدره، ليكون النجاح ثمار هذا الجو الإنتاجي أو ذاك.

ومن الأفراد من كونت منه تلك العوامل رجلاً يميل إلى العنف في تعامله، يتمتع بإيذاء الآخرين، ويرى في ذلك سر نجاحه. يرى أن إسقاطه لحق مستحق، أو إقلاله من قدر ذي منزلة دليل على بروزه، إذا كان له شأن وفراه لا يستحي أن يطرق باب من نال منه بالأمس، تراه يلبس ثوباً فضفاضاً غير ثوبه البالي ليخفي تحته صدى معدته حتى إذا ما نال شأوه عاد إلى طبيعه وجبلته.

وعلى النقيض منه نجد ذلك الإداري الرقيق الذي لا يعرف «لا» حتى ليكاد ينطبق عليه قول الشاعر:

ما قال لا قط إلا في تشهده لولا التشهد كانت لاؤه نعم

هذا الإداري يكسب حب الناس، ويصلون عن طريقه إلى غايتهم، ولكنه - وإن كان طبيعه محبب إلى النفس - قد فرط في إدارته حتى لتجد الفوضى

قد خيمت على إدارته، ويُضْحِي التناحر ديدناً لمن حوله، يريد أن يكسب وده فلا يوصد بابه فيكون السباق محموماً حتى يختلط الغث بالسمين، والجميل بالقبيح، فيتساوى الجميع لديه ليتجلى ذلك السلوك في فشل إداري ذريع، وخسارة للمنشأة أو الإدارة المسؤول عنها، مع احتفاظه بعطف وحب الآخرين.

وإداري آخر نجده يخلط أوراقه فيما يخص الصلاحيات فنرى العجب العجاب، ترى ازدواجاً واضحاً في الصلاحية وعدم وضوح فيها، فلو أخذنا على سبيل المثال مزرعة الدواجن لوجدنا ذلك المدير قد أعطى صلاحية العلاج لأكثر من بيطري لبيوت محددة، يعطي الأول دواءه الوقائي ليناقضه الطبيب الآخر بدواء آخر وهكذا، ومن حسن حظ صاحبنا أن الدجاج لا يحسن الحديث وإلا لعمت الفوضى في حظيرة صاحبنا.

وفي ظل هذه الظروف الإدارية يعم مبدأ خاطئ ولكنه كثيراً ما يقال ويتبع وهو «الصلاحيات تؤخذ ولا تعطى» وفي رأيي أن هذا مبدأ جد خطير، وينم عن ضعف المدير وعدم وضوح رؤية الصلاحية، فتزداد معه مراكز القوى ليكون التناحر ديدناً فيصبح المدير في حرج يصعب عليه أن يخرج منه، تراه تارة يميل صوب مجموعة وتارة أخرى إلى مجموعة منافسه. وإداري آخر ترى منه العجب: طيب المعشر حسن المعاملة، لكنه لا يثبت على رأي، يقر اليوم رأياً لينقضه غداً، يتأثر بمن حوله فتراه كالدمية، يأتيه من يقنعه بفكرة معينة فيقبلها، وعندما يلتقي بآخر يقنعه بنقيضها فيلغي ما أقره بالأمس، ولا يكاد يثبت على رأي، ونجد من حوله يتناحرون في خلق أفكار جديدة بغض النظر عن صلاحيتها وإمكانية تطبيقها.

ومن الإداريين مَنْ تجده لا يريد دراسة أي مشكلة تعرض عليه، تجده سطحي التفكير إلا جانباً بعينه بغض النظر عما حوله، يأخذ ما يعطى دون

فحص وتمحيص، وقد يكون لتجربته الإدارية دور في ذلك، فلا ريب أن التجربة الإدارية تصقل المدير وتجعله أكثر قرباً للوصول إلى القرار الصائب.

والحقيقة التي لا مرية فيها أن الإدارة في القطاع الخاص تختلف عنها في القطاع العام، حيث إن ما ذكرنا آنفاً يبرز جلياً في القطاع الخاص فتظهر نتائجه سهلة وميسرة في شكل تحقيق الأرباح أو الخسائر للمنشأة، ونظراً لكون القطاع الخاص أقل قيوداً إدارية من القطاع العام فالعلاج له سهل وميسور، وإذا كان صاحب المنشأة أو من هو مسؤول عنها له حس إداري فإنه يمكن عن طريقه تصحيح مسار مؤسسته.

العدد (٣٠٩) مايو ١٩٨٨م

٩ / ١٤٠٨ هـ

جياع نيام

حبا الله العالم الإسلامي متسعاً من الأرض، وتبايناً في المناخ، وخصوبة في التربة، وقوة بشرية كبيرة، وفوق ذلك كله، فقد اختصت هذه الأمة المسلمة بتعاليم الإسلام الحميدة، المستمدة من كتاب الله وسنة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام. كما حظيت الأمة الإسلامية بنهج صحابة رسول الله ﷺ وسيرة السلف الصالح. وما أحسب أمة اختصت بهذه الخصائص إلا وأن تكون رائدة في مناحي الإنتاج المختلفة، غير أن واقع الحال اليوم يجعل المرء ينظر يمناً ويسرة يبحث عن جواب مقنع لواقع أليم.

تربة خصبة تنعم بعناصر الغذاء الرئيسة، من نيتروجين وفسفور وبوتاسيوم والعناصر النادرة من منجنيز وحديد وكالسيوم وغيرها، فهي بذلك لا تحتاج إلى إضافة عناصر لتحسين خواص التربة، ومناخ متباين يتيح لأمة الإسلام زراعة الأنواع المختلفة من المحاصيل، دون اللجوء إلى أساليب التقنية الحديثة من ري محوري وبيوت محمية وخلافه.

ومع ذلك فبعض دول العالم الإسلامي تعاني من نقص شديد في الغذاء وقلة في الإنتاج حتى اجتاحت المجاعات جموعاً من المسلمين، وقبل أن نتحدث عن الإنتاج، والاستهلاك القائم والمتوقع، يمكن الإشارة إلى أنماط الاستهلاك السائدة في العالم الإسلامي، فبالنسبة للقمح فهناك تباين في الاستهلاك من دولة إلى أخرى، فبينما لا يتجاوز استهلاك الفرد (١, ١) كيلو جرام سنوياً في أوغندا، نجد أنه بلغ أكثر من (١٨٤) كيلو جرام للفرد في تركيا، وبالنسبة للأرز فلم يتعد استهلاك الفرد (١, ١) كيلو جرام سنوياً في السودان، بينما تجاوز (٢١١) كيلو جرام سنوياً في بنجلاديش، وبالنسبة للذرة فيحتل الفرد في بنين

المرتبة الأولى باستهلاك قدره (٥٨, ٦) كيلو جرام سنوياً، بينما لا تستخدم الذرة للاستهلاك الآدمي في كل من الكويت وتونس وبنجلاديش، وبالنسبة للسكر يستهلك الفرد في الكويت (٤٢, ٢) كيلو جرام سنوياً محتلاً المرتبة الأولى للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يليها كل من ليبيا وموريشوس بمقدار (٤٢, ١) كيلو جرام سنوياً للفرد، وبالنسبة لاستهلاك لحوم الأغنام والضأن يحتل الفرد في الكويت المرتبة الأولى بـ (٣٠) كيلو جرام سنوياً بينما لا يتعدى استهلاك الفرد في غنيا (٠, ٢) كيلو جرام سنوياً، وتحتل ليبيا المرتبة الأولى فيما يخص لحوم الأبقار بنحو (١٨, ٥) كيلو جرام للفرد سنوياً فيما تحتل أندونيسيا واليمن المرتبة الأخيرة بمقدار (٠, ٩) كيلو جرام سنوياً.

وبالنسبة للزيوت والشحوم تحتل السودان المرتبة الأولى باستهلاك قدره (١٤٩) كيلو جرام للفرد سنوياً بينما لا يتعدى ذلك (١, ٢) كيلو جرام للفرد سنوياً في أوغندا.

لعل ما ذكر من أرقام يوحي بوجود تباين في الاستهلاك لدى الأفراد في الدول الإسلامية مما يتيح فرصاً أكبر للتبادل التجاري بين تلك الدول ولا سيما في ظل وجود تباين في المناخ. كما أن الاستهلاك في الكثير من الدول الإسلامية يظهر نقصاً جلياً في الغذاء من حيث الكمية والتنوعية، ومرد ذلك النقص عائد لنقص كمية الغذاء، أو نقص الغذاء ذي النوعية الجيدة، أو خلل في النمط الاستهلاكي لدى بعض الشعوب الإسلامية.

وبالاطلاع على الأرقام المنشورة فإنه قد تم تقدير العجز في الغذاء لدى بعض الدول الإسلامية، حيث من المتوقع أن يكون هناك عجز في إنتاج القمح يبلغ نحو (٥٠) مليون طن عام ٢٠٠٠م، و (٣١) مليون طن من الأرز و (١٣) مليون طن من السكر و (٢٥) مليون طن من الزيوت والدهون.

وتتباين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي من حيث الإنتاج ومعدل الزيادة أو النقص، وقد أمكن تقسيم تلك الدول إلى مجموعات مختلفة بالنسبة للمحاصيل تشمل المجموعة الأولى الدول التي توصف بنقص معدل الإنتاج من القمح مثل: السودان، مصر، سوريا، تونس، الكاميرون، اليمن، الجزائر.

والمجموعة الثانية تلك الدول التي يكون فيها معدل تغير الإنتاج أقل من معدل تغير الاستهلاك مثل: تنزانيا، باكستان، تركيا، وبالنسبة للأرز فإن الدول الإسلامية التي توصف بنقص معدل الإنتاج هي: بنين، مصر، مالي، المغرب، سوريا، ليون، ماليزيا، بينما تلك الدول التي كان معدل تغير الإنتاج أقل من معدل تغير الاستهلاك فتشمل الكاميرون، نيجيريا، بنجلاديش، الفلبين، باكستان.

والمجموعة التي يكون فيها معدل تغير الإنتاج أعلى من معدل تغير الاستهلاك فتشمل: غينيا، موريتانيا، بنجلاديش، الفلبين، باكستان، وبالنسبة للذرة فإن الدول التي يقل فيها معدل الإنتاج تشمل كل من الكاميرون، مالي، موريتانيا، المغرب، سوريا، اليمن، أما تلك الدول التي يكون فيها معدل تغير الإنتاج أقل من معدل تغير الاستهلاك فتشمل: غينيا، نيجيريا، الصومال، السودان، اليمن الجنوبي، أندونيسيا، الفلبين.

بينما تلك الدول التي يكون فيها معدل الإنتاج أعلى من معدل الاستهلاك من الذرة فتشمل: بنين، مصر، النيجر، السنغال، ليون، أوغندا، تنزانيا، ماليزيا، باكستان، تركيا.

إن ما تم ذكره يجعلنا نتساءل عن سبب عجز كثير من الدول الإسلامية عن توفير غذائها بنفسها، ولكن قبل أن نطرح بعض الأفكار حول ذلك التساؤل يجدر التنويه إلى أن تلك الدول تحصل على جزء من غذائها إما بالشراء

المباشر من الدول المنتجة أو بالمقايضة ببعض المواد الخام لديها أو بالقروض المقدمة من الحكومات والمؤسسات الدولية والتجارية، وهي قروض تؤدي إلى مزيد من تحميل كاهل المواطن عبئاً مستقبلياً يمكنه تلافيه بمزيد من الجهد والعطاء.

والمصدر الأخير للغذاء هو الإعانات التي تقدمها الدول ذات الإنتاج الغزير وخصوصاً الدول الغربية، والحقيقة المرة أن هذه الإعانات تحقق تخلصاً من الفائض لدى تلك الدول لتقليل تكاليف المخزون كما أنها وسيلة ضغط على بعض الدول لتبني موقفاً بعينه، والأهم من ذلك أنها معول هدام وقوي للحد من الإنتاج المحلي، حيث إن توافر المواد الغذائية في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج تحد بشكل كبير من استمرار الإنتاج المحلي فتصبح الأسواق المحلية مليئة بالمنتجات الأجنبية، دون أن تسمح للمنتج المحلي بأخذ نصيبه في السوق، ويجدر بتلك الدول الراغبة في تقديم الإعانة أن تقوم بتوفير البذور والمعدات ومعاهد التدريب حتى توفر البنية التحتية اللازمة لقيام زراعة محلية دائمة يمكن الاعتماد عليها لأجيال قادمة.

وعندما ينظر المرء إلى الواقع الإسلامي وواقع كثير من الدول في العالم الثالث، ويقارن ما تم إنجازه في المملكة؛ فإنه يحمد الله سبحانه وتعالى على تيسيره لأبناء هذا الوطن سبل العيش الكريم، ذلك العيش الذي أصبح جله من نتاج أرضه وجهد قاطنه، أقول ذلك والمملكة بلد صحراوي تكون الزراعة فيه أكثر صعوبة وأعظم عناء.

وفوق ذلك كله فإن المملكة أصبحت تساهم في السوق العالمي ببعض المنتجات الزراعية ذات المواصفات المتميزة. ولم تقتصر تلك المساهمة على محصول بعينه بل تعددت الأنواع والسبل، فالقمح بأهميته الاستراتيجية أصبح

معروفاً لدى الدول المستهلكة حتى إنه يفوق مثيله في دول العالم، والبيض والدواجن أضحت دائمة الحضور على موائد الدول الشقيقة، ثم انطلق الإنتاج من الخضر حتى أخذت بعض الدول الأوروبية تستورد المزيد منه مبهورة بنوعية المنتج الزراعي السعودي وقدرته على تحمل التخزين مُدداً أطول.

وَتُنْعَدُ للتساؤل الذي سبق طرحه من قبل والمتعلق بسبب عجز كثير من الدول الإسلامية عن توفير غذائها بنفسها، ولعل من الصعوبة بمكان طرح سبب أو آخر يكون أكثر شمولاً نظراً للتباين في الظروف الاجتماعية والسياسية للدول الإسلامية، غير أن هناك عوامل يمكن اعتبارها مشتركة وعلى رأس تلك العوامل الجدية في العمل، حيث إن كثيراً من أبناء الدول الإسلامية لا يأخذ العمل مأخذ الجد مهما كانت أهميته، والعامل الآخر القناعة بالأسلوب العلمي في الزراعة، وعلى الرغم من وجود القناعة النظرية فإن القناعة الفعلية غير موجودة.

العامل الآخر الإدارة القادرة على صنع القرار الصائب، وهذا العامل محدود الوجود في كثير من الدول على الرغم من أنه عامل محدد في كثير من المواقف.

مما سبق يتضح أن العالم الإسلامي يحتاج إلى تغيير كبير في أسلوبه الإنتاجي مع مزيد من الجهد والجدية في العمل، ولعل في تجربة المملكة العربية السعودية من الفائدة ما يمكن أن ينفع الأشقاء في الدول الإسلامية.

العدد (٣١١) يونيو ١٩٨٨م

العمل يحتاج إلى متعلمين عاملين

كان التعليم في المملكة محدوداً في نوعه وكمه وعند حامله، وكانت المساجد وحدها مصدر العلم والمتعلمين، حيث يتلقى طلبة العلم من مشايخهم العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية وآدابها، وفي بعض مناطق المملكة تعمل الكتاتيب بجانب المساجد في تزويد الأجيال بقسط من العلم الذي ساعد كثيراً في تخفيف الجهل وآلامه.

والحقيقة أن ذلك النفر القليل من المتعلمين والمشايخ كانوا على درجة عالية من الإدراك والفهم حتى إنهم حفظوا أمهات الكتب عن ظهر قلب، وبرعوا في الاستقراء والاستنتاج والاستدلال، ومع ذلك الكم الهائل من المعلومات لم يكتثروا من التأليف لأسباب لا أعرفها، غير أن مقدرتهم تلك تظل مناراً للإعجاب، ومن العوامل التي ساعدت على تنمية قدراتهم العملية اتجاههم إلى ذلك المنحى برغبة جامحة، تجعلهم يندفعون إلى قراءة ما بين أيديهم من كتب دون كلل أو ملل، هدفهم في ذلك الاستزادة من العلم للوصول إلى إبلاغ رسالتهم النبيلة.

وبعد تلك الحقبة من الزمن بدأ العلم يدخل مرحلة جديدة من حيث النوع والكم، وبدأ المنهج والأسلوب يختلف اختلافاً عن سابقه، بدأت المدارس والمعاهد والجامعات تنتشر بسرعة تفوق سرعة النمو السكاني حتى أصبح بمقدارها استيعاب ذلك العدد الهائل من الراغبين في العلم، وبعد ذلك أخذت تلك الأفواج تتخرج من المعاهد والجامعات بأعداد كانت في بدايتها قليلة ومن ثم ازدادت زيادة مضطردة.

وفي بداية هذه المرحلة كان القطاع العام والخاص يسعد عند تقدم أحد الخريجين بطلب الانضمام إلى كيانه، وكان الطلب على المتعلمين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام يزداد مع مرور الزمن، وكان عدد المتعلمين يزداد بزيادة أعلى من زيادة الطلب حتى لحق العرض بالطلب أو يكاد، وبعد ذلك أخذ كل من القطاع العام والقطاع الخاص يدخل مرحلة جديدة من التقويم للأفراد، وأخذ البحث عن الكيف يتغلب على البحث عن الكم، وبدأت معطيات جديدة تظهر على السطح، وبدأ التباين في المفاهيم يطل بوجهه على السطح بغرض الوصول إلى الحل الأمثل لظواهر لم تكن موجودة من قبل، وطبقاً لما هو موجود الآن يمكن مناقشة هذه الظواهر من جانب القطاع العام والقطاع الخاص.

فالقطاع العام في دولة مثل المملكة تتمشى في مسيراتها الاقتصادية والسياسية بتعاليم الدين الحنيف، وتجعل من القرآن الكريم والسنة الشريفة دستوراً ومنهج حياة. قطاع كهذا في ظل ظروف كهذه أخذ على عاتقه تنظيم مصالح المواطنين وتوفير سبل العيش لهم دون التدخل في حريتهم الاقتصادية والتجارية.

فكان غرضه دفع القطاع الخاص إلى الإنتاج وتذليل الصعوبات والعوائق التي قد تعترض طريقه؛ ولذا فقد عمد القطاع العام إلى توظيف عدد من المتعلمين للمساعدة في تقديم التسهيلات لأولئك المنتجين للسلع الصناعية والزراعية والخدمات المساندة لها، وكان هذا القطاع يوظف من يتقدم إليه من أبناء الوطن لحاجته الماسة إلى ذلك، وظل كذلك حتى أصبح العرض في سوق العمل يزداد، وهنا أصبح القطاع العام يبحث عن النوعية فيختار من تنطبق عليه الشروط اللازمة للإنتاج، والواقع أن هذا الطرف أوجد تقويماً جيداً للإصلاح الإداري، حيث أصبح الموظف السابق يخشى على مركزه من ذلك القادم للتو، كما أخذ الجديد يعمل لإثبات وجوده ولكن ذلك لم ينطبق بعد إلا على عدد محدود وفي قطاعات معينة.

ومن العجب أن نجد الكثير من المتعلمين يتقدمون بطلب الوظائف وعند مقابلتهم وسؤالهم عن طموحاتهم نجدهم يبحثون عن الوظائف الإدارية. كل منهم يريد أن يكون مديراً لا يأبه بما تعني الإدارة ولا يفهم منها إلا اسمها، أولئك النوع من البشر لا يريد الإنتاج بل يريد البروز، والطموح مطلوب ولكن عبر القنوات الإنتاجية، ولو كان الأمر بيدي لم أقبل قط أن يدخل الفني مبنى الإدارة مهما كانت الشهادة التي يحملها، لا أريده أن يدخل مبنى الإدارة إلا بعد أن يمضي سنتين أو أكثر في حقل تخصصه.

إننى أتمنى أن يذهب المهندس الزراعي المتخصص في المحاصيل إلى مزرعة للقطاع الخاص ليعيش بين سنابل القمح والشعير ليزرع البرسيم ويحصده لا أن يأمر بزراعته وحصده، أن يركب الحراثة ويحمل ماتور الرش، ويقف في الشمس ويعفر يديه بالتراب، إننى أتمنى أن يعمل المهندس الميكانيكي في أحد المصانع يعمل بيده، يحرك الآلة ويصلح عطلها، ويدخل ما يراه من تحسينات عليها، لا أريده أن يكون مهندساً في مكتب أو مدير إدارة إلا بعد أن يأخذ التجربة الحقلية الكافية، وبعدها يمكنه الوصول إلى طموحاته حسب الظروف والفرص وقدرته على توظيف خبرته في اتخاذ القرار المناسب.

لا يمكن للقطاع العام أن يستوعب جميع خريجي الجامعات وإلا أصبح مرتعاً للبطالة المقنعة، وهي داء عضال يجب محاربتها، وما على القطاع العام إلا استيعاب ما يحتاجه واستبدال من لم يثبت جدارته، والحكم في ذلك بينى على الإنتاج والقدرة عليه لا على الشهادة أو التخصص، فما هي الفائدة من حامل الشهادة إذا كان لا يعمل بجد واجتهاد، وما فائدة العالم إذا لم يستفد من علمه، وعلينا أن نعلم علم اليقين أن الشهادات لن تبني بيوتاً ولن تزرع حقلاً ولن تشغل مصنعاً بل إن حملتها يستهلكون أكثر من غيرهم ويطالبون دون عطاء.

وفي القطاع الخاص نجد الصورة تختلف اختلافاً جذرياً، فعلى الرغم من عدد الخريجين في سوق العمل إلا أن العاملين في القطاع الخاص من أولئك الخريجين غالباً ما يكون محدوداً، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها: الشعور بأن العمل في القطاع الخاص لا يعطي المكانة الاجتماعية التي يعطيها القطاع العام، وهو مفهوم خاطئ استشرى في المجتمع دون مبرر منطقي، والسبب الآخر في كون القطاع الخاص قادراً على توفير ما يحتاجه من الكفاءات الفنية والإدارية من الأسواق الأجنبية بتكاليف أقل من مثيلتها الوطنية، والسبب الثالث في كون الكفاءات الأجنبية يمكنها العمل في الحقل بينما لا تزال مثيلتها الوطنية تفضل العمل المكتبي والمراكز القيادية.

والسبب الرابع كون القطاع الخاص يبحث عن الربح لا سواء فهو لا يبحث عن تقديم الخدمة كوسيلة للحصول على الربح لا غاية في ذاتها، وهو بذلك يبحث عن تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج، وهنا تكون المفاضلة بين الخريج الوطني المتخصص وبين الخريج المتخصص من الدول الأخرى معتمدة على مقدار ما يجلبه للمؤسسة من ربح لا قدر ما يحمله من شهادة، أو قدر ما يقدمه لصاحب المؤسسة من ولاء ومديح وقريظ، فمتى أدرك الخريج المتخصص أن راتبه بمقدار معرفته وإنتاجه لا بمقدار شهادته كان إبداعه أكثر وإحساسه بالمسؤولية أقوى، وصاحب المؤسسة عليه واجب إتاحة الفرصة لمن أراد المشاركة ومن ثم المحاسبة على قدر العمل، وأنا على يقين بأن القطاع الخاص المدرك ليجد من أبناء الوطن ثلة من المنتجين المبدعين الذين يمكنهم تحقيق الربح لصاحب المنشأة، والعمل بها ميدانياً ليكسب التجربة ليفيد ويستفيد.

العدد (٣١٢) يوليو ١٩٨٨ م

نظرتنا لبيت المال

جملة يرددها البعض وأتمنى أن يكون ذلك البعض مجرد نزر قليل من هذا المجتمع الكريم، هذه الجملة هي «حلال حكومة» نظرة قاصرة غير واعية لبيت المال ذلك المال الذي يشمل أجر العامل وحق الفقير ووقود عجلة التنمية، ويمكن أن يتجلى ذلك القصور من عدمه في عدة أوجه أهمها:

أولاً: القرار، وهو عمل يومي لا يكاد يمر يوم واحد دون اتخاذ قرار، ويتفاوت ذلك القرار من حيث الأهمية والأثر بتفاوت قيمته وشأن متخذه، ويواجه المقرر في الغالب خيارات يمايز بينها ليصل إلى ما يراه مناسباً، وهنا تبرز الحنكة والخبرة والإخلاص، فالحنكة تهدي صاحبها إلى استيعاب الموضوع وجمع شوارده ووضعها في بوتقة جميلة يخالها الرائي عادة ليل زفافها، والخبرة أداة ومعمل يستخدمه المقرر في الوصول إلى مبتغاه، يقوده إلى رؤية جلية لا يشوبها لبس ولا تغتالها مفاجأة، يحذره الماضي من الخطر ويجعل الطريق أمامه سهلاً ميسراً.

والإخلاص هنا هو البوتقة التي تصب فيها الحنكة والخبرة، وهو المرآة الصادقة للمقرر، فيمكن أن تتجلى حنكته وخبرته في اتخاذ القرار الصائب إذا كان مخلصاً، أو القرار البديل إن كان غير ذلك، ويمكن للمخلص أن يوفر لبيت المال الكثير بمجرد تحري الصواب في القرار، ويمكنه أن يهدر الكثير من المال بمجرد عدم مبالاته عند اتخاذ القرار، فلا يعطي من وقته ما يستحقه القرار أو قد يعطي من الوقت ما يكفي، غير أنه ينحى بقراره منحى يقربه إلى رئيسه أو يبعده عن إزعاج الجمهور، أو قد لا يريد الجديد ظناً منه أن الجديد قد يرافقه بعض الخطأ التطبيقي مما قد يسخط رئيسه، أو يتطلب مزيداً من جهد يعتقد أنه في غنى عنه، وكأنني به قد استرشد بابن زيدون في قصيدته التي يقول فيها:

ولقد ينجيك إغضال ويرديك احتــــراس
 والمحاذير سهام والمقــــادير قياس
 ولكم أجدى قعود ولكم أكدى التماس

ومع كون ابن زيدون محققاً فيما قال إلا أن ذلك لا يعني أن نؤمن بتلك القاعدة؛ فنقعد لكون القعود أجدى ولكون الالتماس أكدى؛ فإن حدث ذلك فما هو إلا نشاز قد يحدث إلا أنه لا يكون قاعدة يمكن التعويل عليها؛ ولذا فقد قال: «ولكم» أي أنه استثناء لا قاعدة.

أعود لأقول: إن تحري القرار الصائب والسعي وراءه مهما تطلب ذلك من عناء هو عنوان للإخلاص، ومدعاة للحفاظ على بيت المال، بينما على النقيض من ذلك فإن اتخاذ القرار دون روية يكون مدعاة لإهدار المال العام.

وأعود لأقول إن الشجاعة في قول لا أعلم ممن لا يعلم هي أمانة يجب الالتزام بها لمن يريد البحث عن الصواب، ويكفيها المقولة الدارجة «نصف العلم لا أدري» فمن حباه الله سلطة اتخاذ القرار أيّاً كان حجم القرار وأهميته فإن علم أنه يعلم وهو يعلم واتخذ القرار فذلك عين الصواب، وإن كان لا يعلم سواء علم أم لم يعلم واتخذ القرار فقد ضل وأضل.

وطالما أن الحديث عن الإخلاص ومحاسبة النفس فلعل من المناسب أن نسرد قصة الرشيد مع بهلول المجنون؛ فقد خرج الرشيد إلى الحج فلما كان بظاهر الكوفة أبصر بهلولاً المجنون على قصبية وخلفه الصبيان وهو يعدو، فقال: من هذا؟ فقيل له: هذا بهلول المجنون، وكان معروفاً عند عامة القوم، فقال أمير المؤمنين: كنت أشتهي أن أراه، فادعوه من غير ترويعه، فذهبوا إلى بهلول وقالوا: أجب أمير المؤمنين فلم يجب، فذهب إليه الرشيد وقال: السلام عليكم يا بهلول، فقال: وعليكم السلام يا أمير المؤمنين فقال: دعوتك لاشتياقي إليك. فقال بهلول: لكني لم أشتق إليك. فقال الرشيد: عطني يا بهلول.

فقال: بم أعظك؟ هذي قصورهم وهذي قبورهم.

فقال الرشيد: زدني فقد أحسنت، فقال: يا أمير المؤمنين، من رزقه الله مالاً وجمالاً فأنصف في جماله وواسى في ماله، كتب في ديوان الأبرار.

فظن الرشيد أنه يريد شيئاً، فقال: قد أمرنا لك أن نقضي دينك. فقال: لا يا أمير المؤمنين، لا تقض الدين بدين، رد الحق لأهله، واقض دين نفسك من نفسك، قال: فإننا قد أمرنا أن يجرى عليك.

فقال: يا أمير المؤمنين أترى الله يعطيك وينساني؟ ثم ولَّى هارباً.

شاهدنا في هذه القصة الجميلة التالية: «واقض دين نفسك من نفسك» فهل لنا أن نتعظ من بهلول؟!

الوجه الآخر: يتمثل في المحافظة على ما تحت يد المرء من آلات ومعدات وأدوات تم توفيرها لتستخدم في تحقيق حاجة الأمة للخدمات، وتكون المحافظة على شقين: الشق الأول عدم استخدامها في غير الغرض الذي من أجله تم تأمينها وإلا كان ذلك الاستخدام إهداراً لبيت المال.

الشق الثاني: يكمن في الحرص عليها عند استخدامها في الغرض الذي من أجله تم تأمينها، ويكون حريصاً ومساوياً لحرص المرء على ما يملكه من مثل إن لم يزد على ذلك.

ولا أخال ذا لب يجد متعة في إضاعة المال العام لمجرد كونه مالاً عاماً أُعطي له كأمانة لا كهدية. وهل من المتعة أن تضيع مال الغير لكونه غير مالك؟!

وإن كان المرء لا يجهد الآلة أو السيارة لمتعة الإضاعة إن كان يجد فيها متعة فإن عدم مبالاته وقلة حرصه لا تختلف عن سابقتها، والمرء قد يجهد الآلة لكونه كذلك جُبل على ما هو عليه سواء أكان المال مالاً عاماً أم مالاً خاصاً، وحتى أكون منصفاً فمثل هذا السلوك قد يكون شفيعاً له وخطأ قد لا

يلام عليه، إلا أن اللوم يقع على مديره المباشر الذي سلمه مالاَ عاماً لا يحسن صنعاَ به. وأيا كان الملام في الإهدار ما زال قائماً.

الوجه الثالث: هو تقدير جهد عمل الموظف والعامل، وهذا يخضع لضوابط إدارية إلا أن الأمانة تبدو أكثر وضوحاً في هذا النوع من المعاملة، لأنها ترتبط بالناس مباشرة وبمصالحهم.

فإعطاء خارج الدوام والمكافأة لمن لا يستحقها هو إهدار لبيت المال، ومنحها جزافاً لكون البند يسمح بذلك هو نوع من إهدار لبيت المال، كما أن المجاملة في ذلك مهما كان نوعها هي نوع من إهدار بيت المال، وإعطاء المراتب لمن لا يستحق بل لمجرد ميزة محضة هو نوع من إهدار بيت المال، أما إعطاء المرتبة لمن يستحقها لكفاءته لا بعدد السنوات التي أمضاها في عمله فهو نوع من المحافظة على بيت المال.

الوجه الرابع: الاهتمام بالعمل وعدد ساعات الحضور، والموظف المؤتمن هنا إما أن يكون مهملأً بنفسه أو مهملأً لمرؤوسيه وسواء أكان هذا أم ذاك فما يقوم به هو إهدار المال العام.

والإهمال إما أن يكون بعدم حضور عدد الساعات المطلوبة أو أن يكون الحضور لمجرد الحضور دون القيام بالعمل على أكمل وجه، فالأمانة تقتضي الحضور للقيام بالفعل لا لمجرد الحضور، وقد يعزو المرء عدم توفر العمل أو عدم إتاحتها من قبل الرئيس، وأعتقد أن ذلك مجرد عذر لعدم العمل، فالعمل يوتى ولا يأتي، فالأمانة تقتضي جدية العمل والبحث عنه حتى يمكن تغطية الساعات المطلوبة.

العدد (٣١٣) سبتمبر ١٩٨٨م

١ / ١٤٠٩ هـ.

جفاف أمريكا وجياع إفريقية

لقد أصيبت أمريكا الشمالية بموجة من الجفاف خلال العام الحالي كان له الأثر الفاعل في التوازن الغذائي العالمي، فلا عجب إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تمثلان مصدراً مهماً للغذاء اللازم للبطن الجائعة في دول العالم الثالث. وقد درجت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة المنتجة للغذاء على تزويد كثير من دول العالم الثالث بحاجتها من الغذاء على شكل قروض ميسرة، جعلت تلك الدول تدير ظهرها عن تنمية إنتاجها المحلي معتمدة على غذاء القروض الذي لا يلبث أن يستوجب الدفع من عرق ذلك الذي لم يهضمه بعد.. واستمرت المسيرة هذه مدة غير يسيرة جعلت الكثير من دول العالم الثالث يعجز عن النهوض تحت وطأة ضخامة الديون.

وتحت هذه الظروف السيئة لدى العالم الثالث حط الجفاف رحاله في الحزام الزراعي لأمريكا الشمالية، فكانت الحقيقة التي لا بد من مواجهتها والتمثلة في وجوب السحب من المخزون لتغطية العجز في الإنتاج، ولأريب أن مثل ذلك جعل الأسعار ترتفع بشكل جوهري، وتمثل المحاصيل الزراعية الغذاء الرئيس لكثير من الدول.. لذا فإن أي نقص في المعروض العالمي من المحاصيل سيؤثر على الكمية المتاحة للدولة المستوردة للغذاء..

والإنتاج العالمي من القمح والمحاصيل المختلفة الذي بلغ (١٣٨٢) مليون طن عام ١٩٨٧ / ٨٦ لم يتجاوز عام ١٩٨٨م (١٢١٨) مليون طن بعجز قدره (١٦٤) مليون طن، بينما كان المخزون العالمي (٤٠٠) مليون طن عام ١٩٨٧م فلن يتجاوز عام ١٩٨٨م (٢١٧) مليون طن..

ولو تحدثنا عن القمح باعتباره أهم المحاصيل لغذاء الإنسان لوجدنا أن الإنتاج العالمي عام ١٩٨٧م بلغ (٥٣٧) مليون طن، والكمية المتاحة للتجارة (٨٩) مليون طن، والمخزون (١٦١) مليون طن، بينما الكمية المنتجة عام ١٩٨٨م (٥٠٠) مليون طن والكمية المتاحة للتجارة (٩٧) مليون طن، بينما المخزون انخفض إلى (٩٨) مليون طن. وفي الوقت الذي كان فيه الاستهلاك العالمي للقمح (٥٢٩) مليون طن نجد أنه يقدر عام ١٩٨٨م بنحو (٥٤٠) مليون طن.

مما سبق يتضح أن هناك نقصاً في الإنتاج العالمي سواء من القمح أم المحاصيل الأخرى، كما أن هناك زيادة في الاستهلاك العالمي مما سبب نقصاً في المخزون.. غير أن ذلك لم يؤثر في كمية الإمداد العالمي وتوفر الكميات اللازمة للتصدير؛ إلا أنه أثر تأثيراً كبيراً في الأسعار مما زاد من قيمة الفاتورة الواجبة الدفع للدول المنتجة.

والعالم يتفاوت في كمية إنتاجه واستهلاكه وبالتالي في الكمية المستوردة أو المصدرة من المحاصيل ولو أمعنا النظر في الكمية المنتجة من القمح لوجدنا أن إنتاج الدول الأوروبية المشتركة، وأوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، وكندا والولايات المتحدة، والأرجنتين، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والصين بلغت نحو ٧٥,٦ - ٣٤,٨ - ٨٥ - ١٥,٧ - ٨ - ٤٩,٣ - ٣ - ١٨,٥ - ٨٧ مليون طن.

وتظهر الأرقام آنفة الذكر أن الصين والاتحاد السوفيتي يمثلان أعلى إنتاج في العالم مع هذا فإنهما يمثلان ٣٠٪ من إجمالي الكميات المستوردة في العالم، هذا يظهر ضخامة الاستهلاك المحلي لتلك الدول والذي يعكس عدد السكان والنمط المعيشي لهاتين الدولتين.. وتشير التوقعات إلى أن الاستيراد سينخفض لدى الاتحاد السوفيتي، بينما سيزيد في أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا.

ومهما يكن من أمر فإن ما حدث في شمال أمريكا من جفاف جعل الأسعار العالمية تزيد بمقدار عَزَّ معه على كثير من الدول الفقيرة التضحية بما لديها من نقد أجنبي سييتيح مجرد شراء قوت يمكن إنتاجه محلياً.. ومن اللافت للنظر أن ٩٠٪ من القمح المتاح للتصدير يتركز لدى خمس جهات فقط هي: الولايات المتحدة الأمريكية، السوق الأوروبية المشتركة، كندا، الأرجنتين، وأستراليا. ومن حسن الطالع لدى الدول المستوردة أن حرب الأسعار والسيطرة على الأسواق ما زالت مستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة لدرجة فشلت معها كل الحلول المطروحة حتى الآن.

ولم يخل محفل من محافل النقاش الأمريكي الأوروبي من طرح المشكلة التي تنكسر عليها الحلول المتاحة. ولولا وجود ذلك المشكل العضال لبلغت الأسعار عنان السماء ولأخذ كثير من الدول الفقيرة تتضوع من شدة وطأة الألم.

ولنعد إلى لغة الأرقام مرة أخرى لنرى المفارقة في الاستيراد لدى الدول المختلفة، ففي الوقت الذي لا تستورد فيه دول السوق الأوروبية مجتمعة سوى أقل من مليوني طن نجد أن دولة كالصين أو الاتحاد السوفيتي يزيد استيرادها من القمح عن (١٤) مليون طن، بينما يبلغ في دولة أخرى تتمتع بمناخ إنتاجي مناسب رقماً يُعد كبيراً آخذاً بعين الاعتبار عدد السكان مثل: إيران، مصر، الجزائر، وتونس حيث تبلغ الكميات المستورة (٥، ٣، ٧، ٢ - ٣، ١) مليون طن سنوياً على التوالي..

والواقع أن الاستيراد بكميات كبيرة يحمل كاهل الدول الفقيرة الكثير من الديون التي لا تستطيع الوفاء بتسديدها؛ مما أثر على التنمية الداخلية لتلك الدول، وتجدر الإشارة إلى ما نشر في جريدة الرياض في العدد (٧٤٨٨) عن الجوع في إفريقيا حيث ذكر أن (١٠٠) مليون من البشر ينامون وبطونهم خاوية

في المناطق شبه الصحراوية في إفريقيا، وهذا الرقم يشكل خمس سكان القارة.. كما أن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن تخفيف عناء الدول الفقيرة يحتاج إلى مزيد من الجهد، ولا سيما أن الديون الأجنبية والفيضانات وغزو الجراد تزيد من تفاقم المشكلة، واقترح البنك بذل جهود منسقة على هيئة برامج وطنية لدعم الأمن الغذائي وإعطاء أولوية للمشروعات والسياسات التي تهدف إلى رفع دخول الجوعى وكبح جماح تأرجح الأسعار والمواد الغذائية وحث البنك أيضاً على اتخاذ خطوات لتحسين أداء المؤسسات المختلفة؛ حتى تتمكن من معالجة المشكلة وتحسن أسلوب توزيع المعونات الغذائية والقيام بجهود منظمة لتحديد الفئات المعرضة للجوع..

وقال التقرير: إنه لم يحدث في التاريخ أن واجهت مجموعة من الدول تحدياً من هذا النوع لزيادة الدخول وتحقيق أمن غذائي في ظروف تسودها زيادة سريعة للسكان.

وقال التقرير: إن دولاً كثيرة فشلت في إنتاج غذاء كاف أو تحقيق عائدات تمكنها من شراء إمدادات من الأسواق العالمية المنتجة، ويشخص البنك أزمة الغذاء بأنها مزمنة أحياناً وعابرة أحياناً أخرى.. ويرجع الظاهرة الأولى إلى العجز في الحصول على الغذاء بأية وسيلة سواء عن طريق الإنتاج أم الشراء أم المقايضة أم التنقيب، وتعكس الظاهرة الأخرى تدنياً مؤقتاً في القدرة على الحصول على الطعام بسبب ارتفاع أسعاره أو عدم استقرار الإنتاج والدخول.

والواقع أن الأسعار التي كانت سائدة في الأعوام السابقة لا تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، بل هي تعكس مقدار المنافسة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة للسيطرة على الأسواق العالمية وأخذ حصتها كاملة، وكذلك التخلص من المخزون الموجود لديها والعمل على استمرارية تدفق الإنتاج.

وقد برزت آثار تلك المسكنات بمجرد ظهور الجفاف الأمريكي، وما زال العالم ينتظر ما سيحدث في عام المحصول القادم، فإن صادف وحط الجفاف رحاله مرة أخرى فسيعني ذلك قفزات في الأسعار قد يصعب معها القدرة على الاستيراد، وهذا بدوره سيحدث كثيراً من الاضطرابات لدى الدول المستوردة، وإن حدث وكان الموسم القادم أفضل من سابقه فستعود الأسعار تدريجياً إلى ما كانت عليه حتى يتم الاتفاق المنتظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية للحد من المنافسة.. وعندها سترتفع الأسعار بمقدار الإعانة التي تدفعها تلك الدول بغرض التصدير، وهنا أعجب لاستسلام تلك الدول وعزوفها عن الإنتاج رغم يقينها بخطورة الاعتماد على الغير في الغذاء.

ولعل تجربة المملكة الزراعية مرآة تعكس للعالم الثالث مدى أهمية التوسع في الإنتاج المحلي وحثمية وجوبه.. حتى لا تبقى تلك الدول أسيرة الجفاف في أمريكا وغيرها من الدول المنتجة.

العدد (٣١٧) يناير ١٩٨٩م

٥ / ١٤٠٩ هـ

اجتماع أوبك وواجب المجتمع

خرجت الدول المنتجة للبتروول « أوبك » بقرار يرفع من سقف إنتاج المنظمة بمقدار (١,٣٥) مليون برميل يومياً ليصل الإنتاج الكلي للمنظمة إلى (٢٣,٦٥) مليون برميل يومياً، وقد كان نصيب المملكة من هذه الزيادة نحو نصف مليون برميل يومياً. وهنا لن يتم تناول الموضوع من الوجة الاقتصادية، وقانون العرض والطلب، وأثر الزيادة على الأسعار في الربع الرابع من العام الميلادي الحالي. بيد أن في هذه العجالة سنتناول هذا الحدث المهم من حيث معناه الاجتماعي.

فالمملكة بإنتاجها الكمية التي تبلغ نحو (٨,٦) مليون برميل، أصبحت أهميتها مضاعفة في سبيل استمرار استقرار الاقتصاد العالمي، ولكن دعونا نتحدث عن واجب أبناء المملكة في ظل أهميتها العالمية، فالعالم بأسره يرقب ويمحص تصرفات مجتمع يرقد على ريع الاحتياطي العالمي من الطاقة البترولية، وإنتاج أعلى إنتاج في العالم، وبذا فهو أول مجتمعات العالم تصديراً للبتروول.

ولقد منَّ الله على هذا المجتمع بالإسلام، كما قد حباه خدمة الحرمين الشريفين؛ لذا كان حرياً به أن يكون مجتمعاً مثالياً في سلوكه وتصرفاته. غير أن واقع بعض أبناء هذا المجتمع يدعو إلى الاستغراب. فالفرق بين الكرم والإسراف غير معلوم. والخلط بين التسامح والإهمال قائم، والعواطف تتحكم في السلوك، والقرار أسير الهوى حتى وإن كان ذلك يتعلق بكسوة زوجة أو تربية طفل.

والواجب على مجتمع حباه الله هذه النعم أن يرعى حق ما حباه الله، فلا يصرف المال إلا في موضعه، وأن يخلص لما تحت يده إخلاصه لما يخصه، ويعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، ولا يكذب ولا يهتك أعراض الناس، ويحمل الناس على الخير لا على الشر، وأن يدعو إلى الفضيلة بدءاً بنفسه، جاعلاً الله رقيباً في كل عمل يعمل.

وما كان لمجتمع كهذا إلا أن يشمر عن ساعده، ويعمل في عز الظهيرة تحت أشعة شمس الصيف الحارقة عمله على المقاعد الوثيرة، وتحت نفحات مكيفات الهواء، فإذا لم يكن كذلك ظل أسير العالم، يأخذ من هذا كسوته، ومن ذلك مركبه، ومن الجار مفرشه، ومن البعيد مأكله، ومن الصديق مشربه، وكأنه وجد لتمر عبر يديه هذه الأموال، وماله منها إلا ما يزيد في نعمائه فيستمر في خيالاته.

إن لم يشمر عن ساعديه، ويعي ما عليه، أصبح كالدمية تحوم حوله مجموعة من المنتفعين من غير بني مجتمعه، لكنهم يتحدثون لغته، ويعرفون هواه وغاياته، فيزينون له ما ينفعهم، ولا يهمهم نفعه ذلك أو ضرره. فنجده وقد غنم مغنمه ثم ما لبث أن ذهب مغنمه إلى أولئك النفس، وهو بهذا مسرور محزون، مسرور لكونه نال مناه من الهوى، محزون لأن هواه قد رحل، وأمله قد ضاع. وهو في هذا يستمر في اعتماده عليهم؛ لأنهم يأملونه في عودة جديدة وبناء جديد مع أمل جديد، ولأنه يطمع فيما يأمل، ولا يرغب في مفارقة هواه، ولكونه لا يريد العناء، ولا يرغب في رؤية العرق يتصبب من جبينه، ولا يحبذ استخدام عقله وفكره؛ لذا تجده يعود إلى ما كان عليه، فليس أمامه سوى ذلك الأمل يتمتع به، ويتمتع بنتاج فعله غيره.

إن مجتمعاً حباه الله هذه النعم لابد أن يكون أنموذجاً في دقة المواعيد، واستثمار الوقت في الإنتاج والمطالعة، والصدق في المعاملة، ومعرفة أمور

الدين والدنيا، فليس من المعقول أن نجد سائق الأجرة في بعض الدول منكباً على كتابه عند انتظاره لزيون، والمسافر في القطار لا يصرف من وقته في الحديث العام إلا النزر اليسير، بينما بعض منا من أبناء المجتمع يصرف الوقت الكثير في الحديث عن الناس وفي الناس، ينتقد هذا، ويعذل ذلك، ويلوم فلاناً، ويطري الآخر إطرأ يزيد عن الحد، فهو مشغول بالناس عن نفسه. ولو سألته عن علوم دينه، أو تاريخ أمته، لوجدته تائهاً لا يعرف ما يتحدث عنه، فيحاول جاهداً، أن ينقل الحديث إلى مواضيع جملها نقد للغير وبحث معاييرهم دون محاسبتهم، فكأنه قد أوكل بالتتقيب والتفتيش عن العيوب لإبرازها.

ونجده إن لم يجد من العيوب ما يشفي غليله يلجأ إلى خلق قصص من صنع خياله، أو نقل ما سمعه دون تثبت وروية.

إن مجتمعاً حباه الله هذه النعم عليه من الواجبات الشيء الكثير، ولا بد له أن يكون قدوة لغيره في الفضائل والسلوك القويم مستمداً ذلك من كتاب الله وسنة رسوله، والأمل في الله كبير أن يصلح الشأن، وليس ذلك على الله بعزيز.

العدد (٣٥٠) نوفمبر ١٩٩١م

٤ / ١٤١٢هـ

مبادئ اقتصادية في خطبة عمر

ذكر أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه القيم تاريخ الأمم والملوك خطبة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما قام مشيعاً من خرج من المدينة مخرج سعد بن أبي وقاص منها في وجهتهم لنشر الإسلام ما نصه: «إن الله تعالى إنما ضرب لكم الأمثال، وصرف لكم القول، ليحيي به القلوب، فإن القلوب ميتة في صدورها حتى يحييها الله، ومن علم شيئاً فلينتفع به، وإن للعدل أمارات وتباشير، فأما الأمارات فالحياء والسخاء والهيئ واللين، وأما التباشير فالرحمة. وقد جعل الله لكل أمر باباً، ولكل باب مفتاحاً، فباب العدل الاعتبار، ومفتاحه الزهد، والاعتبار ذكر الموت بتذكر الأموات، والاستعداد له بتقديم الأعمال، والزهد أخذ الحق من كل أحد قبله حق، وتأدية الحق إلى كل أحد له حق، ولا تصانع في ذلك أحداً، واكتف بما يكفيك من الكفاف، من لم يكفه الكفاف لم يغنه شيء، إني بينكم وبين الله، وليس بيني وبينه أحد، وإن الله قد ألزمني دفع الدعاء عنه، فأنهوا شكاتكم إلينا، فمن لم يستطع فإلى من يبلغنا نأخذ له الحق غير متعع» انتهى.

ما أجمل ما قال عمر: فكم هي الأمثال أمام الأنظار، وكم هي في سالف الدهر والأزمان، وكم هي الأقوال تشنف الأذان، و أجملها وأعظمها القرآن الكريم، فهل لتلك الأقوال أن تطرق أبواب القلوب الميتة لتحيا حياة الأرض في القول والعمل؟ ومن هنا ينتفع بجل ما يعلم؟ وما أحسب إلا القليل المنتفع، والشاهد واقع الحال، فلو كان الغالب ينتفع بغالب ما يعلم لما رأينا هذا الهوان لأمة القرآن.

وما أكثر حملة الشهادات العليا من دكتوراه وماجستير وخلافه وما أكثر الخريجين والمتدربين وما أروعهم وهم جلوس على المقاعد الوثيرة والمكاتب الأنيقه، يعطون الأوامر دون روية أو إدراك ليقوم من دونهم في المرتبة والرتبة بتنفيذ العمل، وما كان همهم غير التنافس على المناصب الإدارية عبر العلاقات الشخصية دون كمية ونوعية الإنتاج.

وما أجمل أغلفة الأبحاث وروعيتها وهي على رفوف المستودعات لم يقدم منها إلا اليسير، لكون أغلبها نفذ لغرض الترقية فحسب، فهي بذلك منتهية بنهاية الغرض.

أليس من العلم الذي علمناه من سيرة وقول المصطفى ﷺ أن نخلص في أعمالنا؟ وكلنا يعلم أن من الإخلاص في العمل الالتزام بالدوام المحدد من قبل صاحب العمل سواء أكان عاماً أم خاصاً، كما أن من الإخلاص الحرص على تحري الصواب في القول والعمل مجرداً من مصلحة الذات.

والعدل مطلب اقتصادي حتى يكون الموظف أكثر ولاء وحرصاً على العمل، وقدرة على الإنتاج، وأماراته الحياء والسخاء واللين، فالحياء يعكس الأدب، وحسن الخلق شعبة من شعب الإيمان، وكل هذه ركائز ضرورية في الاقتصاد، والسخاء ومشاركة الغير فيما يفيء الله به على المرء من النعم هو مبدأ اقتصادي مهم؛ لأنه يحد من الادخار غير الضروري، فيزيد الطلب على السلع فتتحرك قوى السوق لتدفع الإنتاج قدماً فيحصل على النمو الاقتصادي المؤمل، لأن الإنفاق يحرك الطلب لتتحرك معه عجلة الإنتاج فيعم الرخاء؛ أما الهين واللين فهما تعبيران يمثلان القدرة الإدارية والحكمة والدراية والنظر إلى الأمور بروية.

والاعتبار باب العدل، وحتى يمكن للمرء فتح الباب ليدلج من خلاله إلى العدل، يستوجب عليه أن يؤمن بقاعدة اقتصادية لاتشوبها شائبة تتمثل في الزهد، وهو المتمثل في أخذ الحق من كل أحد قبل حقه، بمطالبة المرء بإتيانه مرغماً إن لم يكن برحابة صدر، وذلك بالإيضاح والإفصاح دون مصانعة الغير سواء أكان ذلك الغير من قبله الحق أم من أنيط به إظهاره. وأما تأدية الحق إلى كل أحد له حق، فهو مسلك يزرع الثقة لدى المتعاملين، فمبادرة الفرد بإنصاف المستحقين تعمل على توفير التمويل اللازم المبني على الثقة، مما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي.

وفي هذا الاكتفاء بالكفاف غاية الغنى، وهذا مسلك اقتصادي آخر، حيث يحد من التنافس غير المحموم، كما أن الاكتفاء يورث السخاء لكون النفس تعف عما يزيد عن حاجتها فتسعى لسد عوز المحتاج المستحق.

وأخذ القرار غير المتعق في الحق، مؤشر على ألا يتردد المدير في إدارته في انتزاعه الحق عند وضوح الرؤية، وهو بهذا لا يماري أحداً، ولا يلتفت للوصول إلّا إلى الغاية النبيلة التي رسمها ورسم طريقها في ضوء ما تيسر له من أسباب ومعطيات.

فشكاة المحق للمدير تجنب المنشأة ويل تدمر منتسبها إذا أنصف المظلوم من الظالم، وهذه هي عدالة الإسلام التي من الله بها على عباده.

العدد (٣٥٨ - ٣٥٩) يوليو - أغسطس ١٩٩٢م

أحوال الديار وأوضاع الاستثمار

ينتاب العالم في هذا الوقت من الزمن خطوب كبيرة تتسارع بخطوات تسابق قدرات المتابع على أخذ العبرة، ودراسة الأحداث في محاولة للحكم من خلالها على ما قد تحمل من نتائج، فسقوط دولة عظمى مثل الاتحاد السوفيتي - وفي لمح البصر في معايير الأمم - دون هجوم عدو أو حيك غريم بل هي إرادة الخالق جلت قدرته في تحريك تلك الجنود الخفية من الأسباب التي أودت بشأن تلك الأمة، ماثلة في عوامل خارجية، وعوامل داخلية اجتمعت لتعلن للملأ سقوط دولة ونهاية تاريخ.

وتتلاحق الأحداث وتنتشر الحروب هنا وهناك ويتهدم بنيان، وتسقط أقنعة عن وجوه سوداء كانت ظاهرة للعيان بهيئة مزدهرة. وتنتشر مجاعات، وتهب عواصف وتقع كوارث، فيموت من أراد له الله الوفاة، ويتيمم الطفل، وتئن الثكلى، وتتشرد جماعات، وتضيع أموال، وتجذب بلاد.

وفي ظل هذه الأحداث، وفي خضم هذه المحيطات المتلاطمة، يعيش بعض من سكان هذا الكوكب في أمن وأمان ونعمة واطمئنان، وبلادنا وساكنوها - الحمد لله - في مقدمة هذا البعض.

ولا ريب أن يسدل مثل هذا التغيير ظلاله أو أن يضيء بضيائه على أوجه النشاط المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية والفكرية. والاقتصاد يتفاعل تفاعلاً ملموساً مع المعطيات الجديدة. فهاهي ألمانيا بعد اتحادها لكي تعود إلى سابق عهدها قبل الحرب العالمية الثانية، تحتاج إلى دفع ثمن لهذه الوحدة، وعليها أن تستفيد من القوى العاملة المتوافرة، وأخذ المارك يتلجج في خيالاته

على العملات الأخرى فينتاب الفرنك الفرنسى القلق، وتعلو صيحات الجنيه الإسترليني وتستتجد العملات بالدولار للضغط على المارك المتعالي حتى تكون عملات المجموعة الأوروبية الفتية متقاربة إلى حد معقول. غير أن الدولار الذي دب فيه الضعف، لضعف معدل الفائدة يقدم على خطوة كبيرة رأفة بعملات أخوات المارك، وليس لتلك الأخوات من يد سوى رفع معدل فائدتها مع مضاره الكبيرة والمؤثرة على الميزان التجاري والقدرة التصديرية، والركود الاقتصادي.

وبلد الدولار ذات الاقتصاد الضعيف الذي أخذ بهامة رئيسه للعمل على رميه خارج أسوار البيت الأبيض، مع ما لذلك الرئيس من تاريخ مجيد وقدرات نادرة، ومصدقية ظاهرة. أخذ يتهاوى دولاره أمام المارك بسبب فرق معدل الفائدة المتحيز للمارك. وفي معيته عملات دول أخرى، شأنها شأن المارك مع الفرنك البلجيكي والجلدر الهولندي. ويراهن الدولار على استرداد عافيته مستمداً ذلك التفاؤل من سعة السوق المحلي الذي يستوعب أكثر من (٨٥٪) من إجمالي الإنتاج الوطني فزيادة الطلب المحلي ستدفع عجلة الإنتاج إلى الإمام لتدفع معها مقدار إجمالي الإنتاج الوطني وإذا ما صاحب ذلك سيطرة على التضخم وفي ظل انتعاش اقتصادي سيعود سعر الفائدة إلى الارتفاع ليرتفع معه الطلب على الدولار ومن ثم قيمته.

ومن البديهي أن تتأثر التجارة العالمية بسعر صرف العملات وبالمتغيرات الدولية؛ فأوروبا الشرقية أخذت تزيد معاملاتها التجارية مع دول أوروبا الغربية، كما أن روسيا الراغبة في التعامل مع الغرب وغير القادرة عليه لضيق ذات اليد، جعلها تلجأ للشراء ممن يقدم قروضاً، فانحصر البيع في معظمه بالأجل دون النقد، ولا بد أن تتأثر الدول البترولية بسعر صرف العملات

فانخفاض قيمة الدولار، يؤدي إلى انخفاض عائد تلك الدول، كما أن دولا مثل سنغافورة المرتبطة في عملتها بالدولار ستتأثر بما يتأثر به.

وفي ظل هذه الأحوال، وفي ظل هذه التقلبات، يسترجع ذو الحلم والأناة مالمديه من معلومات، وشحن مالمديه من فكر، ليقرر كيف يستثمر، وما هو المكان والزمان والحال والمجال الأنسب فإذا عَنَّ له أن يستثمر في سوق الأسهم والسندات، أخذ يلتفت يمنة ويسرة، وينظر إلى سوق اليابان وفي مخيلته يوم الاثنين الأسود عندما انخفضت الأسعار في يوم واحد لتصل إلى رقم فقد فيه بعض المتعاملين صوابه. ثم أخذ يتدنى ليعود أدراجه، وقد لا يستمر في ذلك. وفي الاستثمار الداخلي ينظر الأسعار وهي تتأرجح، وهو في حيرته هذه يصوب عينه على مدى متانة الشركات التي تمثلها هذه الأسهم، وهل السعر حقا يعكس القدرة المالية للشركة لذا يحجم تارة، ويندفع أخرى وبين ناظريه سوق أزمة المناخ.

وكان البون شاسعا، فالأسعار في الأسواق المحلية مازالت لم تصل إلى حد يجعلها تقارن بما وصلت إليه أثناء أزمة المناخ.

وإن أراد أن يستثمر في العقار، ووضع أمامه خارطة العالم وما آل إليه العقار في بريطانيا وأمريكا واليابان، ظن أن الوقت مناسب للاستثمار ونسي أن المخاطرة كبيرة، والضرائب جمة، والمستقبل غير مأمون. وفي العقار الداخلي يرى شيئا من الاطمئنان والأمان، لكن الأسعار السائدة تجعله يحتار في مدى قدرتها على الارتفاع بعدما وصلت إلى ما وصلت إليه.

وإذا جادت قريحته وأوحى إليه فكره بالانخراط في مجال المقاولات رأى بأم عينه ما عاناه غيره ممن لا يحسن فن هذا المجال، والقدرة على خفض

التكاليف، وزيادة الإيراد. وإذا شاء أن ينخرط في مجال التجارة احتاج إلى المزيد من رؤوس الأموال ومتابعة الأسواق وإن كان الطريق أسلم إلا أن المنافسة أشد.

ومهما كان الأمر، فإن المستثمر والباحث عن فرص كسب العيش يجد أمامه خيارات متباينة بعضها مر، وبعضها حلو، لكنها السبيل الأوحى لكسب العيش الذي سنه الله، وبالطرق التي شرعها لعباده. وهكذا يجتهد بنو آدم في طلب الرزق فمنهم من ينال مبتغاه، ومنهم من تنقطع به السبل في كسب الرزق. فإذا كان مخلصاً مع ربه نال رضاه بكرمه ومنه فاستعاض عن نعيم الدنيا بالآخرة، ومن خسر أخراه فذلك هو الخسران المبين.

العدد (٣٦١) اكتوبر ١٩٩٢م

٤ / ١٤١٣ هـ

أثر الثقافة في التعبير

عندما ترى في التلفاز، أو تسمع في المذياع فرداً أو أفراداً يتحدثون عن قضاء وقت فراغهم وهواياتهم المفضلة فيه والمحبة إلى نفوسهم، نجدهم في الغالب يتحدثون عن شغفهم المتناهي بالكتب وحبهم الذي لا يزاحمه حب بنت الثامنة عشرة. وللعلم بالنظر إليها ولع المتيم الذي يتأمل مقلتي حبيبته دون كلل أو ملل. وهم يتحدثون عن العلم والثقافة والقراءة والكتب، تغبطهم فيما هم فيه، وتود لو أنك تستطيع أن تفعل ما يفعلون. لو أنك أمعنت النظر وأطلت الاستماع وأصغيت إصغاء المتلهف لمعرفة المكون، لوجدت قدرة البعض منهم في التعبير عن أفكاره وأسلوب طرحه لها، ينم عن قصور في الأداء، وخلل في التركيب، وتعجب أن من يتحدث عن العلم والقراءة، تكون قدرته التعبيرية بهذا المستوى الذي يعكس الحال الذي لا يتفق مع المقال، ناهيك عن الأفكار المطروحة وملاءمتها للمنطق.

وفي سبيل البحث عن مخرج يشفع للمتحدث، تلتفت يمناً ويسرة وتدرس الأسباب والمسببات، وتتأمل الأقوال والأفعال، فلا تجد شفيحاً محصفاً يذب عن المقصر قصوره.

وبالتفكير الموضوعي، البعيد عن تباريح التجني، القريب من محض الحق دون التأثير القلبي، أو إثارة الأرابة. يجد المرء فيما يشاهد، شواهد عدة يستخلص منها ما يظنه مفضحاً عن الحقيقة المجردة، وعبر تلك الشواهد يصل إلى شأوه في تحليل خلجات صاحبه.

والمبرز ولعه بالقراءة، قد يكون صادقاً فيما أدلى به، غير أن قراءته قد تنحصر في عناوين الصحف والصفحة الرياضية والفنية وكفى. فهو مولع بها أيماً إيلاء محللاً لأحداثها تحليلاً قيماً بما لديه من خلفية وحب لهذا اللون من النشاط، وهو فيما ذهب إليه غير ملام، فكل بنفسه بصير.

لكنه فيما يرى البعض غيره، مقصر لاقتصاره على ما افتتن به مما صرفه عن المشاركة الوجدانية والفعلية في مواضيع قد تكون أجدى وأحب. وهو في اقتصاره ذلك قد فوت على نفسه ما قد يمنحه درجة إشباع وجداني بجانب الذي وجدته في نشاطه المفضل. فدرجة الإشباع من مصدر لا تمنع أو تحد من الإشباع المؤمل من مصادر أخرى، وهي نعمة قد حباها الله للإنسان ليتلذذ وجدانياً بصنوف مختلفة من الأنشطة والمعارف. وهو لاحتجابه عن صنوف المعارف الأخرى يكون أقل قدرة في التعبير، وأقصر أفقا في النظر بعين البصير.

وقد يكون المدلي بالحديث قارئاً للمجلات والصحف والقصص القصيرة والطويلة، وهي معارف تجعل المرء أكثر معرفة بمجتمعه والمجتمعات التي حوله، كما أنه يصبح أقدر على تسلسل الأفكار وفرزها وطرح ما يلائم تفكيره، لكن ذلك يكون محدوداً بما يقرأ فلا يتجاوزه، فهو يجد فيما مالت نفسه له مما حوته تلك الصحف والمجلات، وقد لا تدفعه تلك المعارف إلى الانتقال من مرحلة القراءة إلى مرحلة الإبداع وإن كان في مرحلة التأثير، وهو بدأ أسير ما يملى عليه، وقد يكتفي بما لديه، فيقبع في دائرته ظاناً أن ذلك هو العالم كله لا يحيد ولا يبديد، ويحلل ويناظر في إطار ما رسم له سلفاً، أو قد يرى أن الدائرة المسورة لا تليق بمثله، فيخرج شاهراً سيفه، مسلطاً قواه، لمحاربة ما يصدر داخل الأسوار، بحق أو باطل، لا يكون للعقل في ذلك مكان ولا للرؤية والحق والإنصاف مجال، بل هو القائل مجافياً للحقيقة وإن كان به بعض منها، والمجافاة إما أن تكون بالاختلاق المجرد المبني على الوهم المستمد من التأثير

المضاد الذي صور الصورة الوهمية وكأنها الحقيقة التي لامية فيها، أو قد تكون المجافة نابعة من الحقيقة عينها غير أن حجمها أقل كثيراً مما توهم. لكنه التأثير المضاد الذي جعله يبالغ في رسم صورة كبيرة قائمة لواقع حال قد يكون صحيحاً أو هو كذلك، لكن البون شاسع بين الرسم وحال المرسوم، وإن كان عنوان اللوحة يطابق صاحبها. ولذا فهو وإن ظل على روضة من رياض المعارف يظل محتاجاً إلى رياض أرحب وأجمل. وقد يكون الجمال نابغاً من ذات الروضة أو أن مجرد التنوع يضيف مزيداً من الحسن والبهاء.

وقد يكون المدلي بالحديث قارئاً لما ذكر آنفاً، لكنه يستأنس بقراءة كتب أنصع بياضاً وأنفع فحوى. غير أنه يفيد نفسه بقراءة ضرب من ضروب المعرفة لا يتعداه قيد أنملة، بل قد يقتصر على شق من ذلك الضرب، لا يجرؤ على إتيان غيره، وكأن زيادة المعرفة أو مجرد الاطلاع على غير ما يراه يلائم منهجه خروج غير مقبول على ما يجب أن يكون، ومع هذا فهو جاد في انتقاد المناهج الأخرى، مسرف في وصفها بكل ما هو مشين، مع افتقاره للمعلومات عن تلك المناهج؛ لذا تبدو انتقاداته محددة الفعلية، قاصرة على التأثير فيمن ينهج منهجه. وهذا مع مرور الزمان مخل بنهجه الذي قد يكون في ذاته قويم البنية، عطر النفحة. والتعرف على مناهج الغير يرسخ القناعة بالنهج القويم المتبع، كما أنه ييسر إقامة الحجة على المنهج غير السوي.

وقد يكون المدلي بالحديث قارئاً نير الفكر، واسع الاطلاع، ينتقل في رياض المعارف كيفما يشاء، ينهل من معينها الذي لا ينضب يرشف من صنوف الفنون والمدارك. ويمعن فيما يقرأ، ويحلل ويفكر، ويجمع الأفكار، ويبني القناعات، وكلما زادت القطوف زاد العشق، فيكون قبول ما هو مقنع وجميل أقرب إلى العقل والقلب. ولذا فهذا الصنف من القراء لا يعوزه الحديث ولا

يحزنه التعبير في الغالب، يتحدث بعبارات غناء، ومفردات رائعة، وأفكار متناسقة، متسلسلة تسلسل حبات العقد، لا ينتقل من فكرة إلى أخرى إلا ليعود ثانية إليها، ولا يفصح عن فكرة أول الحديث ينقضها في وسطه أو آخره، ولا يطيل إطالة الممل، ولا يختصر اختصار المخل، تراه وهو يتحدث وكأن العبارات قد خطت أمامه ليقرأها، وتتساب منه كما ينساب الماء الصافي من خلال فدام قد قدم به جدول رقراق.

وإذا أمعن الحصيف فيما ذكر، وتساءل عن أسباب ذلك التباين، تهافتت عليه الأفكار، وتنافست على البروز، والعامل الفاعل المؤثر في ذلك إما أن يكون واحداً بعينه، أو يكون مجموعة من العوامل، بل قد يكون العامل الواحد مؤثراً في فرد أو أفراد، أو فئة أو فئات. ومن تلك العوامل البيئة الثقافية التي نشأ فيها الفرد أو الأفراد، فهي الحلقة الأولى في سلسلة الحلقات المتابعة والمؤثرة، فإذا كانت البيئة السائدة تزخر بالمعارف المختلفة، كان من اليسير على النشء تذوق ماقد يقع في اليد من حلو ومر، وفي ظل هذه البيئة يكون التوجيه والتشجيع والقدرة، مؤثرات كبيرة لاختيار المنهج المختار، والسلوك الذي يراه المحيطون قريباً. وعند توافر هذه الظروف تأخذ العوامل الوراثية والمورثات دورها في البروز فيما أتيح لها من بيئة، وهنا قد يكون الإبداع أروع وأجمل بتوفيق الله.

العدد (٣٦٧) إبرایل ١٩٩٣م

١٠ / ١٤١٣ هـ

لماذا تدفع الإعانات

يتحدث الكثير من الناس عن الإعانات التي تقدمها بعض الدول الغربية الغنية لتلك الدول الفقيرة المحتاجة، كما يتساءل البعض عن مراميها وأهدافها والعائد السياسي والاقتصادي منها، وعند الإنصات والتمعن للآراء المطروحة يخلص المرء إلى تباين في الرؤى التي تمتد من الثرى إلى الثريا خاضعة لمنهاج كل من أدلى بدلوه وخلفيته الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن إيجاز تلك المرئيات فيما يلي:

١ - أولئك النفر الذين يرون أن تلك الإعانات ما هي إلا أحد وسائل السيطرة على اقتصاديات الدول الفقيرة، وتكبيها بالقروض التي تجعلها تتصرف عن تنمية بلدانها بصرف ما يتوافر لديها من عملة صعبة في سبيل تسديد أصول القروض والفوائد الناجمة عنها، والتي تزيد مع مرور الزمن، وبالتالي لاتتاح لها الفرصة لتنمية مواردها، فتظل أسيرة ديونها فتستمر الدول الغنية في استنزاف خيرات تلك البلدان، مع إمداد شعوب وحكومات تلك الدول بكميات محدودة من الغذاء تكفي لاستمرارها على قيد الحياة فحسب.

٢ - يرى البعض أن ما يقدم للدول الفقيرة من إعانات لا يعدو كونه وسيلة للسيطرة السياسية للاستفادة منها في المحافل الدولية، وبناء نوع من التحالفات التي تخدم أغراض الدول الغنية من النواحي الأمنية والاستراتيجية، وأن ما ينفق ليس سوى مقدار ضئيل من المال مقارنة بما ينفق على صناعة الأسلحة، ولذا فإن الاستحواذ على توجهات بلد معين مع

دفع مقدار يسير من الإعانات هو من الناحية الاقتصادية أجدى من تصنيع المزيد من السلاح.

٣ - يعتقد البعض أن كثيراً من الدول الفقيرة تتمتع بوجود كميات هائلة من المواد الخام اللازمة لاستمرار دوران عجلة التنمية في الدول الغنية وأن ما يقدم للدول الفقيرة من إعانات يُعد عاملاً ضرورياً لاستقرار تلك الدول حتى يمكن للدول الغنية تأمين ما تحتاج إليه من مواد خام غالباً ما تكون رخيصة الثمن مقارنة بمثيلاتها في الدول الغنية، ولذا فإن المردود الاقتصادي من تلك الإعانات في ظل استقرار الدول الفقيرة، يعتبر أعلى منه عند اللجوء إلى استثمار المواد الخام المتوافرة في بلدان الدول المتقدمة.

٤ - يعتقد البعض أن الدول الغنية تلجأ إلى تقديم الإعانات للدول الفقيرة كوسيلة مُتلى لإبقاء الأسعار الداخلية للدول المانحة في مستوى يضمن الإنتاج، فالفوائض التي غالباً ما ترافق الإنتاج لا سيما الزراعي في الدول الغنية تجعل حكومات تلك الدول بين خيار امتصاص الفائض ومن ثم دفعة إلى الأسواق الخارجية، أو مواجهة انخفاض الأسعار الداخلية والاضطرار إلى دفع إعانات للمنتجين تكون أعلى بكثير من قيمة ما يقدم من إعانات للدول الفقيرة. ويكثر الحديث عن أن بعض الدول الغنية تتخلص من فوائضها برمي ما لا تحتاجه في البحر، وهذا ما لا أعلم حدوثه.

٥ - يرى الكثير أن ما يقدم إلى الدول الفقيرة من إعانات ما هو إلا وسيلة من وسائل نشر أيديولوجيا أو معتقد معين، وأن تلمس احتياجات الفرد اليومية ومن ثم توفيرها، يجعلان من اليسير على المتلقي قبول ما يرافقها من أفكار، ولا سيما عند ربط تلك الحاجات بمبادئ ذلك المنهاج وجعلها جزءاً لا يتجزأ منه، وأنه منهاج يحترم غيره ويوجب تقديم المساعدة لهم. ولا ريب

أن مثل ذلك النهج سيجعل مقدار الإعانات التي تقدم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقدار تقبل الشعوب لتلك الأيدولوجيا أو المعتقد، كما أن التمييز في نوعية الإعانة سيكون متبايناً تبايناً ينسجم مع ما هو متوقع عن مدى القبول والرفض، دون النظر إلى أكثر الأوطان حاجة وأشد الشعوب عوزاً. كما أن أسلوب الطرح وطريقة إيصال الإعانات تتمايز طبقاً لإيمان القائم بما يقوم به واقتناعه بمقتضى ما يريد الوصول إليه.

٦ - قد يرى البعض أن الإعانات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ناتجة عن حس إنساني مرهف، يكون الدافع لتقديم الإعانات الإيمان المطلق بأحقية الإنسان المحتاج إلى المساعدة بغض النظر عن أيدولوجيته ومعتقده، ونهجه السياسي، وتوافر المواد الخام لديه، فالإيمان بالإنسانية والرفع من شأن الشعوب الفقيرة هو الهدف والغاية وهو منتهى الشأو، فلا دوافع سواه ولا غرض من أجله تمت التضحية بالمال والجهد. وهو بهذا الرأي جرد المانح من الأهواء، وجعل الدوافع الإنسانية والقيم النبيلة ونقاء السريرة، أساس الفعل وغاية الإرب.

ولعل الفاحص لما ذكر أعلاه يرى التباين الجلي في تفسير الغرض الذي من أجله يتم منح الإعانات للدول الفقيرة من قبل الدول الغنية، والأسباب المذكورة قد تفسر الغرض مجتمعة أو قد يكون بعضها أو قد يكون إحداها والمنصف قد يكون مزيجاً غير متكافئ النسب يعكس حقيقة الحال. والمتحري قد يكون أقرب في اختياره للنسب التي تتماشى مع الواقع، وغير المنصف يتشبث بوجهة نظر يعتقد أنها صحيحة أو يريد أن يقنع نفسه وغيره أنها الصواب، ويربط ويحلل ويفسر كل خطوة لتأييد ما يراه، فهو قد حكم سلفاً قبل أن ينظر بعين البصير إلى حقيقة الأمر لينصف المانح والممنوح. وفي الحقيقة

أن التباين موجود حتى بين الدول المانحة بل قد يكون ذلك التباين ظاهراً بين المؤسسات المنتجة في دولة واحدة، لذا فمن العدل أن يؤخذ الأمر بواقعه مع أخذ الحذر والحيطه وبعد النظر؛ حتى لا تؤخذ الأمور على علاتها. والعامل المشترك في الغالب قد يكون اقتصادياً وترتفع نسبته وتنخفض طبقاً للمانح والممنوح.

العدد (٣٦٨) مايو ١٩٩٣م

١١ / ١٤١٣ .

بين البخل والإسراف

لكل سلعة ثمن وثمان، السلعة تحدده تكلفة إنتاجها وقانون العرض والطلب، كما هو الحال في الدول الرأسمالية. أو تحدده تكلفة الإنتاج المعان أو غير المعان طبقاً للنظرية الماركسية. وفي الاقتصاد الإسلامي يتحدد الثمن طبقاً لتكلفة الإنتاج، والواجب التكافلي الواقع على عاتق الفرد حيال المجتمع والمتمثل في الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لترد إلى الفقراء. كما أن قانون العرض والطلب أو الأيدي الخفية كما سماها آدم سميث ليست مطلقة في تحديد الثمن في ظل الاقتصاد الإسلامي، بل هي مؤشر له لوجود قيود تمنع الاستغلال والغبن.

وأياً كان الأمر فإن النمط الاستهلاكي يؤدي دوراً رئيساً في مقدار الطلب ونوعيته، وتفاوت الشعوب في نمطها الاستهلاكي من حيث الكمية والنوعية، فالشعب الياباني مثلاً يفضل الادخار على الإنفاق بغض النظر عن الدخل، والشعب الأمريكي يرى في الإنفاق متعة وإن كان الادخار لديه موجوداً، ولكن بدرجة تقل كثيراً عما هو موجود لدى الشعب الياباني، لا سيما في وجود الوفرة المالية. وتفاوت الشعوب الأوروبية في أنماط استهلاكها وإن جمعتهم صفة الإنفاق الحذر. وتقع الشعوب الأخرى بين أقصى اليمين وأقصى الشمال بين الإنفاق والادخار. وتتباين الشعوب في استهلاكها لأنواع معينة من السلع؛ فالفرد السوداني يستهلك من السكر أكثر من أي فرد في العالم، كما أن الشعب الفلبيني من أعلى مستويات العالم استهلاكاً للأرز، في الوقت الذي يستهلك الفرد الأمريكي كميات من اللحوم تفوق نظراءه من الشعوب الأخرى، وفي المملكة العربية السعودية يستهلك الفرد كميات من التمور تفوق استهلاك أي فرد في العالم من هذه السلعة.

ويختلف بنو البشر في نمط الإنفاق داخل المجتمعات الموصوفة بصفة عامة، فقد يوصف مجتمع بعينه بكونه مجتمعاً مسرفاً في إنفاقه غير أنك تجد فيه من يعيش البخل معه كظله، وستجد من المجتمعات ذات النمط التقطيري في الإنفاق، من ينفق بلا روية أو إرشاد.

والإسراف والبخل صفتان متناقضتان، غير أن الحد الفاصل بينهما واضح المعالم في كثير من المجتمعات، فالفرد الأوروبي مثلاً يرى أن رمي أي من بقايا طعام منزله هو إسراف لا يمكن قبوله، وأن على من يقوم بتجهيز الطعام تقدير الكميات الواجب إعدادها بقدر لا يزيد عن الحاجة. في الوقت الذي يغلب على الفرد العربي في إعداد طعام أكثر من حاجته إليه لأنه قد يفاجأ بضيء أو عابر سبيل أو طارق بليل. لذا فهو مستعد لمثل هذا حتى وإن كان حدوثه نادراً، وهو يطرح مع مخرجات المنزل من أنواع الطعام في كل يوم ما يزيد عن حاجته، وهي بمقدار ما صنع مخافة ضيء يلم. أو امتثالاً للمثل القائل: «العين أوسع من المعدة».

والبخل قد يوجد في أفراد يغلب على مجتمعهم الذي يعيشون فيه صفة الكرم الذي قد يتعدى إلى حد الإسراف، وفي مثل ذلك النوع من البخل اشتهر بعض الأفراد مثل أشعب، وعيسى الذي قال فيه الشاعر العربي:

يقتر عيسى على نفسه وليس بباق ولا خالد
ولو يستطيع لتقتيره تنفس من منخر واحد

كما ألفت كتب كثيرة في البخل والبخلاء مثل كتاب «البخلاء» للحاحظ:

والمرء في نمطه الاستهلاكي يعتقد أن الصواب فيما يفعل، ويعلل فعله بالرشاد والترشد تارة، فيذر حد الترشيء إلى حد التقطير فيصبح بخيلاً دون

أن يعلم في الغالب أو هو يعلم في النادر. أو قد يعلل فعله بالكرم تارة، فيزيد في الكرم إلى حد الإسراف فيصبح مسرفاً دون أن يعلم في الغالب، أو هو يعلم في النادر، ويفتعل المخارج والعلل ليقنع ذاته وغيره بمنطقية ما يفعل رغم عدم توافقها مع حقيقة قناعته.

وقد يلجأ إلى الإسراف مسايرة لمن حوله من أقرانه في المجتمع ظناً منه أنه نهج لابد من سلوكه كي يضاهاه أو يبرز أقرانه.

ومن الناس من يستهلك من السلع ما يرغب في أن يراه غيره، دون أن يشعر بلذة الاستهلاك والاقتناء، كما أنه لا يستلزم ما قد يسمعه من تجميل الناس باستهلاكه لسلعة بذاتها ولكنه يفعله لاعتقاده أنه مظهر لابد منه، وطريق لابد من سلوكه فهو جبري المذهب فيما يعتقد أنه غير لازم حتى وإن خالف العقل والمنطق.

والحياة ملاءم بالأنماط التي تقع في دائرة البخل والأنماط التي تقع في دائرة الإسراف وأيا كانت المجتمعات التي تظهر فيها سلوكياتها فإن الوسط بين دائرتي الإسراف والبخل قد يوافق ما يتفق على أنه يتمشى مع المنطق والعقل، وهو ما يسعى إليه كل حكيم، فأين نحن من ذلك؟ وأين الحكمة منا؟ لست أدري؟

العدد (٣٧٢) سبتمبر ١٩٩٣م

٣ / ١٤١٤هـ

العالم الثالث والتنمية

يشتهي كل أمر مما هو فيه، ويشتهي كل مأمور بمثل شكوى الأمر، ويتبادل كل منهما الملام. وعلى أنغام الملام يتراقصون، وعلى جنباته يتمليون، وهم كذلك عاشوا ويبدو أنهم سيعيشون يسترسلون في تحليل الأحداث. فيستمتعون ويمتعون، ويمعنون في الخيال حتى لكأن الواقع أبعد من الخيال. وفي خضم ذلك تراهم قعوداً عاجزين عن أخذ المسلك الصائب، والعلاج الناجح، ومع هذا فهم يسمعون ويسمعون إطراء يشنف الأذان، ويستهوى الوجدان.

وفي ظل عالم كهذا يبحث الباحث عن الإنتاجية فلا يجدها، وعن المنطق الاقتصادي فلا يراه، وعن روح الإبداع فإذا بها مريضة بل تكاد تكون ميتة.

ومع ذلك فالتغني بالأوهام مستمر، والتزين بالأصباغ ظاهر، وإن كانت أصباغاً غير متناسقة لا يستسيغها ذوق الرفيع. إنه العالم الثالث، أو قل بعضه. تعيش شعوبه مثل ذلك أو قريباً منه، وينتج البعض القليل. ليأكل قليل من ذوى الخطوة جزءاً من ذلك القليل فتزيد معاناة الكثير، وتبقى البلاد أسيرة مصائب لا تنقضي.

في إحدى الدول الأفريقية قيمة الصادرات لا تغطي خدمة الديون عليها؛ فالصادرات تبلغ أربعمئة مليون وخدمة الدين تتجاوز ستمئة مليون وقيمة إنتاجية الفرد العامل لا تتجاوز ثلاثمئة دولار سنوياً، ومع هذا فالأوهام مستمرة والناس لا تكاد تبحث عن الإنتاج، فما بالك بالإبداع! ثم تأتي الدول التي ترغب في مساعدتها فيما تزعم فترسل ما فاض من إنتاج، وتملي ما تشاء من الشروط وتربط كل خطوة بموقف. وقد ينال الصفة الجزء الأكبر من

المساعدات، ويبقى الوضع كما هو لا تقدم يذكر ولا تأخر يؤثر، بل هو تأخر ناتج عن تقدم الغير.

وفي ظل ما يدعى النظام العالمي الجديد الذي لا أرى لذلك الاسم معنى، فهو ليس نظاماً عالمياً جديداً، بل هو وضع عالمي جديد فرض معطياته وواقع حاله، وأخذ في التعامل بمسلك يتناسب مع خدمة المنتصر. وفي ظل ذلك مدت دول العالم الثالث أيديها - كما هو عاداتها - تتشد المساعدة وتطلب المعونة وأخذت تعد العدة لمزيد من الخير والنماء. وبقيت حتى الآن رافعة الأيدي محدقة بالأبصار، مسترسلة في الأوهام، لعل حماسة الخير تسقط شيئاً من الطعام!.

كان مثقفو العالم الثالث يأملون من العالم المتقدم شق قنوات جديدة، وإيجاد مؤسسات عالمية قادرة على النهوض الحقيقي باقتصاديات البلدان النامية. وكان الأمل كبيراً في مشاريع دون مشروع مارشل، ولكن فوق مشروع كاليفورنيا، أو خيار معدات الإنتاج، بدل البضائع الجاهزة. ولكن دون جدوى.

إن خطأ العالم الثالث يكمن في سعة الأمل ووضعه في غير محله؛ فالأمل في الدول المتقدمة مطلوب لكنه ليس العلاج أبداً، بل إن عقد الأمل بما هو واقع هو الداء بعينه والهم القاتل والعلّة الكأداء.

إن الأمل في الله أولاً ثم في سواعد الرجال بالكد والعرق والعمل والتخطيط السليم هو المخرج القويم للنهوض بالبلدان والشعوب. وحتى نكون منصفين فإن مساعدات الدول المتقدمة مهما بلغت وتنوعت لن تكون ذات جدوى إذا لم يصاحبها رغبة في الإصلاح من أصحاب الشأن أنفسهم. فكيف لذي لب أن يعتقد بأن دولة ما مهما كان حجمها وقدرتها المالية والاقتصادية ستقوم بتوفير المال وبناء البنية التحتية ثم بناء أدوات الإنتاج وتشغيلها والعمل

على صيانتها في الوقت الذي يرغب فيه طالب المساعدة أن يبقى بعيداً عن ذلك الإنجاز، متفجعاً على ما سيحدث، منتظراً أن تقدم له النتائج على أطباق من ذهب، وقد لا يكتفي بذلك، بل يطلب من غيره أن يلقيه إياها لقمة سائغة حتى لا يكلف يده عناء رفعها لضمه.

إن مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية مطلوبة، وبدونها قد يكون النهوض بالدول النامية صعباً إن لم يكن مستعصياً، غير أنها وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج مرضية، بل إن شرتلك المساعدات المشروطة قد يكون أكبر من خيرها. غير أن امتزاج المساعدات مع الرغبة في الإنتاج والتخطيط السليم له ثم المشاركة فيه مشاركة فعالة، تعني الجهد والعناء والمشقة لجيل البناء ولخدمة أجيال جديدة أخرى، ووضع لمسات كبيرة وقواعد ثابتة لاقتصاد يمكنه الانطلاق إلى عوالم الدول المستقلة.

والسؤال المحير هنا هو عن مدى الرغبة الحقيقية لدى الدول المتقدمة في بلوغ ذلك المرام، وتحقيق تلك الغاية. ولعل لتلك الدول المتقدمة مصالح من نمو الدول النامية أم أن الدوافع الإنسانية هي التي ستجعل الدول المتقدمة تقوم بدفع القروض والإعانات للدول المحتاجة؟ أسئلة تتباين الإجابة عنها في أكثر من موضع وعند أكثر من فرد، غير أنها جميعاً تصب في قالب واحد فقط هو أن دفع عجلة الاقتصاد لا يمكن أن يتأتى إلا بأيدي أبناء البلدان الراغبة في النمو، القدرة على توظيف القوى العاملة لديها توظيفاً سليماً يجعل الاستفادة منها كبيرة ومستمرة.

العدد (٣٧٥) نوفمبر ١٩٩٣م

الاقتصاد بين النظرية والحقيقة

يسير الاقتصاد العالمي مجموعة من النظرات التي قد تتوافق في معانٍ وتتباين في مناحٍ أخرى، وترتفع أصوات التأييد لهذه النظرية، أو تلك كما تعلق أصوات النقد والمعارضة، وتتبنى دولة أو مجموعة دول نظرية بعينها أو تحاربها، وهي بهذا تعتقد أن مصالح أبناء شعبها امتطاء ذلك النهج الذي سنته لنفسها. وكل ذلك يظل واقعاً تحت مظلة النظريات، والنظرية كما نعلم ليست هي الحقيقة بل هي مجموعة أفكار يعتقد صحتها ولا يجزم بها، بل يمكن أن تتغير بتغير المؤشرات المحيطة بها. في الاقتصاد العالمي وعبر القرون جسدت نظريات وتم تطبيقها كلياً أو جزئياً، كما سارت أمم على نهج نظريات لم يتم تجسيدها وتأطيرها بل يتم ذلك بالعرف السائد عند تلك المجتمعات. ولقد سارت أمم عبر القرون دون أن ترى لذلك التجسيد ضرورة فتعامل مع واقع الحال بما ترى فيه تحقيق المصلحة، وأهم من تحقيق المصلحة طبع واقعها بالتكوين النفسي لمتخذي القرار، ولذا فهي تتغير بتغير نظرة القيادات أكثر منها بالتغير الضروري المرتبط بالمصلحة. وهذا في رأيي عامل مهم جداً في اختيار النهج الذي يمكن تبنيه لدى مجموعة غير يسيرة من الأمم السابقة واللاحقة. فالنظرية في ذاتها لدى تلك المجتمعات هي تجسيد لتكوين نفسي لفرد بذاته غالباً ما تزول بزواله؛ لتحل محلها نظرية أخرى، وقد تكون موافقة في معظم أطرها السابقة وقد تكون متباينه معها.

وفي استمرار النهج المبني على التكوين النفسي للفرد، واستمراره لتوافقه مع التكوين النفسي للفرد أو الأفراد اللاحقين، أو يكون اللاحق أقل حظاً من سابقه في تكوينه النفسي الذي جبل عليه، وإظهار الأثر التراكمي جلياً للعيان. وكان هذا واضحاً في الدول التي كانت تنن تحت وطأة النظام الشيوعي.

والنظريات الاقتصادية رغم كونها ثابتة وبينة الأطر إلا أنها تحتاج إلى تقويم ومراجعة دائمة لتتواءم مع الأوضاع السائدة. فمن الخطأ الاعتقاد أن النظرية ما دام أنها ستكون فهي غير قابلة للتهذيب، غير أن البعض يعتقد أن تبني نظرية بذاتها كما هي، هو المخرج الأمثل لحل المشاكل الاقتصادية القائمة في جميع بلدان العالم.

ولو نظرنا للمسالك والنظريات الاقتصادية السائدة في عصرنا هذا لوجدنا نظرية اقتصاديات السوق الحرة، والتي تعتمد على قانون العرض والطلب في تحديد السعر وحفز الإنتاج، هي الاطار الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة، وهي التي كانت ومازالت تسير على خطى ما ذكره آدم سميث في حديثه عن الأيدي الخفية، لكنها مع مرور الزمن قد هذبت لتكون نظرية اقتصادية مؤطرة تتبناها تلك الدول.

وغالباً ما يسير البعض في ركاب هذه النظرية، وكأي اقتصاد في العالم وتحت أي ظرف من الظروف لا يمكن أن ينطلق إلا من خلال هذه النظرية، في الوقت الذي يعتقد البعض الآخر أن تبنيها فيه هدم لمبادئ ومثل، وأن فيه استغلالاً من قبل القوي للضعيف. وفي وسط هذا الخضم من الأفكار المتباينة التي تدور في أروقة دول العالم الثالث، والعالم الاشتراكي السابق، تستمر القوى الفاعلة في الاتجاه نحو فرض هذه النظرية على المجتمع بأسره، سواء أكان ذلك الفرض من خلال الإقناع بجداولها، أم عبر ربطها بالديموقراطية على النهج الغربي، أم من خلال جمعيات حقوق الإنسان، أم بالتهديد بالمقاطعة. ومها يكن من أمر فإن إيجابيات هذه النظرية لا تمحو سلبياتها، كما أن سلبياتها لا تنفي وجود إيجابياتها، غير أن صلاحها للتطبيق في مجتمع ما، لا يعني قدرتها على التفاعل مع مجتمع آخر.

فالصين - التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة، وقد دأبت على السير على النهج الاشتراكي الصارم طوال فترة طويلة من الزمن - لا تستطيع أن تتحول في لمح البصر إلى تطبيق هذه النظرية؛ لأن مخاطر التحول السريع ستكون كبيرة، وشاهدنا في ذلك ما حدث ويحدث في الدول الشيوعية السابقة وعلى رأسها روسيا رغم توافر الإمكانيات، والأهم من ذلك هو أن فشل النهج الاشتراكي لا يعنى بالضرورة أن تطبيق النظام الرأسمالي هو الطريق الصحيح، وإن اعتقد البعض أنه هو الأفضل المتاح، ناهيك عن اختلاف الشعوب في تأثيرها وتأثيرها في نهج حكوماتها وبالتالي جعل تلك الحكومات تختار ما يتلاءم مع سيكولوجية قياداتها التي قد تهذب من خلال تلك التأثيرات بمقدار الطبيعة النفسية للقيادة في مدى تجاوبها وردود أفعالها للتأثر بما حولها.

ومع ذلك كله فإن تطبيق نظرية بعينها وسيادتها في دول تنعت بأنها متقدمة، لا يعنى بالضرورة أن تطبيقها في دول أخرى سوف يجلب الخير والنماء لشعوبها، بل قد يكون في النهج المستمد من تراث تلك الأمم ملاذ للرفع من شأنها في الميدان الاقتصادي.

العدد (٣٨٠) أبريل ١٩٩٤ م

١٠ / ١٤١٤ هـ

الشقاق التجاري العائلي

ظاهرة تستحق الوقوف عندها، ظاهرة أبرزتها التحولات الاقتصادية ولم تفرزها، ظاهرة تطال البعض وليس الكل. هذه الظاهرة تتمثل في شقاق العائلة الواحدة على مال مشترك. سواء أكان ذلك المال إرثاً، أم كان من كسب اليد وعرق الجبين. وقد كانت مثل هذه الظواهر موجودة حتى في الزمن الجاهلي، وما قصة طرفة بن العبد عنا بغائبة.

وتنشأ العلاقة المالية من أوجه عدة، أحدها أن يكون الأب حياً ويشترك الأبناء في تجارة مشتركة طوعية فما يلبث الشقاق أن يدب، أو أن يتوفى الله الأب، ويترك إرثاً يتقاسم الأبناء عن توزيعه مباشرة إما كسلاً أو ظناً من البعض أو الجميع أن في تأخيرهم نفعاً بارتفاع سعر العقار. أو انتهاء قيام مشروع ونحوه، أو أن يتفق الورثة على استمرار المشترك، سواء كان شركة أو عقاراً أو نحوه، على أن يتولى أحد الورثة أو بعض منهم إدارة المال وتنميته، أو أن ينشئ اثنان أو ثلاثة أو أكثر مع بعضهم شركة أو مشروعاً مشتركاً، ويكون رأس المال مشتركاً ويتقاسم الجميع أو البعض أو أحدهم إدارة المال وتنميته.

وطبقاً للأعراف السائدة تكون البداية رائعة، حيث العواطف الجياشة والمجاملات الزائدة، وبعد برهة من الزمن تطول أو تقصر يبدأ التذمر الخفي من أحد الأطراف، أو بعضهم، ثم ما يلبث ذلك أن ينمو بأسلوب أكثر جرأة حتى يصل إلى حد المواجهة، وقد تكون المواجهة مصارحة تؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة؛ إما باقتسام المال أو ضبط إدارته، وقد تكون المواجهة مجرد إظهار التذمر مباشرة، ومن ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه، وتزداد عدم الثقة التي

تؤدي إلى مواجهة أخرى قد تكون أكثر عنفاً، وهنا يحدث الخلل غير المحمود، أو يتجاوز الفرقاء هذه الأزمة لتهدأ العاصفة فترة من الزمن ماتلبث أن تعاود الظهور وهكذا دواليك حتى تكون الفرقة أكبر، والبغض - لا سمح الله - هو السائد، أو قد تؤدي المواجهة إلى نزاع دائم، وفرقة مستمرة. بل قد يصل الأمر إلى رفع الموضوع إلى المحاكم والدوائر الحكومية.

إن تنامي هذه الظاهرة يعود في المقام الأول إلى تغليب العاطفة على العقل، والمجاملة على المنطق في بداية الطريق حتى إذا أصبح العقل هو الغالب والمنطق هو السائد، أضحي كلام الأمس غير قابل للتطبيق اليوم، وأصبح البحث عن مخرج ملائم هو الشغل الشاغل لأحد الأطراف أو بعضهم أو كلهم.

ومن بين الأسباب لتنامي هذه الظاهرة هو سوء الإدارة مع صلاحية المدير؛ ففي الغالب تكون إدارة المال بأسلوب فردي تقليدي، فالسجلات معدومة أو محدودة، وإن وجدت فغير مكتملة، وإن اكتملت فغير مرتبة، والصلاحيات مفتوحة والاجتهادات الفردية هي السائدة عند اتخاذ القرار. ومع سوء الإدارة وعدم وضوح السجلات تظهر الشكوك والظنون، وتتفاعل هذه الشكوك حتى يصل الأمر إلى نهاية مؤلمة، والإدارة فن يحتاج إلى سجلات، لكون السجلات من فنون الإدارة، غير أننا في هذا الجزء من العالم اعتدنا على الذاكرة أكثر من الكتابة، فكم منا من ترك ورقة أو صكا في درج وآخر في حقيبة، وثالثاً تحت السرير. وعند البحث عنها فليس إليها سبيل مع كونها لديه.

ومن الأسباب الأخرى سوء النية، واستغلال الحدث وهذا لا يحدث إلا في النادر، والنادر جداً - إن شاء الله - إنه قد يحدث وليس لذلك من علاج « فلن يصلح العطار ما أفسده الدهر » وهذا النادر على أنواع، فمنه من تم اكتشافه في وقت مبكر، وهذا يساعد في التقليل من الضرر المادي، ولعله يساعد في

الحد من الضرر المعنوي، حتى لا يترتب على ذلك خلل في العلاقات العائلية. ومنه ما لا يتم اكتشافه إلا في وقت متأخر، وهنا يكون الضرر كبيراً والنتائج أدهى وأمر.

وقد يكون من أسباب هذه الظاهرة اعتقاد الأطراف أن بقاء المال العائلي المشترك يعكس مدى التلاؤم الأسري والترابط العائلي، وأن هذا عرف لا بد أن يسود، ونهج لا بد أن يتبع. وهو في نظري قد يكون ملائماً إذا قُنن ورتب وضبط بمعايير عائلية داخلية تضمن التساوي والعدل، غير أن البعض لا يعمل بذلك فتكون النتيجة الفرقة والهجران واختلاف الآراء. فإذا لم يكن هناك ترتيب سابق فقد تكون الأمور أسوأ حالا في فترة النقاش وبعده. وقد تكون من ضمن الأسباب الواقعة الاقتصادي الذي تعيشه عائلة ما، فهي تحتاج إلى منزل مشترك لكون بعض الأطراف لا يستطيع أن يعيش في منزل منفرد، مع ما يرافق ذلك من تكاليف مختلفة مثل الأجر ووسائل المواصلات وفواتير الكهرباء والهاتف وخلافه. وهذا بلاشك مسلك اقتصادي محمود ومثل هذه العوائل في غالبها تكون محدودة الدخل وبالتالي فليس هناك خلاف كبير فيما يتعلق بالمال التجاري، وإنما قد تنشأ بعض الخلافات العائلية الناتجة من أساليب الصرف، وتوزيعها بالأسلوب الأكثر عدلاً وملاءمة لكل الأطراف؛ ولذا فإن الخلاف الاجتماعي قد يغلب على الخلاف المالي في مثل هذه المجتمعات.

العدد (٤٢٣) ديسمبر ١٩٩٧م

دواعي السياحة

السياحة متعة وراحة للذهن والبدن كما يجب أن تكون بأضيق مفهوم. فهل نحن العرب نمارس ذلك؟ وقد قال شاعر العصور السابقة: «إن في السفر سبع فوائد» منها طلب الرزق ومتعة النفس وزيادة المعارف وصحبة الأماجد، فياترى هل لنا منها نصيب؟

وفي كل عطلة تتدفق الملايين من الناس خارج البلاد وداخلها لقضاء بعض من الوقت تختلف مدته ومكانه وزمانه، بمقدار اختلاف الظروف المالية، والعملية والاجتماعية والثقافية، والناس في ذلك فئات، منهم من يسافر إلى خارج البلاد لأن لديه منزلاً لاثقاً في بلد بذاتها اعتاد على ارتياد المكان، فكان من الطبيعي أن يألفه ويقضي جل وقته فيه، أو أن يكون محطة للتنقل منه إلى مناطق معينة تكون أقرب مسافة وأيسر مسلكاً. ومنهم من يسافر إلى ذات البلد رغم كونه لا يملك منزلاً غير أنه يقوم باستئجار شقة أو منزل مريح وبإيجار مناسب، حتى وإن بعد البلد عن وسط المدينة بمسافة معقولة، ومنهم من يتهافت على فنادق المدن تهافت الفراش على النار، فينفق المال الكثير ليعيش في حجرات ضيقة لا يستطيع فيها أن يتمتع ناظره بمشاهدة جمال الطبيعة، واستنشاق الهواء الطلق، فيأكل مما يقدمه الفندق بأسعار مضاعفة دون تمييز في المأكول والمشرب. والفرق بين إقامة السائح في وسط المدن وأطرافها فرق بين لا يحتاج إلى جدل، ففي الضواحي تكون الطبيعة في أزهي حللها، وأجمل أثوابها فهناك الأشجار والأنهار والزهور والبحيرات، وهناك الأودية، والسهول، والجبال. وفوق ذلك عدم وجود عائق يحول دون امتداد النظر بقدر اتساع المساحة الخضراء. أما في داخل المدن فمن التلوث إلى

الازدحام إلى مناظر أكوام الأسمنت وقد تراكمت على شكل مبان تحجب عن العين متعة اتساع المنظر، كما لا تكاد ترى من الطبيعة سوى النذر اليسير.

وعشاق سياحة المدن ألفوها لأمرين: أحدهما: التسوق، وكأنهم قد جاؤوا من أدغال إفريقيا أو من كوكب آخر لا يوجد فيه ما يتوافر في المدن الأخرى. لقد كان التباهي بمكان التسوق أكثر من نوعية البضاعة المشتراه ففي بلدانهم جميع أنواع العلامات التجارية المعروفة عالميا وبأرخص الأثمان وبأرقى أساليب العرض، غير أن ذلك الانحدار في مفهوم السياحة يجعل المرء حبيس مفهوم خاطيء، وطريقة مغلوطة لا تعرف من السياحة سوى اسمها.

والأمر الثاني: ألفوها لملاقة بعضهم بعضا، وهو لقاء مضحك لا تجده إلا لدى السائحين من دول الخليج، وذلك بأن تقوم كل عائلة بالسير على الأقدام في أماكن معروفة، وكل مجموعة تنظر بعين الزهو إلى العائلة الأخرى، وكأنه ميدان استعراض وهذه الأماكن مشهورة ومحددة؛ فمنها على سبيل المثال لا الحصر شارع الشانزلزيه في باريس أو بيكاديلي في لندن، أو حول البحيرة في جنيف، أو فندق شيراتون أو المريديان أو سميراميس في القاهرة. وتكاد تستمر هذه الاستعراضات يوميا في أزمنة محددة ومن الغريب أن ذلك يستمر بصورة شبه سنوية وفي الغالب نفس الوجوه والمجموعات يضاف إليها في كل عام مجموعة جديدة.

ما أجمل أن يقوم السائح بزيارة مناطق ذات طبيعة خلابة من جبال وأودية وغابات وسهول وصحاري، وما أجمل أن يقوم برحلات يقوم خلالها بطهي الطعام وتناوله مع عائلته على جانب بحيرة أو على سفح جبل، وما أجمل زيارة الغابات وممارسة رياضة المشي بين الأشجار، وما أحسن ما يفعله السائح لو أنه قام بزيارة للمتاحف والآثار المنتشرة في بلاد الله الواسعة. قد لا أكون مخطئا لو قلت إن بعضا من السائحين لا يعرف من القاهرة سوى فنادقها،

ومن جنيف سوى بحيرتها، ومن باريس سوى الشانزلزيه، ومن لندن سوى شارع أكسفورد، إضافة إلى براعة تامة في معرفة أسواق تلك البلدان وبضائعها.

والسياحة الداخلية ذات مذاق خاص ونكهة مميزة، لا سيما إذا كانت في بلد كالمملكة تتميز بتنوع مناخها واتساع شواطئها وتوافر الطرق والمواصلات البرية والجوية. وقد لا أكون مبالغاً إذا قلت إن بعضاً من أبناء هذه البلاد قد لا يعرف الكثير من القرى المتناثرة هنا وهناك وما يتعرف من خلاله على عادات البعض وسلوكهم. والزائر لسواحل البحر الأحمر سيجد جواً مغايراً وطبيعة ذات بهاء، كما قد يلاحظ أثر البحر على سبل العيش ومصادر الرزق. وقد يتعدى ذلك إلى ملاحظة أثر البحر على سلوك البشر. كما أن الزائر للقرى المنتشرة في وسط المملكة وشمالها وشرقها. سيجد طابعاً مميزاً في العمارة وانتشار البساتين والعلاقات الإنسانية الرائعة.

إن السياحة الداخلية تجعل المرء يعيش في بيئته الذاتية، فالقيم والأخلاق والسلوكيات البشرية المستمدة من الشريعة الإسلامية، والقيم العربية الأصيلة التي هذبها الإسلام حتى جعلها غاية السمو الإنساني، ثمة ميزة سيحدها الزائر ويعيشها في ليله ونهاره، وتتمثل تلك الميزة في نأيه عن الآثار السلبية الناشئة عن تأثير الثقافات الأخرى البعيدة كل البعد عن ثقافته وفطرته.

ما أجمل السياحة، وما أجمل أن تكون أكثر واقعية في التعامل معها، وما أروع أن يكون لهذا البلد نصيب من ثلاثين بليون ريال ينفقها السياح من المملكة في شتى أقطار العالم.

العدد (٤٢١) أغسطس ١٩٩٨ م

الباب الثالث

البنوك.. والمشاركة الفعالة في التمويل

برمقة خاطفة على خطتي التنمية الثانية والثالثة نجد أن الاستراتيجية الإنمائية الثانية ركزت على تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق تنمية النشاط الصناعي والزراعي، كما ركزت على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في المملكة، وتنمية مناطق المملكة المختلفة اقتصادياً مع تطبيق برامج اجتماعية حسب حاجة كل منطقة، ولتحقيق متطلبات تلك الخطة قدرت الاستثمارات اللازمة لها بنحو (٥٠٠) بليون ريال. أما خطة التنمية الثالثة فقد بنيت استراتيجيتها على العمل لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وذلك بتوجيه الجانب الأكبر من رؤوس الأموال والقوى البشرية إلى القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين. والتقليل من نسبة الاستثمارات الموظفة في التجهيزات الأساسية إلا ما كان منها مرتبطاً بالقطاعات الإنتاجية. والمحافظة على رأس المال الوطني الثابت عن طريق توفير وتحسين برامج الصيانة اللازمة لها، وأيضاً اعتماد رؤوس الأموال والقوى البشرية اللازمة لتشغيل التجهيزات الأساسية بكامل طاقتها، وكذلك العمل على تحقيق مستويات مرضية من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الضرورية وذلك لتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك العمل على تنمية المناطق الريفية للحد من الهجرة من تلك المناطق إلى مناطق الحضر. وقد بلغت جملة الاستثمارات المقدرة لإتمام هذه الخطة نحو (٧٨٣) بليون ريال.

والواقع أن ما تم تحقيقه في الخطة الخمسية الثانية قد فاق ما كان مخططاً له؛ نظراً لقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب العائدات النفطية المتزايدة آنذاك، ولاشك أن ذلك ساعد في إتمام الخطة التالية بسهولة أكثر.

ولقد كان لوفرة السيولة النقدية في المملكة خلال خطتي التنمية الماضيتين الأثر الإيجابي في دفع عجلة التنمية بفروعها المختلفة، ناهيك عما صاحب ذلك من أمن واستقرار، وقد أوجدت الدولة قنوات متينة البناء تتدفق من خلالها الأموال إلى المشاركين في المجالات التنموية من أفراد ومؤسسات وشركات، فتم إنشاء البنك الزراعي العربي السعودي، الذي يقدم قروضاً وخدمات في مجال الزراعة بالإضافة إلى تقديم الإعانات لبعض مستلزمات الإنتاج، كما أنشئ بنك التسليف السعودي الذي يقدم قروضاً للأفراد والأسر ذات الدخل المحدود ولبعض الأغراض الاجتماعية، أما صندوق برامج التمويل الخاصة فهو يشمل تمويل المقاولين؛ وذلك بتوفير الأموال اللازمة لشراء مواد البناء ويقدم قروضاً تصل إلى نحو (٥٠ - ٦٠ ٪) من قيمة المشروع. بالإضافة إلى تمويل مشاريع المخابز. كما يبرز صندوق الاستثمارات العامة كمصدر هام لتمويل المؤسسات الحكومية بالقروض والإسهام في رأس المال للمشاريع التي ثبتت جدواها الاقتصادية.

بينما يقف صندوق التنمية الصناعية السعودي على هرم مؤسسات التمويل الصناعية؛ حيث يقدم قروضاً لتمويل مشروعات القطاع الخاص في المجال الصناعي، وتصل قيمة القرض إلى (٥٠٪) من تكلفة المشروع بالإضافة إلى إقراض شركات الكهرباء، أما صندوق التنمية العقاري فهو يقدم قروضاً للمواطنين لاستخدامها في بناء المساكن الخاصة، أو التجارية بنسبة تصل إلى نحو (٧٠٪) من جملة التكاليف كما أنه يقوم بخصم (٢٠٪) من قيمة القرض عند السداد الفوري.

ومن الإنصاف أن نشيد بما حققتة تلك البنوك والصناديق، فهل من اليسير أن تتحول الصحراء إلى روضة خضراء تزخر بأحدث ما أفرزته التقنية

العالمية وفي غضون سنوات معدودة دون أن يواكب ذلك صرف سخي على القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الجهود الجبارة من القائمين على هذا القطاع؟

أليس ما نشاهده من صناعات مختلفة كان حلماً يدغدغ خيال الكبير والصغير، فأصبح حقيقة واقعة يشهد بها النائي قبل الداني والعدو قبل الصديق؟ وما كان ذلك ليتأتى لولا ما صرف من أموال وما بذل من مجهودات.

ألستم معي أن معالم مدينة الرياض وغيرها من مدن المملكة تختلف من سنة إلى أخرى، بل لا أبالغ إذا قلت من شهر إلى آخر. كل هذا تم في ظل تمويل ميسر استفاد منه من وجد في نفسه القدرة على البناء دون قيود تحول بينه وبين تحقيق هدفه. فشارك في التنمية أفراد كانوا بالأمس القريب غير قادرين على المشاركة فكانت مساهمتهم فعالة ونتاجهم ملموس، وهذا لا يعني أن ذلك الإنجاز تحقق دون سلبيات، بل كان هناك سلبيات ولكنها كانت محدودة مقارنة بمشكلاتها في العالم، ووجودها ظاهرة مألوفة تكون في الغالب مصاحبة للتنمية في أي مكان وزمان.

وفي خضم هذا المطر المنهمر من الجون الذي ملأ عنان السماء ظهرت البنوك التجارية، كبوتقة يتجمع فيها بعض من ذلك الغيث الغدق، ومن المؤسف حقاً أن بعضاً من تلك البنوك التجارية لم تشارك مشاركة فعالة في إعادة توظيف الأموال في المشاريع التنموية بالمملكة، وفي نفس الوقت الذي نجد فيه أن تلك البنوك تمتلئ خزائنها بالودائع، نجد أن مساهمتها في تمويل القطاع الخاص محدودة جداً، وإن وجدت فبشروط يصعب على الكثيرين تحقيقها، ومن المفارقات العجيبة أن تعدد تلك البنوك وانتشار فروعها لم يساعد على إيجاد سوق تنافسي يمكن معه الحصول على تسهيلات ائتمانية أكثر إيجابية، وقد تكون وفرة الأموال سبباً رئيساً لذلك.

وليس من المنطق أن تفتح تلك البنوك مصراعيها دون قيد أو شرط لمن أراد التمويل، بل لابد من إيجاد الضوابط لئلا يتسنى لها القيام بدورها، ولكن المنطق يتطلب المرونة والتحري والبحث الدقيق عن طالب التمويل، ومن ثم تسهيل مهمته، وإلى جانب البنوك التجارية نجد أن مؤسسات الصرافة الخاصة تجتذب كثيراً من الأموال التي لدى الأفراد والمؤسسات، وحيث إن تركيبها لا يسمح لها بالمشاركة في تمويل القطاع الخاص، لذا أصبحت فائدتها من الناحية التمويلية محدودة إن لم تكن معدومة.

والواقع أن رجال الأعمال يحتاجون إلى مصادر تمويل يمكنهم من خلالها إتمام التزامهم والسير قدماً في دفع عربة التنمية، فمن غير المتوقع أن تتوفر لدى رجل الأعمال في زمن محدد جميع الأموال اللازمة لتشديد صرح معين، وليس من اليسير على صاحب مزرعة الأبقار أو الدواجن توفير الأموال اللازمة لاستيراد الأعلاف التي يحتاجها لتغذية قطيعه، فالاستيراد يتطلب كميات تغطي احتياجاته لمدة تكون معها تكاليف شرائه أكثر من الأرباح الآتية للمزرعة، وينطبق الحديث نفسه على القطاع الصناعي والقطاعات التتموية الأخرى.

العدد (٢٧٩) مايو ١٩٨٥ م

٨ / ١٤٠٥ هـ

هموم العالم الثالث

تكاد تكون المشكلة الاقتصادية عاملاً مشتركاً لدى معظم أقطار العالم الثالث. ويتفاوت حجم المشكلة من قطر إلى قطر آخر طبقاً لما تجود به أرضه من ثروات طبيعية، وطبقاً لقدرة أبناء القطر على الاستفادة من نتاج تلك الثروات. وحرى بنا أن نشير إلى أن أغلب تلك الأقطار قد نالت استقلالها حديثاً بعد أن ظلت في سبات دائم تحت وطأة الاستعمار. ولا شك أن ذلك كان عاملاً مهماً في تخلفها.

إن ما تعيشه معظم تلك الأقطار من أوضاع اقتصادية متدنية يحتم عليها بحث الأسباب الكفيلة بخروجها من تقوقعها الاقتصادي، ومحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة. وليس ذلك بالأمر اليسير إذا ما أدركنا تأثير بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية لدى سكان تلك الأقطار على خطة التنمية بها، مما يعوق نموها الاقتصادي، وقد يكون من المفيد عرض تلك الظواهر.

فالكم الهائل من الموظفين يعتبر سمة ظاهرة لدى معظم دول العالم الثالث بغض النظر عن كفاءة الإنتاج لدى الفرد وقدرته على الإبداع، فيخال المرء أن الوظائف الحكومية لدى تلك الدول مجرد ضمان اجتماعي توفر به الدولة للسواد الأعظم من مواطنيها حد الكفاف من العيش، ويختلف ذلك الحد باختلاف حجم إيرادات وعدد السكان لدى الدولة. والمشكلة هنا ليس في توفير الضمان الاجتماعي، فقد يكون توفيره عاملاً مساعداً في تحقيق أهداف التنمية، ولكن المشكلة تكمن في البطالة المقنعة المصاحبة لذلك فهي الداء بعينه.

فمن المؤسف حقاً أن يقضي بعض شباب تلك الدول شبابهم ينتظرون تحرير خطاب أو فرصة انتداب إن وجد، وفي الحقيقة فإن البطالة المقنعة أشد ضرراً من البطالة الظاهرة. فالبطالة الظاهرة وإن كانت غير حميدة إلا أنها ظاهرة للعيان مما يسهل محاولة إيجاد الحلول لها، إضافة إلى أن إحساس المرء بكونه عاطلاً قد يدفعه إلى إيجاد عمل يرفع به من مستواه المعيشي ويبرز به مواهبه.

ولاشك أن متوسط إنتاجية الفرد لدى العالم الثالث أقل منها لدى الدول المتقدمة، غير أن من يعزُّو ذلك إلى التركيب الفسيولوجي لدى كل من الفئتين قد جانبه الصواب، أو أنه أراد بمقولته تلك ثني أفراد تلك الدول عن التطلع إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لديهم، وإقناعهم بأن ما ينتجونه فعلاً هو منتهي قدرتهم الذاتية. ولكن الكثير من الشواهد أثبتت أن إنتاجية الفرد لا تختلف باختلاف الفئة التي ينتمي إليها متى أتاحت الفرص وتوفرت الظروف الملائمة للإنتاج، وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الإنتاجية المناسبة غير متوافرة في معظم دول العالم الثالث، وبالتالي قل الإنتاج لديها، ولكن الحل لا يكمن في توجيه اللوم إلى الظروف، والانتظار حتى تصبح ملائمة، على أمل تقديم عون من دولة غنية أو حدوث مفاجأة، قد لا يكون الوقت كافياً حتى بالتمتع بتلك الأحلام فتقع الكارثة كما حدث لبعض تلك البلدان.

إن على أفراد تلك البلدان مسؤولية بناء، ومسؤولية إنتاج، ومسؤولية العمل على توفير الظروف المناسبة، ومسؤولية الإنتاج تحت ظروف غير مناسبة.

وتنتشر لدى بعض أفراد العالم الثالث كثير من المفاهيم الاجتماعية الخاطئة، كأن يحتل أصحاب الحرف المهنية مكانة اجتماعية تقل عن أصحاب المهن الكتابية ومتخذي القرار، ونتيجة لهذا المفهوم الخاطيء أصبح التسابق

على الوظائف الكتابية والمراكز القيادية تسابقاً محموماً، وهنا تلعب ظاهرة اجتماعية أخرى دوراً بارزاً في الحد من خطوات التنمية، هذه الظاهرة هي ظاهرة المجاملة على وضع الأفراد غير المناسبين في مراكز قد لا يستحقونها، فإذا بأعداد هائلة من الموظفين وعدد محدود من الفنيين العاملين، ووضع كهذا سيعمل على إيجاد عرض أقل من العمالة الراغبة في مواصلة العمل التطبيقي، فتعمل الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل على زيادة أجور العمالة الفنية العاملة، وعلى النقيض من ذلك. تؤدي زيادة العرض من القوى العاملة الكتابية إلى تقليل أجورها.

ووضع كهذا يؤدي إلى إيجاد خيارات متناقضة لدى عشاق الوظائف الكتابية، فالبقاء في الوظيفة يعني دخلاً أقل وبالتالي عدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الأساسية، والخروج منها، يعني فقد المكانة الاجتماعية، فيبدون التذمر من وضعهم وتقل إنتاجيتهم، بينما تقل كفاءة ونوعية الفنيين نتيجة لغياب عنصر المنافسة.

وعلى الرغم من انتشار الأمية بين مواطني دول العالم الثالث إلا أن بعض تلك الدول تغص بحملة الشهادات الجامعية والعليا في نفس الوقت، غير أن تلك الشهادات لدى البعض مجرد وسيلة للحصول على وظيفة كتابية أو مركز مرموق، ولكنهم نسوا أو تناسوا أن الإنتاج والإبداع لا يمكن أن يتم من خلال المكاتب ولا سيما لدى أصحاب الشهادات الفنية، فالكلية وحدها لا يمكنها أن تخرج فرداً قادراً على حل المشاكل الحقلية من خلال مكتبه، ولكنها تهيء العقلية العملية القادرة على التعامل مع الميدان، كما تسهل المسالك لإيجاد الحلول من خلال الرجوع إلى المراجع ومحطات الأبحاث، هذا لو افترضنا اتباع الكلية لطرق التعليم الصحيحة، غير أن بعض جامعات دول العالم الثالث

تتحو منحى آخر من التدريس، فنجد أن الاهتمام ينصب على الكم لاعلى الكيف بالإضافة إلى افتقار المكتبات إلى كل ماهو جديد فتنتقل المعلومات من جيل إلى آخر دون إضافات تثري عقلية المتعلم وتفتح له آفاقاً يمكنه بها مسايرة أبناء جيله من الدول الأخرى.

ومن الناحية الإنتاجية فمازالت معظم أقطار العالم الثالث تستخدم النظم القديمة في الإنتاج، وقد يكون مرد ذلك عدم القدرة على توفير كل ما هو جديد لعدم توافر العملة الصعبة الكافية. ولكن عدم توافر الجديد لا يعني بالضرورة الاقتتاع بما هو قديم. بل من المنطق محاولة التطوير باستخدام المواد الخام المتوافرة لتحسين القديم كخطوة وسطية يمكن بها الانتقال إلى مراحل التقنية اللاحقة.

ونعود لنكرر مرة أخرى أهمية الجدية ومضاعفة الجهد حتى يمكن اللحاق بركب الحضارة، وهذا كله لن يتأتى إلا بالتخطيط السليم. والتخطيط لدى بعض دول العالم الثالث له طابع خاص، فنجد خطأً توهي لك عند قراءتها بأن معظم المشاكل سيتم حلها بانتهاء تنفيذ الخطة، وأن ليس على قاطني البلد في السنوات اللاحقة سوى التمتع بمنجزات الخطة، وعند البدء في تنفيذ الخطة تبدأ الصعوبات والعقبات، فيذهب البريق وتعود العربة من حيث بدأت ويعود التخطيط مرة أخرى وهكذا بناء وهدم.

ومن الأجدى حقا أن يكون التخطيط واقعياً ومن ثم يتم البناء. وعلى المرء أن يدرك تمام الإدراك أن لكل خطة سلبياتها وإيجابياتها ومن الحكمة محاولة الحد من السلبيات والاستفادة من الإيجابيات بقدر المستطاع والمضي قدماً في تنفيذ ما يمكن تنفيذه.

مما سبق وكنتيجة لتأثيرات وتفاعلات الظواهر السابقة عانت ومازالت تعاني الكثير من دول العالم الثالث أزمات اقتصادية كانت نتيجة نقص حاد في المواد الغذائية، والخدمات العامة، والبنية التحتية، ونقص في العملة الصعبة، وانخفاض قيمتها وترتب على ذلك المزيد من الديون الخارجية حتى زادت عن (٥٠٠) مليار دولار. وأصبحت خدمات القروض تشكل نسبة كبيرة من ميزانيات تلك الدول، وجميع المؤشرات توحى بزيادة هذه النسبة سنة تلو الأخرى. وفي وضع كهذا وبعد عجز تلك الدول عن إيجاد السبل الكفيلة لسد العجز في ميزانياتها، لم يعد أمامها سوى طلب العون من الدول الغنية، فأخذت الدول الغنية في تقديم الإعانات، كما قامت بتقديم القروض بشروط ميسرة، والحقيقة تشير إلى أن تلك الإعانات والقروض ليست سوى حلول مؤقتة تعمل على التخفيف من الأزمة ولكنها غير قادرة على حلها؛ لأن الحل لن يتحقق إلا بزيادة الكفاءة الإنتاجية لسكان تلك الدول، والعزوف عن الكسل، والرفع من المكانة المالية والاجتماعية للمنتجين، والشعور بأن منبع حل المشكلة لن يتم إلا بتضافر جهود المخلصين من أبناء الوطن.

العدد (٢٨١) سبتمبر ١٩٨٥م

١٢ / ١٤٠٥ هـ

غيوم لا تمطر، وأشجار لا تثمر

امتلأت السماء بالسحب، وازدان الجون بأضواء البروق الساحرة، وأطربت أصوات الرعود المجللة تلك الأذان الصاغية، وأصبح قاطن القفر يهلهل فرحاً بقرب نزول المطر، وبدأ ينسج من الأمانى والأحلام مالذ وطاب. ومرت السحب دون أن تريق قطرة ماء، ولكنه لم ييأس وظل ينظر إلى اليوم التالي أملاً أن يحقق مأربه، مستمداً ذلك الأمل من تلك الشواهد التي بهرته في يومه السابق، واستمر في صنيعه هذا يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، ومضت السنون، وبدأ يستنفد ما بجعبته من ماء، وبعد أن شح الماء أخذ ينظر يمناً ويسرة، لعله يبصر من يعطيه شربة تقيه شر الموت. فإذا بتلك الأنواء تجود برهام قليل يتساقط من حوله، رآه فاستبشر به خيراً وظن - لفرط جهله - أن ذلك الرهام مؤشّر لوابل سيئدفق على الأرض القفر ليحيلها إلى روضة غنّاء ينعم بمائها ونتاجها.

ظل هكذا عبر الأيام يترقب نزول الغيث، وإذا قارب الموت أو كاد فماهي إلا قطرات تعمل على تأجيل معاناته غير أنها لاتزليها.

كانت أحلامه حاجزاً حال دون تفكيره في مصدر آخر يخفف به معاناته، كما أن حبه للاتكالية والخمول جعله يبقى أسير آماله وأحلامه، فلم يكلف نفسه عناء حفر بئر يروي منها ظمأه، ويسد بنتاج مائها فاقتته، وليس ذلك بمستغرب ما دامت هناك قطرات تبل ريقه، ومادام الخمول ديدنه.

وما أشبه تلك الصورة البيانية بتلك الإعانات التي تقدمها دول الغرب الغنية إلى الدول الفقيرة، والمنتشرة عبر المعمورة، تلك الإعانات التي تقدم على

شكل مواد استهلاكية فاضت بها مستودعات الغرب وأصبح الاحتفاظ بها أكثر تكلفة من التخلص منها، ناهيك عن كونها فائضاً لا بد من سحبه من السوق للحفاظ على نقطة توازن بين العرض والطلب الداخلي لتلك الدول على السلعة ذاتها، يعمل على إيجاد سعر مجز للمنتج ليستمر في إنتاجه، في نفس الوقت الذي يكون فيه مقبولاً لدى المستهلك، وبكميات تكون كافية لتحقيق طلبه عند ذلك السعر. هذا على فرض أن تلك المواد تتناسب في نوعيتها مع المواصفات القياسية لتلك الدول، وليست بقايا ما لفظته أسواقهم لسوء في النوعية، أو انتهاء في فترة الصلاحية.

ومن جهة أخرى فإن تلك الإعانات تعمل على تثبيط همم الدول الفقيرة وجعلها أسيرة ما يقدم لها من إعانات، ولا أدل على ذلك من المضمون المتشائم الذي تحدث عنه السيد إدريس جزيري رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وما أعلنه آخرون من خبراء المواد الغذائية في العالم أثناء مؤتمر المائة المستديرة الدولي السادس للزراعة والطاقة الذي عقد في جنيف في يونيو الماضي، وذلك نقلاً عن مجلة الزراعة في العالم العربي - العدد السادس لعام ١٩٨٥م - وهذا نصه: «تنفق البلدان النامية ما يقرب من (٤٠٠) دولار أمريكي لنقل طن واحد من الغذاء لضحايا المجاعات، إلا أنه إذا أنفقت هذه البلدان المبلغ المذكور على مشاريع التنمية للأجل الطويل لإنتاج المواد الغذائية محلياً، فإنه سينتج طناً من الغذاء سنوياً لأجل غير محدود. فغالباً ما تعرقل مساعدات الأجل القصير التي تقدم إلى المناطق التي يصيبها الجفاف، حلول الأجل الطويل لمشاكل قلة المواد الغذائية والفقر المنتشر في المناطق الريفية في العديد من مناطق العالم الثالث».

دعونا نعود مرة أخرى إلى صاحبنا ساكن القفر لنرى ماذا حل بقرين له في معاناته، وإن اختلف الدرب الذي أوصل كلا منهما إلى مأساته الخاصة.. فلقد كان صاحبنا الجديد يعيش كصاحبه السابق في بلاد قفر، لا توجد سماؤها بالماء، ولا تثبت أرضها الكلاً، فظل في حيرة من أمره لا يدري ماذا يفعل، وفي يوم من أيام معاناته سمع صوتاً ينادي بقرب بابه يلتمس الدخول، وذهب صاحبنا ليفتح الباب فإذا بوجه قد أشفه، وعاش معه ردهاً من الزمن، كان كافياً للتعرف عليه عن كذب، وأخذ الزائر يتحدث بأدب جم عما يقتنيه من أدوات وما يختزنه من معلومات يمكنها أن تساعد على تذليل كثير من العقبات. واقترح عليه أن يشتري ما طاب له منها، واشترط أن ترد قيمة مجهوداته من نتاج ماتبت الأرض، وقبل صاحبنا مشورة زائره مع علمه التام بتاريخه معه، ولكنها الحاجة مقرونة بالأمل.

أنزل الزائر معوله، وأخذ يحفر الأرض باحثاً عن الماء وصاحبنا يساعده دون أن يقتبس من أساليبه، وما هي إلا أيام فإذا بالماء ينساب، واخضر الشجر، وأينع وحان قطافه، وجاء الزائر يطلب نصيبه من الربيع، فأخذ صاحبنا ينظر حوله لعله يجد من النتاج ما يسد به دينه ولكن دون جدوى، وذلك لجهله بأساليب الإنتاج، واضطر أن يستدين ليسدد الدين القديم وظل هكذا حتى لم يعد قادراً على توفير المال الذي يمكنه من أن يعيش به حد الكفاف.

لا فرق بين ما واجهه صاحبنا الجديد، وما تواجهه بعض الدول النامية من ديون تراكمت عبر السنين حتى أنهكت كواهل كثير من أبنائها، وأصبح تسديد فوائد الديون في حد ذاته عقبة كأداء، حالت دون المضي في طريق التنمية الصحيحة. ولكن الدائن لا يطالب بالفائدة وحسب بل يلح في طلب أصول الدين وريعه، وهو مطلب يعز على دول نامية - لا تستطيع أن توفر قوت أبنائها - أن تحققه. ووضع كهذا ليس من اليسير حله في الزمن القصير عن طريق

زيادة الإنتاج لقصور البنية التحتية والجهل بكيفية توظيف عوامل الإنتاج. وهنا لا يجد المدين أمامه إلا خياراً واحداً لا مناص منه، وهو تسديد الدين بدين آخر. وما ذلك إلا تأجيل للمشكلة ليس حلاً لها. وإن جاز لنا أن نتفق على كونه خياراً لا مناص منه، فلا بد أن يصاحب تطبيقه تقشفاً وترشيداً في الإنفاق حتى يمكن تحجيم تأثيره غير أن ذلك يتطلب تفهماً لدى أبناء تلك البلدان بحقيقة الوضع، ومن ثم مساعدة متخذي القرار على تنفيذه. وهذا مأرب بعيد المنال لدى كثير من الدول النامية، التي أشغلت نفسها بحروب إقليمية، ونعرات قبلية، حالت دون إدراك أبنائها لما يخبئه المستقبل لهم من نتائج وخيمة.

والواقع أن تراكم الديون لم يقتصر ضرره على الدول المدينة فحسب، بل تعدى ذلك الضرر إلى بعض البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الدولية، التي بدأ القلق يساورها مخافة تخلي الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها وأصبحت جدولة الديون سمة ظاهرة لتعامل الدول المدينة مع المؤسسات الدائنة. كلما اقترب موعد السداد، ولاشك أن عملاً كهذا يعمل على إيجاد خلل في التدفقات النقدية لدى المؤسسات الدائنة، كما يزيد في أمد معاناة الدول المدينة.

وقد ناهزت ديون العالم الثالث قرابة (٦٠٠) مليار دولار، حظيت دول أمريكا اللاتينية بنصيب الأسد منها حيث بلغت ديونها مجتمعة (٣٦٠) مليار دولار. وتترعب البرازيل على قمة الدول المدينة حيث فاقت ديونها (١٠٠) مليار دولار، ولم تستطع تسديد الفوائد المترتبة عليها خلال العام ١٩٨٥م، وإن كان الفائض التجاري عام ١٩٨٤م، قد أتاح لها تسديد فوائد فاقت (١١) مليار دولار. وإن أظهرت المكسيك بعض التقدم في الإبقاء بجزء من التزاماتها بعد إعادة برمجة ديونها البالغة نحو (٥٠) مليار دولار، فإنها مازالت غير قادرة

على إقناع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدائنة بقدرتها على المضي قدماً في السياسة التقشفية التي انتهجتها لتمكنها من تحقيق فائض يتيح لها الاستمرار في تسديد ديونها.

ووصل الأمر بدولة كالبيرو إلى الامتناع عن تسديد الديون المستحقة عليها، في الوقت الذي أبدت فيه شيلي قدرة على الوفاء بمعظم ديونها رغم مؤشرات الانحدار في اقتصادها، والواقع أن دول أمريكا اللاتينية خطت خطوات في الطريق الصحيح باتباعها برامج تقشفية جادة عملت على تلافي زيادة الديون، أو بشكل أكثر وضوحاً عدم إيفاء الدين بدين آخر، وهذا يعني أن دفع الالتزامات يتم من إنتاج سواعد أبناء تلك البلدان، وغالباً ما تتزامن نسبة التضخم مع تلك السياسات، وأصبح من العسير كبح جماح ذلك الشبح المخيف، فبينما بلغت نسبة التضخم (٧٠٠٪) في الأرجنتين نجد أنها بلغت نحو (٣٠٠٪) في كل من البرازيل والبيرو وبوليفيا. وقد استدعت تلك الأوضاع الاقتصادية المتدنية ضرورة التشاور بين الدول المدينة في أمريكا اللاتينية لإيجاد مخرج لها وتوحيد السياسات التفاوضية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك التجارية الأخرى. وقد اجتمع (١٠٠٠) من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين في هافانا، وكانت أوراق العمل المطروحة على المؤتمر تزخر بالكثير من الأفكار المتضاربة. في الوقت الذي طالبت فيه بعض الدول بالامتناع عن تسديد الديون؛ مما يعني انهياراً لمؤسسات مالية كثيرة في الغرب أبدت بعض الدول تفهماً أكثر للوضع، وطالبت بتقليص نسبة الفائدة. كما طالب المجتمعون صندوق النقد الدولي بالحد من شروطه القاسية حتى لا يثير تنفيذها اضطرابات اجتماعية وسياسية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

ومن جهة أخرى نجد أن كثيراً من الدول الإفريقية تواجه صعوبات اقتصادية كما تواجه تراكم الديون مع فوائدها بالإضافة إلى عدم قدرة معظم تلك البلدان على وضع الأسس ورسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتوحيد الإطار الذي يمكن للمؤسسات المالية الدائنة إدراكه والتعامل على أساسه، ولعل الدول العربية في إفريقيا أكثر تلك الدول إدراكاً للمشكلة وأكثرها محاولة لإيجاد مخرج حقيقي يمكن عن طريقه الحد من خطورتها. فمصر الشقيقة التي قاربت ديونها (٢١) مليار مازالت تبحث عن أقصر الطرق التي يمكن أن تسلكها لتوفير المبالغ اللازمة لتسديد ديونها، ولكن الاجتهادات الكثيرة في السياسات الاقتصادية التي وضعت موضع التنفيذ، حالت دون وضوح الرؤية المستقبلية، مما حداً من الإسراع في تجنب المشكلة، شأنها في ذلك شأن المغرب العربي الشقيق، ويظل السودان الشقيق يواجه مشكلة أكثر تعقيداً نظراً لتراكم الديون عبر السنوات الماضية، والتي بلغت أكثر من (٩) مليارات من الدولارات بالإضافة إلى ما ابتلي به هذا القطر العزيز من جفاف وقلة في الأمطار.

وتغرق الدول الإفريقية جنوب الصحراء (عدا جنوب أفريقية العنصرية) في ديون جاوزت (١٣٠) مليار دولار حسب التقديرات الاقتصادية المحايدة، ويلزم هذه الدول دفع فوائد تروبو على (١١) مليار دولار لتسديد ديونها الخارجية المستحقة، في الوقت الذي يغط فيه بعض أبنائها في سبات دائم، وتواجه بعض دولها حالة انهيار اقتصادي، مما حداً بكثير من المؤسسات المالية أن تحجم عن منح مزيد من القروض، حيث لا يبدو في الأفق أن في مقدور تلك الدول رسم سياسات اقتصادية تعطي الأمل في القدرة على الوفاء بالالتزامات. ويظل صندوق النقد الدولي يلهث وراء تلك الدول في محاولة منه لحثها على اتباع سياسات تشفوية جادة.

ولاشك أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق أبناء تلك الدول، وعليهم أن يكونوا أكثر جدية في توظيف عوامل الإنتاج المتاحة، دون التشبث بالمساعدات الأجنبية.

والواقع أن دول الغرب تتحمل جزءاً من المسؤولية بوضعها الحواجز والعقبات أمام منتجات دول العالم الثالث، وهذا من شأنه زيادة الأعباء على الدول المدينة، وافتقارها إلى العملة الصعبة، مما يحول دون سدادها للديوان المستحقة عليها.

العدد (٢٨٢) أكتوبر ١٩٨٥م

١ / ١٤٠٦ هـ

تأملات في تجربة الصناعة السعودية

تعد الصناعة اليوم أداة لا بد من استخدامها لتحقيق الأمن الغذائي والرفاهية لأبناء الشعوب، وقد كان لبلدان أوروبا وأمريكا الشمالية نصيب الأسد من التطور الصناعي، بعد أن استطاعت الدول الأوروبية نقل كثير من النظريات والأفكار التي أفرزتها الحضارة الإسلامية، ولقد تزامن ذلك التطور لدى الدول الأوروبية مع فقدان كثير من دول المشرق لعناصر النمو والتطور، مما جعل البون بين الفئتين يزداد اتساعاً عبر السنين.

لقد كان نتاج ذلك الماضي ظهور ثلاث فئات متميزة في وقتنا الحاضر، حظيت الفئة الأولى بالتقدم سواء في المجال الصناعي أم الزراعي أم مجالات الخدمات. وظلت الفئة الثانية في مكانها لاتبارح، وقد بهرها صنيع قرينتها، ولكن ذلك الإعجاب لم يكن دافعاً لتجديد النشاط ومحاولة اللحاق بالركب، بل كان مدعاة للسير بتلك الفئة خلف سراب يحسبه الظمان ماء، فظل الأمل متعلقاً بأن تقوم الفئة الأولى بتوفير خدمات مرموقة دون كد أو عناء، مما جعل الفئة الثانية تعزف عن النمو الزراعي فتقف عاجزة عن توفير غذائها في نفس الوقت الذي ظلت كما كانت فيما يخص النمو الصناعي وقطاع الخدمات.

وأخذ التحول من مواقع الإنتاج إلى مواقع الخدمات يصبح سمة من سمات تلك الفئة، فهجر أبناء الريف حقولهم واكتظت المدن بالباحثين عن الأعمال. وفي خضم ذلك انبعثت من الفئة الثانية فئة ثالثة تشق طريقها في مجالات التنمية المختلفة الصناعية منها والزراعية، وظلت تسارع في خطواتها عبر السنين آملة أن تلحق بركب التطور، آخذة في عين الاعتبار أن الطريق أمامها لن يكون مليئاً بالورود بل سيكون مرتعاً خصباً لنمو الأشواك، ولعل

معرفتها بذلك كان عاملاً مساعداً في سرعة خطواتها وتحقيق آمالها. ولعلني لا أكون مبالغاً إذا قلت: إن المملكة تُعد أنموذجاً جيداً للفئة الثالثة سواء فيما يخص اختيار الطريق، أو سرعة الخطوات، أو معرفة الصعاب ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

وحقيقة الأمر أن المملكة عملت على إيجاد نمو متوازن في القطاعات المختلفة. ويبرز النمو في القطاع الصناعي كأحد شواهد التنمية، فقد تم اختيار الطريق الأمثل، وذلك بتوفير المناخ المناسب للنمو الصناعي، حيث تم إنشاء المدن الصناعية في المناطق المختلفة من المملكة، والتي تزخر بالخدمات اللازمة للتنمية الصناعية، حيث لا تخلو مدينة صناعية من توافر الكهرباء والماء، والبنوك التجارية، والطرق الواسعة، ووسائل الإطفاء وغيرها من الخدمات. وتظل مدينتا الجبيل وينبع أنموذجين للمدن الصناعية، حيث تحتضن هاتان المدينتان الصناعات الأساسية للصناعات المختلفة.

وقد لمست المملكة حاجة القطاع الخاص للتمويل لكي يسهم في مسيرة النمو الاقتصادي، فقام صندوق التنمية الصناعية السعودي بدور بارز في هذا المضمار حيث قام بإقراض (٩٠٠) مشروع صناعي حتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، زادت قيمتها عن (٩٠٠٠) مليون ريال كانت دافعاً كبيراً لرجال الأعمال للمضي قدماً في التنمية الصناعية. ولعل اعتماد تلك المشاريع الوطنية في كثير من احتياجاتها من المواد الخام على الإنتاج المحلي، وخصوصاً المواد الكيماوية والبلاستيك يُعد مؤشراً مهماً لتلمس الطرق الصحيحة في الإنتاج. وإذا كانت هذه الصناعات قد أسهمت بعشرين بليون ريال من الناتج القومي للمملكة، فإنها قد وفرت كثيراً من الفرص، كما أنها أتاحت مجالاً خصباً لصقل العناصر الوطنية وجعلها تمارس عملاً ميدانياً زاد من خبراتها العملية، وجعلها

قادرة على الإلمام بكل ما هو جديد في المجال الصناعي، كما أعطتها القدرة على التفاعل مع الواقع، وإيجاد الحلول المناسبة من واقع التجربة العملية، وهذا في حد ذاته مكسباً كبيراً لأبناء الوطن.

وجدير بنا أن ندرك أن التطور في المجال الصناعي - شأنه في ذلك شأن المجالات الأخرى - قد تم في مدة وجيزة كان حصاها (١٧٠٠) مشروع صناعي تسهم بـ (١٠٪) من الناتج القومي. وقد كانت الطريقة المتبعة في الوصول إلى الهدف إيجابية إلى حد بعيد، فنقل التقنية الحديثة مع توافر الكوادر الوطنية في آن واحد سهل الكثير من الصعوبات، ووفر الكثير من الزمن، فلم يسبق بناء المصنع بناء الرجل، ولم تبق الكوادر المتعلمة دون ميادين إنتاج.

وعين الحقيقة أن التنمية الصناعية لم تصل إلى ما وصلت إليه دون صعوبات أو عوائق، بل كان هناك الكثير من العقبات التي لم تقف عائقاً في طريق التنمية رغم شدة وطأتها وعضوانها، فنقل التقنية يُعد صعوبة في حد ذاته، فما بالك بالتشغيل، ومن ثم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. فالإنتاج في المجال الصناعي ليس مطلباً في ذاته بل لابد أن يواكب الإنتاج استخدام أمثل للعناصر الموظفة في العملية الإنتاجية حتى يمكن الحصول على إنتاج ذي نوعية مميزة بأقل تكاليف ممكنة يجعلنا قادرين على منافسة من سبقونا في هذا الميدان، كما أنه ليس من اليسير أن تغزو علامة تجارية جديدة ذوق المستهلك الذي ظل يتعامل مع علامات تجارية عالمية سنين طويلة، إضافة إلى أن المصانع التي سبقتنا في هذا المجال قد غطت جميع رؤوس الأموال اللازمة لإنشائها، فكانت قدرتها على المنافسة أكبر بكثير من المصانع الجديدة التي مازالت مطالبة بتسديد القروض والالتزامات المالية التي قامت بتوظيفها لإنشاء مثل تلك المصانع. ولاشك أن رفع الحماية الجمركية عن المواد الخام

اللازمة لبعض الصناعات الوطنية التي لا يمكن إنتاجها محلياً كان عاملاً مهماً في المساعدة على دفع عجلة الصناعة، ونظراً لكون المملكة سوقاً مفتوحاً للصناعات الوطنية والعالمية، فقد كانت المنافسة على أشدها بين البضائع الوطنية من جهة والمنتجات الأجنبية من جهة ثانية. وقد عملت المملكة على الحد من المنافسة الأجنبية بفرض بعض الرسوم الجمركية البسيطة على المنتجات الأجنبية المثيلة. وظل قانون العرض والطلب يلعب دوره في الأسواق المحلية بعد أن تم الحد من الميزة النسبية لدى الإنتاج الأجنبي.

ولو عدنا قليلاً إلى إنتاجنا من الميثانول، والبولي إيثيلين لوجدنا أنه يماثل الإنتاج العالمي من حيث النوعية ويطابق المواصفات العلمية، كما أنه تم استخدام أحدث الطرق في إنتاجه.

وبعد أن بدأت المملكة بتصدير إنتاجها إلى الأسواق العالمية أخذت بعض الأسواق مثل السوق الأوروبية المشتركة تضع الحواجز في طريق صناعاتنا الوطنية متشدقين بمبررات لا تتسم بالمنطق، ومعتدين على إحصائيات لا تعكس الواقع الحقيقي للسوق، فقد أشارت دول السوق إلى أن المملكة قد تجاوزت الحد المسموح به للاستيراد والمقدر بـ (١٥%) من استهلاك السوق. والواقع أن صادرات المملكة من البولبي إيثيلين لم تتجاوز النسبة المذكورة من استهلاك السوق، والتي تبلغ خمسة ملايين طن ونصف الطن بل إنها لم تتعد (١%) من طلب السوق الأوروبي المشترك. ويقدر إنتاج المملكة من البولبي إيثيلين بنحو (٧٠٠) ألف طن سنوياً من نوع عالي الكثافة ومنخفضها، ولم تواجه المملكة - والحمد لله - حتى الآن أي مشاكل فيما يخص تسويق جميع الإنتاج على الرغم من العوائق التي تحاول الشركات المنافسة وضعها أمام إنتاجنا الوطني.

ولنعد مرة أخرى إلى السوق المحلي لنجد أن سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول الأجنبية تشكل عائقاً كبيراً أمام تقدم صناعاتنا الوطنية، حيث تتوافر المنتجات الأجنبية بكميات هائلة وبأسعار زهيدة؛ مما يحد من منافسة الإنتاج المحلي للمنتجات الأجنبية ويعوق تقدمها، ولا سيما أن هناك فروقاً في تكلفة الإنتاج، وفروقاً في أسعار البيع داخل أسواقهم المحلية مقارنة بنظيرها في أسواق التصدير، على الرغم من انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث تحرص كثير من الدول على توفير العملة الصعبة اللازمة لها عن طريق خفض أسعار منتجاتها المصدرة؛ ليمكنها الحصول على أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، وفي الوقت نفسه تعمل على الحد من نمو الصناعات الوطنية داخل تلك الأسواق.

العدد (٢٨٣) نوفمبر ١٩٨٥م

٢ / ١٤٠٦ هـ

ماذا قدمنا لتسويق منتجاتنا الوطنية؟

من العلوم ما هو تطبيقي بحت، يخضع للتجربة والمشاهدة ويعطي نتائج ذات أهمية بالغة في الكشف عن حقائق قد تسهم في إضافة معلومة جديدة، ومنها ما قد يماثل سابقه في العطاء، إلا أنه يحمل بين ثناياه إبداع مكتشفه وذوق مستهلكه، فهو فن بالإضافة إلى كونه علماً. وما التسويق إلا نموذج لتلك الأنواع من العلوم التي تتصف بمسحة فنية، يختلف فيها الإبداع باختلاف القائم على المنتج والمستهلك له والظروف المحيطة به.

وقد وضع الاقتصاديون الكثير من النظريات والبرامج الخاصة بالتسويق التي من شأنها توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأقرب الطرق وأكثرها يسراً وسهولة. وتهافتوا على إيجاد القنوات والمسالك التسويقية لرفع الكفاءة وزيادة الأرباح. ولم يقتصر ارتباط التسويق بالاقتصاد، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعلوم أخرى تتفاوت درجة ارتباطها به، ومن تلك العلوم علم النفس وعلم الاجتماع، فلا يمكن لبرنامج تسويقي أن يخطو خطوات بناءة دون الأخذ بعين الاعتبار تركيبية وصفات المجتمع الاستهلاكي، ودرجة الاندفاع للشراء وسرعة العزوف عنه.

والتسويق قديم قدم التاريخ، وما كانت رحلات الشتاء والصيف وأسواق العرب إلا امتداداً لفن من فنون التسويق المختلف، ولم تكن البضائع وحدها المعنية بالتسويق بل كان للشعر والأدب أسواقه وطرق تسويقه، فما هو النابغة الذي ياني ينصب خيمة من آدمٍ يستقبل فيها الشعراء ليعرضوا عليه شعرهم فيحكم لهم أو عليهم، ولم يكن قس بن ساعدة الإيادي إلا مسوقاً لأفكاره

ومفاهيمه حيث يتردد على أسواق العرب وتجمعاتهم مستخدماً ما حباه الله من بلاغة وفصاحة لإيصال تلك الأفكار والمفاهيم إلى قلوب مستمعيه.

فإذا كان هذا هو المفهوم المجمل للتسويق فدعونا نرى ما قدمناه لتسويق منتجاتنا الوطنية، وقد يتفق الكثير على أننا لم نعط التسويق حقه من العناية والرعاية، ولا شك أن عدم بروز قنوات تسويقية واضحة المعالم ستكون عقبة كأداء في طريق زيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة.

وحقيقة الأمر أن القطاع الخاص يتحمل مسؤولية كبيرة في إيجاد القنوات واختيار أكثر المسالك تحقيقاً للربح، ناهيك عن زيادة خطوات الإنتاج وتنويعها، فعند مقارنة بعض المنتجات المحلية بمثيلاتها من الدول المتقدمة، نجد أن هناك فروقاً محسوسة تتجلى في شكل المنتج النهائي وأسلوب عرضه وتغليفه مع كون المنشأة قد قامت باختيار أفضل المواد الخام اللازمة للإنتاج دون النظر إلى ارتفاع السعر حرصاً منها على إيجاد نوعية منافسة لمثيلها المستورد، كما أن المنتج المحلي يقتصر على خط إنتاجي واحد مما يجعل التكلفة أكثر. والمخلفات عبء يقلل من نسبة الأرباح، ولو ضربنا مثلاً بمنتجات الدواجن لوجدنا كثيراً من الدجاج المنتهي يتم استبعاده بدلاً من تصنيعه، كما أن كثيراً من المربين لا يستفيدون من مخلفات المسالخ بينما نجد أن عدداً غير قليل من الدول المتقدمة تستفيد من تلك المخلفات في صنع المركبات اللازمة لتغذية الدجاج بدلاً من التخلص منها.

ولو قدر لأحدنا زيارة بعض المنشآت المتخصصة في تسويق البرتقال لرأى بأم عينه مدى الاستفادة من جميع الإنتاج حيث يمر البرتقال على آلات الفرز التي تعمل على عزل غير الصالح للتسويق حيث يتم تلميع وتغليف البرتقال بعد فرزه وتدرجه بينما يتم الاستفادة من تلك الكمية غير الصالحة للتسويق

المباشر بعصرها وتعبئتها في العبوات الخاصة بها في نفس الوقت الذي يتم فيه تجفيف وطحن قشور البرتقال لتقديمها علفاً للماشية. ولا شك أن عملاً كهذا سيزيد من إيرادات المنشأة التسويقية ويقلل من تكلفة المنتج النهائي، ومن ثم يزيد من قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

وحقيقة أخرى لا يمكن إغفالها تتمثل في قصور الدعاية التجارية لمنتجاتنا المحلية، لا سيما أنها تتنافس علامات تجارية عالمية معروفة لدى المستهلك يصعب تحويله عنها دون تكثيف وتنويع لسبل الدعاية والإثارة التجارية.

لا يمكننا أن ننسى عامل السعر الذي يؤدي دوراً بارزاً في القدرة التسويقية، فبدون الحد من تكاليف الإنتاج وترشيد الإنفاق وتقليل الفاقد لا يمكن لمنتج محلي أن يصمد أمام مثيله المستورد. فالسعر عامل مهم لزيادة الطلب على سلعة معينة دون أخرى، فلا أخال مستهلكاً عاقلاً إلا ويقبل على شراء السلعة التي تقل في سعرها عن مثيلتها، وعلينا في هذا الصدد أن ندرك أهمية هذا العامل وأن نوقن بأن السلع المستوردة تحظى بمميزات تجعلها أقل سعراً، فلا يمكننا أن نتوقع من منتج جديد أن يعرض سلعته بسعر ينافس منشآت استطاعت عبر السنين أن تسدد قروضها وأن تكسب من الخبرة ما يجعلها تنهج منهجاً إنتاجياً يعمل على تقليل تكاليفها.

ولا شك أن تعدد القنوات التسويقية وتنوعها يتيح للمنتج فرصاً أكثر للتسويق، فإذا ظل يعبر بإنتاجه من خلال قناة واحدة فسيكون أسير هذه القناة في السعر الذي يحدده لإنتاجه والكمية التي يمكنه عرضها، ولكن تنوع القنوات وتعددتها سيمكنه من تعويض انخفاض السعر أثناء التسويق عبر أحد القنوات بارتفاعه خلال الأخرى، كما أن تنوع القنوات سيساعد على تقليل الفاقد وزيادة الكمية المعروضة.

ولا يشك أحدنا في أن الأسلوب والطريقة التي يتعامل بها البائع مع المستهلكين ذات أثر بالغ في القدرة على التسويق، فإذا كان البائع يعرف متى وكيف ولمن يتحدث فسيكون قادراً لا محالة على إظهار سلعته بطريقة تفوق منافسيه، فدمائة الخلق، وطيب المعشر، وحسن التعامل كفيل بزرع الثقة لدى المستهلك وتشجيعه على شراء السلعة، وكثيراً ما يعزف المرء عن الشراء من مصدر واستبداله بآخر إذا كان البائع منفراً في تعامله، حاداً في أسلوبه.

واستمرار السلعة في السوق يعمل على معرفتها وثبوتها بينما اختفاؤها تارة وظهورها تارة أخرى سيعمل على اندفاع المستهلكين على شراء السلع البديلة وتعودهم عليها فيفقد المنتج أسواقه التقليدية.

العدد (٢٨٥) يناير ١٩٨٦م

٤ / ١٤٠٦هـ

١٣ مليون نخلة بالمملكة

كيف تحقق مردودات اقتصادية أفضل؟

لقد اختلف العلماء في الموطن الأصلي للنخلة فمنهم من ذكر أن إفريقية احتوت النخلة من مهدها وبخاصة السنغال والمناطق المجاورة لها، وأكثرهم يرى أن شبه الجزيرة العربية وخاصة منطقة الخليج كانت المعقل الأول لها. وإن اختلف العلماء في موطنها الأصلي، فقد أجمعوا على أنها أدت دوراً اقتصادياً بارزاً في حياة كثير من شعوب العالم القديم. ففي العهد السومري كانت النخلة مؤشراً للغنى والرفاهية، كما حظيت النخلة بمكانة كبيرة لدى الآشوريين حيث كانت نقوشهم تدل على افتتانهم بها.

ولقد ترجم أحد العلماء بعض النصوص الأثرية عن النخلة فيما يلي: « إن الشجرة المقدسة التي يناطح سعفها السماء وتعمق جذورها في الأغوار البعيدة هي الشجرة التي يعتمد عليها العالم في رزقه. فقد كانت بحق - شجرة الحياة - وعلى هذا فقد تمثلت بأوقات مختلفة في هياكل بابل وآشور» ويستدل من هذا النص على أن النخلة كانت تؤدي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية لدى شعوب تلك المنطقة. حيث كانت مصدراً يعتمد عليه في الرزق كما وصفوها بشجرة الحياة، وقد كانت قوانين حمورابي تحمل بين طياتها بعض المواد التي وضعها لحماية النخلة، فالمادة التاسعة والخمسون من قوانينه تنص على تغريم من يقطع نخلة واحدة بنصف رطل من الفضة، وقد كانت هذه الغرامة باهظة في ذلك العهد. كما عثر على مومياء في إحدى المقابر المصرية وقد لفت في حصير من سعف النخل، كما تم العثور على نخلة صغيرة في إحدى المقابر هناك.

وكانت شعوب تلك المنطقة تأكل الثمار طرية ومجففة. ولم تقتصر الأهمية الاقتصادية للنخيل في ذلك الوقت على الاستفادة من ثماره فحسب بل كان الجريد يستخدم في البناء بينما كانت الجذوع تستخدم في عمل السقوف ومجاري القنوات، وظل السعف يستخدم على نطاق واسع في صناعة الحصر والسلال والأطباق والعبوات.

ولقد حظيت النخلة لدى العرب خاصة بمكانة كبيرة مستمدة ذلك من أهميتها الاقتصادية كمصدر للغذاء يمكن الاستفادة منها بصور مختلفة، فإذا طاب للمرء أن يأكله خلالا كان له ما أراد، وإذا ما استحسن أن يأكله رطباً أمكنه ذلك بعد انتظار بضع ليال، وإن أراد أن يكثره قام بتعبئته والاحتفاظ به حتى يحين استهلاكه.

وجاء القرآن الكريم ليبين منزلة النخلة وأهميتها، قال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾ [الأنعام: ٩٩] وقال تعالى: ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ [ق: ١٠].

وقال تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّضُ لِبَعْضِهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ [الرعد: ٤]

كما حثت سنة الرسول ﷺ على الاعتناء بالنخلة فقال ﷺ: « إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها » وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « بيت ليس فيه تمر

جياع أهله»، واستمرت الأهمية الاقتصادية للنخيل عبر القرون حتى وقتنا الحاضر.

وتقدر بعض المصادر عدد النخيل في العالم بنحو ستة وتسعين مليون نخلة تنتشر في معظم بقاع المعمورة، تنتج أكثر من (٢,٥) مليون طن ونصف الطن من التمور ويحظى الوطن العربي بنصيب الأسد من ذلك الإنتاج حيث بلغ إنتاجه أكثر من (١,٩) مليون طن ممثلاً في (٧٦٪) من الإنتاج العالمي. ولعل الارتباط التاريخي والمكانة التي تتمتع بها النخلة لدى أبناء المنطقة العربية كقيلة بتحقيقها، ذلك القدر من الإسهام العالمي.

وتؤكد الدراسات على أن الدول العربية هي المصدر الرئيس للتمور حيث بلغ متوسط صادراتها السنوية حوالي (٢١٧) ألف طن بنسبة بلغت نحو (٧٦٪) من كمية الصادرات العالمية، وبدراسة الاستهلاك اتضح أن التمور تمثل حوالي (١٩,٢٪) من إجمالي استهلاك الفاكهة في الدول العربية. وتستهلك المملكة (٩٨٪) من إنتاجها من التمور بينما يستهلك العراق (٥٨٪) من إنتاجه. وتمثل جمهورية مصر العربية المركز الأول بين الدول المستهلكة للتمور حيث قدر استهلاكها بنحو (٢٥٪) من إجمالي التمور المستهلكة في الوطن العربي.

ويختلف متوسط إنتاج النخلة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر في داخل المنطقة، كما يختلف باختلاف الصنف، وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط إنتاج النخيل بالولايات المتحدة الأمريكية يُعد الأعلى إنتاجاً في العالم.

ولو نظرنا إلى عدد النخيل بالمملكة لوجدنا أنه يبلغ نحو (١٣) مليون نخلة تشكل نسبة الأشجار المثمرة منها نحو (٧٥٪) غير أن ذلك العدد من النخيل كان كافياً بأن تحتل المملكة المرتبة الأولى في العالم من حيث الإنتاج حيث بلغ

إنتاجها نحو نصف مليون طن من التمور يستهلك جلّه داخل المملكة. وقد كان ذلك مؤشراً لمتوسط الاستهلاك الظاهري للفرد من التمور داخل المملكة حيث بلغ نحو (٤٥) كيلو للفرد، وهو أعلى متوسط استهلاك ظاهري من التمور للفرد في العالم.

ويحسن بنا إدراك الفرق بين الاستهلاك الظاهري والاستهلاك الحقيقي من التمور للفرد الواحد، فكثير من المؤشرات تدل على انخفاض الاستهلاك الحقيقي للفرد بنسبة تزيد عن (٣٥٪) سنوياً ويرجع ذلك إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المملكة. فارتفاع دخل الفرد أدى إلى زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية على حساب المنتجات النباتية، كما أن توافر أصناف الفاكهة الأخرى عمل على إيجاد سوق تنافسي من تلك الأصناف انعكس أثره على استهلاك التمور، وقد كان تغيير النمط المعيشي لدى سكان المملكة ذا أثر كبير على استهلاك التمور، فبعد أن كان قوت أبناء الجزيرة ينحصر في القمح والحليب والتمور تقريبا إذا به يضم قائمة من صنوف المأكولات قل أن تجدها في كثير من بلدان العالم.

ولعل التعرف على فئات المستهلكين للتمور يكون كافياً لتفسير التناقض بين الاستهلاك الظاهري من التمور وانخفاض الاستهلاك الحقيقي منه. فطلب الحجاج والمعتمرين والزائرين من خارج المملكة على التمور يزداد بزيادة عددهم، وقد شهدت السنوات الماضية تزايداً كبيراً في تلك الأعداد كنتيجة طبيعية لما توفره المملكة لهم من رعاية وخدمات وأمن مما سهل لهم تأدية واجباتهم الدينية في يسر وطمأنينة، وتقدر الكمية من التمور التي يقومون بشرائها لاستهلاكهم المباشر أو ما يحملونه معهم إلى بلدانهم بأكثر من (٥٠,٠٠٠) طن سنوياً معظمها يكون معبأ في عبوات خاصة بها.

وتمثل تغذية الماشية طلباً آخر على التمور حيث توجه ثمار الأصناف الرديئة والتمور المتساقطة تحت الأشجار قبل أو بعد النضج لاستهلاك الماشية حيث يتعذر استهلاكها من قبل الإنسان، ويشمل ذلك الثمار والنوى وهو نهج معروف منذ مئات السنين. وقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة إمكانية إدخال التمور في تصنيع الأعلاف كجزء من العليقة المصنعة التي يمكن الاستفادة منها في توفير المواد البروتينية والطاقة والمعادن اللازمة لنمو الحيوان.

ويمثل الاستهلاك البشري للتمور فئةً ثالثة من فئات المستهلكين. وإن أظهرت بعض الدراسات انخفاضاً في الاستهلاك الحقيقي للتمور كما ذكر آنفاً إلا أن ذلك لا يعني اتجاهات تناقصياً مستمراً، فقد تعمل أساليب التعبئة والتخزين الحديثة على زيادة الاستهلاك منه. كما أن عرضه لدى المستهلك بصورة مختلفة قد تزيد من إقباله عليه. وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الفرد الواحد في المملكة من أبناء البادية يبلغ (٥٠) كيلو جراماً سنوياً أو ما يمثل (٢٠) ثمرة يومياً تقريباً، نظراً لكون التمور تمثل غذاءً رئيساً له، بينما يستهلك الإنسان في المناطق الحضرية أقل من ذلك بسبب وفرة أصناف الأغذية والفواكه المختلفة.

وقد أظهرت دراسة أنماط استهلاك التمور في بعض مناطق المملكة أن هناك زيادة في الإنفاق الغذائي بازدياد الإنفاق الكلي. كما أن نسبة الإنفاق الغذائي إلى الإنفاق الكلي ثابتة تقريباً. واتضح أن نسبة الإنفاق على التمور إلى الإنفاق الكلي في مدينة الرياض يمثل (٣,٨٤%) بينما يمثل الإنفاق على التمور إلى الإنفاق الغذائي (٥,٨٦%).

كما بينت الدراسة أن كبار السن يستهلكون كميات أكبر من التمور عن فئة

الشباب والأطفال من كلا الجنسين، كما أن فئات الشباب من الإناث يستهلكون كميات أكبر نسبياً من الشباب الذكور، وقد اتضح أن فئات المتعلمين من الشباب الذكور يقل استهلاكها عن الفئات الأخرى، بينما يزيد استهلاك الآباء والأمهات والإناث الأميين، والإناث المتعلمات، والمقيمات في المنازل. وقد يعود ذلك إلى التغير في العادات والتقاليد الاجتماعية للشباب خاصة الغذائية منها بسبب التطور الشامل لحركة التنمية في المملكة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن بُعد الشباب عن أماكن إقامتهم فترات طويلة نتيجة للدراسة أو العمل في مناطق متفرقة في المملكة والذي يصعب معه تقديم التمور ضمن وجباتهم الغذائية يُعد عاملاً مؤثراً آخر في التغيير. إضافة إلى أن طريقة عرض التمور في صورتها النهائية قد لا تتوافق مع أذواقهم. أضف إلى ذلك عدم تقديم التمور مع بعض الوجبات الغذائية التي تقدم في المجتمعات السكانية العاملة والمطاعم والفنادق.

ويختلف استهلاك التمور باختلاف مرحلة النضج؛ فالرطب يمثل الأفضلية الأولى لدى المستهلكين في مدينة الرياض بنسبة (٦٠٪) يليه البلح ثم التمر، لذلك فإن الطلب في فصل الصيف يزيد فيه الرطب والبلح نظراً لتوافرهما في ذلك الوقت بينما يقل الطلب على التمر، غير أن استخدام وسائل التخزين الحديثة قد تعمل على توافر التمور في صورتها الطازجة على مدار السنة.

وإذا كان هناك اختلاف في استهلاك التمور باختلاف الفصول، فإن هناك اختلافاً في أوقات استهلاكه. وقد أوضحت الدراسات أن نحو (٧٠٪) من قاطني مدينة الرياض وماجاورها يفضلون استهلاك التمور قبل أو مع الإفطار بينما يفضل نحو (١٥٪) منهم استهلاكه قبل أو مع الغذاء فيما يفضل نحو (١٥٪) منهم استهلاكه بين الوجبات.

ولاشك أن هناك فائضاً في إنتاج التمور بالمملكة كان سبباً في تدني الأسعار بالإضافة إلى كونه يمثل فاقداً يقلل من نسبة الربح أو زيادة الخسارة المتوقعة، وقد كان لقرار تخصيص جزء من الإعانة التي تدفعها الدولة لبرنامج الغذاء العالمي على شكل تمور أثر كبير في تخفيض الفائض من الإنتاج المحلي مما ساعد على استقرار نسبي للأسعار بإيجاد نوع من التوازن بين العرض والطلب، وقد قدرت هذه الكمية المخصصة لهذا البرنامج بنحو (١٥,٠٠٠) طن سنوياً.

وجدير بالذكر أن الأبحاث المتعلقة بالنخيل لا تزال قليلة - ولا سيما في المنطقة العربية - رغم أهميتها، وقد اهتمت وزارة الزراعة والمياه، وجامعات المملكة بالنخيل فتم إنشاء مركز إقليمي لأبحاث النخيل بجامعة الملك فيصل، كما أقيمت الندوة الأولى لأبحاث النخيل بكلية العلوم الزراعية والأغذية في الجامعة ذاتها، وقد تبين من الدراسات والتحليل أن أسعار الفسائل تشكل عائقاً في طريق التوسع الأفقي لزراعة النخيل ولا سيما فسائل الأصناف الجيدة حيث يبلغ سعر بعض الفسائل أكثر من (٣٠٠٠) ريال غير أن إكثار النخيل خضرياً باستخدام زراعة الأنسجة ستكون نقلة كبيرة فيما يخص إكثار النخيل إذا أثبتت الأبحاث التي يقوم بها العلماء نجاح التجربة. فباستخدام هذه الطريقة يمكن الحصول على عدد غير محدود من الفسائل ذات التراكيب الوراثية المتماثلة من النخلة الواحدة، ويقدر أن تتخفف أسعار الفسائل إلى نحو (١٥) ريالاً للفسيلة الواحدة. ولن تقتصر مميزات هذه الطريقة على خفض الثمن فحسب بل ستعمل على إيجاد فسائل نقية من الأمراض مما يعطي الفرصة في زيادة الإنتاج وخفض السعر مع ضمان ربح مجز للمزارع.

وقد أشارت بعض الأبحاث إلى إمكانية استخدام الجريد في تغذية الحيوانات مما يقلل من استيراد المملكة للمركبات اللازمة للتغذية كما ينتج مردوداً اقتصادياً للمزارع. ولعل إمكانية استخدام الجريد ذاته في تغطية التربة لمنع نمو الحشائش سيضيف نوعاً جديداً يمكن توفيره محلياً لتقليل الفاقد من إنتاج الخضر.

وإن كانت أجزاء النخلة ومخلفاتها تستخدم منذ القدم في صناعات عديدة مثل أسقف المنازل فإنه يمكننا اليوم الاستفادة من تلك المخلفات في صناعة الخشب المضغوط وصناعة الورق والפור فورال والحبال والخيوط. وستظل الصناعات المرتبطة بالثمار ذات أهمية كبيرة في زيادة الاستهلاك من التمور وأداة فعالة للتوسع في زراعة النخيل. وتمثل صناعة السكر السائل أنموذجاً يمكن تطويره بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية منه في إطار الأسعار والتكاليف السائدة في المملكة، وحيث إن السكر من السلع الاستراتيجية التي تتأثر بالوضع العالمي الغذائي، ونظراً لأن أسعاره في ارتفاع، كما أن المملكة تستورد كميات كبيرة منه، إضافة إلى أن الظروف البيئية السائدة بالمملكة قد لا تساعد على زراعة بنجر السكر، فإن إنتاج السكر السائل من التمر سيعمل على سد جزء من حاجة السوق المحلي من هذه السلعة المهمة لا سيما فيما يتعلق منه بصناعة الحلويات والمرطبات والمعلبات. كما أن نوى التمر يحتوى على نسبة لا بأس بها من الزيوت الصالحة للاستهلاك البشري أو للصناعة. وقد أمكن إدخال التمور في صناعة الحلويات والبسكويتات، كما أمكن إضافته إلى الحليب ليضفي عليه نكهة مميزة.

ولا شك أن إدخال التمور في الصناعات المتنوعة سيعمل على تعدد القنوات التسويقية مما يتيح فرصاً أكثر لتسويق الإنتاج. إلا أن التوسع في مثل تلك الصناعات يحتاج إلى وقت غير قليل. وهناك تفاوت كبير في أسعار

التمور نظراً لتفاوت الأصناف من حيث الجودة والقابلية للتعبئة والكبس. فالتمور المعبأة لها أسعار مرتفعة عند مقارنتها بالتمور غير المعبأة. أما أسعار الرطب فإنها تتوقف على الصنف والكمية المعروضة منه بالسوق، فعندما تكون الكمية قليلة في السوق عند بداية الموسم أو نهايته؛ فغالباً ما تكون أسعاره مرتفعة بينما تقل أسعاره أثناء الفترات التي يتوافر خلالها بالسوق، وتتصف التمور السعودية بانخفاض أسعارها نسبياً في الأسواق الخارجية نظراً لافتقارها إلى التغليف والتعبئة الجيدة، إضافة إلى حاجة الأجهزة التسويقية للدعاية والإعلان، كما أن امتصاص السوق المحلي لتمور الأصناف الجيدة نظراً لارتفاع سعرها الداخلي يجعل السوق العالمي لا يحظى إلا بإنتاج الأصناف الرديئة التي يصعب تسويقها محلياً.

وقد أجريت دراسة في صيف وخريف ١٩٨٠م لمقارنة أوجه تكلفة الإنتاج في الأحساء بالمملكة العربية السعودية وبنديو بالولايات المتحدة الأمريكية، وشمل ذلك التكلفة الحقيقية والعائد النقدي من التمور في المنطقتين. وقد اتضح أن تكلفة الإنتاج في بنديو قد بلغت (٥٤٩٦) دولار للإيكر الواحد سنة ١٩٧٩م. أما في الأحساء فإن تكلفة الإنتاج قد بلغت (٣٧٢٣) دولاراً للإيكر الواحد في نفس العام وهذا المبلغ يقل بنحو (١٧٧٣) دولار للإيكر عنه في بنديو، غير أن ذلك ليس مؤشراً لربحية المزارع في منطقة الأحساء بل إن الدراسة بينت تعرضه لخسائر سنوية قد بلغت نحو (٢٥٢٥) دولاراً للإيكر فيما استطاع المزارعون في بنديو ربها قدره (١٤٦٧) دولاراً للإيكر الواحد. وقد يعزى ذلك لارتفاع كفاءة إنتاج الإيكر الواحد في بنديو عنه في الأحساء حيث استخدام التقنية الحديثة والسلامة من الأمراض إضافة إلى جودة الإنتاج ومحدودية الفاقد، كما أن طرق التسويق المتبعة والاستخدام الأمثل

للوظائف التسويقية ساعدت في زيادة المردود من الإنتاج. وإن ما تقدمه الدولة من خدمات ممثلة في وزارة الزراعة والمياه كفيل بزيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من التمور في المملكة لتضيف رافداً يسهم في النهضة المباركة التي تعيشها المملكة.

العدد (٢٨٦) فبراير ١٩٨٦م

٥ / ١٤٠٦ هـ

تساؤلات هنا وهناك

بين الحاضر والماضي

كم هو جميل أن نقرأ التاريخ لتتعرف من خلاله على ما بناه الأجداد من حضارة أنبتت زروعاً أينعت فأكل من ثمرها الداني والقاصي، ونما في ظلها أيك ومروج استمرت تعطي أكلها على مر العصور، وكم هو مثار للفخر أن نتحدث عما حوته تلك الحضارات من علوم انتشرت في أقطار المعمورة. فأصبحنا نبز غيرنا بأسماء العلماء المسلمين مثل ابن سينا والرازي وابن خلدون والخليل بن أحمد وغيرهم كثير.

كل ذلك حسن لأمرية فيه إذا أصبح أداة لشحن الهمم، ومحاكاة القدامى فيما هو مفيد، ولكنه غير ذلك إذا كان ملاذا للعاجز يتشبث به لعله يكفيه عناء الجد والاجتهاد ويهرع إليه كمبرر لعدم بلوغه شأواً يبتغيه. وليس من الصواب أن نتمادى في خيائنا، ونطرب عند سماع ما كانت تعيشه أوروبا من تخلف في الوقت الذي كان قدامى المسلمين في أوج تقدمهم الحضاري، فتلك حقبة لها ظروفها وأوجه نشاطها، فالاستكانة لمجرد إدراك تلك الحقيقة ما هو إلا معول لتثبيط الهمم، وإعاقة للبحث عن رؤية جديدة ليس لنا من عذر في عدم مواكبتنا لمسيرة الحضارة الحالية؛ فالسبل ميسرة للعلوم بتوافر طرق الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة، ناهيك عن أساليب الطباعة والتصوير الحديثة، إضافة إلى أن العلوم الأساسية لكثير من صنوف المعارف أصبحت في متناول الباحث، كما أن أدوات البحث ومعيناته أصبحت متوافرة بشكل يجعل الباحث أكثر إتقاناً والبحث أقرب للصواب، كل هذه الظروف تجعل مهمتنا أكثر يسراً وعذرنا أصعب قبولاً.

وسفينة الحضارة سائرة تمخر عباب البحار دون توقف، وما أحسب الهوة بيننا وبين تلك الحضارة إلا تزداد اتساعاً مع مرور الزمن، ولاشك أن ذلك البون الحضاري ينشأ عنه بون اقتصادي مماثل، فالوضع الاقتصادي لأمة هو نتاج حضارتها وثماره. والسؤال الذي لا أجد له جواباً. هو مدى استمرار اتساع تلك الهوة ومآل الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية إذا ما استمر النهج كما هو الآن؟

منظمة الأغذية والزراعة الدولية " الفاو" إلى أين؟

منظمة الأغذية والزراعة إحدى المنظمات الدولية التي تعنى بالتنمية الزراعية وتوفير الغذاء في البلدان المحتاجة، ولا أخال ذا لب إلا ويدرك أهمية تلك المنظمة وضرورة دعمها، فالقضاء على آفة معينة مثل الجراد يعود على الاقتصاد العالمي بمردود يفوق ما تنفقه الدول في سنوات على تلك المنظمة، وكثير من الآفات الزراعية لا تعترف بالحدود السياسية أو الحواجز الطبيعية ولكنها في معظمها تنتقل من حقل إلى آخر لتلتهم الأخضر واليابس.

وتواجه هذه المنظمة الدولية في الوقت الحاضر موقفاً اقتصادياً حرجاً يتمثل في تجميد الولايات المتحدة الأمريكية لحصتها في المنظمة والتي تمثل (٢٥٪) من جملة الميزانية البالغة (٤٢٧) مليون دولار لعامي ١٩٨٦، ١٩٨٧م، بينما يشترك فيها (١٥٨) دولة. ونقص كهذا مع الأخذ بعين الاعتبار تقاعس بعض الدول عن دفع حصتها لا بد أن يؤثر على سير المنظمة ولا سيما في مجال البحوث التطبيقية وترجع الولايات المتحدة سبب اتخاذها لهذا الموقف إلى نص القانون الذي اتخذته مجلس الشيوخ الأمريكي والذي يشكك في نجاح المنظمات الدولية إضافة إلى احتوائه على ما يلي: «الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها والتي تمويلها البلدان الأعضاء منها لم تأخذ بعين

الاعتبار بما فيه الكفاية بوجهات نظر حكومات البلدان التي تشكل إسهاماتها المالية الجزء الأكبر من موازنة هذه المنظمات « وهذا النص الذي نقلته جريدة الرياض يبين مدى رغبة الأكثر تمويلاً في استثمار ذلك التمويل في رسم النهج الذي يجب أن تنهجه منظمة الأغذية والزراعة. وما يثير الدهشة حقاً هو انضمام كل من بريطانيا وأستراليا وكندا إلى الولايات المتحدة في إرسال سيل من الانتقادات إلى الأسلوب التي تدار به هذه المنظمة، ولا أخال ما تفعله تلك الدول إلا مقدمة لتصلها من الإسهام فيها إذا لم تسر حسب ما تشتهي، وإذا ما انسحبت تلك الدول أو جمدت إسهاماتها فسيكون ذلك إعلاناً بشل حركة المنظمة، وعائقاً يحول دون تحقيقها لهدفها. ولاشك أن الضرر من جراء ذلك سيكون من نصيب العالم الثالث الذي ما يرحب باستفيد من هذه المنظمة في مجال مكافحة الآفات وإجراء البحوث وإعطاء الاستشارة التي تساعد على تجاوز الكثير من العقبات. وأعود لأتساءل عن مصير هذه المنظمة في حالة عزوف الدول الصناعية عن المضي قدماً في دعمها. هل ستكون رهينة منهاجهم الذي يبتغونه إذا ما اضطرت المنظمة إلى تحقيق مطالبهم؟ أم أن مآلها سيكون التقوقع بدرجة تكون معه عاجزة عن القيام بواجبها؟

البحوث ومدى الاستفادة منها

لاشك أن انتشار الجامعات في أرجاء المملكة قد أوجد مرتعاً خصباً للبحوث، فأخذت الجامعات والجهات المعنية الأخرى تتسابق في عمل البحوث التي يمكن أن تسهم في حل المشاكل المتعلقة بالتنمية. ولو نظرنا إلى هذه البحوث في مجملها لأمكن التعرف على ثلاثة مناهج رئيسة في مجال البحث يُعنى الأول بالبحوث النظرية بينما يُعنى الثاني بالبحوث التطبيقية ويُعنى الثالث بالبحوث في النظريات الأساسية. وحتى نكون منصفين لأنفسنا يجب

أن نعترف بأن كثيراً من هذه البحوث لم تحقق ما كان معلقاً عليها من آمال. ودعونا نأخذ البحوث في المجال الزراعي كمثال لذلك، فعلى الرغم من تعدد البحوث في المجال الزراعي إلا أنها لم تزل محدودة التأثير. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها بعد الباحث عن الميدان التطبيقي، فهو في بعض الحالات يقوم ببحوث في مواضيع متمكن منها عملياً لكنه لم يسبق له ممارستها في الحقل، وهناك فرق شاسع بين حلول المشاكل معملياً وحقلياً. وسبب آخر يكمن في أن البحث غالباً ما ينشأ نتيجة شعور الباحث بضرورة البحث في نقطة معينة وتوافر البيانات اللازمة لذلك، وبحث كهذا لا بد أن يكتب عليه الفناء قبل أن يرى النور.

فالبحث التطبيقي لا بد له من حل مشكلة نشأت أثناء تطبيق التنمية. ونهضة زراعية سباقة كهذه التي تعيشها المملكة لا بد أن يواجهها مشاكل عديدة تحتاج من الباحثين إلى إسهام فعال في حلها دون تركها على عاتق متخذ القرار. لذا كان لا بد من أن يغوص الباحث في المشاكل التطبيقية وأن ينشأ بحثه لحل مشكلة واقعية يلهث القطاع الخاص أو الجهة المعنية في إيجاد السبل لحلها. ولا بد من إدراك حقيقة أخرى تتمثل في فقدان التعاون بين القطاع الخاص ومراكز البحوث، وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك القطاع الخاص لأهمية البحث وضروريته لحل المشاكل التي يواجهها، فمن المتوقع أن معظم ميزانيات القطاع الخاص تخلو من البنود المخصصة للبحث إضافة إلى فقدانه للثقة في الباحثين لأسباب قد يكون محققاً في بعضها إلا أنه لا بد أن يكون مخطئاً في معظمها، والسؤال الذي لا بد من طرحه الآن هو: إلى متى سيستمر التعاون محدوداً بين القطاع الخاص ومراكز البحوث؟

بين الصدق والتصديق

يصعب على من يقف على رأس هرم وظيفي أن يلم بجميع الجوانب المحيطة بموضوع ما عندما يريد اتخاذ قرار فيه لذلك لابد له من طلب المشورة ممن يثق بقدرتهم على مساعدته في اتخاذ القرار.

وتكرار تلك المشورة تجعل المستشار أكثر دراية بميول من يستشيرهم، وأكثر إلماماً بنقاط قوته وضعفه، وما يروق له وما يعزف عنه. ومعرفة المستشار لتلك الجوانب ميزة يمكنه الاستفادة منها في المساعدة في صنع القرار الصحيح إلا أنها قد تكون عيباً إذا استغلت في غير موضوعها. فكثير من المواقف تستوجب أن يقترح المستشار رأياً يناقض ميول من يستشيرهم، حتى وإن اعتبر ذلك نقداً صريحاً لخط رسمه لنفسه والتباين بين الصدق والتصديق يكمن في أن طرح الرأي لا يعني فرضه، فيمكن للمستشار أن يطرح رأيه وملتخذ القرار حق الأخذ به أو رفضه وطبقاً لقناعته بالمبررات المحيطة به، وعلى المستشار قبول الرفض بقدر قبول الإيجاب والمضي في تنفيذ القرار حتى وإن كان يناقض رأيه فيه والصدق مطلب لا بد منه في المعاملة، والتصديق جائز في المجالات العادية مرفوض في القرارات التنفيذية، وما أحسب من يقف على رأس هرم وظيفي إلا أن يميز بين هذا وذاك، فالنجاح سيحمد عليه وال فشل سيسأل عنه، فإذا ما وقف بمن يصدق معه فقد وضع بذلك لبنة من لبنات النجاح وإذا ما ابتلي بمن يصدقه فقد جانبه الصواب، فهل أدركنا الفرق بين من يصدق ومن يُصدق؟

العدد (٢٩٥) ديسمبر ١٩٨٦م

حان وقت الحصاد

زرع الغرب عبر السنين الخوالي حفنة من فضول أموالهم في شكل قروض قدمت لدول كانت في أمس الحاجة إلى مثل تلك الأموال، وأخذت هذه الدول تلهث وراء طلب المزيد من تلك القروض حتى تنامت فبرزت للعيان مشكلة تؤرق كاهل حاملها. واستمر مسلسل الاستدانة يتنامى حتى وصل لدى بعض الدول إلى مراحل لا يستوعب معها مزيد.. وكان نتاج ذلك السباق نحو الانتحار، إذا صح التعبير، تجميد البرازيل تسديد ديونها لمدة ثلاثة أشهر، وهو مؤشر لبداية النهاية لمقرض ومستقرض وبداية الانهيار للنظم المالية العالمية. وتلتها الإكوادور بالنظر في إمكانية الامتناع عن التسديد لبرهة من الوقت حيث حالت الزلازل دون استمرار تدفق النفط عبر خط أنابيب التصدير، مما استوجب تغييراً شاملاً في سياستها الاقتصادية.

وأخذت دول إفريقية أخرى تهدد بأن تحذو حذو مثيلاتها في دول أمريكا الجنوبية، فها هو وزير المالية الأثيوبي يقول في الكلمة الافتتاحية لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة في أديس أبابا: إنه إذا لم يكن المناخ الدولي ملائماً لتحقيق نمو كبير وقابل للاستمرار في الدول النامية، فإن هذه الدول لن يكون أمامها إلا خيار واحد هو أن تحذو حذو البرازيل. واسترسل الوزير الأثيوبي في عرض المبررات التي أسهمت في زيادة أعباء الديون على الدول المدينة، وذكر منها انخفاض أسعار المواد الأولية، وانخفاض الطلب على المنتجات التي تصدرها الدول الفقيرة وتدهور معدلات التبادل، والارتفاع الكبير لأسعار الفائدة في الدول الصناعية.

ولو استعرضنا تلك المبررات لوجدنا أن انخفاض أسعار المواد الأولية يعود إلى توافرها بكميات تفوق الطلب عليها، مما جعل الأسعار تنخفض بشكل أثر على دخول الدول المنتجة لها داخلياً بعد وضع مواصفات محددة. ترفع من نوعية المنتج وتجعله قادراً على مزاحمة مثيله من الدول المتقدمة في الأسواق الداخلية للدول الإفريقية، وبعد ذلك يمكنه الانتقال لمزاحمة منتجات الدول المتقدمة داخل أسواقها، حيث إن تصدير كميات محدودة من المنتجات بنوعيات قد تكون مقبولة تجعل ثقة المستهلك في تلك المنتجات مهزوزة.

والمبرر الثاني الذي طرح على أنه أسهم في زيادة أعباء الدول المدينة هو انخفاض الطلب على المنتجات التي تصدرها تلك الدول، والحقيقة التي لا بد من إدراكها هي أن الدول المتقدمة الدائنة لا تفتأ تضع العراقيل أمام منتجات الدول المدينة للحد من منافستها لمنتجاتها المحلية. إذا كان هناك مجال للمنافسة، غير أننا قبل أن نضع جُل لومنا على وضع تلك العراقيل علينا أن نسأل أنفسنا عن كثافة إنتاج الدول الإفريقية ونوعيته وتنظيم تسويقه والالتزام بمواعيد التسليم. وما أحسب منتجات الدول الإفريقية قادرة على منافسة منتجات الدول المتقدمة داخل أسواق الدول الإفريقية نفسها فما بالك بأسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى أن الدول المتقدمة تشتت مواصفات ومقاييس يصعب على كثير من الدول الإفريقية تلبيةها، غير أن الدول الإفريقية ستكون قادرة على تحقيق ذلك بالبداية في الإنتاج المنظم وتحسين نوعيته وتسويقه، وكون الطلب عليها لم يكن سبباً في انخفاض سعرها فكيف يمكن إيجاد مبرر لعدم اتفاق هذه الدول على وضع سياسات تعمل على توازن بين العرض والطلب يكون السعر معه مقبولاً لدى الدول المنتجة والدول المستهلكة، والسؤال الذي لا بد من طرحه: متى ستكون الدول الإفريقية قادرة على الاستفادة من موادها الأولية ؟

والمبرر الثالث هو تدهور معدلات التبادل، ومن المؤكد أن معدل التبادل سيتدهور، وسيكون هناك عجز مستمر في التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة، ولا شك أن ذلك يعود إلى أن حاجة الدول المتقدمة إلى منتجات تلك الدول غالباً ما تكون محدودة، وتقتصر في معظمها على المواد الخام التي لا تتواجد في براري تلك الدول، أو أن تكاليف استخراجها تفوق مثيلاتها في الدول الإفريقية. وسيستمر العجز في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية يكبر مع مرور الوقت حتى تكون تلك الدول قادرة على وضع خطوات عملية تعبر من خلالها إلى طرق الإنتاج والتسويق الكفيلة برفع معدلات نموها الاقتصادي وإيجاد مناخ يمكنها من خلاله تقليص الفارق في التبادل التجاري.

والمبرر الرابع هو الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية، وما أحسب أن هذا عامل ذو بال تحت الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدول الإفريقية ذاتها، فعليها أن تبدأ هي نفسها بالاهتمام بالإنتاج أولاً كماً ونوعاً، لتضييق الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستيراد، ومن ثم النظر إلى ما يجري في الأسواق العالمية من مسالك اقتصادية وإنتاجية.

والحقيقة التي يمكن استخلاصها مما سبق هو أن مال تلك القروض سيكون الفناء، إذا لم تقم الدول الإفريقية بخطوات جدية نحو الإنتاج بمؤازرة الدول المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الديون الخارجية للدول الإفريقية تربو على مائتي مليار دولار، تقسمه الدول الإفريقية كلها، وإن تفاوتت في الكمية التي تتواءمها، وهناك (٢٧) دولة إفريقية مصنفة ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم، وما زالت الدول الإفريقية الأخرى تسير بخطوات سريعة إلى مصاف هذه الدول لتصبح الدول الإفريقية كلها في أعلى قائمة دول العالم الأكثر فقراً.

إن استمرار الدول الإفريقية مصدراً للمواد الأولية التي يتم تصنيعها وإعادةتها إلى تلك الدول بأضعاف أسعارها يجعلنا أكثر إلحاحاً لمعرفة المزيد من الخطط والسياسات التي وضعت للحد من استمرار هذا الوضع الذي تتزايد آثاره السيئة عبر السنين، وكلنا يعرف أن وضع الخطط لا يكون كافياً إذا لم يصاحبه تطبيق عملي متقن، يحقق الهدف المنشود.

وتسعى الدول الإفريقية في إقناع الدول المتقدمة في الحصول على ثلث المساعدات المخصصة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تقدر بـ (١٢٨) مليار دولار للسنوات الأربع القادمة. كما اختلفت دول السوق الأوروبية المشتركة على تحديد مقدار المساعدات المالية التي ستمنح لدول حوض البحر المتوسط، حيث اقترح مبلغ وقدره (٦٢٥) مليون وحدة حسابية أوروبية، بينما طالبت دول أخرى بزيادته إلى مبلغ وقدره (٧٠٩) ملايين وحدة حسابية. ومن جانب آخر فقد اتفقت دول السوق الأوروبية المشتركة على تحديد القروض التي يمكن منحها لثمانى دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط، بحيث لا تزيد عن (١,٠٢٥) مليار وحدة حسابية أوروبية.

وسواء أعطت الدول الأوروبية وغيرها مساعدات نقدية على شكل هبات لا ترد أو مساعدات عينية فإن ذلك لن يحد من حاجة هذه الدول إلى الاستزادة من الديون مادام أنها لم تحاول الرفع من كفاءة إنتاجها. وستظل هذه الدول تلتفت يئمة ويسرة لعلها تجد من يقدم لها قرضاً تسدد به فوائده قروض سابقة، وهذا يعني ارتفاع في فوائده الديون التي يجب دفعها لسنوات قادمة. وإذا لم يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج قادرة على تغطية الفوائد المتراكمة فسوف يكون نتاج ذلك زيادة أخرى في الفوائد الواجب دفعها حتى تصل الدول المدينة إلى مرحلة يصعب معها تسديد القروض المتراكمة عليها مع

فوائدها. فتبدأ بالتمنع عن السداد بعد أن نفذت كل وسائل الجدولة المتاحة. وهنا تمتنع الدول الدائنة عن إعطاء مزيد من الديون ويقف العالم عند مرحلة لا أحد يتوقع نتائجها، حيث الانهيار العالمي، وتضرر كثير من الدول الدائنة. وانغماس الدول المدينة في مشاكل اقتصادية واجتماعية قد تؤدي بالأخضر واليابس. فعدم حصولها على قروض جديدة يعني عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم أبسط متطلبات الحياة لشعوبها والتي تقدم في معظمها عبر الاقتراض.

وخلاصة ما ذكر آنفاً أن الدول الإفريقية ستظل تعاني من مشاكل الديون وفوائدها، وستكون عاجزة عن تسديد ديونها إذا ظلت تلهث وراء القروض لتسديد قروض سابقة مع فوائدها، وما دام أنها لم تغير في مسيرة إنتاجها، فالإنتاج وحده كماً ونوعاً يمكن إيجاد مناخ اقتصادي يساعد على إعادة التوازن لتلك البلدان.

العدد (٢٩٩) إبريل ١٩٨٧م

٨ / ١٤٠٧هـ

غداؤنا تحت المجهر

من الظواهر التي جعلها الاقتصاديون مؤشراً للتمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة هي مقدار استهلاك الفرد من البروتين. فنوعية الغذاء تؤثر في قدرة الفرد على الإنتاج والإبداع، كما تعكس الوعي الصحي لدى المستهلك.

وقد أتيح لي قراءة ما أصدرته حديثاً الدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة والمياه عن الموازنة الغذائية للمملكة العربية السعودية للسنوات (١٩٧٤ - ١٩٨٤ م) والتي احتوت على مؤشرات تبرز مدى التقدم الذي واكب مسيرة الفرد في المملكة من حيث كمية ونوعية الغذاء المستهلك.

ومن اللافت للنظر أن معدل استهلاك الفرد لعام ١٩٨٤م من القمح ومستحضراته بلغ نحو (٨٥) كيلو جراماً في السنة، بينما لم يتجاوز ذلك المعدل (٤٢) كيلو جراماً من الأرز، في الوقت الذي بلغ فيه معدل استهلاك الفرد من السكر (٤٣,٦) كيلو جراماً في السنة، أي أن الفرد في المملكة يستهلك من السكر أكثر من الأرز، وهو ما لم يكن يخطر ببال، غير أن ذلك قد يعزى إلى إفراطنا في استهلاك الشاي على افتراض صحة الأرقام المنشورة، ولكن يحق لنا التراجع عن ربط كثرة الاستهلاك من السكر بكثرة تناول الشاي بعد أن تبين من الدراسة ذاتها أن معدل استهلاك الفرد من المنبهات والمشروبات لا يتجاوز (١٥) كيلو جراماً في السنة، ويظل السؤال قائماً، ولعل القارئ الكريم يجد له جواباً لا سيما أنه المعني في الأمر لكونه مستهلكاً، على أن يأخذ في اعتباره أن جمهرة المستهلكين في المملكة لا يقبلون كثيراً على تناول الحلويات.

وحتى نكون أكثر قرباً من إيجاد جواب لذلك التساؤل يجدر بنا أن ننظر إلى معدل استهلاك الفرد من هذه الأطعمة سنوياً في بعض دول العالم، فمعدل استهلاك الفرد في دول الخليج العربي يربو على (١١٥) كيلو جراماً من القمح، و (٤٢) كيلو جراماً من الأرز، و (٢٧) كيلو جراماً من السكر، بينما بلغ معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣) كيلو جراماً من القمح، (٩) كيلو جرامات من الأرز، (٦٢) كيلو جراماً من السكر، و يبلغ متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية (١٢٢) كيلو جراماً من القمح و (١٥) كيلو جراماً من الأرز، و (٢٧) كيلو جراماً من السكر.

أما ما يخص استهلاك الزيوت والدهون فإن معدل استهلاك الفرد يبلغ نحو (١٥) كيلو جراماً في المملكة، بينما يبلغ (٨) كيلو جرامات، (٢٩) كيلو جراماً، (٩) كيلو جرامات في كل من دول الخليج العربي، والولايات المتحدة الأمريكية ومتوسط الدول العربية على التوالي.

والطاقة من مصادرها النباتية والحيوانية ذات أهمية بالغة، غير أن الإفراط في تناول الزيوت والدهون وعدم استهلاكها يعمل على تخزينها داخل الجسم، و يبلغ معدل استهلاك الفرد اليومي من إجمالي الطاقة في المملكة نحو (٣٣٠٠) كالوري بينما يبلغ ذلك المعدل نحو (٢٧٠٠) كالوري في الدول العربية، ونحو (٣٨٠٠) كالوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعنى أن معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق مثيله في المملكة وبقية الدول العربية.

وطالما أن الحديث عن الطاقة واستهلاكها فهل السمنة لدى شعوب الدول العربية أكثر منها لدى الشعب الأمريكي؟ فإذا كان كذلك فكيف يتم ذلك برغم زيادة معدل استهلاك الفرد الأمريكي للطاقة عن نظيره في الدول العربية؟ قد

يعود ذلك إلى إن أن ممارسة الرياضة لدى الشعب الأمريكي أكثر منها لدى شعوب الدول العربية مما يؤدي إلى استنفاد الطاقة الناتجة من استهلاك الزيوت والدهون والسكريات وخلافها .

والآن جاء دور الحديث عن استهلاك الخضراوات والذي بلغ في المتوسط نحو (٨٦) كيلو جراماً للفرد في المملكة بينما بلغ نحو (١١٠) كيلو جرامات في الولايات المتحدة الأمريكية و (٧٣) كيلو جراماً للفرد في باقي الدول العربية. ولو أمعنا النظر في أنواع الخضار المستخدمة في المملكة لوجدنا أن الطماطم تقع على رأس القائمة حيث يبلغ متوسط الكمية المستهلكة منها للفرد الواحد نحو (٣٣, ٤) كيلو جراماً، يليه البصل بكمية قدرها (١١, ٣) كيلو جراماً، ثم الخيار بكمية قدرها (١٠, ٦) كيلو جرامات. وهذا يعني أن استهلاكه من السلطات يفوق استهلاك الخضراوات وقد يعود ذلك إلى طبيعة المطبخ العربي لاسيما أن الطماطم هي المحصول الرئيس من حيث الاستهلاك تدخل في الاستخدامات الخضرية والسلطات، إضافة إلى استخداماتها في معظم الأنواع المختلفة التي تحتويها الموائد العربية، ومن المؤسف أن الفاقد من الطماطم في المملكة سنوياً يبلغ نحو (٤٢٢٦٥) طن من إجمالي الكمية المتاحة وقدرها (٤٢٢٦٤٨) طن أي أننا نخسر ما قيمته (٨٠) مليون ريال سنوياً كفاقد من محصول الطماطم فقط وننفق ما قيمته بليون ريال على شراء الطماطم ونحو ثلاثمائة مليون ريال على الخيار، ونخسر منه فاقدًا بقيمة قدرها (٢٦) مليون ريال سنوياً .

والمملكة تتفوق على دول العالم في استهلاك الفاكهة وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الكميات الهائلة من التمور التي تنتج وتستهلك في المملكة، حيث تتربع المملكة على قائمة الدول المنتجة للتمور في العالم بكمية قدرها (٥٠٠, ٠٠٠) طن في السنة عام ١٤٠٥هـ. والبطيخ في المملكة يمثل نسبة كبيرة

من استهلاك الفواكه حيث تقترب الكمية المستهلكة منه من (٤٠٠,٠٠٠) طن سنوياً، وموالمح بكمية قدرها (٢٧٠,٠٠٠) طن، بينما تتساوى الكميات المستهلكة من الموز والتفاح بكمية قدرها (١٢٠,٠٠٠) طن في السنة لكل منهما.

ومعدل استهلاك الفرد السنوي من الألبان في المملكة يقترب من (١٥٠) كيلو جراماً في الوقت الذي يبلغ نحو (١٢٠) كيلو جراماً في دول الخليج العربي و (١٧٠) كيلو جراماً في الدول العربية الأخرى.

ويبلغ معدل استهلاك الفرد من المكسرات في المملكة نحو (٥) كيلو جرامات في السنة، ولا أخال جلّه إلا وقد استهلك من قبل بنات حواء، أكلنه وهن متربعات على أطباق المكسرات المختلفة يتحدثن فيما يضر ولا ينفع يلمن هذه ويشتمن الأخرى، ناسيات أو متناسيات قول الله - عزو جل - ﴿أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

ومن وجهة النظر الاقتصادية فلا بد أن ينخفض استهلاك المكسرات بانخفاض عدد الشغالات في المنزل، حيث إن ذلك سيعمل على تقليل وقت الفراغ فلا يجدن من الوقت ما يكفي لإشباع رغباتهن بالتسامر على أعراض البشر.

والحقيقة أن مجمل معدل استهلاك الفرد في المملكة من المحاصيل المختلفة يعتبر مؤشراً لما ينعم به من يعيش فوق هذا التراب الطاهر، لا سيما أن النهضة الزراعية التي تعيشها المملكة جعلت صنوف المنتجات المختلفة متوافرة لدى المستهلك في ثوب قشيب تجعله يستهلك المزيد من ثمار عرق جبينه.

ومن أتاحت له فرصة النظر إلى الدراسة سيرى الاتجاه التصاعدي الحاد لمنحنيات الاستهلاك من معظم المنتجات مما يعني أن معدل الاستهلاك في تصاعد مستمر مع مرور الزمن.

وننتقل الآن إلى اللحوم لنرى أن متوسط نصيب الفرد في المملكة نحو (٥٦,٥) كيلو جراماً منها (١٩,٣) كيلو جراماً لحوم حمراء و (٢٦,١) كيلو جراماً من لحوم دجاج، (٤,٥) كيلو جرامات ونصف الكيلو جرام مستحضرات اللحوم والأحشاء.

وتظل الكميات المستهلكة من الأسماك قليلة عند مقارنتها بأنواع اللحوم الأخرى حيث تبلغ نحو (٧,٦) كيلو جرامات، وعند مقارنة معدل استهلاك الفرد السنوي في المملكة من اللحوم بمثله في دول الخليج العربي نجد أن نصيب الفرد في هذه الدول يتساوى مع نصيب الفرد في المملكة بينما يقل ذلك المعدل عن نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ نحو (١١٥) كيلو جراماً، في الوقت الذي لا يتعدى نصيب الفرد في الدول العربية عن (٢٢) كيلو جراماً.

والفرد في الولايات المتحدة يزيد استهلاكه عن مثيله في الدول العربية من اللحوم سواء لحوم الدواجن أم اللحوم الحمراء أم الأسماك، أي أن الزيادة في استهلاك اللحوم لدى الفرد الأمريكي أكثر منه لدى الدول العربية من مصادره الثلاثة. إذا علمنا أن اللحوم تشكل مصادر مهمة للبروتين فلا بد لنا أن نلقي الضوء على معدل استهلاك البروتين - والذي يبلغ نحو (٩٢) جراماً في المملكة ودول الخليج العربية في الوقت الذي يزيد عن (١٠٣) جرامات في الولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الاقتصاديين يُعد

معدل استهلاك الفرد من البروتين أحد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية كما ذكر سابقاً.

وإذا كان هذا هو أحد المؤشرات فهذا يعني أن دول الخليج العربية في الطريق للحقاق بركب الدول المتقدمة لا سيما أن المؤشرات الأخرى تسير بنفس الخطى التي سار بها مستوى المعيشة في المملكة.

وإذا افترضنا أن دول الخليج العربية سوف تستمر بنفس معدل الزيادة في استهلاكها من البروتين، كما أن معدل التغيير في استهلاك البروتين سوف يستمر بنفس معدله في الولايات المتحدة الأمريكية فالابد للفرد من دول الخليج العربي أن يكون مساوياً في استهلاكه من البروتين للفرد الأمريكي عام ٢٠٠٠م

العدد (٣٠١) يونيو ١٩٨٧ م

١٠ / ١٤٠٧ هـ

أسعار المنتجات الزراعية

تتحدد أسعار السلع المختلفة طبقاً للسياسة السعرية التي ارتبتي تبنيتها من قبل متخذي القرار، فهناك نهج يعتمد على سيادة قانون العرض والطلب سيادة مطلقة دون تدخل، وهناك نهج يتبنى فلسفة القانون ذاته مع وضع ضوابط لتقويم مساره كفرض حد أدنى، أو حد أعلى للسعر أو كليهما معاً وعلى النقيض من ذلك نجد أن بعض المناهج تتطلب فرض سعر ثابت لا يجوز العمل بغيره بزيادة أو نقص، ولاشك أن مثل ذلك النهج يتطلب سيطرة كاملة على تكاليف الإنتاج. وهناك من يرى وضع سعر شراء ثابت بقيمة تكون مجزية للمنتج ومن ثم يتم البيع على المستهلك بقيمة أقل ليتحمل الوسيط قيمة الفرق بين السعيرين وآخر يرى تجنب ذلك الاتفاق، ويستحسن فرض شراء المنتج بسعر أقل من السعر الذي يتم به بيعه على المستهلك ليحني الوسيط جزءاً من الأرباح.

والنهج المتبع في تحديد أسعار منتجاتنا الزراعية يختلف باختلاف نوع المنتج، فالقمح لكونه محصولاً استراتيجياً فقد حددت قيمة مجزية لشرائه ولسنا بصدد الحديث عنه. أما بقية المنتجات فسوف نلقي الضوء على أسعارها في هذه العجالة.

فالطماطم مثلاً أسعارها تبعا لنوعية المنتج، وموسمية الإنتاج والكمية المستوردة منه، وقوة الطلب ووقت البيع، وكفاءة البائع، وطريقة العرض.

وتزخر الأسواق بأنواع كثيرة من الطماطم يمكن تدرجها إلى عدة درجات

الدرجة الأولى: غالباً ما تكون منتجة في البيوت المحمية، وهذه الدرجة ترتفع أسعارها في بعض الفترات لتصل إلى أربعة ريالات للكيلو جرام الواحد

وذلك عندما تكون المزارع المفتوحة عاجزة عن الإنتاج لارتفاع الحرارة أو انخفاضها أو بسبب انتشار بعض الأمراض في ظروف بيئية مناسبة، إضافة إلى سوء الأحوال الجوية في الدول التي يتم الاستيراد منها. وقد ينخفض السعر ليصل إلى أقل من ريال واحد عندما يكون العرض أكثر من الطلب بدرجة تجبر السعر على الانخفاض إلى نقطة توازن جديدة.

الدرجة الثانية: غالباً ما تكون منتجة في بيوت محمية، وعلى الرغم من كونها تتصف ببعض صفات الدرجة الأولى سواء من حيث الصلابة وعدم الإصابة بالأمراض إلا أنها غالباً ما تكون أصغر حجماً أو أفتح لوناً أو أن تكون ذات حجم مفرط في الكبر. ومثل هذه الدرجة يرتفع سعرها ليصل إلى ثلاثة ريالات في المواسم التي يشح فيها الإنتاج وينخفض ليصل إلى أقل من ريال واحد في مواسم الإنتاج الغزير.

والدرجة الثالثة: تمثل الإنتاج المحلي الذي يتم إنتاجه في المزارع المفتوحة، وهو إنتاج غزير غير أنه يكون ذا نوعية متوسطة الجودة في البعض منه قليل الجودة في البعض الآخر، ويعود ذلك إلى صعوبة التحكم في البيئة المحيطة بالإنتاج، فمثل ذلك الإنتاج يكون عرضة للظروف المناخية مثل ارتفاع درجة حرارة الشمس، وبالتالي زيادة كمية الأشعة الساقطة على أوراق النبات وعلى الثمار، إضافة إلى تعرض النبات لدرجة حرارة قد تفوق درجة تحمله. كما أنه في الظروف البيئية المفتوحة يكون عرضة للتعرض للصقيع مما يصعب معه الحصول على الكمية والنوعية المطلوبة، والبيئة المفتوحة تكون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الفطرية والحشرية والفيروسية؛ نظراً لأن استخدام المبيدات يكون أقل فاعلية منه في البيئة المحكمة، إضافة إلى تعرضها الدائم للإصابة، وهذا جانب مهم في الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تجعل الإنتاج

في البيوت المحمية أحسن من حيث النوعية، والكمية منه في البيئة المفتوحة مثل السيطرة على مدخلات الإنتاج والتي منها الأسمدة بأنواعها الرئيسية والنادرة، وكذلك التحكم في كمية المياه التي يحتاجها النبات، وفي البيئة المحكمة يمكن تقليل الإصابة بالأمراض المرتبطة بالتربة مثل: استخدام نظام الزراعة المائية أو الزراعة في الروك وول وتباين أسعار الدرجة الثالثة لتصل إلى ريالين للكيلو جراماً، وتخفض إلى مادون نصف ريال.

والدرجة الرابعة: وتشمل أغلب الكمية المستوردة من خارج المملكة، وإحفاقاً للحق فإن معظم الطماطم المستوردة لا يطابق أدنى مواصفات يمكن قبولها لأغراض الاستخدام المباشر. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها المسافة البعيدة بين أماكن الإنتاج وأسواق الاستهلاك، وعامل آخر يتمثل في نوعية المنتج الذي يكون أقل نوعية من المنتج المحلي في البيئات المحكمة، وكذلك أساليب النقل المتبعة واحتمالات تعرض المبردات للعطل الفنى أثناء نقل المحصول. وأسعار الدرجة الرابعة هذه ترتفع لتصل إلى أكثر من ريالين في فترة انخفاض الإنتاج المحلي كما ينخفض عند غزارة الإنتاج المحلي إلى نقطة يصعب عندها تسويقه فيكون مصيره النفايات.

ولا شك أن وجود هذه الدرجات المتفاوتة يُعد ظاهرة صحية حيث إن المستهلك يمكنه اختيار ما يراه مناسباً مع قوته الشرائية، والغرض من الاستخدام، ونمط الاستهلاك ولا سيما أن توزيع الدخل على شرائح المجتمع المتعددة يستوجب وجود مثل هذا التنوع في الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار محصول الدرجة الأولى لا يعني بالضرورة زيادة ربح المنتج أو الوسيط، فإنتاج محصول جيد تحت بيئة محكمة يتطلب مزيداً من التكاليف وهذا بدوره يعمل على تضيق مسافة الهامش

الربحي للمنتج غير أنها تطرح أمام المستهلك نوعية قد تتلاءم ومستواه المعيشي. وبهذا يكون المستهلك قد دفع قيمة الزيادة في تلك التكاليف مقابل تمتعه بنوعية مناسبة، كما أن المنتج ظل يحصل على الهامش الربحي الذي يمكن أن يحققه لو قام باستخدام الطرق الزراعية الأخرى، إذا كانت الزيادة في السعر مساوية لفرق التكاليف بين النظامين الزراعيين.

وما ينطبق على الطماطم يمكن أن ينطبق على الخيار لارتفاع إنتاج الوحدة المساحية منه، ويبقى محصول الباذنجان والفلفل مثار تساؤل عن جدوى إنتاجه في البيئات المحكّمة وحتى المفتوحة، نظراً لانخفاض إنتاج الوحدة المساحية الواحدة منه، فإذا ما خطط للإنتاج في موسم معين وتوافق مع انخفاض في الأسعار فلاشك أن المنتج سيتعرض للخسارة، وعليه فمن الأفضل أن تتم زراعته بناء على عقود ثابتة بأسعار معلومة سلفاً تلافياً للتذبذب في الأسعار، وأسعار البطاطس تدعو إلى الأسى حيث الانخفاض الدائم في الأسعار لا يسمح بمزيد من التوسع في الزراعة لاسيما أن السوق ملئ بكميات مستوردة، ذات نوعية قد لا تكون جيدة في معظمها. وتبقى المحاصيل الورقية ذات سعر قليل التذبذب، وتنوع محدود داخل الصنف الواحد، ويمكن زراعتها في البيئة المائية لتحقيق ربحية أعلى في البيئات الزراعية الأخرى.

والألبان بعلاماتها التجارية المختلفة قد وضع لها حد أعلى للسعر لا يسمح بتجاوزه والبالغ خمس ريالات للتر الواحد إلا أن بعض المنتجين بدأ في تخفيض السعر إلى أربع ريالات للتر رغم معرفته بأن ذلك قد يؤدي إلى تعرضه للخسارة، ولكنه اضطر إلى ذلك بسبب زيادة العرض من هذا المنتج وانخفاض الطلب الناتج بسبب عوامل كثيرة منها انخفاض عدد السكان. وعلى

المنتجين التريث في الإقدام على مزيد من التخفيض حتى لا يؤدي ذلك إلى نقطة يكونون معها غير قادرين على مواصلة المسيرة الإنتاجية أو أن تصاب النوعية بخلل ما .

وأسعار البيض أرجوحة غريبة فبعد أن كان المنتج يبيع الكرتون الواحد بمائة وثلاثين ريالاً وهو الحد الأقصى المسموح به، وصل في فترات الصيف في السنوات الماضية إلى أقل من خمسة وعشرين ريالاً للكرتون، ولاشك أن سعراً كهذا لا بد أن يجر معه الخسارة الجمة على المنتج، وقد يتساءل المرء عن مبرر استمرار المنتج في إنتاجه برغم خسائره، وقد يزول هذا التساؤل إذا علمنا أن الدجاج البياض يبقى في بيت التربية مدة تزيد على أربعة أشهر دون إنتاج ثم ينتقل إلى بيوت الإنتاج ليبقى مدة تزيد على السنة بكثير، فإذا كان هذا هو نمط التربية المتبع فلا بد للمنتج أن يصمد أمام تيار انخفاض السعر مدة أطول أملاً في تحسن طارئ في السعر، في مسيرته حتى يصل إلى مرحلة لا يستطيع معها تحمل انخفاض الإيرادات الناتج عن انخفاض السعر، وعند هذا الحد يضطر إلى التوقف عن الإنتاج، أو تحويل مشروعه إلى إنتاج الدجاج اللاحم وبتكاليف مرتفعة، وهذا ما حدث في الآونة الأخيرة حيث ارتفع سعر الكرتون الواحد إلى سبعين ريالاً للحجم الكبير بسبب توقف بعض المزارع عن الإنتاج ولجوء البعض الآخر إلى تحويل مشاريعهم إلى مشاريع دجاج للاحم .

والدجاج اللاحم، بدأ يواجه بعض المتاعب في تسويقه لا سيما المبرد منه، وقد يعود ذلك إلى توجه بعض منتجي الدجاج البياض إلى إنتاج الدجاج اللاحم، إضافة إلى منافسة المستورد للإنتاج المحلي وكلنا يعلم أن الدجاج المستورد يتم استيراده على هيئة دجاج مجمد قد يكون بقية لما لفظته أسواق

الدول المصدرة. ويُعد البيع حياً أحد القنوات التي يمكن اللجوء إليها عند صعوبة التسويق المبرد، وتتباين الأسعار طبقاً للظروف المحيطة إلا أن سعر الكيلو جرام الواحد يبلغ في متوسطه ستة ريالات للدجاج المبرد ونحو خمس ريالات للدجاج الحي.

العدد (٣٠٢) أكتوبر ١٩٨٧م

٢ / ١٤٠٨ هـ

٩٠٠ مليار دولار الميزانية العالمية للسلاح

عالم اليوم ما برح يحاكي عالم أمس في بعض سجاياه، فيرى أن السؤدد يقع بين ثايا الحتوف والمنايا، وقراءة الشعر العربي كما هي قراءة تاريخ الأمم الأخرى تتبئ عن هذه الطباع، فامرؤ القيس، وعنترة، وزهير، وطرفه، ولبيد، وعمرو بن كلثوم وغيرهم من شعراء الجاهلية الكثيرين، يرون في القتل فخراً وفي الثأر عزة، لا يحتكمون إلا إلى السيف، ولا ينعمون إلا بنتاجه.

جاء الإسلام ليغير مفاهيم القتال، ويقصر الحرب على أعداء الإسلام، فلاغنيمة تبتغى ولا فخراً يرتجى، فالغنيمة إفشاء السلام والأمن والأمان، والفخر بالتقوى وليس بالحراب والسهام. ولكن المسلمين ابتعدوا عن هذه المفاهيم الحميدة فيما بعد، فأخذوا يقتتلون فيما بينهم شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى، واستمر العالم على هذا المنوال حتى جاءت الحرب العالمية الأولى بما فيها من أهوال، وحرب كهذه جرت الملايين إلى الهلاك، وجعلت الكثير يذرف الدموع على الأموات، والعجب أنها قامت بسبب زواج غير متكافئ من ناحية النسب بين الأرشيدف فرنز فريديناند وبين الكونتيسة صوفي شوتيك وكان ذلك في عام ١٩٠٠م. والعريس سليل أسرة هايسبورغ الرفيعة ذات الحسب والنسب بينما لا تعدو العروسة كونها كونتيسة لا تحمل الألقاب، إلا أن رغبة الزوج في إسعاد زوجته، وإشعارها بأهميتها جعله يتقلد الرتب العسكرية لتفوز بشيء من الوجاهة التي حرمت منها وإمعاناً في إسعادها فقد قام بزيارة إلى سراييفو، وأخذ يتنقل في عربة مكشوفة حتى اغتيل على يد أبناء الصرب، وكان ذلك إيذاناً بحرب عالمية.

والحرب العالمية الثانية كانت نتاجاً للاتفاقيات والتقسيم التي تم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية أشد إيلاماً وأكثر ضرراً من الحرب العالمية الأولى لا سيما أن وسائل الدمار وصناعة السلاح كانت أكثر تطوراً مما جعل الفناء أكثر والمعاناة أشد، وقد ذكر في كتاب الحرب العالمية الثانية أن النفقات العسكرية وحدها قد بلغت (١١٠) مليار دولار، وأما الخسائر التي سببتها الحرب فقد بلغت (٢١٠٠) مليار دولار يضاف إلى ذلك المدن المخربة، والأراضي المحروقة، والحقول المغمورة بالمياه والمصانع والمناجم التي توقف العمل فيها. ولم تكد الحرب تنتهي حتى بدأت الأوبئة تهدد كلاً من أوروبا وآسيا بالإضافة إلى الملايين من المشردين والمهاجرين الذين لم يعودوا يعرفون لأنفسهم بيتاً ولا عملاً وملايين آخرين من الجرحى والمشوهين كان عليهم أن يكافحوا طويلاً ليعيشوا حياة عادية، ولو كان في الظاهر على الأقل، ثم ملايين من المقاتلين عادوا إلى بلادهم سالمين لكنهم شعروا أنهم أصبحوا في عالم غريب عنهم لا تربطهم به أي رابطة. وكان ثمن هذه الحرب (١٧) مليوناً من الجنود و (١٨) مليوناً من المدنيين القتلى خلال خمسة أعوام ونصف العام.

هل اتعظ العالم من ويلات الحروب أم أنهم سائرون على نهج الفناء والدمار. إن مقالاً نشر بقلم: دنيس شابلن وسنفاني ديبلاند يجعل المرء يقف مندهشاً أمام الأرقام، فالعالم ينفق على السلاح (٩٠٠) مليار دولار في السنة أي بمعدل (١,٧) مليون دولار بالدقيقة الواحدة وهو ما يكفي لإعاشة ألفي طفل سيء التغذية لمدة سنة كاملة، كما أن ما ينفق على السلاح خلال سبع ساعات فقط يمكن أن يقضي على الملاريا من الدنيا كلها، ويمكن أن يقدم سعر دبابة واحدة المال الكافي لشراء عشرة آلاف طن من الأرز بدلاً من إنفاقها على الدمار، كما أن سعر طائرة مقاتلة واحدة يكفي لتوفير المال اللازم

لإنشاء مصدر ماء شرب نقي يغطي حاجة (٥ , ١) مليون ونصف المليون من البشر. وذكر المقال أن الإنفاق السنوي في نيجيريا (٩ , ١) مليار دولار يعني ذلك (٢٢) دولاراً للفرد الواحد من السكان وبمقابل ذلك لا يزيد الإنفاق على الصحة عن (٤٧٠) مليون دولار في السنة أو ما يساوي (٦) دولارات للفرد الواحد من السكان، هذا في بلد لا يزيد توقع الحياة فيه عن (٤٩) سنة ولا يحصل (٥٨٪) من سكانه على ماء الشرب النقي وبلغت نسبة وفيات الأطفال (١٣٠) من كل ألف ولادة بالمقارنة مع ما يصل معدله (١٠) وفيات في الألف في المغرب.

وفي الهند تبلغ ميزانية الدفاع (٦) مليارات دولار مقابل (٥ , ١) مليار للصحة وكل هذه الأمثلة تبين بوضوح مدى ما يرسمه المجتمع البشري لنفسه من مسالك تتنافى مع هدفه الأصلي الذي يتمثل في نشر السعادة والأمن. ولو أراد المرء أن يستوضح الأسباب الكامنة وراء هذا السباق المحموم نحو السلاح والتسلح لوجد أنها تتمثل في دوافع سلوكية معنوية، وأخرى اقتصادية أو نشر وزرع ثقافة معينة.

وتتجسد الدوافع السلوكية في حب السيطرة على الغير لإشباع رغبة كامنة تنامت من منطلقات وراثية أو بيئية مكتسبة مثل ما فعله هولوكو في البلاد العربية والإسلامية، وقد تكون غريزة الانتقام سبباً لإشعال الحروب، ويحمل التاريخ بين طياته نماذج كثيرة لهذا السلوك. والمنافسة دافع آخر من دوافع التناحر وهي لون من ألوان الأنانية وحب الذات، وإن كانت المنافسة حميدة في ذاتها إلا أنها بغيضة إذا خرجت إلى طور الحقد والكراهية، والتاريخ علمنا ما سببته المنافسة بين الأمين والمأمون من مأسا اكتوى بها الكثير، والأندلس نموذج آخر لذلك، لاسيما في نهاية العصر الأندلسي عندما

كانت كل بلد محكومة بدولة ليس لها هم إلا محاربة جارتها، حتى أتى الأفرنجة على عصر إسلامي امتد ثمانية قرون كان لبنة أساسية لما تتعم به أوروبا من حضارة مادية في وقتنا الحاضر. ومن قرأ سيرة ابن زيدون الشاعر الأندلسي المعروف استوعب حقيقة المنافسة بين حكام تلك الدويلات. بل إنه كسياسي محنك وصاحب الوزارتين أودع السجن حتى هرب منه، لمنافسة ابن عبدوس ومن سواه له، فيما حصل عليه من جاه وما زرعه في قلب ولادة بنت المستكفي من حب أوغر صدر أعدائه. وسوء السلوك وحب إذلال الآخرين دافع آخر من دوافع الحروب، فكثيراً ما نواجه نماذج غريبة الطباع سيئة الخلق لاتحسن القول وتتعلم بإذلال الآخرين، وما معلقة عمرو بن كلثوم إلا تعبيراً عن الضيم والهوان الذي لقيه من عمرو بن هند حتى جعله يفقد صوابه ويسل سيفه ويقطع به رأس عمرو بن هند، ولهذا دفع عمرو بن هند ثمن استهتاره بأمر عمرو بن كلثوم ورغبته في إذلاله.

والدوافع الاقتصادية تُعد سبباً مهماً من أسباب نشوب الحروب، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن كثيراً من الحروب القائمة الآن هي حروب قامت لأسباب اقتصادية، لكنها غلفت بإطار يجعلها أكثر صفاء وأجمل بريقا حتى يمكن للفرد العادي استيعابها كهدف سام يمكن تقبله، ومما يؤسف له أن وقود هذه الحروب في الغالب هم أبناء العالم الثالث الذين تطيح بهم أطماع الدول العظمى يمينة ويسرة لتجني ثمار جهلهم وبعدهم عن التعقل والحكمة. والحروب في العصر الجاهلي قام الكثير منها لدوافع اقتصادية، فالقبائل تغير على بعضها لنهب ما تستطيع من إبل وشاه وأغنام ومغانم أخرى وتعد ذلك مجالاً للتفاخر ورمزاً للقوة والعنفوان، والبحث عن الذهب في أمريكا راح ضحيته الكثير من البيض والهنود الحمر على السواء.

ومن دوافع الحروب أيضاً نشر العقائد والملل، وهناك تباين كبير بين الأهداف والأساليب المتبعة في هذا النوع من الدوافع، كما أن في هذا النوع من الحروب تكون المقاييس للانتصار من عدمه مختلفة عن تلك التي يمكن تحديدها في أنواع الحروب الأخرى، فالحروب التي تنبعث من عقائد صحيحة تحمل في طياتها السلام قبل الحرب وبعده، وترتكز في تعاملها مع الإنسان على مبادئ تليق بمكانته ويكون النصر حليفها مهما كانت الفوارق ظاهرة جليلة من حيث القدرة في العدد والعتاد. وأما الحروب التي تقوم لنشر مبادئ هدامة فإن مصيرها الفشل في الغالب، والحرب الصليبية ليست ببعيدة عن الأذهان، كما أن زرع الدولة الصهيونية في قلب البلاد العربية سيكون مصيره الزوال - بإذن الله - لأن دولة كهذه لا يمكن أن تحظى بالديمومة لفساد مبادئها.

وإذا كان ما ذكر آنفاً يبين الآثار السلبية للحروب، فهل هناك آثار إيجابية لها؟ مع القناعة التامة بأن آثار الحروب السلبية تطفئ على آثارها الإيجابية إلا أننا ندرك أن لهذه الحروب آثاراً إيجابية جاءت كنتاج عرضي لما تفرضه الحروب من ضرورات، فالفن في الكر والفر والمقارعة لون من ألوان التنمية الفكرية، كما أن كثيراً من المخترعات تمت خلال الحروب، فالتصوير الفوتوغرافي، والمضادات الحيوية، والكثير من الأجهزة الموجودة لدينا الآن تم بعضها أثناء الحروب، إضافة إلى أن أساليب حفظ الأغذية وسبل نقلها واستنباط سلالات ذات أمد طويل كان للحروب فيها نصيب، وفائدة أخرى من فوائد الحروب تكمن في إيجاد فرص العمل أثناء الحرب لإبقاء العجلة مستمرة وبعد الحرب لبناء ماتم هدمه، ويسجل لنا التاريخ ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من نشاط أدى إلى بناء أوروبا واليابان، فثمانين بالمئة تقريباً من ألمانيا تم هدمها أثناء الحرب، وما لبثت أن استعادت رونقها ولبست حلة جديدة

بجهود القوى العاملة التي توافرت لها فرص عمل كثيرة جعلت البطالة تتحدر إلى أدنى مستوى لها، واليابان وإنجلترا شأنها في ذلك شأن ألمانيا.

والحقيقة، أن الحروب بسلبياتها الكبيرة والكثيرة وإيجابياتها التي جاءت محدودة وبصورة عرضية لم تتف آثارها على الجانب المادى فحسب، بل تعدت ذلك إلى ما هو أشد وطأة وأكثر إيلاًماً، فالحقد قد طغى على النفوس والخوف وانهيار الأعصاب وفقد الحبيب والقريب، كل هذه الأشياء تجعل الناجي من الموت أكثر ألماً من الفاني، كما زرعت بذرة الانتقام، والحرب العالمية الثانية ما كانت لتقوم لولا قيام الحرب العالمية الأولى، فإشارة واحدة من هتلر جعلت الشعب الألماني يسير وراءه بالأرواح والأموال متتاسين مآسي الحرب السابقة.

وخلاصة القول أن الحروب تجر الفناء إلى البشرية، كما أنها لون من ألوان التخلف، ومن المؤسف أن العالم مازال في سباق محموم نحو مزيد من إنتاج السلاح، فلعله سلاح ردع لا سلاح حرب.

العدد (٣٠٤) ديسمبر ١٩٨٧م

٤ / ١٤٠٨ هـ

حقائق حول الميزانية

أعلن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - ميزانية الدولة للسنة المالية ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ والتي بلغت نحو (١٤١) بليون ريال، وسلنقي الضوء في هذه العجالة - ومن منظور اقتصادي محايد - على بعض الحقائق التي تضمنتها ميزانية العام الجديد .

الحقيقة الأولى: أن ميزانية العام الجديد كانت امتداداً لميزانيات الأعوام التي تلت انخفاض أسعار البترول، الذي يُعد المصدر الرئيس لإيرادات الدولة. وحسبنا أن نعلم أن الطلب على البترول أخذ في الانخفاض منذ عام ١٤٠٢ هـ وكان الانخفاض حاداً، مما يعني انخفاضاً في إيرادات الدولة بدرجة حدة انخفاض الطلب على البترول، ومع ذلك كانت النفقات تتحدر بشكل تدريجي بدرجة يمكن استيعابها. فقد كان إجمالي الإنفاق عام ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ نحو (٢٨٣) بليون ريال ثم (٢٣٠) بليون ريال في عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ ثم إلى (٢١٦) بليون ريال ثم إلى نحو (١٨٤) بليون ريال حتى بلغت في العام السابق نحو (١٧٣) بليون ريال، وكانت ميزانية هذا العام متمشية مع درجة الانخفاض حيث بلغت الميزانية (١٤١) بليون ريال ولن يجد المنصف مشقة في إدراك حكمة المنهج الذي تم اتباعه في تدرج خفض الإنفاق على الرغم من حدة انخفاض الطلب على البترول، والذي نتج عن ترشيد الاستهلاك لدى الدول المستهلكة، واستخدام البدائل والتلاعب بالمخزون.

والحقيقة الثانية: تتمثل في انخفاض تكلفة المعيشة، وهذا يعني ارتفاعاً في الدخل الحقيقي للفرد، والواقع أن تكلفة المعيشة كانت تتناقص خلال

السنوات القليلة الماضية وقد انخفضت تكاليف المعيشة لهذا العام بمعدل (٥, ١%) عن العام السابق وبنسبة (٢, ٩%) من إجمالي الانخفاض في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لسنة ١٩٨٣م. ولاشك أن ذلك مؤشر إيجابي يعكس كفاءة الإنتاج والتداول، كما يعني زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والتي يمكنهم توظيفها في استهلاك مزيد من السلع والخدمات أو ادخارها لدى المصارف المختلفة إضافة إلى إمكانية استثمارها في مشاريع إنتاجية تعمل على زيادة الدخل.

الحقيقة الثالثة: تتضح في زيادة الصادرات للسنة المنصرمة والتي بلغت نحو (٨٧) بليون ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو (١٦%) عن ١٩٨٦م ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن أسعار البترول، إضافة إلى ارتفاع صادرات المملكة غير البترولية والتي زادت بنسبة (٢٥%)، حيث بلغت نحو (٤, ٩) بلايين ريال، ويُعد هذا مؤشراً مهماً لزيادة الإنتاج المحلي وقدرته على المنافسة في الأسواق الأجنبية، ولا ريب أن زيادة الصادرات غير البترولية مطلب مهم لا بد من السير فيه قدماً حتى تتنوع مصادر الدخل لدى الأفراد، كما يُمكن الاقتصاد من الاعتماد على مصادر جديدة بجانب النفط، وحرصاً من الدولة على نمو القطاعات الإنتاجية غير البترولية فقد أنفقت (٧٧) بليون ريال على قطاع الزراعة و (٧٨) بليون ريال على قطاع الصناعة منذ بداية الخمسية الأولى وحتى العام الماضي، وذلك من مجموع الإنفاق على خطط التنمية الخمسية حتى نهاية العام الماضي والتي بلغت في مجملها نحو (٩١٥) بليون ريال، تجسد في وضع البنية التحتية اللازمة لانطلاقة اقتصاد يرتكز على أسس متينة.

الحقيقة الرابعة: تكمن في تنويع الإيرادات ولو نظرنا إلى جدول الإيرادات للسنة المالية ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ لوجدنا أن إنتاج الزيت مثلاً نحو (٦٩) بليون ريال من إجمالي الإيرادات المتوقعة بنحو (١٠٥) بلايين ريال وتتنوع الإيرادات

الباقية على ثمانية بنود أخرى، وهذه ظاهرة إيجابية تعكس الاتجاه إلى التوجيه نحو مصادر جديدة لزيادة الإيرادات، كما أن الموافقة الكريمة على تفويض وزارة المالية بإصدار سندات ستفتح المجال للاستثمار الداخلي لتجنب رؤوس الأموال الوطنية للهزات الاقتصادية التي تتاب الأسواق المالية العالمية من حين لآخر.

والحقيقة الخامسة: أن الاقتصاد الوطني حقق في العام الماضي نمواً إيجابياً في إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة (٨,٠٪) بالأسعار الثابتة ولا شك أن حدوث نمو إيجابي بعد نمو سلبي خلال السنوات الثلاث الماضية يُعد مؤشراً صحياً، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرف على إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الماضية، والذي كان مقدار الانكماش به نحو (٧,٥٪) عام ١٩٨٥م و (٣,٢٪) عام ١٩٨٦م.

الحقيقة السادسة: تتجسد في التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري والذي بلغ نحو (١٤) بليون ريال حيث بلغت الصادرات نحو (٨٧) بليون ريال والواردات نحو (٧٣) بليون ريال، وهو فائض يزيد بمقدار يربو على ثلاثة أضعاف الفائض التجاري للعام الماضي الذي بلغ نحو (٤) بلايين ريال فقط.

هذه الحقائق وغيرها تبرز متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على استيعاب المتغيرات المفاجئة، وتأقلمه معها بأسلوب تدريجي بعيد عن الصدمات، لاسيما وأن الموارد السخية التي كانت تتدفق على البلاد أنفق جلها على مشاريع التنمية المختلفة حتى وصلت إلى درجة متميزة في فترة قياسية، فالانتهاء من بناء المشاريع الرئيسية تتطلب اللجوء إلى نوع من الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن والاستفادة من البنية الأساسية في سبيل مزيد من الإنتاج الزراعي والصناعي، حتى يمكن مواصلة مسيرة التنمية.

إن حجم الميزانية البالغ (١٤١) بليون ريال لا يعني ألبتة تقليص حجم الإنتاج، بل هو ترشيد الأسلوب الإنتاجي والتخلي عن المصروفات الإدارية غير الضرورية، ولاشك أن هذه ظاهرة صحية على مستوى الإنتاج، وكذلك مدعاة للرفع من كفاءة المنتج وقدرته على تحمل مسؤوليته، ووسيلة لتلمس الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الرأسي مع تقليل التكاليف، والحقيقة التي لا مرية فيها أنه لا يزال هناك مسافات غير قليلة بين الإنتاج الأمثل والإنتاج الحقيقي، وللوصول إلى الحجم الأمثل لابد من إيراد الأسباب الكفيلة بالوصول إليه وعلى رأس هذه الأسباب يقع ترشيد حجم المصروفات. وبنظرة إلى اعتمادات الميزانية حسب القطاعات نجد أن القطاع العسكري اعتمد له (٨, ٥٠) بليون ريال، وهو ما تفرضه الظروف المحيطة، كما أن نصيب التعليم من الميزانية بلغ نحو (٨, ٢١)، وهذا يعكس اهتمام الدولة بقطاع التعليم، سواء للبنين أم البنات، وكان نصيب الصحة (٧, ٧) مما يعني مزيداً من الخدمات الصحية للمواطنين، وحظيت القطاعات الأخرى بالاهتمامات نفسها التي أوليت لقطاعي التعليم والصحة.

ولابد من التنويه إلى أن ميزانية الدولة لا تعني الاقتصاد الوطني، فالإقتصاد يعتمد على إنتاجية الفرد سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص، ولابد للفرد من زيادة إنتاجيته حتى يتمكن من الإسهام في مسيرة التنمية، التي كانت ومازالت تسيير بخطوات ثابتة، والإسهام في الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي يُعد أساساً لمزيد من التنمية، وقد كان للأسلوب الذي اتبع في دفع الإنتاج الزراعي الأثر في زيادة حجم المنتج، وتحسين نوعيته حيث قفز إنتاج القمح من (٣٠٠٠) طن قبل بضع سنوات حتى وصل إلى مايربو على (٥, ٢) مليوني ونصف المليون طن، يصدر جزء منه إلى خارج المملكة كمورد آخر من

الموارد التي توفر العملات الأجنبية، كما بدأ تصدير البيض والألبان والدجاج والطماطم والخضار، وأصبح الناتج المحلي للقطاع الزراعي نحو (١١) بليون ريال. والقطاع الزراعي شأنه شأن القطاع الصناعي يحتاج إلى عمل حقيقي، ومتابعة واختبار أمثل للمدخلات وتصريف للمخرجات، كما يتطلب أبحاثاً مستمرة ومتابعة لكل ما هو جديد، والعمل في هذين القطاعين محبب للنفس، ووسيلة للإنتاج الذي تُرى نتائجه رأى العين، وعليه فلا أحسب خريجي جامعاتنا إلا وهم منخرطون في هذين القطاعين، وفي المملكة - والحمد لله - من المزارع ومن المساحات القابلة للزراعة ما يمكنهم من المشاركة في ذلك، كما أن الدولة قد وفرت جميع السبل الكفيلة بتسهيل مهمة المنتج، فالخدمات الزراعية والبيطرية، ونظام توزيع الأراضي البور، والأبحاث التي تجريها وتشرها وزارة الزراعة كفيلة - بعون الله تعالى - بنجاح من أراد الإسهام في الإنتاج الزراعي، كما أن الصناعة هي الأخرى يمكن الإسهام فيها عبر مشاريع الهيئة الملكية، أو من خلال المصانع التابعة للمؤسسات والشركات والأفراد، وهذان القطاعان يمكنهما استيعاب الكثير من خريجي الجامعات الذين سيجدون مجالاً رحباً للإنتاج والإبداع بدلا من البحث عن المقاعد الوثيرة داخل المكاتب.

العدد (٣٠٦) فبراير ١٩٨٨م

٦ / ١٤٠٨ هـ

تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية

يتساءل المرء كثيراً عن وضع قائم، ويطرح حوله العديد من الأفكار، ويجنح في تفكيره بدرجة قد تبعده عن لب الحقيقة أشواطاً يراها اللبيب نوعاً من الخيال، ويقول في وضعه ذلك أكثر مما قال أبو العتاهية في الدهر، ويرثيه بأكثر مما أنشدت الخنساء في صخر، ولكن ذلك لن يحقق الشأو مادام أنه مجرد حديث دون كَرٍّ وفَرٍّ. وحتى لا أبعد في الخيال أثرت طرح بعض الحقائق عن الوضع التجاري للمنتجات الزراعية في الوطن العربي لعل تلمسنا له يدفعنا إلى المزيد من الإنتاج الزراعي.

الحقيقة الأولى: أن الدول العربية مجتمعة، استوردت من المنتجات الزراعية والسمكية والغابات ما قيمته أكثر من (٨٠) بليون ريال عام ١٩٨٠م وبزيادة طفيفة عن عام ١٩٨٥م، كما أنها لم تصدر من تلك المنتجات سوى ما قيمته (١٣,٥) بليون ريال عام ١٩٨٠م، ونحو (١١) بليون ريال عام ١٩٨٥م، وهنا يتضح حجم العجز في الميزان التجاري لدى الدول العربية والذي بلغ أكثر من (٦٧) بليون ريال عام ١٩٨٥م. ومبلغ كهذا يمكن الاستفادة منه في بناء وطننا العربي الذي هو في أمس الحاجة إلى التنمية، كما أن ذلك يبين حجم الأسواق العربية وقدرتها على استيعاب المزيد من المنتجات، مما يحقق فرص عمل وزيادة مداخيل أبناء الدول العربية.

ولعل من الأجدر هنا أن نأخذ المملكة العربية السعودية كمثال لقدرتها الإنتاجية وقدرتها الاستيعابية، فبينما تشارك المملكة في سد الفجوة الغذائية للوطن العربي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي لتوفير الغذاء داخلياً، نجد أن

المنتجات الزراعية للمملكة تسهم إسهاماً ملموساً في توفير الغذاء لدول الخليج العربي وبعض الدول العربية، وتتمثل تلك المنتجات في القمح، والألبان، والتمور، والخضر. كما أن المملكة ذات قدرة استيعابية للمنتجات الزراعية التي لا يتم إنتاجها داخلياً بقدر كاف، أو تلك التي يتم تصديرها لجودة إنتاجها لتترك فراغاً لتلك الأنواع الأقل جودة أو أكثر طلباً داخليا، وقد استوردت المملكة عام ١٩٨٦م من السلع الزراعية والغذائية من دول العالم حوالي (٧,٧) بلايين ريال، تشكل قيمة الواردات من دول العالم العربي نحو (١١٪) أي (٨٤٧ مليون ريال تقريبا، وتحتل الصومال المرتبة الأولى من بين الدول العربية المصدرة للمملكة بنسبة تقدر بـ (٢٩٪) من إجمالي صادرات العالم العربي للمملكة بينما تحتل السودان الديموقراطية، وجمهورية مصر العربية المرتبتين الثانية والثالثة بنسب تقدر بـ (١٧٪، ١٣٪) على التوالي.

هذا وتأتى مجموعة الحبوب ومنتجاتها في المرتبة الأولى من بين المجموعات السلعية المستوردة في ذلك العام حيث تمثل (٢٧٪) تقريبا من إجمالي قيمة ما استوردته المملكة من السلع الزراعية والغذائية، ويحتل الشعير المرتبة الأولى من الحبوب المستوردة وتليه الذرة، ولا تزيد إسهامات الوطن العربي في الكميات المستوردة من الحبوب عن (٣٪)، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تعد مصدراً رئيساً للقمح الذي يُعد أحد أهم عناصر الحبوب.

والحقيقة الثانية: أن قيمة الواردات من المنتجات الزراعية والسلمكية والغابات لم ترتفع خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥م بزيادة معنوية، مما يعطى أملاً في أن تكون هذه المرحلة مرحلة انتقالية يتم بعدها التحول إلى خفض قيمة الواردات. غير أن قيمة الصادرات انخفضت في الفترة نفسها من (١٣,٥) بليون ريال إلى نحو (١١) بليون ريال وهو وضع لا يدعو إلى الاطمئنان،

وقد يعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج المحلي، أو زيادة الطلب الداخلي بنسبة تزيد عن نسبة زيادة الإنتاج، أو رداءة نوعية المنتج مما يجعل مطابقتها لمواصفات الدول المستوردة عسيراً، كما أن ارتفاع تكلفة الإنتاج قد تكون سبباً في عدم القدرة على المنافسة السعرية في الأسواق العالمية، رغم الانخفاض المستمر في قيم العملات لكثير من الدول العربية، وقد يعزى ذلك إلى استخدام أساليب الإنتاج البدائية في كثير من الدول العربية. ويمكن الإشارة إلى أن قيم الكميات المصدرة من المملكة في تصاعد مستمر خلال الفترة المذكورة والسنوات التي تليها، رغم الانخفاض في الكميات المصدرة من الوطن العربي، أي أن زيادة الصادرات من المملكة قابلة للانخفاض في قيم الكميات المصدرة من الوطن العربي بنسبة أكثر من قيمة زيادة صادرات المملكة.

الحقيقة الثالثة: أن هناك تبايناً بين الدول العربية في اتجاه التغير في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية والسمكية والغابات للسنتين ١٩٨٠، ١٩٨٥م في التقرير الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة الدولية، فبينما زادت قيمة الواردات لبعض الدول العربية في عام ١٩٨٥ عنها عن عام ١٩٨٠م، نجد أن تلك القيم انخفضت بالنسبة لدول عربية أخرى، فمثلاً نجد أن قيمة الواردات من المنتجات الزراعية والسمكية والغابات قد ارتفعت في جمهورية مصر العربية بنسبة قدرها (٥٩٪) في عام ١٩٨٥م عنها في عام ١٩٨٠م وفي عمان بنسبة قدرها (٥٦٪) تقريباً. وفي قطر بنسبة قدرها (١٨٪). بينما انخفضت قيمة الواردات لعام ١٩٨٥ عنها لعام ١٩٨٠م في دول مثل المغرب والإمارات بنسبة قدرها نحو (١٨٪)، والمملكة بنسبة قدرها (١٣٪) تقريباً. ولاشك أن انخفاض الواردات يُعد مؤشراً إيجابياً إذا لم يصاحبه انخفاض في نصيب الفرد الحقيقي والضروري من السلع الغذائية اللازمة لاستهلاكه، فهو

مؤشر يعكس زيادة المنتجات المحلية وقدرتها على الإحلال محل المنتجات الغذائية المستوردة، كما قد يعكس ترشيد الاستهلاك، والقدرة على تغيير الأنماط الاستهلاكية، طبقاً للمتغيرات الاقتصادية والإنتاجية المحيطة.

الحقيقة الرابعة: أن ذلك العجز الكبير في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والسمكية والغابات يحتاج إلى توفير العملات الصعبة اللازمة لشراء هذه المنتجات لاسيما الحبوب، والتي بلغت نحو (٤٥٪) من إجمالي الواردات الغذائية للوطن العربي لمتوسط الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣م، وإذا لم تتوافر العملات الصعبة اللازمة للشراء فلا بد من الاعتماد على الإعانات الأجنبية، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول المانحة للإعانات الغذائية وكان ذلك عام ١٩٥٤م حين واجهت فائضاً زراعياً كبيراً بلغت قيمته (٥, ٢٢) بليون ونصف البليون ريال تقريباً وذلك لتحقيق غرضين يتمثل الأول في التخلص من الفائض الذي سيؤدي وجوده إلى خفض الأسعار المحلية بدرجة تؤدي إلى مشكلات اقتصادية، ويتمثل الثاني في الاستفادة من برنامج الإعانة في التوسع في السياسة الخارجية الأمريكية. وقد حذت دول أخرى حذو الولايات المتحدة في تقديم الإعانات وإن كانت بدرجة أقل كثيراً ومن تلك الدول بلدان السوق الأوروبية المشتركة وكندا.

وتبرز مخاطر الاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية في زيادة التبعية الغذائية مع ما يكتنفها من شروط، إضافة إلى المخاطر التي قد تنجم عن خفض تلك الإعانات في فترة معينة لأسباب سياسية، أو لانخفاض الفائض في تلك البلدان مما ينعكس بشكل مباشر على البلدان المستفيدة من الإعانة، ويكفي أن نعرف أن كميات الإعانات الغذائية الممنوحة من الولايات المتحدة قد انخفضت من (٦, ١٥) مليون طن في الستينيات إلى نحو (٥, ٣) ملايين طن

ونصف الطن في منتصف السبعينيات، كما أن توافر المواد المعانة في أسواق البلدان المستفيدة يجعل الأسعار منخفضة إلى درجة تجعل الإنتاج المحلي مستحيلاً، إضافة إلى إدخال بعض الأنماط الاستهلاكية غير السائدة، والتي قد لا تكون الظروف البيئية المحلية مناسبة لإنتاج ذلك المستهلك الجديد.

والحقيقة الخامسة: أن جميع الحقائق السابقة تعكس ضرورة زيادة الإنتاج المحلي في الوطن العربي لخفض العجز في المواد الغذائية ولزيادة التجارة البينية في الدول العربية على الاستيعاب لكثير من المنتجات، كما أن الظروف البيئية في الوطن العربي مناسبة لإنتاج مواد غذائية كفيلة بمنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية.

العدد (٣٠٧) مارس ١٩٨٨م

٧ / ١٤٠٧هـ

مشكلات النقل والتخزين في الدول النامية

الحديث عن النقل يجعلنا نبحر في طيات التاريخ؛ لنرى قوافل تجارية تمخر عباب البحار والأنهار، وأخرى تسيير في الصحاري والقفار لنقل المؤن والبضائع من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ولعلنا نجد في تجارة قريش عبر رحلاتها الشتوية والصيفية ما يبين أهمية النقل في التبادل التجاري القديم، وفي وقتنا الحاضر أصبح النقل أكثر أهمية، وأوضح معلماً، وقد صاحب هذه الأهمية زيادة في وسائل النقل المستخدمة فكان هناك النقل البحري، والبري، والجوي، ولعلنا في مقالنا هذا نقصد بالدول النامية المعنى الشامل لها ليشمل جميع الدول التي يحصل قاطنوها على دخول منخفضة بما فيها الصين، وكلمة الغلال تشمل القمح والغلال الخشنة والأرز.

ودعونا نعود إلى عام ١٩٧٢م حيث أصبح الاتحاد السوفيتي مستورداً رئيساً للغلال بعد أن كان مصدراً رئيساً لها. مما استوجب لجوءه إلى أمريكا الشمالية لتحقيق مبتغاه مرغماً على فعلته تلك؛ فلا بد من فعل ما ليس منه بد، فكان ذلك إيذاناً بارتفاع في السعر، ومساومة على مواقف، أرغم عليها لعجزه عن سد أفواه لاهثة، أبت الأيدي العاملة أو العقول المدبرة أو هما معاً أن توفر قسطاً من الطعام يحفظ جزءاً من ماء الوجه.

ودعونا نعتمد على ما أوردته جين هنري باروت من أرقام تتعلق بهذه المشكلة، فقد بلغ حجم ما استوردته الدول النامية من الحبوب في موسم ٨٥ / ١٩٨٦ ما يزيد على (١٠٠) مليون طن، وتم استيراد (٨٥٪) منها من الدول المتقدمة وقد شحنت جميعها عن طريق البحر.

وإن على موانئ الدول النامية أن تستوعب (١٠٠) مليون طن من الحبوب إضافة إلى (٤٢٠) مليون طن تقريباً من النفط ومنتجاته، بالإضافة إلى (٣٥٠) مليون طن من الحمولة الجافة مثل: الفحم، والحديد، والأسمدة، مما يجعل التنافس كبيراً على تفرغ البضائع وأماكن التخزين.

ولا ريب أن نقل هذه الكميات الكبيرة يتطلب مراكب كبيرة حتى يمكن تقليل تكاليف النقل، غير أن معظم موانئ الدول النامية لا يمكنها استيعاب ذلك النوع من البواخر، فمعظم الدول النامية لا تستطيع استقبال بواخر تزيد حمولتها عن (٦٠,٠٠٠) طن عدا مالطا ومصر، بينما يمكن للدول المتقدمة بما فيها المملكة العربية السعودية استيعاب مراكب من ذلك النوع.

وفي عام ١٩٨٤ فإن نحو (٨٥٪) من شحنات الغلال إلى أمريكا اللاتينية وأكثر من (٨٠٪) إلى إفريقية وبعض الدول النامية في آسيا كانت على ناقلات لا تزيد حمولتها عن (٤٠,٠٠٠) طن، وفي كثير من الأوقات كانت شحنات أندونيسيا والفلبين على مراكب وناقلات لا تزيد حمولتها عن (٢٠,٠٠٠) طن.

والواقع أن الدول النامية تتكبد الكثير من التكاليف بسبب استخدامها لبواخر ذات حمولة أصغر ومثال ذلك فإن شحنة الغلال في أواسط شهر أكتوبر ١٩٨٦ كانت تكلف من أمريكا اللاتينية إلى أندونيسيا نحو (٢٠,٥) دولار/طن للناقلات سعة (١٥,٠٠٠) طن، و (١٠,٧٥) دولار/طن للناقلات سعة (٢٥,٠٠٠) طن.

ونقطة مهمة أخرى فيما يتعلق بالنقل وهي ضحالة مياه الموانئ في الدول النامية مما يجعل من العسير على تلك الدول استقبال بواخر كبيرة وهذا يزيد من تكلفة النقل والجهد والمال في التفرغ.

ومن البدهي أن معدل التفريغ من العوامل الرئيسية في تكاليف الشحن، حيث إن ذلك مرتبط بالمدة التي يجب أن تنتظرها البواخر للتفريغ. وقد دلت الدراسة التي قام بها جين هنري أن معدل التفريغ للسفن في الدول النامية بشكل عام هو (٢٠٠٠) طن يومياً، وفي بعضها (١٠٠٠) طن، وهناك عدد محدود جداً بقدرة تفريغ تصل إلى (٥٠٠) طن يومياً فقط، بينما تصل قدرة التفريغ في الدول المتقدمة بما فيها المملكة العربية السعودية إلى عشرة آلاف طن أو تزيد.

وعامل آخر من العوامل المؤثرة في تكاليف الشحن المرتبط بطاقة التفريغ، هو الطرق البرية، فسوء هذه الطرق أو عدم توافر وسائل النقل البري الكافية تجعل البواخر تمكث مدة أطول عند الموانئ لتفريغ حمولتها لتصل في بعض الأحيان إلى شهر ونيف.

وسواء أكان السبب هذا أم ذاك فإن النتيجة المترتبة على تأخر التفريغ تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة إذا ما علمنا أن الغرامة التي تفرض على مركب حمولتها (٣٥,٠٠٠) طن تقارب (٧٠٠٠) دولار يومياً تدفعها الدول النامية بالعملة الصعبة الشحيحة في تلك البلدان.

ولو تحدثنا عن التخزين في الدول النامية لوجدناه غير ملائم في معظمه سواء أكان ذلك في الريف، أم في الحضر، أم عند الموانئ، ومن الواضح أن توافر أدوات التخزين تؤدي إلى مكاسب مالية واستراتيجية كبيرة، فعندما تتوافر وسائل التخزين المناسبة يكون من اليسير شراء البضائع بأسعار منخفضة وتخزينها لاستهلاكها عند ارتفاع الأسعار، كما أن توافرها يجعل المرء أكثر اطمئناناً وذلك بوجود احتياطي يمكن استغلاله عند وجود مصاعب أو تأخير في عمليات الشحن. ونوعية التخزين وكفاءته تؤديان دوراً رئيساً في تكاليف الاستيراد، فاستيراد الغلال وتخزينها في شكل أكوام على الأرصفة في

بعض الدول النامية يجعلها أكثر عرضة للإصابة بالآفات والحشرات، ويقدر العلماء الخسائر الناجمة عن سوء التخزين في الدول النامية بنسبة تصل إلى (٥٪) من إجمالي وارداتها أي حوالي (٢٥) مليون طن من الغلال، وهذا يعني نصف إجمالي واردات الدول النامية من القمح.

ولا تكمن المشكلة في النقل البحري واستيعاب المواني أو التخزين فحسب؛ بل يؤدي النقل الداخلي دوراً كبيراً في المشكلة، حيث إن الشاحنات وحافلات السكك الحديدية لا تتواجد عند حاجتها لتفريغ البضائع وهذه المصاعب هي تركيبة لمشكلتين: سوء الطرق الداخلية، وعدم كفاية عدد وسائل النقل اللازمة.

ومع التقدم والتطور أصبح هناك انتقال من الريف إلى الحضر لتمرکز القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في الحضر، فكبرت المدن وزاد عددها في الدول النامية التي يربو عدد سكانها عن (٥٠٠) ألف نسمة، حيث ارتفع من (١٠٢) إلى (٢٦٢) مدينة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٨٠، ويقدر العدد في عام ١٩٨٦ بـ (٣٥٠) مدينة كبرى. ولاشك أن زيادة عدد السكان في المدن يتطلب زيادة في الكميات اللازمة من الغذاء مما يستوجب زيادة في وسائل النقل.

وتبرز المشكلة الأخرى في مواقع المدن وبعدها عن المواني حيث تبعد بعض المدن مسافة تصل إلى (١٥٠٠) كيلو متر عن الميناء، وهذا يتطلب نقل البضائع عبر شبكة مواصلات ممتدة بذلك الطول، فإذا ما افتقرت الدولة إلى وسائل مواصلات لنقل البضائع أصبح من العسير توفير الكميات المطلوبة بالسرعة اللازمة، كما أن ذلك يؤدي إلى تأخير السفن، مما يترتب عليه زيادة تكلفة الشحن.

وقد يطالب البعض منا بإدخال التقنية كحل أمثل للخلاص من هذه الصعوبات، وهي بحق إحدى الأساليب؛ بل تكاد تكون الأسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة غير أنها قد تكون أشد خطراً إذا ما كان الاعتماد عليها مطلقاً، والقدرة على صيانتها وتشغيلها أقل كفاءة؛ لأن ذلك يعني تأخر وصول البضائع وتكدسها مما يترتب عليه خسائر قد تكون كبيرة في حجمها، حتى يمكن أن تكون سبباً في حدوث كارثة، وقد تكون تكاليف الصيانة كبيرة لدرجة ترتفع معها تكلفة نقل الطن بدرجة تفوق مثيلاتها في الدول الأخرى، فإذا علمنا أن تكاليف الصيانة تدفع غالباً بالعملة الصعبة، وكذلك قيمة البضائع المستوردة للدول النامية لأمكننا التعرف على ما يمكن أن يتحمله أبناء الدول النامية من عناء.

العدد (٣٠٨) إبريل ١٩٨٨م

٨ / ١٤٠٨ هـ

نقمة المستورد تعود إلى الأسواق

ذهبت في العاشر من رمضان هذا العام إلى أحد الأسواق التجارية المركزية «سوبر ماركت»، لأبتاع بعضاً من متطلباتي الشخصية، وكعادتي عند زيارة الأسواق تحسست أسعار المنتجات الزراعية المعلبة منها والطاقية المحلية والمستوردة. وقد استوقفتني قسم الخضار في هذا السوق المركزي الكبير، لا لجمال منظره ولا لحسن تنظيحه فذلك مثل غيره من الأسواق، إلا أن اللافت للنظر في هذا القسم هو قائمة الأسعار التي لا يكاد يصدقها ذو لب. وإليكم تلك القائمة كما رأيتها بأمر عيني في العاشر من رمضان « الخس (٢١) ريالاً للكيلو الواحد، الفلفل الأحمر والأخضر (٤٤) ريالاً للكيلو الواحد، الطماطم (٣١) ريالاً للكيلو الواحد، الباذنجان (٣٠) ريالاً للكيلو الواحد، الخيار (٢٢) ريالاً للكيلو الواحد » وقد كتب على لوحة الأسعار اسم الصنف وسعره إضافة إلى جملة « مستورد من هولندا ».

وقد وقفت مشدوداً أمام هذه الجملة الغريبة التي فاقت في غرابتها ما حمله السعر من الغرابة، وأخذت أمعن النظر وأقلب البصر لعلني أجد خطأ في العبارة أو الرقم يثني عن مواصلة الدهشة، وبعد توقف دام نصف ساعة ونيف أخذت طريقي إلى مسؤول القسم على أمل أن أجد لديه ما يخفف من دهشتي، وما يجيب عن سؤالي الذي انحصر في وجود خطأ كتابي على لوحة الأسعار من عدمه، فما كان منه إلا أن انبرى وقال بلهجة لا تشوبها شائبة: قائمة الأسعار هي كما رأيت وسر ارتفاعها ينحصر في كونها مستوردة، ولكونها كذلك فمعليكم إلا دفع القيمة المبينة في لوحة الأسعار، أو العزوف عنها ليبتاها من يعرف قدرها. فضحكت ضحكة المبهوت، وقلت: هنيئاً له بما ابتاع وهنيئاً لك ما ربحت.

ولكن الفضول جعلني أطرح عليه سؤالاً آخر رغم إحساسي باستثقاله
لإلحاحي فقلت: أو تجدون من يشتري بهذا السعر؟

فقال: إننا نستقبل في الأسبوع الواحد كمية من الخضار والفواكه من هولندا بما فيها ما رأيت، ولولا وجود من يبتاع لما تم العرض. وقد أفدته بأن المملكة تصدر إلى هولندا وغيرها من دول أوروبا في الشهر الواحد ما يربو عن (٣٠٠) طن من الطماطم، فلعل ما يباع الآن هو نتاج عرق أبناء هذا البلد تم استقباله هناك وبيعه مرة أخرى. وقد ذكر لي بأن هذه المنتجات نوعية جيدة وهذا سر ارتفاع سعرها، وهنا علمت أنه مغرر به أو جاهل بأحوال الإنتاج المحلي، فأعلمته أن ما يبيعه يوجد أفضل منه في أسواقنا نتيجة مزارع هذا الوطن، وقلت له: بل إذا أردت أن أحدد لك أسماء أصناف بعض هذه المنتجات لفعلت فالطماطم لديك صنفان « دومينو، أرانينو » والخيار الصغير لديك صنف واحد اسمه « فيجارو » وإني لأعرفها بلمحة واحدة كمعرفة قيس لليلي وجميل لبثينة، وما أظنه يعلم أن المملكة تنتج من هذه الأصناف ما هو أفضل منها كمية تلبي احتياج أولئك النفر الراغبين في البحث عن النوعيات الجديدة، ولا أظنه يعلم أن المملكة تنتج من هذه الأصناف ما يلبي بعضاً من احتياجات أبناء الشعب الهولندي والأوروبي الذي أخذ يتهافت على شراء المنتج السعودي، ويدفع مقابله قيمة مجزية للمزارع السعودي نظير قدرته على تسخير التقنية لإنتاج أفضل الأصناف.

وعند مروري بالشطر الآخر من القسم المذكور استوقفتني قائمة أخرى
لأسعار الخضار المحلية كما يلي:

« الخس (٣) ريالات، الطماطم (٥، ٤) ريالات ونصف الريال للكيلو
الواحد، الباذنجان (٧) ريالات للكيلو الواحد، الخيار (٥، ٤) ريالات ونصف

الريال للكيلو الواحد، الجزر (٦) ريالات للكيلو الواحد»، وقد جمل هذه القائمة بجملة. منتج محلي.

فقلت: دعني أمعن النظر في نوعية المنتج المحلي، فلعل فيه من الرداءة ما يشفع بوجود فارق واضح في النوعية لصالح المستورد، وقد تراءى لي - وأتمنى أن أكون مخطئاً - أن ما تم لم يعد كونه أسلوباً تسويقياً غير منصف، حيث تم عرض إنتاج محلي غير جيد لغرض إيهام المشتري بفارق النوعية ولا سيما أن ما وضع من أسعار للمنتج المحلي يفوق مثيله في الأسواق المتخصصة في نفس الفترة، ولو كان هناك إنصاف لأمكن جلب نوعيات ممتازة من المنتج المحلي المتوافرة بكميات كبيرة، وبأسعار مناسبة، حتى يسهل على المشتري مقارنة النوعية والأسعار.

لم يكن ما ذكر اعتراض على وجود المستورد فوجوده من وجهة نظري ضرورة لجعل المنتج المحلي يسير بحذر شديد خوفاً من المنافسة، كما أن وجود المستورد يمنع انبثاق أسواق سوداء إضافة إلى أن توافره يجعل للمرء حرية الاختيار والمفاضلة. وغالباً ما يسود الإنتاج المحلي الجيد على مثيله المستورد إذا توافرت ظروف المنافسة الحقيقية. وغالباً ما تلجأ بعض الدول إلى إعطاء إعانات تصدير بغرض غزو أسواق جديدة، أو التخلص من المخزون، أو الحصول على العملة الصعبة، أو إعانة المنتجين المحليين. وسواء أكان الهدف هذا أم ذلك فلا بد من الحرص على توفير منافسة حقيقية منصفة، يكون فيها عامل النوعية والسعر المحدد بالتكلفة هو الفيصل في العملية، وقد حققت المملكة - ولله الحمد - في الفترة الأخيرة إنجازاً مهماً وفتحاً جديداً، بتصدير كميات من الخضار إلى دول أوروبا، حيث لقيت الكميات المصدرة إلى تلك الدول إقبالاً شديداً يفوق طاقة المملكة الإنتاجية، علماً بأن ما يعرض على المزارع من أسعار تعتبر مجزية طبقاً للتكاليف السائدة بالمملكة.

وحتى نكون منصفين فقد أدت وزارة الزراعة والمياه دوراً مميزاً في إدخال أساليب التقنية الحديثة المستعملة في الزراعة، كما أخذت بيد المزارع للمضي قدماً في سبيل تحقيق الهدف المنشود، وقد بدأت بوادر زخم التصدير تلوح في الأفق، وإذا ما استمر الإنتاج بنفس المستوى من النوعية، وإذا ما تم تلافي بعض الثغرات في جداول الشحن فسيكون لتسويق الخضار في الأسواق الأوروبية كسب يقارب أو يزيد على تلك المكتسبات الكبيرة والكثيرة التي حققتها الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي والعالمي فيما يخص القمح، والألبان، والبيض، والدواجن، والتمور، والأعلاف الخضراء.

ومما يسهل هذه المهمة أن التجهيزات الأساسية اللازمة للانطلاق قد اكتمل عقدها، كما أن سنوات التنمية المتلاحقة قد أوجدت كوادر قادرة على التعامل مع المعطيات الحديثة، واستيعاب التقنية والقدرة على توظيفها، وحتى نكون أكثر واقعية فلا بد لنا من وقت أطول حتى نتمكن من توظيف هذه المعطيات توظيفاً أمثل، فالتباين في القدرة على التوظيف الأمثل واضح جلي بين المنتجين والمستفيدين. ومما لاشك فيه أن ذلك التباين يجعل المقصر يطمح إلى الاستزادة من المعلومات لتوسيع مداركه وقدراته، وإذا ما وجد بجانبه منتج متميز فسيطمع في محاكاته بهدف الوصول إلى مستواه. فتسرب المعلومات إليه دون أن يشعر فينتقل من مرحلة إلى أخرى أكثر جدارة.

هذه خطوة مهمة من خطوات التنمية لا بد من المرور بها للوصول إلى الهدف المنشود، إلا أن كفاءة التنمية تعتمد على سرعة تحقيق ذلك الإنجاز ونسبة المتخلفين عن المسير، أو المتوقفين أثناءه في الطريق نحو الإنتاج الأمثل لتحقيق كفاءة إنتاجية عالية.

أرقام حول القوت تهم العالم الثالث

تتناقض مذهب يعيشه عالم اليوم، شعوب تئن من الجوع والعجز في الإنتاج الزراعي، وشعوب أخرى تئن من التخمة الغذائية والفائض في الإنتاج، وكلا الوضعين يجلب النقد وعدم القناعة، فالمجموعة ذات الإنتاج الغزير تحتاج إلى دفع المزيد من الإعانات للتخلص من الفائض لديها حتى يمكنها الحفاظ على الأسعار الداخلية فالمجموعة الأوروبية مثلاً تدفع (٧٥٪) من إعاناتها على الزراعة التي لا يعمل بها سوى (٧٪) من عدد السكان وقد سبب ذلك خلافاً جعل الموضوع الزراعي نقطة ساخنة في المؤتمرات المختلفة التي تعقدها تلك الدول ولعلنا لم ننس مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية برفع الإعانات لتخفيف قيمة الفاتورة الغذائية عن كاهل المواطن، حتى وإن كانت هذه الإعانات على شكل قروض تقدمها الدول المتقدمة، وسواء أكان الأمر هذا أم ذلك فإن الخلل يبقى قائماً حتى يعود الأمر إلى وضعه الطبيعي ولو بعد حين.

ولو أخذنا في هذه المقالة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطاننا الضوء على بعض الأرقام لأمكننا التعرف على بعض الحقائق حول الأسس الزراعية للدول المتقدمة، ولعلنا فيما بعد نأخذ أرقاماً حول الإنتاج في دول على الجانب الآخر.

فقيمة المنشآت الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نحو (٦٩٢) بليون دولار عام ١٩٨٦، وتشكل المنتجات الزراعية نحو (١٦,٦٪) من إجمالي الإنتاج القومي ويبلغ عدد العاملين في المجالات الزراعية المختلفة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية نحو (٢١) مليون فرد، ولا يزيد عدد العاملين في المزارع عن (٢) مليوني عامل، ويبلغ عدد المزارع (٢,٢١) مليوني مزرعة تنتج

نحو (٦٢٪) منها منتجات زراعية بقيمة تبلغ نحو (٢٠,٠٠٠) دولار، بينما تنتج (٢٧,٠٠٠) مزرعة من المنتجات الزراعية ما تزيد قيمتها عن (٥٠٠,٠٠٠) دولار سنوياً.

وقد دفع المستهلكون ما قيمته (٣٦١) بليون دولار للمنتجات الزراعية الأمريكية دفع سكان الولايات المتحدة الأمريكية من المبلغ المذكور (٢٧٢) بليون دولار بينما تم دفع الباقي عن طريق شعوب العالم المختلفة أي أن تلك الشعوب المستوردة دفعت ما قيمته (٨٩) بليون دولار للزراع الأمريكيين، وقد بلغت كمية المنتجات الزراعية نحو (٣٥٠) مليون طن تم نقلها إلى المستهلك عبر (١٧٣٨٠٠) ميل بالقطار و (٣,٤) ملايين ميل بالطرق السريعة و (٢٦,٠٠٠) مليون بالنقل البحري.

وتم عرض هذه المنتجات الزراعية بأساليب مختلفة تجعل المستهلك يهفو إليها وقد بلغت تلك الأساليب (١٠,٠٠٠) إلى (١٥,٠٠٠) أسلوب، وقد بلغت تكاليف التعبئة والنقل نحو (٤٦) بليون دولار.

ويدفع الزراع في الولايات المتحدة الأمريكية (٣,٧) بلايين ضرائب على المزارع ونحو (٤٧٤) مليون دولار كضرائب شخصية كما دفع الزراع نحو (١٢٢) بليون دولار مقابل تكاليف الإنتاج وتمثل التكاليف مفردات منها:

(٦,٤) بلايين دولار قيمة تراكتورات، وسيارات ومعدات.

(٩,٥) بلايين ونصف البليون دولار قيمة وقود وصيانة.

(١٩) بليون دولار قيمة أعلاف وبدوور.

(٥,٨) بلايين دولار قيمة أسمدة.

ويحصل الزارع على نسبة بسيطة من السعر النهائي للسلعة، وعلينا أن ندرك عند الحديث عن ذلك تكاليف العمليات المختلفة التي قد تواجه المنتج كمادة خام تصل إلى المستهلك في صورتها النهائية.

(٣٠٪) من سعر الخضراوات.

(٥٤٪) من سعر اللحوم الحمراء.

(٧٪) من سعر الخبز.

(٥٥٪) من سعر اللبن.

وبلغ ربح الزراع الأمريكيين نحو (٣٧,٥) بليون ونصف البليون دولار أمريكي عام ١٩٨٦م.

ولو تحدثنا عن الزراعة والتصدير لدى الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أنها تُعد أولى دول العالم من حيث التصدير كمية وقيمة، وقد كانت الولايات المتحدة تسيطر على (١٨٪) من سوق المنتجات الزراعية العالمي عام ١٩٨٤، (١٥٪) عام ١٩٨٥، (١٢٪) عام ١٩٨٦.

وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية للربع الثالث من عام ١٩٨٧م نحو (٢٨) بليون دولار، وعموما فالصادرات تشكل (٣٠٪) من إجمالي الإنتاج الزراعي من حيث الكمية وبلغت كمية القمح المصدر بالنسبة للكمية المنتجة نحو (٥٥٪) عام ١٩٨٤ و (٣٨٪) عام ١٩٨٥ و (٥٨٪) عام ١٩٨٦ بينما الكمية المصدرة من الذرة لم تتجاوز (٢٢٪) من إجمالي المنتج حيث إن معظم الكمية المنتجة من الذرة يتم استهلاكها داخليا، وتبلغ الكمية المصدرة من فول الصويا نحو (٥٠٪) من مجمل الإنتاج المحلي.

وقد استوردت هذه الكميات نحو (١٧١) دولة تشكل (١٧) دولة منها (٦٠٪) من إجمالي الكميات المصدرة، وتُعدّ قارة آسيا أكثر القارات استيراداً ثم أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية ثم كندا ثم إفريقيا.

وبنظرة فاحصة للأرقام الأنفة الذكر، يتضح مدى الدور الذي يؤديه القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول المتقدمة، وما يشكله من أهمية بالغة في توزيع الثروة، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق ربح مجز للزراع، وفوق هذا وذلك توفير القوت اللازم لبناء أمة.

وما أحسب أن ذلك يأتي دون دفع معنوي ومادي للزراع ومراكز الأبحاث للسير في طريق يوصل إلى إنتاج مريح عبر أساليب تقنية حديثة، فإذا بينت الأرقام أن الزراعة لا تتطلب سوى (١, ٢) مليوني عامل، وأن جميع القنوات الزراعية حتى وصول المنتج في صورته النهائية إلى مائدة المستهلك تتطلب (٢١) مليون فرد فقط، لعلمنا مدى الهوة الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهناك دول في العالم الثالث يربو عدد سكانها عن (١٠٠) مليون نسمة ويشكل العاملون في القطاع الزراعي نحو (٩٠٪) من إجمالي عدد السكان، ومع ذلك فإن إنتاجهم الزراعي لا يتجاوز نسبة بسيطة جداً من الأرقام آنفه الذكر، وحسبنا ما علمنا بأن مجمل الإنتاج يصل إلى (٣٦٠) مليون طن وإنتاج كهذا يتطلب - والله أعلم - أكثر من (١٠٠٠) مليون نسمة في العالم الثالث ولا أخالهم قادرين على صنعه.

وعلينا أن ندرك بأن الآلة والتقنية تؤدي دوراً رئيساً في رفع كفاءة إنتاج الفرد، ومن ثم نصيب الفرد من مجمل الإنتاج، ولكن الوضع يظل جذاباً لعمل المقارنة بين المنتج هنا وهناك، وبخصوص النوعية فليس لدي ما يجعلني أقارن

من حيث النوعية بين المنتجات، غير أنني لا أخالني مخطئاً لو وصلت إلى قناعة بوجود تباين في النوعية لصالح الدول المتقدمة.

وبهذه المناسبة لعل من المناسب التتويه عما وصلت إليه الزراعة في المملكة من حيث الكمية والنوعية وكفاءة الإنتاج وأنا على يقين بأنه وبمزيد من الدقة والحرص والجدية سننتقل من حَسَنٍ إلى أَحْسَنٍ ولا سيما في مجال تكلفة الإنتاج، والذي اتضح بجلاء قدرة الفرد السعودي على خفض تكلفة إنتاجه تجعله يقترب من مثيله في الدول المتقدمة، ولاشك أن زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة وكذلك خفض تكاليف المدخلات تعملان معا في خفض تكلفة الوحدة الإنتاجية الواحدة وهو ما يسعى إليه الزارع السعودي

العدد (٣١٤) أكتوبر ١٩٨٨م

٢ / ١٤٠٩ هـ

الطماطم بين التكاليف والأسعار

سعدت بأن وقع بين يدي نسخة قيمة من رسالة الماجستير التي قدمها الباحث الأستاذ / حمد بن ناصر بن عبد الله المقبل بعنوان « اقتصاديات إنتاج وتسويق الطماطم في منطقتي الرياض والخرج » كجزء من متطلبات رسالة الماجستير من كلية الزراعة بجامعة الملك سعود، وأحمد الله أن وصل التعليم في المملكة إلى درجة أصبح معها قادراً على منح شهادة في الدراسات العليا، ولكون محصول الطماطم يُعد من المحاصيل المهمة بالنسبة للمنتج والمستهلك فقد آثرت أن أطرح بين يدي القارئ الكريم بعض الأفكار المتعلقة بهذا المحصول المهم في ضوء ما ورد في هذه الرسالة القيمة من أرقام وقد استأذنت الباحث في ذلك فقبل مشكوراً.

وقد تم اختيار الجانب المتعلق بالتكاليف والإيرادات لأن ذلك أكثر أهمية للمنتج والمستهلك على السواء.

واحتوت الرسالة تكاليف الدونم في المزارع التقليدية، والمزارع المحمية (البلاستيكية) والمزارع المحمية (الزجاجية) منها (والفيبرجلاس)، وقد كان التباين في إنتاج الدونم الواحد كبيراً فقد بلغ (٢٧٥٥، ١٣٤٣٦، ٢٠٤٥٠) كجم/دونم على التوالي، وقد عزا الباحث ذلك التباين في الإنتاج إلى التباين في الأساليب الإنتاجية، وكذلك قدرة البيوت المحمية المكيفة على استغلال فترة الصيف لمزيد من الإنتاج، غير أنني أظن أرى أن ذلك التباين مازال كبيراً، ولا سيما بين إنتاجية الدونم في المزارع التقليدية والمزارع البلاستيكية، كما ذكر الباحث أن من أهم أسباب ارتفاع إنتاجية الدونم في البيوت المكيفة، أن حوالي

(٥٧٪) منها يزرع الطماطم مرتين في السنة وأعتقد أن ذلك ليس سبباً كافياً لزيادة الإنتاجية.

ثم تطرق الباحث إلى الأسعار فذكر أن متوسط سعر الكيلو بلغ (٨١) هللة بالنسبة للمزارع التقليدية، (٥٦، ١) ريال للمزارع البلاستيكية غير المكيفة، ونحو (٩٠، ١) ريال/ للكيلو للمزارع الزجاجية المكيفة، وأعتقد أنه لم يجانبه الصواب فيما ذكر، إلا أن الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطماطم المنتجة من المزارع التقليدية، قد تكون رداءة النوعية حيث إن أسلوب التربية وكذلك صعوبة مقاومة الآفات قد يحولان دون الحصول على إنتاجية جيدة، وأود أن أوضح أن سجلات الأسعار الموجودة لدى بعض المزارع المتخصصة، تبين أن أفضل الأسعار تكون في شهر أغسطس وأكتوبر ونوفمبر، وهي الفترة التي تكون عقب فترة الصيف، حيث تكثر الآفات فيه مما يحول دون الحصول على محصول وافر خلال تلك الفترة، وأعتقد أن المزارع المكيفة هي القادرة على الاستفادة من تلك الأسعار المجزية، بل لا أكون مبالغاً إذا قلت إن مقدار ربحية المزرعة يتحدد بقدرة المنتج على إنتاج الطماطم في تلك الشهور الثلاثة.

وبالنسبة للإيرادات فقد أوضح الباحث أن الإيرادات في المزارع التقليدية والبلاستيكية غير المكيفة والزجاجية بلغت نحو (٢٢٣٤، ١٩٣٦٣، ٣٨٧٧٣) ريال في السنة على التوالي.

كما تطرق الباحث إلى متوسط تكاليف إنتاج الدونم من الطماطم حيث بلغ (١٥١٩، ١٢٨٢، ٣٦٣٠٢) ريال/دونم/سنة و (٥٥) هللة، (٩٧) هللة، (١، ٧٧) ريال للكيلو جرام في السنة وذلك في المزارع التقليدية والبلاستيكية غير المكيفة، والزجاجية المكيفة على التوالي.

كما أوضح الباحث أن متوسط صافي إيراد الدونم من الطماطم بلغ نحو (٧١٥) ريالاً من المزارع التقليدية، ونحو (٧٢٨١) ريالاً من المزارع البلاستيكية غير المكيفة ونحو (٢٤٧١) ريالاً في المزارع المحمية الزجاجية المكيفة، وأن نسبة صافي العائد إلى تكاليف الإنتاج بلغ نحو (٤٧٪) في المزارع التقليدية ونحو (٦٠,٣٪) من المزارع البلاستيكية غير المكيفة وحوالي (٧,٨٪) من المزارع المحمية الزجاجية المكيفة، وقد عزا الباحث قلة صافي إيراد الدونم وانخفاض نسبة صافي العائد إلى تكاليف الإنتاج في المزارع المحمية الزجاجية المكيفة إلى عدم قيام بعض المزارعين بالزراعة مرتين في السنة، حيث لم تستطع (٤٣٪) من المزارع المحمية الزراعة إلا مرة واحدة في السنة.

كما أوضح الباحث الفرق الشاسع بين المزارع المكيفة التي تزرع مرة واحدة في السنة، وتلك التي تزرع مرتين، حيث بين أن متوسط سعر المزرعة/كيلو بلغ نحو (٩٧,١) ريال في المزارع المحمية المكيفة التي تزرع مرتين في السنة ونحو (٧٨,١) ريال في تلك التي تزرع مرة واحدة في السنة، وهنا أود أن أشير إلى عدم قناعتني بالأسباب التي تحول دون زراعة البيوت مرتين في السنة، وإن كان من العسير على الزراع زراعتها فلا أرى حكمة من إنشائها، حيث إن إنشاء مثل تلك المشاريع بتكاليف غير يسيرة لا يمكن أن يكون دون مردود مجز، يجعل المزارع يسد جزءاً من تكاليفه، وأود الإيضاح بأن الباحث قد درج على ذكر الزراعة مرتين في السنة وحسب علمي بأن كثيراً من المزارع تقوم بزراعة البيوت المحمية أكثر من ذلك، ولا سيما إذا توافرت الإدارة الجيدة والمشتل الجيد الكافي الذي يسمح بمكوث الشتلات مدة تربو على (٤٥) يوماً في المشتل ليستفيد من عامل الوقت، وإذا كان لديه من الدراسة ما يجعله يتخلص من المحصول عند وصول الإنتاج إلى نقطة معينة دون النظر إلى استمرارية الإنتاج.

وقد أوضح الباحث أن السبب في ارتفاع أسعار البيوت التي تزرع مرتين في السنة يعود إلى جودة الإنتاج بتلك المزارع وإلى استمرارية الإنتاج طوال العام مما يحقق لها أسعاراً أفضل وخاصة في الأوقات التي لا يوجد فيها إنتاج من المزارع التقليدية أو البلاستيكية غير المكيفة، كما أن الإنتاج المستمر يجعل من اليسير عمل عقود توريد بأسعار أعلى من أسعار السوق، كما عزا الباحث الفرق في الأسعار إلى توافق إنتاج المزارع المكيفة التي تزرع مرة واحدة مع إنتاج تلك المزارع غير المكيفة وأحياناً المزارع التقليدية، وهنا أود أن أوضح بأن الفرق بين السعيرين ليس كبيراً مما لا يستوجب معه البحث عن أسباب لفروق السعر، بل من الواضح أنه لا يوجد فرق في السعر يكفي لإقناعنا بتلك المبررات.

كما أوضح الباحث في رسالته القيمة أن المزارع المحمية المكيفة التي تزرع مرتين في السنة تحقق صافي إيراد قدره (١٧٠٠٠) ريال، وأن نسبة صافي العائد إلى تكاليف الإنتاج بلغ نحو (٤٨٪) في هذه المزارع وأعتقد جازماً أن هناك شيئاً ما غير جلي فيما يخص التكاليف لأن مثل تلك المزارع لا يمكنها تحقيق تلك الأرباح الهائلة إذا صح التعبير، أما ما يخص المزارع المكيفة التي تزرع مرة واحدة في السنة، فقد أوضح الباحث الكريم بأنها تحقق خسائر طائلة تقدر بنحو (١٥٦٧٦) ريال/دونم، وهو رقم يجعل أصحابها من المعسرين الذين تحل لهم الصدقة، ولا أجد زارعاً ذا بال يستمر في إنتاج محصول يسبب له خسائر كتلك التي أوضحتها الدراسة، إلا إذا كان المالك لا ينظر إلى مزرعته في كونها منشأة إنتاجية بقصد الربح، بل إنها متخصصة في الإنتاج الترفيهي، وحتى لو فرضنا ذلك جديلاً فإني لا أرى من يود الاستمتاع بذلك النوع من الإنتاج الذي سيجعل مزرعته منشأة غير قادرة على الإنتاج في مواسم الشح وإلا لزالمت المتعة من الاقتناء.

وأوضح الباحث في خلاصة بحثه أن هناك ارتفاعاً في التكاليف التسويقية التي يؤديها المزارع، والتي تشمل الفرز والتدريج والتعبئة والنقل وعمولة الوسيط التي بلغت في متوسطها (٣٣) هللة/كيلو، كما أن الهوامش التسويقية بين سعر المزرعة والمستهلك النهائي تقدر بنحو (٢,٧) ريالين/كيلو منها (٢٠) هللة بين سعر المزارع وسعر الجملة وهو (٢,٢) ريالان/ كيلو بين سعر الجملة وسعر التجزئة وهو رقم مذهل حقاً يستوجب الوقوف عنده وتمحيصه وخفضه إلى نسبة معقولة.

وقد تنبعت وزارة الزراعة الموقرة إلى وجود فجوة كبيرة بين المنتج والمستهلك النهائي؛ لذا فقد عملت على الإسراع في إنشاء شركة تسويقية تفي باختصار الطريق بين المنتج والمستهلك، فلعل قيام مثل تلك الشركة سيكون عاملاً على تقليص ذلك الرقم الكبير، متمنين ألا يكون مرحلة انتقال لذلك الربح من وسيط إلى وسيط أكثر تنظيماً.

العدد (٣١٥) نوفمبر ١٩٨٨م

٣ / ١٤٠٩ هـ

مرحلة التصنيع الغذائي تدق الأبواب

لا ريب أن التصنيع أصبح ضرورة ملحة لبني البشر لكونه الأداة التي تحقق الرفاهية والعيش الكريم، والتصنيع يتفاعل مع حياة المرء منذ مولده حتى وفاته، تتفاوت الشعوب تفاوتاً كبيراً في مدى الاستفادة من التصنيع والقدرة على التعامل معه.

والتصنيع وإن كان مصدراً للرفاهية فقد يكون وبالاً إذا لم يحسن استخدامه، وقد يكون الوبال مباشراً أو غير مباشر، وحسبنا ما قد يجره التصنيع من مشكلات على صاحب المنشأة التي لا يستطيع أن يتعامل معها لكونه عاجزاً عن ذلك، أو لكونه لا يعطيها من اهتمامه سوى النزر اليسير، ولقد انزلق في ذلك كثير من الدول حيث جعلوا نصب أعينهم الوصول إلى مرحلة متقدمة من التصنيع، فما لبثوا أن وجدوا أمام أعينهم أكواماً من الحديد الذي لا يستطيعون له حراكاً.

والتصنيع الغذائي كواحد من مجالات التصنيع يحتاج إلى مقومات يتربع على هرمها توافر المادة الخام بسعر يسمح للمصنع بالحصول على ربح مجز بعد تغطية تكاليفه الثابتة والمتغيرة، وقد يكون وجود المادة الخام بكمية تفوق الطلب عليها مدعاة إلى التفكير في التصنيع لامتناس الفائض والاستفادة منه في الداخل والخارج.

والمملكة - بحمد الله - وصلت إلى مرحلة متقدمة في الإنتاج الزراعي، جعلها تحقق إنتاجاً يفوق الطلب المحلي على كثير من السلع. ووضع كهذا جعل الظروف أكثر تقبلاً للبدء فيه، ولكنه يحتاج إلى مزيد من الرؤية والدرس.

وهناك من الصناعات الغذائية ما هو قائم الآن، ومنها ما هو مهياً للانطلاق. فصناعة المكرونة على سبيل المثال قائمة تستمد مادتها الخام من القمح السعودي «الديورم»، الذي يتميز عن نظرائه من القمح العالمية، ومثله بعض الصناعات العلفية التي تعتمد في تصنيعها على المنتجات الثانوية للقمح مثل النخالة، وصناعة البسكويت والكيك قائمة على أصناف من القمح الطري المنتج محلياً، بينما يمكن للكثير من المصانع الاستفادة من جنين القمح الذي يمكن إنتاجه بيسر وسهولة عند رغبة المصنع في ذلك.

والطماطم مادة خام أخرى يمكن الاستفادة منها في صناعة العصير والكتشب وغيرها. والمملكة - بحمد الله - تستفيد مما يتوافر في السوق من فائض في تصنيع العصير، إلا أن السوق ما زال يحتاج إلى المزيد ولاسيما أن المادة الخام اللازمة للتصنيع لا تتطلب جودة النوعية.

والبيض يتوافر في الأسواق المحلية بكميات كبيرة، كما أن أسعاره في فصل الصيف تكون متدنية إلى درجة لا يستطيع معها المنتج تغطية تكاليفه التشغيلية؛ لذا فإن الاستفادة من ذلك الفائض في عمليات التصنيع سيحقق هدفين في آن واحد، حيث يمتص الفائض السوقي ويوفر المادة الخام للمصنع.

وليس ضرورياً أن تكون مرحلة التصنيع متقدمة بل قد تقف عند حد الخلط والحفظ والتصدير، حيث مصانع الشامبو والأدوية، وكذلك بعض أنواع الكيك، والألبان تتوافر بكميات كافية، إلا أن تصنيع الألبان رغم توافر المادة الخام يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث رغم تعدد الأنواع التي يمكن الحصول عليها من تلك المادة المهمة، وحتى يتضح للقارئ الكريم مدى الصعوبة في هذا المنحى فلا بد أن يعلم بعض الحقائق، فلإنتاج كيلو واحد من الجبن يتطلب توافر كمية من اللبن تقرب من عشرة كيلو جرامات.. لذا فمن الصعب على

المصنع تحقيق ربح مجز من ذلك، كما أن صناعة الأيسكريم تتطلب جهداً ومالاً كبيرين.

وتصنيع التمور غاية في الأهمية ولا سيما أن هناك وفرة في الإنتاج المحلي من التمور، كما أن هناك تمايزاً في الأسعار بين الأصناف المختلفة، حيث توفر أصناف رديئة بأسعار متدنية جداً يمكن معه الانطلاق نحو تحقيق الهدف المطلوب؛ ومن الصناعات التي يمكن أن تقوم على التمور: صناعة الدبس، واللبن بالتمر، وكذلك أنواع البسكويت وبعض أنواع المخلاتات. والمستحضرات الطبية، كما أن مخلفات النخيل يمكن الاستفادة منها في صناعات كثيرة، فمثلاً كان سعف النخيل قبل عهد قريب مادة هامة في البناء. وهو الآن مادة يمكن الاستفادة منها في تغذية الحيوان، كما ثبت لدى بعض الباحثين في كلية العلوم الزراعية والأغذية بجامعة الملك فيصل حيث وجد أنه يمكن الاستفادة من سعف النخيل في تغذية الماشية بنسبة تبلغ (١٠٪) من مجمل العليقة وما زال البحث يبحث عن مستثمر، كما أنه تم القيام بتصنيع الأبواب من سعف النخيل عن طريق الكبس بآلات خاصة.

والصناعات العلفية كثيرة جداً، فمثلاً مسحوق السمك يمكن تصنيعه محلياً للاستفادة من الأسماك التي يتم صيدها رغم عدم صلاحيتها للاستهلاك، حيث يتم سحقها وتقديمها في صورة علف مركز إلى الحيوانات وذلك بعد خلطة من مركبات أخرى.

ولاريب أن هذا النوع من العلف يُعد ذا جودة مميزة حيث ترتفع به نسبة البروتين. وبعض المواد المعدنية مثل البوتاسيوم.. كما أن الكثير من مربي الدواجن يقومون بالاستفادة من مخلفات المسالخ في إنتاج مسحوق اللحم والعظم، حيث يتم تقديمه إلى الحيوانات على شكل مركز بعد خلطه بمواد

علفية أخرى. بل إنه يمكن الاستفادة من الدجاج المنتهي في إعادة تجفيفه وطحنه وتقديمه على شكل مركز يستفاد منه في تغذية الدجاج مرة أخرى.

وهناك صناعات غذائية غير قائمة، ولكن يمكن قيامها حتى بعد جلب المادة الخام، فمثلاً فول الصويا وهو غذاء مهم للإنسان والحيوان؛ حيث يدخل في صناعة الهمبورجر وكذلك الصناعات العلفية الحيوانية، يمكن جلبه على شكل مادة خام، ومن ثم يمكن عصره للحصول على زيت فول الصويا ومن ثم الاستفادة من المخلفات في غذاء الحيوان.

والواقع أن هذا سيحقق أكثر من هدف واحد. حيث إن نقل وتخزين فول الصويا كمادة خام أسهل منها كمادة علفية بعد استخراج الزيت منها، وطالما أن الحديث عن فول الصويا يجدر بنا الإشارة إلى أن مستقبل هذا المحصول من الناحية الصناعية الغذائية سيكون كبيراً فهو يشكل نحو (٣٥٪) من وزن الهمبورجر، كما يدخل في صناعات غذائية كثيرة حتى إنه يستخرج منه حليب يماثل في مواصفاته الحليب البقري.

والذرة يمكن أن يستفاد منه في العلف، حيث إنه أهم مصدر للطاقة الميسرة دون مشكلات في التصنيع. كما أن زيوت الذرة مرغوبة لدى الكثير من المستهلكين، ولاسيما أن الزيوت النباتية تتميز بروابط عضوية في تركيبها تجعل الكلسترول أسهل تفككاً ومن ثم أقل ضرراً على القلب.

والواقع أن التصنيع الغذائي لقمة مستساغة يسهل هضمها، بل إنه تحدٍ يجب علينا إعداد العدة له. وقد يكون من عوائق التصنيع الخط الاستهلاكي المحلي وكذلك منافسة المثلل المستورد وتكاليف الإنتاج.

والخط الاستهلاكي المحلي أخذ في العزوف عن المواد الغذائية المحفوظة تحريماً للحصول على مواد غذائية أكثر فائدة، ظناً منه أن المواد الغذائية المصنعة والمحفوظة أقل في قيمتها من تلك الطازجة، وسواء أكان محققاً فيما يقول أم غير ذلك، فسيظل أثر ذلك كبيراً على مقدار الطلب. والواقع أن الطلب الفردي على المواد الغذائية المصنعة كان محدوداً فيما مضى حيث كانت المواد المصنعة لا تتوافر بكميات كافية، ثم ما لبث الطلب أن زاد عليها بعد توافرها، غير أنه أخذ في التناقص ظناً من المستهلك بقلة قيمتها الغذائية.

أما منافسة المثل فهو أمر لا ريب فيه حيث الأنواع المستوردة مستوطنة في الأسواق السعودية منذ مدة غير يسيرة، ولا شك أن دخول منتج جديد سيطلب مزيداً من الصبر والقدرة الدعائية الكافية بتوصيله إلى المستهلك لم يتعود عليه بل تعود على نظيره المستورد، وأحسب أن النوعية ستكون عاملاً محدداً للنجاح من عدمه، ولا سيما للوهلة الأولى، حيث دخول منتج جديد لابد أن يكون متميزاً بنوعيته، حتى يمكنه الصعود أمام منتج سبق التآلف معه مدة طويلة.

وتكاليف الإنتاج تؤدي دوراً رئيساً في النجاح من عدمه لكون الربح هدفاً، ولا أخال أن يكون هناك ربح مع وجود تكلفة تفوق سعر البيع، ولا أخال منتجاً يمكن بيعه دون منافسة سعرية لمثله. وتكاليف الإنتاج يحددها عوامل كثيرة من أهمها سعر المادة الخام والعمالة، وحجم الإنتاج، وكيفيته والقدرة على التعامل مع الآلة حتى يمكن تشغيلها بكفاءة عالية.

والحقيقة أن تكاليف الإنتاج تعتمد اعتماداً كبيراً على الإدارة حيث اختيار العمالة، والمادة الخام، من حيث النوعية والسعر. إضافة إلى القدرة على التشغيل بكفاءة عالية تحقق أعلى ربح للمنشأة، والصيانة تؤدي دوراً غير مباشر في تكاليف الإنتاج، حيث يضمن البعض أن الاقتصاد في مواد الصيانة

اللازمة يؤدي إلى خفض التكاليف، والواقع أنه قد يحقق ذلك في الزمن القريب إلا أنه يؤدي إلى تقصير عمر الآلة، ومن ثم فقد يكون أكثر خسارة مما لو كانت الصيانة تتم في أوقاتها المحددة والكميات والمجهود اللازم.

وعموماً فإن الصناعات الغذائية في المملكة ما زالت وليدة، وتحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تصبح حقيقة واقعة، يمكنها الانطلاق إلى الأسواق المحلية والأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شركة كبيرة للصناعات الغذائية - تحت الإنشاء - قد يكون لديها من الأفكار ما يجعلنا ننتظر لنرى صناعات غذائية وطنية كفيلة بسد جزء من طلب السوق.

العدد (٣١٦) ديسمبر ١٩٨٨م

٤ / ١٤٠٩هـ

الموازنة الغذائية للمملكة العربية السعودية

يُعد الطلب على الغذاء غير مرن لكونه سلعة ضرورية، كما أن مرونة سلعة محددة داخل سلة من الغذاء تكون أكثر منها على مجمل الغذاء، ويعود ذلك لغرض الاستبدال المتاح داخل السلة الغذائية، ونوعية الغذاء تعكس مستوى الوعي الغذائي والقدرة الاقتصادية. وتتفاوت الشعوب في نوعية غذائها طبقاً لعاداتها الغذائية الموروثة ومستوى الوعي الغذائي السائد وكذلك متوسط دخل الفرد.

والمملكة قد حباها الله من الخير ما يستوجب شكر النعمة بالمحافظة عليها، والحرص على الإنفاق في وجوهه المستوجبة لذلك، كما أن الوعي الصحي أصبح أكثر سيادة من ذي قبل.

وقد صدرت من مقام وزارة الزراعة والمياه الموازنة الغذائية للمملكة العربية السعودية والتي حملت بين طياتها مؤشرات لارتفاع المستوى الغذائي للفرد السعودي، وسيحمل هذا الارتفاع معه ارتفاعاً في الإنفاق على الغذاء ليمتص جزءاً من الدخل. فتعالوا نبجر في ثنايا هذه الموازنة لنعرض عن كثر مقدار الزيادة في المستوى الغذائي للفرد السعودي عبر السنين القليلة الماضية.

ولنبدأ بمعدل استهلاك الفرد السنوي في المملكة من القمح لنجد أنه ارتفع من نحو (٥٠) كيلو جراماً كمعدل للفترة ١٩٧٤- ١٩٧٦ إلى نحو (٨٠) كيلو جراماً كمعدل للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦م أي أن هناك زيادة في استهلاك الخبز ومشتقات القمح الأخرى بنحو (٦٠٪) خلال الحقبة المذكورة، والواقع أن معدل الزيادة في استهلاك القمح لم يصاحبه زيادة في كمية الإنفاق على تلك المادة

الغذائية المهمة إلا بمقدار الزيادة في الكمية المستهلكة، حيث إن حرص الدولة على توفير السلع الغذائية للمواطن بسعر ميسر جعل سعر هذه المادة لم يرتفع رغم تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية.

والأرز هو المادة المهمة الأخرى والسلعة البديلة للقمح غير أن الاستهلاك منه لم يبلغ ما بلغه القمح، فمعدل استهلاك الفرد لم يتجاوز (٢٧) كيلو جراماً للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ م، ارتفع ذلك المعدل حتى بلغ نحو (٣٨) كيلو جراماً للفرد للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ م. أي أن هناك زيادة للفترة المذكورة بلغت ٤٠٪ عن الفترة التي سبقتها، وبمقارنة معدل الاستهلاك للفرد من كل من القمح والأرز نجد أن معدل زيادة استهلاك الفرد من القمح أكثر منه للأرز. كما أن الكمية التي يستهلكها الفرد من القمح خلال الفترات موضع الدراسة أكثر منها للأرز. ومن اللافت للنظر أن معدل الكمية المستهلكة من القمح تزداد سنة بعد أخرى بينما بقي ذلك المعدل ثابتاً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ م. أي أن هناك زيادة للفترة المذكورة بلغت (٤٠٪) عن الفترة التي سبقتها، وبمقارنة معدل الاستهلاك للفرد من كل من القمح والأرز نجد أن معدل زيادة الاستهلاك للفرد من القمح أكثر منها للأرز. كما أن الكمية التي يستهلكها الفرد من القمح خلال الفترات موضع الدراسة أكثر منها للأرز.

ومن اللافت للنظر أن معدل الكمية المستهلكة من القمح تزداد سنة بعد أخرى بينما بقي ذلك المعدل ثابتاً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ بالنسبة لاستهلاك الأرز، وهذا يدل على أن زيادة معدل استهلاك الأرز لم يعد يحظى بحظوة المستهلك في المملكة. وإذا نظرنا إلى الأسعار لوجدنا ثباتها فيما يخص القمح بينما كان هناك تذبذب لأسعار الأرز وفي اتجاه تصاعدي ويُعد انعكاساً للزيادة في الأسعار العالمية، وقد يكون ذلك أحد الأسباب في ثبات معدل مستوى استهلاك الفرد من الأرز خلال الفترة المذكورة.

ولو نظرنا إلى معدل الاستهلاك السنوي للفرد في المملكة من الذرة الرفيعة لوجدنا أنه بلغ نحو (١٧) كيلو جراماً للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦م بينما انحدر ذلك المعدل حتى بلغ معدلاً لا يقل عن (٤) كيلو جرامات فقط للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦م، ولا ريب أن ذلك يعكس تغير النمط الاستهلاكي للفرد السعودي حيث لم تعد الذرة الرفيعة تشكل عنصراً هاماً لاستهلاكه اليومي، نظراً لتوافر السلع الغذائية البديلة التي لم تكن متوافرة من قبل.

وإجمالاً فإن معدل الاستهلاك السنوي للفرد في المملكة من إجمالي الحبوب يربو على (١٢٠) كيلو جراماً للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٦م وبمعدل يكاد يكون ثابتاً. مما يعني استقراره عند ذلك الحد، وهو حد يقل عن متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية، ويزيد عنه للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتطرقت الموازنة إلى معدل الاستهلاك السنوي للفرد من البطاطا والدرنات حيث بلغت نحو (٢) كيلوي جرام للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦م بينما تجاوزت (٧) كيلو جرامات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦م أي بزيادة قدرها (٢٥٠٪) ولكن يظل ذلك المعدل دون المعدل في كل من الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.. ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي يقل فيه معدل استهلاك الفرد من البطاطا والدرنات في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن المعدل يزداد في الدول العربية، حيث من المتوقع التقاء معدل استهلاك الفرد عند نقطة ما في المسافة بين المعدلين.

وبنظرة فاحصة للاستهلاك من السكر نجد أن المعدل السنوي لاستهلاك الفرد بلغ نحو (٢٨) كيلو جراماً للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦م وهو معدل يقل عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يقترب من معدل الاستهلاك في الدول العربية.

ويلاحظ أن استهلاك الفرد في المملكة لا يستوجب مزيداً من استهلاك السكر مما أظهر انخفاضاً في معدل استهلاكه مقارنةً بمثيله في الولايات المتحدة الأمريكية.. وفيما يخص أسعار السكر فإنها ارتفعت في الآونة الأخيرة مما استوجب زيادة الإنفاق على السكر ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

ويُعد استهلاك الخضراوات مؤشراً مهماً للوعي الغذائي، والواقع أن معدل استهلاك الفرد في المملكة من الخضراوات يزيد من سنة إلى أخرى حيث بلغ معدله السنوي للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣م أكثر من (١٠٠) كيلو جراماً للفرد بزيادة بلغت (٢٥٪) عن معدل الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢م، والواقع أن الزيادة المذكورة تُعد زيادة كبيرة، ولعل زيادة الإنتاج الوطني من الخضراوات قد أسهم في توافرها في الأسواق بكميات كبيرة وبنوعية جيدة مما أدى إلى زيادة الاستهلاك، ولو تحدثنا عن أسعار الخضراوات لوجدنا ثباتاً كبيراً في أسعارها خلال السنوات الماضية، ولا غرابة في ذلك حيث التباين في الأسعار ظاهرة مألوفة تشهد يومياً، ولكن الأسعار بشكل عام تزداد ارتفاعاً عطفاً على ارتفاع تكاليف الإنتاج. والاستهلاك من الخضراوات تتباين طبقاً للنوع وتعد الطماطم أكثر الأنواع استهلاكاً.

أما استهلاك الفرد في المملكة من الفواكه فيعد كبيراً مقارنةً بمثيله في دول العالم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستهلاك الكبير من التمور حيث اعتاد المواطن السعودي على تقديم التمور كغذاء رئيس على المائدة. وتنتج المملكة ما يربو عن نصف مليون طن من التمور. يستهلك جله داخل المملكة. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار التمور مقارنةً بمثيلاتها من الفواكه الأخرى إلا أنها تظل فاكهة مميزة في طعمها وقدرتها على تحمل التخزين. وكذلك قيمتها الغذائية العالمية.

وتتباين الأسعار طبقاً لأنواع التمور، إلا أنها في مجملها مرتفعة. ولو فرضنا أن سعر الكيلو جرام الواحد يبلغ نحو (٤) ريالاً في المتوسط فإن مقدار ما ينفق على التمور على مستوى المملكة سيبلغ (٢) ملياري ريال بفرض أن الكمية المصدرة تساوي الكمية المستوردة.

واستهلاك الدهون يُعد مؤشراً لسوء التغذية إلا أنه يزداد من سنة إلى أخرى حيث بلغ معدله السنوي في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ما يزيد على (١٦) كيلو جراماً. وهو رقم يظل أقل من المستوى الاستهلاكي في الدول المتقدمة، غير أن مؤشرات الزيادة توحى بارتفاع مضطرد في استهلاكه.

مما سبق يتضح أن هناك ارتفاعاً في استهلاك الفرد في المملكة في معظم المواد الغذائية صاحبه إنفاق عليها ازداد مع مرور السنين.

العدد (٣١٩) مارس ١٩٨٩م

٧ / ١٤٠٩ هـ

وقفة عند قوانين الإنتاج الزراعي

يُعد القطاع الزراعي مدعاة للكثير من الجدل والنقاش في كثير من دول العالم، ويشمل ذلك النقاش معظم جوانبه ومناحيه.

فالإنتاج من ناحية الكمية والنوعية مرتع خصب للنقاش والتسويق، وهو الآخر حقل آخر من حقول الجدل، والإعانات المتبعة في مجالات التناقض والمفارقات، والسياسات الإنتاجية والقوانين المفروضة مرآة تعكس مستوى الإدراك.

ولن يكون حديثنا في هذه العجالة شاملاً لما ذكر آنفاً، فذلك أمر يتطلب مزيداً من البحث والاستقصاء قد لا تسمح هذه العجالة بتغطية جوانبه، وسنقتصر في حديثنا عن السياسات الإنتاجية والقوانين المفروضة، حيث التباين الجلي بين الدول المتقدمة والدول النامية. بل ذلك التناقض داخل المجموعة نفسها.

والدول المتقدمة تسن القوانين لضبط كمية الإنتاج بحيث يكون كافياً لتغطية الطلب المحلي ومن ثم عرض الفائض في السوق العالمي، كما يتم سن القوانين لفرض نوعية جيدة من الإنتاج، كما قد يكون سنها لتوزيع الدخل، أو العمل على تقليص الفائض من سلعة زراعية لاستبدالها بأخرى. كما أن القوانين الخاصة بالمحافظة على صحة الإنسان تؤدي دوراً في الحد من استخدام المبيدات، ووجوب خلو النباتات من بقاياها لما قد تحمله من سموم. وكذلك الحد من استخدام هرمونات النمو في الحيوان حيث الضرر على الأجهزة التناسلية للإنسان، وأيضاً تقليص نسبة الأفلوتاكسين في الأعلاف ولاسيما الذرة حتى لا تتسرب إلى الإنسان عن طريق المنتجات الحيوانية مثل الألبان لما قد تسببه من أمراض سرطانية.

وقد تسن القوانين في الدول المتقدمة بغرض الرأفة بالحيوان، كما هو الحال في تربية الدواجن في أقفاص. ومن الظريف أن أحد المهتمين بموضوع الرأفة بالحيوان قد اقترح وجوب وضع ديك أو اثين في حظائر الدجاج البيض حتى لا تحرم الدجاجة من صوت الذكور، غير أن المعارضين قد رأوا أن في ذلك زيادة مأساة الدجاج حيث أن الأقفاص لا تسمح بالاختلاط. ومن العجيب أن البعض من تلك الفئة لا يرى بعين الرأفة لكثير من بني البشر الذين يعانون الأمرين من صنوف الجوع والخوف والفرع.

وفي الدول النامية تكون الصورة مختلفة تماماً، حيث لا ضوابط للنوعية أو الكمية، فالإنتاج يتم كيفما اتفق وبالأسلوب الذي يتراءى للمنتج، ومن المؤسف حقاً أن جل اهتمام القائمين على القطاعات الزراعية في بعض تلك البلدان ينصب على أخذ كمية من الإنتاج لبيعها في الأسواق العالمية للحصول على العملات الصعبة، أو إجبار المزارع على بيع محصوله إلى الدولة بسعر زهيد، وكل هذه الأساليب تؤدي إلى عزوف المزارع عن الزراعة وعدم قدرته على استثمار ما يتحقق لديه من أرباح في التوسع الأفقي والرأسي.

وما أحسب اهتمام كثير من تلك البلدان إلا منصّباً على توفير كمية يسيرة من الغذاء المنخفض الثمن والنوعية؛ لسد رمق المستهلك حتى يظل على قيد الحياة، لذا فهي تلجأ إلى شراء المنتجات الزراعية داخلياً وبأثمان زهيدة. أو تضطر إلى شراء بقايا ما يتوافر لدى الدول الأخرى بديون يتم تحميلها على كاهل المواطنين.

والآن تعالوا نتلمس جزءاً من القوانين الزراعية التي تم سنّها في سويسرا والتي يرون أنها تتناسب مع حجم وظروف تلك الدولة، ولطرح مثال لبعض القوانين السائدة في الدولة المتقدمة؛ فحجم المزرعة محدود وإسعاد الحيوان

ورفاهيته ذات أهمية كبيرة؛ ولذا فتكاليف الإنتاج مرتفعة، ومع ذلك فإن المزارعين وبمساعدة من الدولة وحسن التنظيم يمكنهم مواصلة إنتاجهم وجني الأرباح.

والواقع أن الحكومة السويسرية لا تسمح بمشاريع زراعية متخصصة. كما أن عدد الحيوانات يجب أن يتناسب مع مساحة الأرض لإعطاء مساحة كافية لتوزيع مخلفات الحيوان بحيث لا تزيد كمية مخلفات الحيوان المنتجة في الدولة على قدرة الأراضي الزراعية على استيعابها.. وقد كان لذلك القانون الأثر الكبير في الحد من انتشار واتساع مزارع الدواجن، كما أن هناك قانوناً يمنع استخدام الأقفاص في تربية الدواجن؛ وذلك رغبة بالدجاج والحد من معاناته وتوفير أسباب السعادة والرفاهية والعيش الكريم له شأنه في ذلك شأن أقرانه من الطيور والحيوانات.

ومع كل تلك القوانين التي تعمل على رفع تكاليف الإنتاج فإن السوق السويسري حر يستقبل الكثير من منتجات الدول الأخرى مما يجعل من العسير على المنتج المحلي منافسة مثيله المستورد، وتؤدي الجمعيات والشركات الزراعية دوراً بارزاً في حل الكثير من تلك المشكلات حيث تعطي حداً أدنى لسعر الوحدة الإنتاجية بموجب عقد يتم توقيعه لمدة تمتد إلى ست سنوات. بشرط التزام المنتج بالمقاييس والشروط التي تفرضها تلك الجمعيات بما فيها نوعية التصاميم المستخدمة في البيوت والحظائر.

يبلغ استهلاك لحوم الدواجن في سويسرا (٤, ١٠٪) كيلو جرام للفرد الواحد مما يعني أن الدولة تحتاج إلى (٧٠, ٠٠٠) طن في السنة (٤٢٪) من الإنتاج المحلي، والذي سوف يرتفع إلى (٥٠٪) في السنتين القادمتين. ورغم أن الإنتاج يزيد سعره عن المستورد، إلا أن كليهما يتم بيعه في السوق المحلية بسعر متساوي حيث تم عقد اتفاق بين المنتجين المحليين وشركات الاستيراد والتوزيع

على أن يكون السعر في منتصف الطريق بين السعيرين بحيث تكون الزيادة في سعر الكميات المستوردة يتم معادلتها بالخفض في سعر الكميات المنتجة.

وحتى يمكن رفع الإنتاج فلا بد من إنشاء مزارع جيدة حيث لا يسمح بالتوسع، ويتم حصر من لديهم الرغبة والإمكانية ومن ثم يتم إنشاء المشروعات الجديدة طبقاً للأولوية، ولا بد أن تنطبق المشروعات الجديدة مع القوانين الحكومية وقوانين الرأفة بالحيوان والتي من ضمنها وجوب أخذ الدجاجة قسطاً من النوم لا يقل عن (١٤) ساعة.

هذه أحد الأمثلة على بعض القوانين الخاصة بالدواجن في إحدى الدول المتقدمة، ولو أردنا أن نتحدث عن بعض القوانين الخاصة بالدول النامية فأعتقد أننا لا نجد من القوانين ما يعكس حاجة البلد، ويتناسب مع إمكاناتها وإن وجد شيء من ذلك فأجزم أن تطبيقه ليس باليسر والسهولة التي يظنها البعض، إن لم يكن سن تلك القوانين لمجرد الوجاهة والنظارة وليس للتطبيق.

ومن المؤسف حقاً أن الكثير من الدول لا تحاول مساعدة المنتج على حل مشكلاته بزيادة مزارعه وإسداء النصح له لعجز الكثير من تلك الأجهزة على مجاراة ما يجري من تقدم في مجالات الإنتاج والتي غالباً ما تكون في متناول المنتج مما يجعله أكثر إماماً من صاحبه القابع خلف مكتبه يحتسي أكواب القهوة والشاي.

العدد (٣٢٠) إبريل ١٩٨٩م

٨ / ١٤٠٩هـ

تباين الإنتاج في دول العالم

تختلف الأمم في إنتاجها طبقاً للعادات الإنتاجية السائدة والأساليب الإدارية المتبعة، ونظم التعليم والتدريب القائمة والاستعداد الشخصي للإنتاج - وغيرها من العوامل المؤثرة - والبون بين الأمم في ذلك المضمرة شاسع بدرجة كبيرة، فلو نظرنا إلى إجمالي الإنتاج الوطني لجميع دول العالم لوجدنا أنه يزيد عن (٢٢) ألف بليون دولار، يخص اليابان منها نحو (٣) آلاف بليون دولار بينما يبلغ الإنتاج نحو (٥, ٥) آلاف بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يبلغ إنتاج كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مجتمعة نحو (٥) بلايين دولار، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه إنتاج الدول الصناعية الأخرى ما يربو على (٣) بلايين دولار، ولا شك أن هذه الدول تحظى بنصيب الأسد من إنتاج العالم بأجمعه.

ومن العجيب أن بعضاً من هذه الدول لا تتوافر لديها المواد الخام اللازمة للإنتاج، في الوقت الذي تنعم كثير من دول العالم الثالث بمواد خام كفيلة برفع الإنتاج الوطني لتلك الدول ليكون في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً. ومن العسير على المرء قبول اتساع ذلك البون مع مرور الزمن.

لو ضربنا مثلاً بما كان يسمى الاتحاد السوفيتي وكذا دول أوروبا الشرقية لوجدنا أن إنتاج هذه الدول لا يتجاوز (٨, ١) ألف بليون ريال، رغم توافر المواد الخام اللازمة للإنتاج، ولكن النظم الاقتصادية الإدارية المتبعة حالت دون تحقيق تلك الدول لمزيد من الإنتاج.

ولو نظرنا إلى دول العالم الثالث لوجدنا أنه يبلغ نحو (٧, ٢) ألفي مليون دولار في الوقت الذي تنتج فيه دول الأوبك ما لا يزيد عن (٧٠٠) بليون دولار.

غير أننا إذا تمعنا في إنتاجية الفرد في اليابان لوجدنا أنها تبلغ (٢٣٨٠٠) دولار في العام، بينما يبلغ ذلك الإنتاج (٢١٧٠٠) دولار في العام في الولايات المتحدة، وفي الدول الأوروبية (١٩٣٠٠) دولار في العام، في الوقت الذي يبلغ إنتاج الفرد في بعض دول العالم الثالث درجة لا تذكر.

ونجد الفرد في بعض الدول الآسيوية يستطيع إنتاج (٢٩٪) من إنتاج الفرد في اليابان، في الوقت الذي لا يستطيع الفرد في بعض دول العالم الثالث جيدة الإنتاج تجاوز (١٪) من إنتاج الفرد الياباني. وهنا يتضح مدى تأثير السلوك الإنتاجي على قيمة الإنتاج. فجدية الإنتاج، والأساليب المستخدمة، ووضع ضوابط قادرة على دفع الإنتاج جعل التباين الاقتصادي بين الدول كبيراً. ومن المؤسف أن الكثير من دول العالم الثالث لم تحاول تلمس أسباب دفع إنتاجية الفرد إلى مستويات أعلى فبقيت تلك الدول رهينة أملاها دون أن تقوم بشيء يذكر.

ولابد في ظل زيادة الإنتاج من البحث عن أسواق تستوعب ما يفيض من السلع، فكان نصيب اليابان من قيمة التصدير (٢٨٠) بليون دولار، بينما كان نصيب الولايات المتحدة (٣٩٨) بليون دولار، ونصيب الدول الأوروبية الصناعية الأربع (٩٩٦) بليوناً، بينما قامت دول أوبك بتصدير (١٥٨) بليون دولار لعام ١٩٩٠م، في الوقت الذي لم يتجاوز تصدير بقية دول العالم الثالث (٤٠٠) بليون دولار، ومهما يكن من أمر فإن القدرة التصديرية لا تتوقف على فائض الإنتاج فحسب بل تتعداه إلى عوامل أخرى مثل الخبرة في الأسواق العالمية، وتوفر وسائل المناولة، إضافة إلى نوعية المنتج وتكلفة إنتاجه، والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحديد القدرة على المنافسة في ظل السوق العالمي، الذي تلعب فيه عوامل العرض والطلب عاملاً مهماً في تحديد الأفضلية.

وبنظرة إلى معدل نمو الصادرات في السوق المختلفة وكذا معدل الإنتاج الوطني نجد أن ذلك في صالح الدول المتقدمة، فمعدل نمو الصادرات في اليابان يزيد عن (٤, ٧٪) بينما في بعض دول العالم الثالث أقل من (٦٪) في الوقت الذي وصلت فيه إلى (٥, ١٧٪) في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بسبب انفتاحها على العالم الخارجي، غير أن الأحداث فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي قد تدفع به إلى تقليص إنتاجه، ومن ثم رجوع ذلك التقدم الذي تم إحرازه، ولا شك أن تفكك تلك الدولة إلى دول ذات سيادة سيجعل الأرقام تتحدث عن كل دولة على حدة، وقد نجد التباين واضحاً بين تلك الجمهوريات الحديثة في قدرتها على الارتقاء باقتصادياتها إلى مصاف الدول المتقدمة طبقاً لما يتوافر لديها من ثروات طبيعية، وقد تعمل ندرة الغذاء على وضع العراقيل في سبيل وصول النهوض باقتصاد بعض تلك الجمهوريات. وإنه ليساورني الشك بقدره تلك الدول على مواجهة المصاعب الاقتصادية، فليس المهم أن يكون هناك جمهوريات مستقلة، ولكن المهم قدرة تلك الجمهوريات على توفير المناخ الإنتاجي السليم، فهل سيعمل يستالين على دفع اقتصاد روسيا أم سيظل حبيس أيولوجية يجهلها، كما كان سلفه حبيس أيولوجيات أثبتت فشلها، إن الأيام القادمة ستبئى عن المزيد.

العدد (٣٥٣) فبراير ١٩٩٢م

٧ / ١٤٢١ هـ

تباين الإنتاج الزراعي بين الدول

تتباين الدول في إجمالي إنتاجها المحلي، وعدد السكان العاملين بها، كما تتباين المساحات المزروعة والقيمة المضافة من الزراعة، وغيرها من المعايير الاقتصادية والإنتاجية، وفي مستهل هذه العجالة تجدر الإشارة إلى أن أنماط الإنتاج لا تعتمد بالضرورة على توافر معطيات الإنتاج فحسب، بل إنها تتعداها إلى ما هو أهم، وهو الرغبة الحقيقية لدى الأفراد، والجماعات في الإنتاج وما يصاحبه من مشاق، ولا يمكن لهذه الرغبة أن تتربع على فؤاد المرء إلا إذا كان يسعد، وينعم بشقاء العلم والعمل.

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

وفي دول العالم الثالث يكثر المتعممون بالجهالة، كما يقل عدد أولئك الذين يتلذذون بعناء العمل، ويعتمد الاقتصاديون إلى اعتبار نسبة العاملين في الحقل الزراعي مؤشراً لانتماء هذه الدولة أو تلك إلى مجموعة الدول النامية أو المتقدمة.

وفي دول مثل بنجلاديش، وتايلاند، والسودان، والصومال، وأثيوبيا، وسيرلانكا تستوعب الزراعة نسبة مرتفعة من الأيدي العاملة. كما أن إنتاجية الفرد وقيمة المنتج في متوسطها تقل بنسبة عالية جداً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. ففي معظم تلك الدول تصل نسبة العاملين في المجال الزراعي إلى ما يزيد عن (٨٠٪) من مجموع الأيدي العاملة. ومع ذلك فإن إنتاج تلك الأيدي لا يكاد يسد رمق أبناء دولهم. وفي دول أخرى متقدمة، نجد أن عدد العاملين في المجال الزراعي محدود جداً، ومع ذلك فإن فائض تلك الدول من المنتجات

الزراعية يفوق قدرتها على امتصاصه فتأخذ في التزاحم على أسواق العالم الثالث، للتخلص من فائضها دافعة في سبيل ذلك إعانات تصدير تصل في كثير من الأحيان قيمة تفوق تكاليف إنتاجها. وفي دولة مثل فرنسا يزيد عدد سكانها عن (٥٦) مليون نسمة نجد أن قيمة إنتاجها المحلي تتجاوز ترليون دولار، يتم إنتاجه بأيدي (٢٤) مليون نسمة، وتبلغ نسبة الأيدي العاملة التي تعمل في الزراعة نحو (٧,٥٪) من إجمالي عدد العاملين. وهذه النسبة التي تُعد متدنية عند مقارنتها بالأيدي العاملة في المجال الزراعي لدى الدول النامية. تقوم بزراعة ما يزيد عن (٣٠) مليون هكتار، يضيف كل هكتار منها قيمة تزيد على ألف دولار سنوياً. ولا شك أن ذلك يبرز البون الشاسع بين الدول النامية والمتقدمة في أنماط الإنتاج، وأساليب الزراعة المتبعة، وكثافة التقنية المستخدمة في الإنتاج حتى وإن كانت بعض الظروف تحول دون ذلك.

ولو ألقينا الضوء على السوق الأوروبية المشتركة لوجدنا تبايناً فيما بينها في قيمة الإنتاج، والقدرة على الاستفادة من الوحدة المساحية، وكذا إنتاجية الفرد في المجال الزراعي. ففي هولندا مثلاً يبلغ عدد سكانها (٨,١٤) مليون نسمة يزيد إنتاجها الإجمالي المحلي عن (٢٤٨) بليون دولار، تقوم بزراعة (٢) مليوني هكتار يقوم بزراعتها (٣,٤٪) من إجمالي الأيدي العاملة، غير أن هذه النسبة البسيطة التي تقوم بزراعة تلك المساحة المحدودة تعمل على الاستفادة مُثَلًى من الأراضي الزراعية المتاحة، حيث يضيف الهكتار الواحد ما قيمته (٥٢٠٠) دولار لقيمة الإنتاج المحلي، ولاشك أن تلك القيمة المضافة تُعد مرتفعة عند مقارنتها بتلك التي تحققتها فرنسا. وبهذا فإن إنتاج هولندا الزراعي يزيد بمقدار يتجاوز (٤٠٠٠) دولار للهكتار عن متوسط إنتاج السوق الأوروبية المشتركة والبالغ (١١٠٠) دولار للهكتار.

ولا شك أن دولاً مثل اليونان والبرتغال التي يزيد فيها عدد السكان العاملين في الزراعة عن (٢٣٪، ١٧٪) على التوالي، تقل نسبة كبيرة عن متوسط القيمة المضافة لدول السوق الأوروبية المشتركة، كما أن البون بينهما وبين دول متقدمة مثل هولندا أو بلجيكا أو ألمانيا يُعد كبيراً.

ومهما يكن من أمر فإن الدول تتباين في قدراتها الإنتاجية، غير أنها تستطيع أن تنتج في مجملها أكثر من حاجة سكان الأرض قاطبة، ومع هذا فإننا نجد المجاعات التي تحل ببعض دول العالم، وهي في غالبها نتاج سياسات بعض القيادات، وتختلف الشعوب عن مواكبة متطلبات العصر الإنتاجية، حيث إن الزيادة السكانية العالمية تستوجب بالضرورة رفع إنتاجية الوحدة المساحية الواحدة عن طريق استخدام الطرق المثلى للزراعة، وكذا البذور المحسنة، والآلات والمعدات الحديثة وغيرها.

ولكننا نجد أن رفع الإنتاجية مكث في مكان مولد التقنية، كما ظلت شعوب كثيرة تتغذى على ما تلفظه أسواق الدول المتقدمة غير آبهة بما يحدث حولها من تسابق محمود نحو تطوير الأساليب الإدارية والإنتاجية اللازمة لتوفير كمية ونوعية كافية وجيدة من الغذاء.

العدد (٣٥٤) مارس ١٩٩٢م

٨ / ١٤١٢هـ

إنتاج القمح وموقف الدول الإسلامية منه

القمح هو المادة الخام لرغيف الخبز، والخبز هو قوت مهم للغني والفقير، الصغير والكبير، وتتناسب كمية استهلاكه تناسباً عكسياً مع درجة غنى الشعوب، والعالم بأسره ينتج ما يزيد عن (٥٤٠) مليون طن من القمح، تنتج ست دول بما فيها دول السوق الأوروبية المشتركة كمجموعة واحدة ما يفيض عن حاجتها لتطرحه في الأسواق العالمية فتتلقفه أفواه أبناء الشعوب المستهلكة.

والدول المصدرة الكبرى في طرحها للفائض في الأسواق غير المحلية تضع نصب عينها الحرص على عدم المساس بحصتها في السوق الذي دأبت على اقتصاصها منه. وهي في خيار الطرح على منافذ السوق العالمي تراقب عن كثب سعر السوق المحلي، حتى تضمن للمنتج سعراً مجزياً يجعله يستمر في إنتاجه، فهي بذلك تحد من اللجوء إلى شراء القمح من المنتجين المحليين بسعر التدخل الذي يتم تطبيقه عندما يكون السعر المحلي أقل منه.

والدول المستوردة تحصل على أسعار تقل كثيراً عن الأسعار السائدة في البلدان المنتجة؛ لذا يكون من العسير على المنتجين في الدول المستوردة منافسة ما يطرح في الأسواق، فيكون الإنتاج محدوداً رغم توافر المستورد من القمح والدقيق في أسواقها. ومن المحزن أن يكون نصيب الدول الإسلامية كبيراً في هذا المجال، فهي أكبر المجموعات استيراداً على الإطلاق، بينما لا يتمتع بتصدير القمح من الدول الإسلامية سوى دولتين لا ثالث لهما: هما المملكة العربية السعودية منذ سنوات وتركيا في العام الماضي، مع الأمل في أن يستمر

في الأعوام القادمة. ولم يتوقف الأمر عند الاستيراد فحسب، بل إن الكميات المستوردة تستمر من عام إلى آخر، فها هي اليمن تزيد كميات استيرادها من (٥٧١) ألف طن عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦م إلى ما يزيد عن مليون طن عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م، والأردن يزيد استيراده من (٢٨٩) ألف طن عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦م إلى نحو (٩٠٠) ألف طن عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م.

وقد يقول قائل: إن عوامل الإنتاج غير متوافرة في البلدان الإسلامية، لكن ذلك الادعاء غير صحيح، فالعوامل متوافرة، بل قد تكون أكثر توافراً من غيرها في دول أخرى. لكن الرغبة في الإنتاج ومضاعفته لم تتوفر في بعض مجتمعاتنا الإسلامية، والإنتاج لا يتأتى بالتمني بل يحتاج إلى الجهد والإخلاص والعناء والعمل الدؤوب، والتخطيط. وتقديم الفعل على القول وفوق ذلك كله توفيق العزيز العليم.

إن بعض الدول الإسلامية مثل مصر، إيران، سوريا، تحاول جاهدة أن تزيد إنتاجها بمقدار الزيادة في عدد السكان حتى تحافظ على كميات الاستيراد السنوية، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. وهي تعتبر أن تحقيق ذلك إنجاز في حد ذاته، وهو إنجاز لا ريب، إن كان المراد به مرحلة وسيطة قبل الانطلاق إلى إنتاج يعمل على خفض الاستيراد. ومن ثم النظر في التصدير.

ولو نظرنا إلى أنماط إنتاج القمح وتسويقه في البلاد الإسلامية لوجدنا أن هناك دولاً تنتج من خلال حيازات صغيرة لا تسمح باستخدام الآلات الزراعية، والمشاركة في التكاليف الثابتة اللازمة لرفع الإنتاج الرأسي، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تبني قادة الدول الإسلامية مبادئ تفتت الملكية، فالإنتاج إلى ما آل إليه.

كما أن نقص الأبحاث التي يجب توافرها لمقاومة المشكلات البيئية المحيطة لا يوجد لها أثر يذكر، فمعظم الأبحاث تنصب لنيل الترقيات اللازمة التي تستوجب القيام بأعداد محددة منها فأصبح البحث منصباً على الكم لا الكيف.

والواقع أن القمح متوافر في العالم، أو يمكن توفيره لتغذية سكان الأرض الحاليين. كما يمكن توفير كمية تكفي لسكان الأرض بعد تضاعف أعدادها لمرات محددة. لكن توزيع هذا الكم توزيعاً غير أمثل، يجعل دولاً كثيرة تزخر بفائض من الإنتاج، في الوقت الذي يموت عدد كبير من بني البشر في دول أخرى بسبب عدم توافر ما يحتاجونه من قوت يسد رمقهم. وإن قيل إن من غير العدل أن ينعم المنتجون بذلك الفائض، في الوقت الذي لا يجد آخرون ما يأكلون، لقلنا إن من غير العدل أيضاً أن يتمتع الكسالى بكسلهم في الوقت الذي يدأب المنتجون على مواصلة العطاء، ليعولوا أنفسهم وغيرهم إلا إذا كان الذي لا يقدر على إطعام نفسه قد أصابته نائبة منعه من ذلك، مثل جفاف لا يمكن تلافي أثره مع أخذ الاحتياط لذلك. والغريب في الأمر أن بعضاً من الشعوب غير المنتجة تعلق مشكلاتها الإنتاجية على الغير، ناسية أو متناسية ما تجنيه هي على نفسها من عدم الاهتمام بذاتها، وانشغالها بالتسابق المحموم غير المنظم، في الطريق للوصول إلى الغنى والجاه بأيسر السبل.

العدد (٣٥٥) أبريل ١٩٩٢م

٩ / ١٤١٢هـ

الفرد في غذائه واقتصاده

يتفاوت نصيب الفرد من الغذاء تبعاً للقدرة على الإنتاج من حيث النوعية والكمية، ويعزو بعض من الناس ذلك إلى التفاوت في الظروف الطبيعية التي تحيط بالمجتمعات، فتتباين في كمية الإنتاج ونوعيته طبقاً لذلك، وقد يعزو البعض ذلك التباين إلى سيادة بعض الدول وسعيها السالف، ومساعيها الحاضر في محاربة الإنتاج في دول بعينها، فيظهر التباين جلياً لخدمة طرف على حساب طرف آخر، وقولنا في ذلك خلاف ما يراه البعض في مجمله، وإن صاحب ذلك توافق في بعض المناحي. وحجتنا في القول نابعة من القناعة بتساو في المجتمعات في ميدان الإنتاج؛ فيكون التباين على قدر ذلك التوظيف، والدول ذات التوظيف الأمثل تسعى للإنتاج بتكاليف أقل وبنوعية أفضل، وما فاض عن حاجتها أو ما تراه يخل بالأسعار السائدة في أسواقها، تبحث له عن طالب بسعر ذات السوق، فإن لم تجد مطلوبها، عمدت إلى خفض سعرها لتجد مشترياً تحل عن طريقه مشكلة فائضها. وهي في نهجها ذلك غير ملامة، فهي تسعى لبلوغ شأوها، وما أجد اللوم واقعاً إلا على تلك الدول التي تفتح أبوابها دون روية من أمرها، ودون الأخذ بصالح ذاتها.

وحيث إن توظيف القدرات لدى الدول النامية أقل منها لدى الدول المتقدمة اقتصادياً، فإنها في لجوئها إلى شراء فائض الدول المتقدمة تعتمد على أيسره سعراً حسب ما يتوافر من مال، دون النظر إلى النوعية أو الحاجة الفعلية فيكون ما يتوافر من غذاء لا يعدو كونه في نوعيته وكميته أقل من الحد الأدنى لاعتماده على فوائض الغير، والتي يتم شراؤها مقابل بيع المواد الخام المتاحة، إن سمحت دواعي الاستقرار بالاستفادة منها.

وعندما نتأمل المستوى الغذائي للفرد في العالم نجد أن التفاوت قائم بين دوله؛ فالسعر الحراري التي يحصل عليها الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية تصل نحو (٣٧٠٠) سعر حراري تقريباً، وهي في بريطانيا نحو (٣٢٠٠)، وفي فرنسا (٣٤٥٠)، وفي اليابان (٢٩٣٧). وإجمالاً فإن الفرد في الدول المتطورة اقتصادياً يحصل على متوسط يبلغ نحو (٣٤٠٠) سعر حراري، وهذا الكم من السعرات يكون كافياً لتزويد الفرد بما يحتاجه من طاقة لازمة، وإن كان التفاوت لازم الوجوب تبعاً لما يمارسه كل فرد من مهام تتطلب جهداً عضلياً أو عقلياً.

في المقابل نجد أن الفرد في الدول النامية لا يحصل من السعرات الحرارية إلا على نحو (٢٤٠٠) سعر حراري، وتصل أدناها في الهند بنحو (٢٠٠) سعر حراري في اليوم الواحد.

وأيسر مصادر الطاقة المصدر النباتي، فهو الأقل تكلفة، والأسهل تحضيراً، ومناولة، لذا فقد تربع على قائمة المصادر. ليلبغ نحو (٢٣٨١) سعراً حرارياً للفرد في المتوسط لدى الدول المتطورة اقتصادياً، وهو يبلغ نحو (٢٤٤٨) في الولايات المتحدة، ونحو (٢٠٣٥) في بريطانيا ونحو (٢٠٧٠) في فرنسا. بينما نجد أن ذلك المقدار يبلغ نحو (٢٢٤٠) في الدول النامية ونحو (٢١٨٢) في إفريقيا.

ونلاحظ أن التفاوت ليس بالكبير بين تلك المجموعات أو الدول، غير أن الفرق كبير في الطاقة الناتجة من المصادر الحيوانية فهي تبلغ نحو (١٠٤١) سعراً حرارياً يومياً في المتوسط في الدول المتطورة اقتصادياً ونحو (٢٣٣) سعراً حرارياً في الدول النامية. ففي الوقت الذي تشكل المصادر الحيوانية أكثر من (٣٠%) من مصادر الطاقة الكلية في الدول المتطورة اقتصادياً نجد

أنها لا تتعدى (٤, ٩%) في الدول النامية، وهي في إفريقيا لا تتعدى (٦, ٧%) وفي الهند (٨, ٦%) بينما نجد أنها تتجاوز (٤٠%) في دولة مثل فرنسا. ومرد ذلك كله إلى القدرة الشرائية والنمط الاستهلاكي وتفاوته بين الدول المختلفة.

والقدرة الشرائية تعتمد في الأساس على استغلال الثروات الطبيعية والبشرية وتوظيفها بشكل يعمل على زيادة الإنتاج مع خفض تكلفته، وهذا لم يتحقق لدى الدول النامية. كما أن النمط الاستهلاكي يعود في أساسه إلى وعي الشعوب ومحاولتها ملاءمة أنماطها الاستهلاكية مع القيمة الغذائية لما تقتاته.

ولا ريب أن هناك تداخلاً بين تلك المؤشرات فالمال يجعل الخيار مفتوحاً أمام المرء فيؤثر على نمط استهلاكه، ووعي الشعوب يعمل على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المال؛ ولذا فإن العنصر البشري ودرجة وعيه وإنجازاته، وتقانية في عمله أهم العوامل الفاعلة والمؤثرة في القوة الشرائية والنمط الاستهلاكي، فالقدرات واحدة، ويبقى الحل الجاد حلاً فاصلاً - بعد توفيق الله - في التأثير على أنماط ومسالك الشعوب الاجتماعية والغذائية والاقتصادية وغيرها، ولا أرى للمؤثرات الخارجية بالغ الأثر في الحد من تفجير القدرات الإنتاجية متى رغبت الأمم في رفع كفاءتها وزيادة إنتاجها.

العدد (٣٥٦) مايو ١٩٩٢م

١٠ / ٤١٢هـ.

يحار العقل في ذلك

أخذ الحديث عن البيئة في كرتنا الأرضية يتحول من الهمس إلى الجهر، وبدأ لمن أخذ الظاهر يدلي بدلوه مجرداً من كل وسيلة لتحقيق غاية سياسية أو اقتصادية؛ فالبيئة منها زادنا، وعليها نعيش ونستشق هواءها، ونشرب ماءها ونأكل من نتاجها. وحق لكل ذي لب أن يحن عليها حنان الأم على وليدها.

وما أجل أن يعمل العالم كله كأسرة واحدة للحفاظ عليها مما تجنيه يداها، وما تتجه معاوله. والإنسان في سعيه الحثيث في البحث عن توفير الغذاء، والكساء، والمأكل والمشرب، والخدمات، والرفاه، لم يأبه قط بأثر فعله ذلك على بيئته التي يعيش فيها، وظل كذلك عبر الأزمنة.

وعندما اتضح لبعض الدول الصناعية مغبة فعلها حيث إنها كانت وما زالت المعول الأساسي في التأثير على البيئة أخذت ترفع الصوت شاحذة الهمم للنظر بعين العطف إلى بيئتها التي نعيش فيها، وما إن أخذ العالم يتجه نحو السبيل الأمثل، سواء عن طريق المنظمات العالمية، أو سن القوانين القطرية، حتى برز للعيان استغلال مشين لهذا الهدف النبيل. فقد لجأت بعض الدول الصناعية إلى تجيير فعلها في البيئة إلى النفط زاعمة أنه ذو أثر كبير في التأثير على البيئة، وما أعجب ما يقال، إذا ما علم أن معظم هذه الدول ما زالت تستخدم الفحم والذرة في إنتاج الطاقة رغم محاذيرها، وأخطارها المباشرة على الإنسان والحيوان والبيئة.

ولأسباب اقتصادية، وأهداف سياسية ومع ازدياد أهمية نפט الشرق الأوسط، وأثره في العالم، بدأ العالم الصناعي يبحث عن وسيلة فاعلة للحد

من الاعتماد على الغير لتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل مصانعه، فابتداع فكرة دراسة وضع ضريبة قطرية على استغلال البترول للاستفادة منها في المباحث اللازمة لتطوير حماية البيئة. وهو بهذا أراد أن يحول بعضاً من تكاليف المباحث اللازمة لذلك إلى مستهلكي البترول. وظنا منهم أن ذلك سيعمل على الحد من استهلاكه. وما أحسب تلك الدول قد جانبت الصواب لو أنها وضعت برنامجاً زمنياً للتخلص من المفاعلات الذرية لديها المستخدمة في توليد الطاقة، وكذا العزوف عن استخدام الفحم، واللجوء إلى النفط كوسيلة مُثلى لإنتاج الطاقة مقارنة بالفحم والذرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مباحث كثيرة قد تطرقت للعوامل المؤثرة على الغلاف الجوي، وقد صب العالم جام غضبه على ثاني أكسيد الكربون، والكلورفلورو كاربون، غير أن بعضاً من الباحثين قد رأى في تربية الأبقار أثراً ضاراً للبيئة، فالأبقار عند تناولها للغذاء تقوم بالاستفادة من البكتريا المتواجدة في الأحشاء، التي تقوم بتحليل السليلوز، وهي بهذا الفعل تعمل على إنتاج كميات كبيرة من الميثان، وهو أحد العوامل المؤثرة في « التأثير الصوبي الحراري » كما أن أسلوب الرعي المتبع في الدول الغربية يعمل على تقليص المناطق الخضراء، كما يعمل على إيجاد خلل في التوازن البيئي، ومن الباحثين من يرى أن كميات المحاصيل التي تتغذى بها الأبقار يمكن أن تسد العوز الغذائي لمعظم سكان كوكبنا، فالجوع موجود لأسباب متباينة في أوقات مختلفة، وفي مناطق دون أخرى.

ففي بلدان مثل المكسيك أضحى التوجه إلى إنتاج لحوم الأبقار ظاهراً للعيان وهذا لا يعدو كونه تحويلاً لمورد محدود يمكن للفقراء الاستفادة منه في سد حاجتهم من الغذاء، لكي ينعم الأغنياء بأكل شطائر اللحم البقري الذي

يمكنهم دفع قيمته؛ لذا فإن تربية الأبقار لإنتاج اللحوم قد تكون أحد الأسباب لمعاناة الفقراء، مع كون لحوم الأبقار في ذاتها قد تكون أحد المسببات للأمراض المرتبطة بالشحوم والدهون التي لم تعد تخفى آثارها على كثير من الناس.

وفي مقارنة لما تحتاجه الأبقار المخصصة لإنتاج اللحوم مع المنتجات الزراعية الأخرى الحيوانية منها والنباتية يتضح أن إنتاج الوحدة الوزنية الواحدة من اللحوم يحتاج إلى تسعة أضعافه من الغذاء وهذا يعني أن إنتاج الكيل الواحد من لحوم الأبقار يتطلب غذاءً نباتياً في معظمه يبلغ تسعة أكيال من لحوم الدواجن أو كيلين من الغذاء، ويتباين الغذاء في حاجته إلى الماء فبينما لا يحتاج إنتاج الرطل من الخيار لسوى (٢١) جالوناً، نجد أن إنتاج رطل من الدجاج يحتاج إلى (٦٦٠) جالوناً من الماء، بينما يحتاج إنتاج الرطل من لحوم الأبقار إلى (٢٥٠٠) جالون.

ومهما يكن من أمر فإن البيئة أخذت تتأثر بفعل الإنسان وإقدامه على استغلالها استغلالاً غير سليم، وما أحسب الدول الصناعية إلا قد أسهمت في ذلك باستخدامها المفرط للفحم والطاقة الذرية، والمركبات الصناعية الأخرى، كما أنها لتتعم بالرفاهية أخذت في استهلاك اللحوم الحمراء على حساب المحاصيل الزراعية التي يمكن أن يستفيد منها الفقراء!!

والواقع المؤلم أن كثيراً من المبادئ الرائعة كالبيئة التي تجعل الصغير والكبير والغني والفقير يتعاطف معها ولها يخرجها من أراد إخراجها من هدفها السامي، وجمالها الجذاب، ورونقها النقي، ليغلفها بغلاف آخر، ويلبسها ثوباً غير ثوبها، فتبدو شاحبة المنظر، خشنة الملمس، فيحار العقل في ذلك.

العدد (٣٥٧) يونيو ١٩٩٢م

الإنسان والغذاء

تتباين الآراء حول استطاعة الإنسان إنتاج كميات من الغذاء تكون كافية لاستمراره في النمو بمعدله الحالي، فهناك من يرى أن عوامل الإنتاج المتاحة من أرض وماء وقوى عاملة، وإدارة كفيلة بإنتاج كميات من الغذاء تزيد على حاجة الإنسان والحيوان على هذه البسيطة، ويعزو ذلك إلى قدرة التقنية الحديثة على زيادة الإنتاج أفقياً ورأسياً من خلال الميكنة والهندسة الوراثية، واستتباط أصناف جديدة تعطي كميات أكبر في الوحدة الإنتاجية الواحدة، وأخرى قادرة على ظروف بيئية غير جيدة.

وهناك من يرى أن العالم مقبل على خطر المجاعة، وأن ما هو متاح من عناصر إنتاج لا يكاد يكفي لسد حاجة الزيادة السكانية لسنوات محدودة، وأن العالم بأسره سيعاني من ذلك مما يؤدي إلى نشوب حروب متفرقة.

وفي رأيي أن العالم لا يعاني ولن يعاني من مشكلات الغذاء بسبب محدودية عناصر الإنتاج، بل هو يعاني اليوم من سوء توزيع الغذاء، وقد تكفي فضلات استهلاك بعض الدول لسد أفوه الجوع، لكنها غير راغبة في ترشيد استهلاكها لسد عوز غيرها، وغير مستعدة لمساعدة غيرها لإنتاج غذائها بنفسها، وتلك الدول غير القادرة على إنتاج غذائها يمكن تصنيفها إلى مجموعتين.

أولاهما: تلك الدول القادرة على الاستيراد والعاجزة عن إنتاج غذائها بسبب محدودية عناصر الإنتاج الداخلي.

وثانيهما: تلك الدول غير القادرة على استيراد الغذاء وغير القادرة على إنتاجه بسبب محدودية عناصر الإنتاج، أو بسبب عدم استقرارها السياسي، وعدم كفاءة شعوبها لنقص في كفاءة الأداء في الإنتاج.

إن دولاً كـبعض الدول الإفريقية تتوافر لديها الأرض والماء لكنها تحتاج إلى الاستقرار السياسي، وقوى فنية عاملة، وكفاءة إدارية عالية، لا يمكنها أن تصنع الغذاء لا لظروفها الطبيعية غير الملائمة، بل لخلل في قدرة الفرد على الإنتاج، وهو أمر يمكن تصحيحه بمزيد من التعليم والتدريب والجدية ورفع الكفاءة الإدارية، شريطة توافر مناخ سياسي ملائم، وهذا أمر تحدده عوامل داخلية وخارجية.

إن نظرة على خريطة العالم الإنتاجية من المحاصيل تؤكد تباين التوزيع الإنتاجي والاستهلاكي العالمي، فالعالم ينتج (١٤٠٠) مليون طن من المحاصيل عدا الأرز، وينتج من الأرز (٥٢٠) مليون طن، ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤٣) مليون طن من المحاصيل فيما يبلغ عدد سكانها (٢٥٠) مليون نسمة. بينما تنتج الصين (٢٢١) مليون طن في الوقت الذي يبلغ عدد سكانها (١,٢) بليون نسمة للعام المحصولي ١٩٩٤ / ١٩٩٥م. وفي الوقت نفسه فإن الصين أنتجت (١٧٤) مليون طن من الأرز والهند (١١٧) مليون طن بينما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية (٨,٧) مليون طن، وهذا عائد إلى نمط استهلاك الغذاء، ولعل من المناسب الإشارة إلى أن الصين بدأت تتجه إلى الإنتاج الصناعي بخطوات سريعة، وبنمو يعد الأعلى عالمياً خلال السنوات القليلة الماضية مما أدى إلى قلة في الأراضي المستخدمة للزراعة؛ وفي اليابان فإن إنتاج المحاصيل قد انخفض بنسبة (٣٣٪) من أعلى ما وصل إليه في عام ١٩٦٠م. وفي كوريا وتايوان فقد انخفض الإنتاج بنسبة (٢٤٪) منذ عام ١٩٧٧م، السنة التي كان الإنتاج في أعلاه. وفي الوقت الذي انخفض فيه إنتاج الغذاء في هذه البلدان نجد أن الطلب فيها قد ارتفع بمعدلات عالية نتيجة لارتفاع دخل الفرد الناتج عن زيادة النمو الصناعي.

وفي المقابل فإن هناك دولاً مثل الصومال والسودان وأوغندا وسواها من الدول يمكنها مضاعفة إنتاجها من المواد الغذائية لتتمكن من تغطية احتياجاتها، غير أنها ما زالت عاجزة عن ذلك مع توافر الظروف الطبيعية التي تساعد على سد أفواه الجياع من أبناء شعوبها المستوردة لغذائها، وهناك دول لديها القدرة على الاستيراد مثل اليابان حيث استوردت عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥م ما يزيد على (٢٦) مليون طن من المحاصيل، وكوريا الجنوبية (١١) مليون طن، ومصر (٧,٧) ملايين طن والمملكة العربية السعودية (٦) ملايين طن، والبرازيل (٧,٢) ملايين طن والمكسيك (٦) ملايين طن.

وهنا يكون التباين، فاليابان وكوريا ليس لديهما المساحات الكافية لإنتاج محاصيل بأسعار تنافس مثيلاتها في العالم، بينما تحول الظروف الطبيعية دون قدرة المملكة ومصر على سد احتياجاتهما. أما البرازيل والمكسيك فيمكنهما إنتاج كميات كافية من الغذاء لتوازر الظروف الطبيعية والقوى البشرية، غير أن انخفاض الكفاءة الإدارية والتنظيم يحولان دون قدرتهما على الإنتاج.

وهنا يمكن الاطمئنان إلى أن كميات الغذاء اللازمة لبني البشر يمكن توفيرها إذا توافرت الرغبة الصادقة من دول العالم في النهوض بالمستوى الغذائي العالمي؛ ولذا فإن الكثيرين يتساءلون عن مدى جدية منظمة الأغذية والزراعة وقدرتها على تغيير مناطق الإنتاج الغذائي العالمي ليكون أكثر توزيعاً وإنصافاً للدول ذات القدرة المحدودة.

العدد (٤٩٦) يوليو ١٩٩٦م

مؤتمر القمة العالمي للأغذية

من المنتظر أن يعقد رؤساء حكومات العالم مؤتمراً عن الغذاء هو الأول من نوعه، وما أحسب أن العالم يحتاج إلى مثل هذا المؤتمر لولا أن هناك حاجة ملحة استوجبت النية في قيامه، والعالم بالنسبة للغذاء منقسم إلى مجموعتين، مجموعة تحسن إنتاج الغذاء، فتنتجه وتأكل ما تحتاجه، وتبيع ما وفر منه إلى المجموعة الثانية، التي كان همها وما زال تلقف ما يفيض من غذاء، لتقوم باستهلاكه، لترفع يدها مرة أخرى طالبة المزيد، وكلنا يعلم أن ذلك يستوجب دفع شيء ما مقابل الغذاء، والدفع إما أن يكون مالاً وهو ما تعجز بعض الدول المستوردة للغذاء من دفعه، أو موقفاً سياسياً قد يتعارض مع مصالحها الداخلية والإقليمية، وقد يكون ذلك العوض قروضاً تزيد من شدة القيد وتؤجله ولا تحله.

وانعدام الأمن الغذائي مرده إلى أن بعضاً من شعوب العالم لا تحصل على الحد الأدنى من الطاقة اليومية للفرد والمقدرة بنحو (٢٧٠٠) سعر حراري ومتوسط للأسرة قدره (٢٢٠٠) سعر حراري. وتشير التقديرات إلى أن عدد من سيظلون عام ٢٠١٠م يعانون من نقص التغذية المزمّن في جميع أنحاء العالم سيتراوح بين (٧٠٠ - ٨٠٠) مليون نسمة. أما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإن هذه الأعداد ستزيد بنسبة (٥٠٪) لتصل إلى (٣٠٠) مليون نسمة، ويعني زيادة الأعداد المحتاجة إلى الغذاء في قارة تتعم بالمناسبات للإنتاج.

إن الدول المتقدمة غير جادة في مساعدة هذه الدول على معالجة وضعها، كما أن هذه الدول غير قادرة على مساعدة نفسها بنفسها. ومؤتمر القمة المزمع عقده ستتضح فيه مدى جدية زعمائة بتحقيق النتائج. وليس بتنسيق

الألفاظ. والطريق وإن كان عسير المسلك إلا أنه غير مستعصي السلوك، ولكن هل الرغبة موجودة؟

ومن الممكن أن يحصل جميع الناس على أغذية سليمة وكافية من الناحية التغذوية؛ فالأرض قادرة على إنتاج ما يحتاج إليه بنو البشر وقادرة على زيادة الإنتاج بمقدار زيادة عدد السكان لعقود زمنية طويلة قادمة، والتقنية قادرة على مضاعفة الإنتاج متى ما احتاج الإنسان إلى ذلك. والغالبية العظمى من أولئك الذين يعانون من سوء التغذية، إما لأنها لا تنتج كميات كافية من الأغذية، أو لا تملك القدرة على شرائها، وهذه الغالبية تعاني من عدم الحصول على ما يكفي من الموارد الطبيعية أو فرص العمل أو الدعم الاجتماعي. غير أن هذه العوامل يمكنها معالجتها. علاوة على ذلك فإن للنزاعات الأهلية والحروب تأثيرات ضارة على الملايين من السكان.

وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة تقدم بعضاً من المعونات إلا أن ضررها أكثر من نفعها مع وجود نفع ولا ريب؛ فالضرر يكمن في استرخاء شعوب هذه الدول لتوافر ما يسد الرمق أو يكاد، مما يجعلها تعزف عن الإنتاج وتظل تلهث وراء الإعانة، وكم كان جميلاً لو أن الدول المتقدمة قدمت البرامج التدريبية والتطبيقات الميدانية لتقوم هذه الشعوب بإنتاج غذائها بنفسها، وأعتقد لو أن ذلك قد تم لما عقد مؤتمر عالمي للغذاء.

إن الغذاء ليس مشكلة العالم المتقدم، بل هي مشكلة العالم النامي، وسيظل مشكلة طالما أن بعض الدول لا تستطيع إنتاج بعض من غذائها. وسيخطئ من يظن أن الأمن الغذائي يفترض أن تقوم كل دولة بإنتاج جميع ما تحتاج إليه من غذاء، ليس على كل دولة أن تنتج كمية كافية من الأرز والقمح والبطيخ والرمان واللوز والشعير والكاكاو والتمر والكافيار والدواجن ولحوم الضأن والبقر، والجمال والنعام وغيرها كثير، فذلك مستحيل على دولة ما أن

تنتج كل ما تحتاج إليه. فالولايات المتحدة هي أكبر الدول تصديراً للغذاء تستورد بعضاً من حاجاتها الغذائية، وأوروبا تستورد الذرة والبطاطم والخيار وغيرها. غير أن على الدول ذات الظروف الطبيعية المواتية أن تستفيد من الميزات النسبية في الإنتاج لديها فتسهم بفوائضها من بعض المنتجات الملائمة لمناخها لتستورد ما تحتاج إليه من غذاء لا يتناسب وظروفها الطبيعية مستفيدة من الفوائض المالية التي قد تجنيها من ميزات النسبية.

إن سوء التغذية ليس بالضرورة يكمن في عدم توافر الغذاء، بل قد يكون مرده استخدام الغذاء، فالإفراط في استهلاك المواد الدهنية والكاربوهيدراتية أو البروتينية قد يؤدي إلى مضاعفات صحية سيئة، تنعكس آثارها السلبية على الفرد كما هو الحال في نقص الغذاء.

كما أن أساليب الإنتاج المعتمدة على الأسمدة الكيماوية، والمبيدات السُمومية، والهرمونات المساعدة على النمو، تفعل فعلها البطيء في الإنسان دون إدراك منه. غير أن هذه الموضوعات ليست من مهام مؤتمر القمة للغذاء فهذه تغذية والمؤتمر غذاء.

وقد يطرح على المؤتمر موضوع المحافظة على البيئة لكون ذلك يتأثر ويؤثر على الإنتاج الزراعي، وهو موضوع جدير بالبحث، ولعل المؤتمر يتناوله من منظور يساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته لا أن يكون عائقاً أمام الدول النامية في تنمية مواردها الزراعية الطبيعية في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة بإنتاج الغذاء بأساليبها القائمة الآن والتي لم تأخذ بعين الاعتبار موضوع البيئة بالقدر الكافي حيث إن البنية التحتية تم إنشاؤها قبل أن تظهر المشكلة البيئية كمشكلة عالمية. فهل سيكون العالم المتقدم جاداً في خدمة الدول النامية من خلال هذا المؤتمر؟ نأمل ذلك.

العدد (٤٠٨) سبتمبر ١٩٩٦م

٤ / ١٤١٧هـ

حماية المنتجات المحلية

حوت جريدة الشرق الأوسط في عددها رقم ٦٤٧١ الموافق ١٦ / ٨ / ١٩٩٦م خبراً مفاده أن المفوضية الأوروبية سوف تحسن موقف (١٥) شركة منسوجات مصرية متهمة بإغراق أسواق أوروبا. واستطرد الخبر قائلاً: إن المفوضية قد اتهمت الشركات المصرية بإغراق أسواق أوروبا بالمنسوجات القطنية المصرية الرخيصة، وتعهدت بزيادة صادراتها في الوقت الذي لم يزد فيه الاستهلاك داخل أوروبا مما ألحق - حسبما أوردته المفوضية في مذكرة الاتهام - الضرر بالسلع المناظرة التي تنتجها الشركات الأوروبية أثراً سلبياً على المركز المالي للصناعات النسيجية في أوروبا، وأرغم العديد من الشركات على خفض أسعارها مما عرضها لخسائر مالية كبيرة. وأشار الخبر إلى أن الشركات المصرية رفضت التعهد بزيادة أسعار منتجاتها المصدرة لأوروبا وفضلت خوض التحقيقات والرد على قائمة الاتهامات والاستفسارات الأوروبية.

إن توجيه الاتهام من قبل المفوضية وسرعة محاصرة المكتسبات الضئيلة جداً لدولة من دول العالم الثالث تحتاج إلى مزيد من التشجيع يجعل المرء يتساءل مراراً عن مواقف الدول المتقدمة من دول العالم النامي. فتصدير مصر لخمسة وخمسين ألف طن من القطن في سوق يربو على (٣٥٠) مليون مستهلك سوف لن يتجاوز خيطاً رفيعاً من القطن على عدد محدد من الملابس. وكيف لدولة نامية أن تحصل على النقد الأجنبي اللازم لها لاستيراد ما تحتاج إليه من الدول المتقدمة إذا لم تكن قادرة على تصدير كميات من منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة؟ أم أن الدول المتقدمة لا تريد للدول

النامية سوى تصدير المواد الخام اللازمة لقيام صناعتها لتبيع معظمها داخل أسواقها وتصدر ما فاض إلى تلك الدول النامية التي مدتها بالمواد الخام.

إن النمو الاقتصادي للدول النامية لن يتم بأي حال من الأحوال إذا أغلقت أبواب الدول المتقدمة أمام المنتجات الزراعية والصناعية للدول النامية، وقد يهدى ذلك إلى التسيق فيما بينها لتكون قادرة على تجاوز محنتها، ماذا عسى لأوروبا أن تفتح لمصر من الأبواب إذا لم تفتح لها باب تصدير المنسوجات؟ وما عساها فاتحة للمملكة إذا لم تفتح لها أبواب البتروكيماويات؟ وما عساها فاتحة لدول المغرب العربي إذا لم تفتح لها أبواب المنتجات الزراعية؟ إن الميزان التجاري سيظل مختلاً وفي صالح الدول المتقدمة إذا ما استمرت تلك الدول على نهجها القائم. والعجيب أن ذلك يتم ومنظمة التجارة الدولية (الجات) قد شرعت في تطبيق قوانينها محذرة الدول من مغبة إغلاق الأبواب.

إن الدول المتقدمة تسيير على هذا النهج، وإذا لم تحاك الدول النامية الدول المتقدمة في حماية منتجاتها بما يتفق مع الأنظمة والقوانين الدولية، وأن تشجع منتجاتها مع سن قوانين ترفع من نوعياتها حتى لا تكون النوعيات المتاحة مصدراً لعزوف المستهلك عن المنتج المحلي، فإنها لن تلحق بالركب.

لقد لحقت دول معينة بالركب المتقدم أو هي في طريقها إليه مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا. فهي تقاوم أو تحاول أن تقاوم الحواجز المتينة التي تقف أمامها غير أنها ما زالت صامدة. ولعل منطقتنا أكثر حاجة إلى تشجيع منتجاتها والعمل على دعم المنتجين المحليين من خلال المزيد من الكميات والنوعيات التي تحتاج إليها أسواق المنطقة والأسواق الأخرى، لا سيما أن الموارد الطبيعية متاحة في المنطقة العربية بما يكفل لها بناء قاعدة اقتصادية صناعية وزراعية متينة تجعلها ندا لغيرها من الدول.

وقد يقول قائل: إن هناك من العقبات البيروقراطية والطبيعية والسياسية ما يحول دون المزيد من التوسع الاقتصادي، وهذا أمر لا ريب فيه غير أن من الحكمة ألا يقف المرء عاجزاً حيال هذه العقبات، لكونها عقبات لا يمكن التغلب عليها ولكن تركها دون حل سيكون أكثر إيلاًماً من البحث عن الحلول وما يصاحبها من عناء ومشقة. فالمشقة واقعة ولا ريب. إن اختيار أحسن الأسوأين هو أفضل الحلول.

لقد عانت الدول الأوروبية واليابان من آثار الحرب العالمية الثانية وفقدت الكثير من بنيتها التحتية غير أنها ما لبثت أن عاودت نشاطها الاقتصادي ولم تقف متفرجة حيال آلامها، بل أخذت بأسباب النجاح فوصلت إلى ما وصلت إليه. والكثير يراهن على مدى استمراريتها في هذا النمو من عدمه، لا لعدم قدرتها بل لزيادة المنافسة من دول آخذة في النمو شاركتها حصتها في أسواقها الداخلية والخارجية، ولهذا فالسباق المحموم مستمر طالما أن العالم يحتاج إلى المزيد منه.

ولقد طرح الكثير من الفلاسفة أفكاراً لما سيكون عليه الحال بعد أن تزداد حمى المنافسة والتناحر، فمن قائل: إن ذلك سيعمل على المزيد من التطور والنمو، ومن قائل بأن ذلك سيؤدي إلى الحرب لا محالة - كفانا الله وإياكم شرها - وهناك آخرون يرون في ذلك التسابق مدعاة للبحث عن أجرام سماوية أخرى في حاجة إلى التنمية فهل يتحقق ذلك؟!

العدد (٤١٢) يناير ١٩٩٧م

استنساخ « دوللي » وما بعده!

ياله من أمر عجيب غريب، ياله من حدث علمي كبير، إن كان حقاً قد حدث، أحقاً تم استنساخ «دوللي» لا أكاد أصدق!! قرأت في إحدى الصحف اليومية خبراً صغيراً في زاوية صغيرة، مفاده أن أحد علماء البيولوجيا في مختبر روزلين ببريطانيا قد تمكن من استنساخ نعجة اسمها «دوللي» وقد وضع مخرج الصحيفة الخبر وكأنه خبر مثل سائر الأخبار العلمية الجديدة، لكنها غير المثيرة أو المميزة.

ووقفت عند هذا الخبر طويلاً وتأملتة عدداً من المرات، واتصلت ببعض الأصدقاء لأسمع انطباعهم عن الحدث. فمنهم من أخذه دون مبالاة، ومنهم من هز مشاعره.

في اليوم التالي إذا بوسائل الإعلام تتحدث بإسهاب عن الحدث العلمي الكبير، وإذا برؤساء الدول يتسابقون في إظهار امتعاضهم من الحدث وإيقافهم للدعم المادي والمعنوي له وسن القوانين المانعة لانتشاره.

وهنا تبين للكثير مدى ما يحمله هذا الحدث العلمي من أثر على العالم بأسره، من الناحية الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والصحية. ولعل من المناسب إلقاء الضوء على مفهوم الاستنساخ. فهو إنتاج كائن آخر أو أكثر، يحمل العوامل الوراثية لكائن بعينه، أي أنه يمكن إنتاج نسخة أصلية أو أكثر من الكائن (س) تتطابق تماماً معه في كل شيء، وذلك دون تلقيح، أي أن الكائن الجديد يحمل العوامل الوراثية للكائن الأصلي، وذلك بأخذ خلية من الكائن (س) مثلاً وعزل نواتها، ثم أخذ خلية من البيضة الجنينية للكائن (ص)

والتخلص من نواتها. وبعد ذلك يتم استبدال النواة في خلية الكائن (ص) بنواة خلية الكائن (س)، ويتم وضعها في رحم الكائن (ج) لإنجاب المولود الجديد الذي يتطابق تماماً في عوامله الوراثية من الكائن (س).

إن الاستنساخ للنبات قد تم تحقيقه منذ الستينيات، وهو موجود ومتعارف عليه. ونحن هنا في المملكة نستنسخ النخيل باستخدام التقنية المسماة « زراعة الأنسجة» والموجودة في مركز الأبحاث التابع لوزارة الزراعة والمياه، وقد يكون بعض من التمور التي نأكلها الآن قد تم إنتاجها من نخيل مستنسخة. ولأريب في أن استنساخ النبات قد أفاد في توفير الفسائل، ومن ثم التقليل من تكاليف إنتاجها مع الحفاظ على صفاتها الوراثية. وهذا الطرح العلمي كان مقبولاً في النبات، غير أنه قد تعدى ذلك إلى الثدييات. وما وصل إلى الثدييات قد يتعداه إلى الإنسان لأنه من الثدييات. وهذا هو المحذور.

إن استنساخ البشر - إن تم ذلك - يعني أننا سوف نرى آلاف النسخ البشرية، أي أنك قد ترى مئة نسخة من السيد (س)، وبفرض أنهم متزوجون فمن المؤكد أن زوجاتهم قد لا تفرق بينهم، إلا إذا اتفق على كلمة سر معينة. كما أنه يستحيل التعرف على المجرمين وكذلك المبدعين، إلا إذا كتب على جبين كل منهم اسمه كأن يقال (نسخة رقم «١» من فلان ورقم «٢» أو «٣») أو أن يوشم كما توشم الإبل.

وقد لا يتعرف مسؤول الجوازات على أي من النسخ البشرية فيدخل أحدهم بجواز الشبيه. وقد يحدث أن تتسابق نساء في مسابقات ملكات الجمال، كما يصنع غير المتعطفين فيستحيل على اللجنة الفنية اختيار الأجل، وقد يكون أحد النسخ البشرية مدعواً لوليمة، فيسبقه مثيله إلى منزل المضيف فيأكل المائدة قبل حضور المدعو الأصلي، فيقع المضيف في حرج، وغيرها كثير.

إن ما ذكر آنفاً قد يكون أقل الأضرار، فمكامن الخطر كثيرة إذا لم يوضع لها حدود.

فمثلاً هناك من يؤمن بتميز جنس من البشر، وقد يقومون باستتساخ المزيد من بني جنسهم ظناً منهم أن ذلك سيفضي إلى علو شأن البشرية، وقد راود هتلر الحلم عندما أمر بإجراء البحوث اللازمة لزيادة الجنس الآري ذي العيون الزرقاء والشعر الأشقر؛ لكونهم جنساً مميّزاً. ومن العسير أن يكون للمستتسخ حقوق واضحة فليس له أب أو أم بل هو نسخة أصلية لكائن ما، ليس له حق الأمومة أو الأبوة أو الإرث أو النسب. وهل سيعيش دون عاطفة؟ وكيف ستكون حالته النفسية التي ستتأثر بالبيئة المحيطة ليكتسب منها ما قد يروق له، وبما يتفق مع موروثاته التي تتفق مع نسخة أصلية؟ ومن المحير معرفة العلاقة العاطفيه بين النسخ بعضها بعض. وبينها وبين النسخة الأصلية. فهل ستكون النسخة الأصلية في حنان الأب والأم معاً؟ وهل ستكون النسخ المتماثلة متحابه محبة الأخ لأخيه؟ أو الأخت لأختها؟ إنه حدث علمي عجيب غريب مدهش حقاً!!.. وهل للإنسان الحق في تغيير هذه التركيبة الاجتماعية الرائعة التي حباها الله لهذا الإنسان حتى يدرك فضله، ويعمل في عبادته. وهل استطاع الإنسان القضاء على جميع الأمراض الجسدية والنفسية حتى لم يبق سوى هذا النوع من البحث؟ ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴿٦٦﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴿٦٧﴾﴾ [العلق : ٦، ٧].

لقد قال « أيان ولت » الذي استتسخ « دوللي » إنه يمكن الاستفادة من هذه الاكتشافات في المجال الطبي. وقد يكون محقاً في ذلك. وقد يقول قائل لكل فرد حق في استتساخ شبيهه لكي يكون قطع غيار له؟! أليس هذا المستتسخ المسمى قطعة غيار إنسان يحس، ويسمع، ويرى، ويقرأ، ويكتب، ويفرح، ويحزن، ويضحك، ويبكي.

إن العالم بأجمعه سيكون سعيداً أن يكون العلم قادراً على إيجاد وسائل لعلاج الأمراض، لكنه سيكون محزناً لبني البشر أن يوجدوا أدوات التخريب الاجتماعية، كما سعوا وتمكنوا من إيجاد أدوات التخريب الجسدية، مثل القنبلة الذرية والهيدروجينية، والأسلحة الكيماوية، والجرثومية، وحتى التقليدية. إننا ننظر إلى العلم النافع وكفى بالإنسان تدميراً لذاته.

العدد (١٤٥) أبريل ١٩٩٧م

١١ / ١٤١٧هـ

عشرة النُمور

ليست الأولى ولن تكون الأخيرة

عشرة نمور الشرق أو إعتارهم أمر كان متوقعاً لدى البعض وغير متوقع لدى البعض الآخر، ولكن وقد وقع ما وقع فما هناك سوى البحث عن الأسباب، وتلمسها هنا وهناك. وعلينا أن ندرك جميعاً أن هذا الخلل الاقتصادي لن يكون الأخير لسببين:

الأول: أن هذه الدول لا بد لها من النهوض مرة أخرى.

والثاني: أنها لا بد أن تسقط كما نهضت، ودواليك.

وللخلل الاقتصادي أسبابه، كما أن للنهوض أسبابه وإن كان الشرق الآسيوي يعاني الآن، فإن الغرب فيما مضى قد عانى. وعلينا ألا ننسى الأيام السوداء التي تهاوت أثناءها الأسواق المالية في عدد محدود من الساعات.

إن أسباب السقوط الآسيوي كثيرة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. ففي السنوات الماضية تدفقت الأموال الطائلة من كل ربوع المعمورة على تلك البقعة من العالم، وأخذ الاقتصاد هناك في النمو بمعدلات قياسية، في الوقت الذي كان النمو في بعض الدول المتقدمة يسير سير السلحفاة، واستمر الحال على ما هو عليه، وظن الاقتصاديون في الشرق أن المسيرة ستستمر على الوتيرة نفسها على الرغم من كل الأخطاء والأوضاع التي تتفق والمنهج الاقتصادي.

وكانت الفجوة بين الواقع وما يجب أن يكون تكبر من سنة إلى أخرى، وفجأة ودون سابق إنذار انفجرت قنبلة غير موقوتة لا أحد يعرف عنها.

وأصيب الكثير بشظايا هذا التفجير، وقد كان من الممكن تلافي ذلك لو أن بعضاً من قادة الاقتصاد في تلك البلاد اتخذوا الإجراءات المناسبة في الأوقات المناسبة. غير أنهم لم يتخذوا ما يجب اتخاذه. إما لعدم معرفتهم بأن هناك خطراً، أو عدم مبالاتهم مع معرفتهم للأسباب، أو لتغليب بعض السياسات الاجتماعية على بعض الحقائق الاقتصادية، وهذا الاحتمال يشكل نسبة صغيرة لأن تلك الدول لا تخلو من رجال الفكر والاقتصاد، كما أن بيوت الخبرة العالمية هناك قد توضح ما قد يكون خفياً لو أن الأمر كذلك.

وإما أن يعود ذلك لعدم مبالاة قادة تلك الدول بالوضع مع معرفتهم للأسباب، وهذا قد يكون واقعاً بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر في تلك الدول التي تختلف في أساليب إدارتها وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعدم المبالاة يرتبط في الغالب بخلل في الإدارة، فعندما تكون الأساليب المتبعة في الإدارة تتنافى مع ما يجب أن يكون، يستمر الخلل مع معرفة أسبابه، لكن عدم القدرة على تصحيحه ناتجة من الأخطاء الإدارية التي قد تمتد من تغليب المصالح الشخصية إلى عدم الجدية والاهتمام.

وإما أن تعود لتغليب بعض السياسات الاجتماعية على بعض الحقائق الاقتصادية، وهذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر في نمو كثير من الدول في العالم، وليس في الشرق، فنحن نعرف أن أندونيسيا تحاول جاهدة أن تبقى بعض السياسات التي يستفيد منها الفقراء، حتى وإن كانت تلك السياسات تتعارض مع المنطق الاقتصادي، فalcادة في تلك الدول يخشون أن يؤثر أي تغيير في سياساتهم الاجتماعية على الاستقرار السياسي لبلدانهم، وهم لا يعلمون أن النمو الاقتصادي هو العامل الرئيس في الاستقرار السياسي، وأن الاستمرار في السياسات الاجتماعية الخاطئة، ستقود حتماً إلى الحد من

النمو الاقتصادي، وعلى هذا فسيجد القادة أنفسهم غير قادرين على الاستمرار في سياساتهم الاجتماعية، كما أنهم سيقودون بلدانهم إلى خلل اقتصادي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ودائماً ما تكون الشجاعة في مواجهة الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية البلسم الشافي لأي مرض قد يظهر في الجسد بكامله، فعلى الرغم من أن العلاج في بادئ الأمر قد يكون مؤلماً، إلا أنه لا ريب أقل إيلاًماً من تأخير العلاج حتى يتفشى المرض في سائر الجسد، وقد يؤدي تفشي المرض إلى موت الجسد، وفي كوريا كان الخلل في النظام المالي واضح المعالم، فالقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي تقرضها البنوك في الداخل للشركات والمؤسسة لم تكن على أسس سليمة، فالقروض المشكوك في تحصيلها تزداد حتى كادت البنوك أن تتكشف أو هي كذلك.

أما ماليزيا فالوضع - وإن واجه مشكلة - إلا أن هناك توازناً حد من قوة الصدمة مع وجودها بالمنطقة؛ لذا كان لا بد لها من التأثر لتداخل اقتصادياتها. وفي هونج كونج كان المتوقع عدم التأثر بالأزمة إلا أنها ما لبثت أن استدرجت إليها رغم أنها بعد أن بقيت بعيدة إلى حد ما لمدة محدودة مع بداية الأزمة. وفي سنغافورة كان التأثر باقتصاد المنطقة حتمي الوقوع فهي معبر اقتصاديات تلك الدول وليس صانعة له؛ لذا كان التأثير موجوداً بنسبة معينة، وكان تأثر سنغافورة بالوضع المالي أكثر من غيره، لترابط الدولتين اقتصادياً واجتماعياً.

لقد قرأت قبل سنة كتاباً للكاتب « السير براون » (LEST. ER R.BROWN) بعنوان: من يغذي الصين؟ (WHO FEED CHINA?) صادر في عام ١٩٩٥م، ذهب الكاتب عبر هذا الكتاب إلى خياله، وأخذ بعض الافتراضات الاقتصادية الممكن حدوثها ويحللها تحليلاً كمياً في ظل النمو الذي تعيشه الصين ومعها

منطقة الشرق بأسرها، ثم أخذ يحلل النتائج المترتبة على ذلك النمو من حيث مدى قدرة العالم على توفير كميات كافية من الغذاء لتغذية هذا الجزء من العالم بعد أن يتغير نمطه الاستهلاكي نتيجة لنموه الاقتصادي، وافترض أن أسعار الغذاء العالمي سوف تقفز بشكل كبير، كما أن أنماط الاستهلاك ستتغير في بلدان كثيرة تبعاً لتغير النمط الاستهلاكي الصيني الناتج من النمو الاقتصادي. ولم يدر بخلد هذا الكاتب المتمكن أن تلك المنطقة ستواجه مثل هذه الأزمة، وأن معدل النمو الذي يسابق الزمن قد يقف أو ينخفض بشكل حاد، أو قد يكون هناك تراجع في اقتصاديات تلك البلدان؛ لذا فلا بد له أن يعيد افتراضاته ويؤخر توقعاته بحدوث تلك الأزمة الاقتصادية المرتقبة والمرتبطة بالنمو الاقتصادي.

العدد (٢٢٨) مايو ١٩٩٨م

١ / ١٤٠٩هـ

بين النقد والواقع

بادئ ذي بدء لعلنا نجد من المستحسن أن نبدأ بقول الشافعي رحمه الله:

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

كلما جلس المرء في مجلس أو جمعته الصدفة مع من يعرف أو لا يعرف يسمع نقداً لمجتمعه وللإدارة التي هو فيها ولأقرانه وزملائه، وقد يكون محقاً في بعض مما يذكر، وقد يكون مبالغاً في البعض الآخر، أو قد نسي أو تناسى بعضاً من الحقائق التي كان من المتوقع أن يذكرها، ونسيانه لها قد يعود إلى ذات ذاكرته، أما تناسيه فقد يرجع إلى أمر ما جعله يؤثر عدم الإفصاح عما كان يجدر به أن يفصح عنه، وفي جميع الأحوال فقد انبرى للنقد وإظهار للعيوب التي كان معظمها واقع حال أقرانه ومجتمعه. إلا أنه هو فرد من ذلك المجتمع لا يكون في غالب الأمر منصفاً مع نفسه، فلو أمعنت النظر في أفعاله وسلوكياته لثبت لديك يقيناً أنه ليس سوى فرد من ذلك المجتمع ينطبق عليه في غالب الأمر ما ينطبق عليهم. وكأنه - ولسان حاله ذلك - ينقد مجتمعه وهو في الواقع يعكس ما يفعله هو في مكتبه ومنزله ومتجره ومصنعه، لكن يرى تلك العيوب في غيره ولا يراها في نفسه.

إن معظم أفراد المجتمع ينتقدون المجتمع وهم المجتمع، ولكنهم لا يرون الأخطاء إلا في ذلك القالب أما هم فليسوا سوى أولئك النفر المميزين الذين لا يعترى تصرفاتهم شيء من العيب، ولو أتيح لدارس القيام بدراسة ميدانية لوجد أن ذلك الغالب في النقد هم غالب المجتمع الذين يشكلون مآسيه وعيوبه، ويبقى العدد المعين من الجادين المخلصين خارج نطاق الانتقاد فقد شغلهم شغلهم عن أفعال غيرهم.

فكثير من الناس يعيب على الموظفين عدم التزامهم بالدوام، وحضورهم المبكر ومغادرتهم المتأخرة، وهم ذاتهم غير ملتزمين، ويعيبون على الناس السعي وراء الشفاعة لقضاء حوائجهم، وهم ذاتهم يسعون وراءها عندما يحتاجونها. ويعيبون على الموظف عدم الدقة وقراءة كل شاردة ووارده في المعاملة وهم يفعلون ذلك. وقد يعيبون على الموظف إهماله في عدم مبالاته وجديته وقد يكونون هم غير مبالين ومهملين.

والنقد محمود إذا صاحبه تصحيح، فلا يمكن لمجتمع معين أن يتقدم دون أن ينقد. وكل عمل ما لا بد أن تصاحبه سلبيات وإيجابيات، وإظهار السلبيات تحذيراً من آثارها. كما أن إظهار الإيجابيات بجانبها تجعل المرء أقرب إلى الحكم الحق على عمل معين، وإظهار عيوب المجتمعات وتكبيرها، مع التقليل من إيجابيتهم فيه حيف وعدم إنصاف؛ لذا كان لزاماً أن يكون هناك شيء من توخي العدل والإنصاف عند الحديث عن موضوع ما، وأكثر ما تكون مجانية الصواب ظاهرة عندما يكون المستهدف بالنقد قد كبا وتعثر، فترى إلى جانب النقد كثيراً من الإبداعات في خلق الأكاذيب وتلفيق القصص التي قد لا تكون صحيحة أو تكون صحيحة إلا أنها مثل مثيلاتها في المجتمع، غير أن التعثر جعل المرء محلاً للحديث وابتداع الأقاويل هنا وهناك.

إن كثيراً من الشعوب تحتاج إلى ترك الحديث عن المثالب فقط بل يجب ربطها بالعمل الجاد المثمر، إن العالم يتقدم بسرعة فائقة ووثبات طويلة يحتاج للحاق بها إلى الكثير من الجهد والعرق والعناء. والتضحية تبدأ بالإنسان ذاته فهل لديه الاستعداد لتغيير بعض من النمط الذي اعتاد عليه، كأن يستفيد من ساعات العمل التي يقضيها في المكتب بدلاً من إضاعة الجهد والوقت في الأحاديث الجانبية، والمناقشات الجدلية المتعلقة بأمر خارج نطاق العمل كأن

يكون الحديث عن الرياضة أو أخبار المجتمع أو الانتقادات هنا وهناك، إن الرياضة جميلة رائعة، والحديث فيها قد يكون شيقاً لكن لا بد أن يكون في أوقات محددة وفي فترات محددة خارج العمل، كما أن الإنسان جزء من المجتمع ولا بد له من الحديث عنه غير أن طغيان الحديث عنه على ساعات العمل الجاد المثمر شيء يدعو إلى الأسى، وأعجب من الكثير الذي يرى في نفسه أنه يقوم بعمل شاق ويأخذ في التملل، عندما يمارس عملاً ما لمدة بسيطة، لم يعتد على الصبر والمصابرة والمرابطة، فهو عندما يعمل مدة وجيزة وبصورة متواصلة تظهر عليه آثار التذمر والتأفف، فهو لم يعتد العمل الجاد المتواصل.

إن الشعوب لن تتقدم دون عرق وجد واجتهاد، ولن يكون لها شأن في هذا العالم المتسارع النمو إلا إذا ساروا بنفس الوتيرة وعلى نفس المنهاج مستفيدين من توافر المعلومات والتقنية الحديثة، حيث يمكنهم أن يبدؤوا من حيث انتهى العالم فيسيرون جنباً إلى جنب متنافسين على أسواق العالم أجمع والتي تم فتحها عناء بأيدي العالم المتقدم تحت مظلة منظمة التجارة العالمية التي سيكون لها شأن كبير في جعل العالم أجمع قرية صغيرة لن يكون للكسالى، والمهملين مجال رحب بها. ولن يكون لهم عيشة كريمة ترضي طموحاتهم وآمالهم.

العدد (٤٣٣) أكتوبر ١٩٩٨م

٦ / ١٤١٩هـ

السياحة

كتبت قبل نيف من الزمن عن السياحة الخارجية، ولحلول موسمها لهذا العام حريّ بنا أن نتحدث مرة أخرى عن السياحة كما هي في عيون أبناء الخليج، فنحن في هذا الجزء من العالم اعتاد البعض منّا أن يذهب فرادى أو جماعات، ولكل فرد أو جماعة نمط معين من السلوك السياحي، إلا أن هناك بعض الظواهر السياحية التي تكاد أن تكون سائدة لدى السائح الخليجي.

أولها: تعدد مشارب الأساليب المتبعة في الإعداد للسياحة، فمنّا من يحاول الحجز للسفر قبل أسبوع من الموعد المحدد، وتراه يستتجد تارة بقريب وتارة أخرى بصديق، ويلح على آخر لعله يشفع له في إيجاد بعض المقاعد عند توفرها، وقد يضطر إن وجد له شفيح أن يقسم العائلة إلى قسمين قسم يذهب في يوم معين وقسم يلحق بهم بعد عدة أيام. وعند حجزه لمكان سكناه تجده في الغالب لا يبذل جهداً في البحث عن أيسر السبل وأكثرها توفيراً، بل يسأل فلاناً ومن ثم يقوم بالاتصال هاتفياً بما يقع تحت يده من أسماء للفنادق ليمضي هناك ليلة أو ليلتين يدفع خلالها ما يثقل كاهله ثم يبحث عن فندق آخر وهكذا. أو قد يكون معتاداً على السكن في فندق بذاته في بلد معين ومع هذا فهو لا يستفيد من برامج التخفيض التي تقدمها الفنادق لمن اعتاد السكن في سلسلة الفنادق نفسها وذلك بجمع نقاط معينة أو الحصول على نسبة تخفيض محددة.

ومن تلك الظواهر ذلك الاستعداد العجيب للسفر بتحضير أطقم متعددة من أنواع الحقائق المختلفة الألوان والأحجام، ومن ثم ملؤها بكم هائل من أنواع الملابس الصيفية والشتوية، القصيرة والطويلة، والضيقة والواسعة، وكأن الأمر يتطلب الاستعداد لأعراس وأفراح وليالي ملاح تتم المشاركة فيها عند بزوغ كل صباح، أو غروب شمس كل يوم.

وما إن تحط الرحال في بلد ما حتى تبرز للعيان ظاهرة تميز المجتمع الخليجي وهي رفع النساء لشعار التسوق ثم التسوق ثم التسوق، وكأنهن قد جئن من بلاد خلت من الحذاء والملابس والجواهر، فلا يمشين في بلادهن إلا وهن حافيات معطلات من الحلي. وهنَّ أول من يعلم أن أسواق الخليج تعج بأصناف الموضات العالمية التي تتدفق كسيل جارف يمزق جيوب الرجال أشلاء متناثرة.

وظاهرة أخرى أعجب من سابقتها، وتتمثل في ذلك البرنامج المميز الذي لا يبيزه برنامج سياحي على ظهر البسيطة وهو السهر ليلاً أمام التلفاز، والقيام عصراً للتهادي على ضفاف البحيرة في جنيف، أو الشانزلزيه في باريس، أو الهايد بارد في لندن، أو صالة فندق ماريوت في مصر أو سواها، وقضاء الوقت جيئةً وذهاباً لغرض الاستعراض والنظر إلى الأقران بخيلاء لا تخلو من المماحكة والمنافسة. ومن ثم الذهاب إلى التسوق، ومنها إلى أحد المطاعم جماعات وفرادى ثم إلى المأوى وهكذا دواليك.

وقد لا يكونون سعداء بما يفعلون، أو قد يكون الاستمرار على هذا المنوال مدعاة للملل والسأم إلا أنهم مع هذا يستمرون فيما هم فيه لأنهم لا يعرفون سواه من البرامج، أو أنهم يخشون المجهول، أو قد يكون تكاسلاً وتماهناً وتراخياً؛ لأن المهم لدى البعض منهم أن يسجل في سجلاتهم المعنوية لدى أقرانهم أنهم ذهبوا لقضاء الإجازة هنا أو هناك، ولم يكن الغرض من سفرهم الإفادة والاستفادة والراحة الجسدية والفكرية.

إن في السياحة متعة وترويحاً عن النفس، وكسباً للعلم، واستئناساً بالأصدقاء والمحبين، وإن فيها استمتاعاً بالطبيعة، وتعرفاً بالآخرين وتعريفاً بالذات. لكن ما يفعله البعض يفقدهم الكثير من متع كانت في متناولهم ومعارف كانت تحت أيديهم.

ولا ريب أن لكل فرد أو جماعة الحق في ممارسة ما يراه استمتاعاً ما دام أنه لم يخرج عن شرع الله القويم، ولم يتعارض مع القيم والأخلاق السائدة في مجتمعه، غير أن الأجدر بذوي الألباب أن يتذوقوا المتع الأخرى من جمال الطبيعة، والرحلات البرية والبحرية، وممارسة بعض الرياضة، والتعرف على أماكن جديدة، وقضاء بعض الوقت في القراءة، وزيارة بعض المكتبات وزيارة المعالم التاريخية ليمتع ذاته ويزداد معرفة.

إن البعض قد ينفق الكثير من المال في السياحة لكون السفر يتطلب ذلك، لكن الأعجب أن يصر على السياحة من عليه دَيْن أو عنده منزل لم يستطع استكمال بنائه أو ظروف مالية قد تضطره إلى الاقتراض، وهو مع هذا لا يرضى أن يكون مقتصداً مع تساوي المتعة في السياحة لدى المقتصد جيد التدبير وغير المقتصد سيئ التدبير.

إن بعض النساء يؤدين دوراً مؤثراً في ذلك، وقد يعملن بما أوتين من فصاحة اللسان، وكثرة الإلحاح، والقدرة على التشاكي والتباكي إلى دفع الرجال إلى ذلك دفعاً غير آبهين بما تحيط به الخطوب ويسابق الزمن لعله يجد ما يسد به حاجته وحاجة أبنائه.

إن على جبال عسير، وفوق روابي الطائف وبين الوديان المترامية هنا وهناك ما يبرز سواه من الأماكن في العالم. فيمكن لطالب الهواء البارد العليل أن ينال شأوه، ويمكن لراغب الرحلات أن يجد مرتعه تحت ظلال الأشجار. وسيرى السائح زخات المطر التي لا تلبث أن تتجمع لتملاً وادياً أو تبلل ربي.

فإن كان الغرض من السياحة هو السياحة وليس المفاخرة، فبلادنا أولى بالسياحة من سواها.

ضوابط الاقتصاد

يكتنف العالم في هذا العصر الكثير من المتغيرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح العالم في ظل ما هو سائد قرية صغيرة يعيش فيها بنو البشر على مختلف مستوياتهم بدرجة من القرب تكاد تكون أقرب من علاقة الجار بجاره قبل فترة وجيزة من الزمن.

وفي ظل هذا الجو المفعم بالأمال في أن يسود هذه القرية الألفة والترابط والتعاون والتآخي، اندفع بعض من قادة دول العالم الثالث إلى نظام العولمة الجديدة أملاً في إيجاد حلول لمشكلاتهم الاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى منطلقين في ذلك من مثلهم العليا في التراحم والتآخي، معتقدين أن العالم المتقدم انفتح عليهم بمحض إرادته لمساعدتهم وانتشالهم مما هم فيه من عناء. وكان نتيجة الآراء غير المدروسة دراسة وافية لمعاناة آلام من نوع جديد تضاف إلى ما تعانيه تلك الشعوب من مأس سابقة.

لقد قدمت الدول المتقدمة للدول النامية عدداً من المقترحات الاقتصادية كان على رأسها سياسة السوق المفتوحة وحرية حركة الرساميل، والخصخصة. ولعل من المناسب الوقوف عند هذه السياسة قليلاً للتبصر والتعمن.

فالعالم اليوم أصبح يؤمن أن سياسة السوق المفتوحة بوضعها الحالي دون ضوابط جلبت الكثير من الخلل في النظام الاقتصادي والنقدي العالمي. فما هو معمول به في الولايات المتحدة ليس بالضرورة أن يكون مناسباً لدولة النيجر أو بوركينا فاسو مثلاً. كما أن النظام ذاته داخل الولايات المتحدة يعاني من مشكلات اكتوى بناها عدد غير قليل من المستثمرين. فهناك فئات معينة

ذات رؤوس أموال كبيرة، ودعم من البنوك، وبيوت المال التي تتعاون فيما بينها لرفع أو خفض أسواق البورصة لتجني أرباحاً طائلة من جراء بعض التكتيكات المعدة سلفاً. وهذه الفئات حتى وإن بدأت تخسر بعضاً من رؤوس أموالها إلا أنها سرعان ما تستعيده بالتفاة سريعة عند انخفاض الأسعار، واندفاع كثير من المستثمرين بعد بدء الانتعاش بقليل بتوظيف أموالهم.

إن هذا النظام السائد صمم ليخدم مجموعة بذاتها وهو كذلك وسيظل.

وتتذبذب العملات العالمية دون ضوابط تجعل بعض الاقتصاديات الهشة غير قادرة على مواكبة سرعة التغيرات في أسعار العملة، بينما قد لا تتأثر به بعض الدول المتقدمة بنفس الدرجة. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً والتي لديها ناتج وطني إجمالي هو الأكبر في العالم تستهلك (٨٥٪) منه تقريباً داخل الولايات المتحدة، بينما لا تعتمد في التصدير إلا بما نسبته (١٥٪) فقط. رغم كونها ثاني دولة مصدرة في العالم. وعليه فالعالم بأسره يحتاج إلى سياسة السوق المفتوحة، لكن مع ضوابط محددة تجعل مسافة الهامش الذي يمكن أن يتحرك فيه محدودة المعالم بينة المخاطر. وحتى يتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على القواعد والثوابت الاقتصادية وليس على المطلب المبني على توجهات المضاربين، وانتهازيتهم في الاستفادة من المساحة المتاحة للمناورة.

أما حركة الرساميل، بعد ظهور العولمة فأصبحت ظاهرة مألوفة وأصبحت أسواق آسيا مثلاً تتأثر بما يحدث في نيويورك، وما يحدث في نيويورك تتأثر به أوروبا. والجميع يتأثر بما يحدث في روسيا وأمريكا اللاتينية. وأصبح سادة العالم الجدد، وهم أصحاب رؤوس الأموال المضاربين سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات مالية قادرين على هز هذا السوق أو ذاك، أو الرفع من شأنه أو خفض اقتصاده، بمجرد سحب جزء من الاستثمار أو توظيفه.

وقد عانت كثير من الأسواق من جراء ذلك. وقد تكون الأزمة الآسيوية أحد النتائج التي أفرزها الخلل القائم في حركة الرساميل دون قيود. وقد أدركت بعض الدول خطورة الوضع بعد فوات الأوان، كما أعلن عنه المسؤولون في ماليزيا، أو ما احتاطت له تايوان فوضعت ضوابط محددة حتى تكون في منأى عن الآلام والأوجاع التي عانت منها بعض من جارتها. وظلت الحكومة في هونج كونج بمالديها من قدرة مالية تتدخل في السوق عند الحاجة لتمنع انهيار اقتصادها، أو تأثر عملتها بسبب تحركات الرساميل دون قيد أو شرط.

إن دول العالم الثالث أخذت بالانفتاح على العالم وهو أمر محمود، ولكن عليها أن تعي تماماً أن فتح الأسواق لرؤوس الأموال الأجنبية دون قيود قد تسبب الكثير من المعاناة لاقتصادياتها واستقرارها الاقتصادي في المدى البعيد.

والخاصة محور آخر من محاور النظام الجديد، ولا أحد يشك في أهمية وكفاءة المؤسسات الخاصة مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات الحكومية. غير أن الاندفاع في ذلك دون روية وتمهل سيخلق الكثير من الفوضى الاقتصادية وانخفاض الكفاءة بدلاً من رفعها. ولا أدل على ذلك مما هو سائد في روسيا. فليس المهم أن تقوم بالتخصيص، لكن أن تقوم به وتكون قادراً على إيجاد المناخ الإداري والإطار القانوني القادر على جعله يكون منافساً لمثيله في أنحاء العالم في ظل نظام العولة القائم. وإلا لا يعدو كونه مرحلة انتقالية للقضاء على اقتصاديات بعض الدول لتحل محلها شركات ومؤسسات أجنبية قادرة على المنافسة؛ لما لها من قدرة إدارية وكفاءة فنية - تعجز معها الشركات التي تم تخصيصها في البلدان النامية عن المنافسة على المستوى المحلي والعالمي.